المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

الضمير المستتر في الدرس النحوي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب
سعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي

إشراف الأستاذ الدكتور
عياد بن عيد الثبيتي

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

عنوان الرسالة : الضمير المستتر في الدرس النحوي .

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

ملخص الرسالة

لقد اعتنى النحويون بدراسة الضمائر العربية ، فأجمعوا على تقسيم الضمير إلى قسمين : بارز ومستتر. وخالف هذا الإجماع ابن مضاء القرطبي ومن وافقه من المحدثين . من أجل ذلك جعلتُ البحث في الضمير المستتر على قسمين للمثبتين له ، وهم الجمهور ، وقسم للمنكرين له .

وجعلتُ القسم الأول في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الاستتار في الأفعال المطلقة ، وتكلمتُ فيه عن استتار الفاعل ، والفاعل الغائب، والفاعل الحاضر ، ووجوب وجواز الاستتار ، واستتار نائب الفاعل ، ونائب الفاعل الغائب ، ونائب الفاعل الحاضر .

والباب الثاني : الاستتار في الأفعال المقيدة ، وتكلمتُ فيه عن الاستتار في كان وأخواتها ، وفي أفعال الاستثناء ، وفي نعم وبئس وما جرى مجراهما ، وفي فعلي التعجب .

والباب الثالث : الاستتار في الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، وتكلمت فيه عن الاستتار في اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ، وفي الصفة المشبهة ، وفي أفعل التفضيل ، وفي المصدر، وفي اسم الفعال ، وفي الظرف والجار والمجرور ، وفي الأسماء الجامدة .

والقسم الثاني جعلته في فصلين :

الفصل الأول : وتحدثتُ فيه عن رفض ابن مضاء المطلق للضمير المستتر في القرآن الكريم ، وفي كلام الناس على الراجح عنده ، وناقشه البحث في ذلك .

والفصل الثاني : تحدثت فيه عن رفض لجنة وزارة المعارف المصرية للضمير المستتر ، وعن المحاولتين السابقتين لقرار اللجنة ، وهي محاولة المستشرق الألماني براجستراسر ، ومحاولة إبراهيم مصطفى .

ثم عدد البحث النتائج التي توصل إليها بفضل من الله تعالى ورحمة .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

Abstract

Study Title : The tacit pronoun in the grammatical lesson .

Scientific Degree : PHD

The grammarians paid attention to study the Arabic pronouns by dividing the pronoun into two sections : The distinct & the tacit pronoun . But Ibn Moda Al-Qurtubi and who supported him contradicted with this opinion .So, I made the research about the tacit pronoun into two sections . The first section is the section of the ones who agreed with him , they are the group & the second section is about the ones who contradicts with him . The first section is in three chapters :-

The first chapter is about hiding in the cognate accusatives . In it I treated with the hiding of the verb , the third person , the present verb , the necessity & possibility of hiding , the hiding of subject of the passive & the absence subject of the passive& the present subject of the passive .

The second chapter is about the hidden in the limitative verbs . In it I speak about Kana & Akhawata ((Was & its derivatives)) , the verbs of exception , good and bad and in the two verbs of interjection .

The third chapter is about The passive in the nouns that do the works of the verb . In it I speak about the passive in the subject noun , the form of hyperbole , the object noun , the infinitive , the verb noun , the adverb , preposition and what comes after it & in the defective nouns .

The second section is in two chapters :

The first chapter is about the complete rejection of Ibn Mutlaq of the hidden pronoun in the Holly Quran & in the people's speak of the correct of him . The research discussed him in that .

The second chapter is about the disagree of Egyptian ministry of education of the passive pronoun & about the two attempts of the committees' decision . It is the attempt of Bragistrasar – Germany & the attempt of Ibrahim Mustaffa

Then , the research shows the results that he came to it. Lastly Praise be to Allah , peace & prayer be upon our prophet , his companion , family & who follows them till the last day of the life .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فقد استحوذت دراسة الضمائر العربية على مساحة كبيرة ، ونصيب وافر من المباحث النحوية ، واستقطبت اهتمام النحويين القدماء ، فلا يخلو كتاب من كتبهم ولا مصنف من مصنفاتهم من الحديث عنه ، والتحدث عن أحكامه ومواضعه ، والكلام حوله وحول تفسيره ومفسِّره . وقد قسموا الضمير إلى قسمين بارز ومستتر ، والضمير المستتر عندهم لا يكون إلا في موضع رفع ، وهو عندهم كالملفوظ به ، وإن اختفى في النطق والكلام فهو كالثابت المذكور، مستدلين على ذلك من كلام العرب المنظوم والمنثور .

هذا هو رأي جمهور النحويين ، ولم يُوجد لهم مخالف ، ولم يعترض على القول به معترض ، حتى جاء عصر ابن مضاء القرطبي ، قاضي القضاة في دولة الموحدين في المغرب والأندلس ، ففتح باب الرفض والإنكار ، على قول القائلين بالفاعل المستتر واختفاء الإضمار . وقد تبعه في هذا الرفض وتابعه في هذا الإنكار مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأصدر قراراً في ذلك .

وقد بدأت هذا البحث بالحديث عن الضمير المستتر عند المثبتين القدماء أولاً ، ثم عند المنكرين له ثانياً ، ذكرت في القسم الأول من هذا البحث مواطن وجوده، ومواضع اعتباره في التراكيب العربية عند من أثبت ذلك ، فجاء حديث الاستتار عندهم في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الاستتار في الأفعال المطلقة .

والباب الثاني : الاستتار في الأفعال المقيدة .

والباب الثالث : الاستتار في الأسماء التي تعمل عمل الفعل .

وأما القسم الثاني فقد جعلته للحديث عن قضية الاستتار عند المنكرين ، فجاء حديثها في فصلين :

الفصل الأول : مرحلة ابن مضاء القرطبي .

والفصل الثاني : مرحلة لجنة وزارة المعارف المصرية ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وقد سميته : (الضمير المستتر في الدرس النحوي) .

وبعد فإن كل كلمةٍ كتبتُها ، وكلَّ عبارةٍ سطرتُها ، وكل غائبةٍ فطِنْتُ إليها ، وكل ترجيح رجحتُه ، وكل مغمور أبرزتُه ، فإنما هو بفضلِ من الله تعالى ونعمة ، وبلطفٍ منه سبحانه ورحمة .

ثم إني أثنِّي بالشكر الجزيل ، والثناء الجميل ، إلى الشيخ الجليل ، والعالم النبيل ، شيخي وأستاذي سعادة الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، الذي

رعى البحث وصاحبه، وقوَّم المكتوب وكاتبه ، وصوّب المغلوط ونبّه صاحبه، فصبر معي ، وصبر عليَّ الصبر الجميل ، فجزاه الله عني خير ما جزى الأبرار ، وأعطاه من بحر جوده خير ما أعطى السائلين الأخيار .

وكذلك أشكر جامعة أم القرى مديرها ، وعمادة الدراسات العليا فيها ، وأشكر كلية اللغة العربية عمادتها ، وقسم الدراسات العليا فيها ، على ما يبذلونه من خدمة للطلاب ، ومساعدة للباحثين .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين ، وعلى أصحابه الغر الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

القسم الأول

الاستتار عند المثبتين

[جمهور النحويين]

تمهيد

في الفرق بين الضمير المستتر والضمير المحذوف

الضمير هو الاسم الموضوع لتعيين مسماه ، مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته(١) .

والضمير المستتر هو ضمير استُغني بمعناه عن لفظه(٢) ، وهو وإنْ لم يظهر في التركيب فإنه في قوة الملفوظ به .

وقد قسَّمه عبد القاهر الجرجاني إلى قسمين : لازم ، وغير لازم(٣) . ثم جاء ابن مالك وعبَّر عن هذين القسمين : بجائز الخفاء ، وواجب الخفاء ، فالمستتر الجائز هو ما يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز ، والمستتر الواجب هو ما لا يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز .

والضمير المستتر لا يبرز في اللسان العربي أبداً ، جائزاً كان أو واجباً ، لا كتابة ولا نطقاً .

وقد التزمت العربُ إخفاءه في حالة معلومة ، ومواطن محدودة ، حتى لا يخفى عليها معناه ؛ لذا لا يكون الضمير المستتر إلا ضمير رفع متصل(٤) ، ولا يكون ضمير نصب أو جر أبداً(٥) . وأما محلُّه ورافعه الذي يتحمَّلُه فهو الفعل

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : الجمل بشرح ترشيح العلل / ٣٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٦ ، وأسرار العربية / ٣٤٣ ، والرضي ٢ / ٤٢٦ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ١٤٣ .

أو شبهه ؛ لأن الفعل لابدَّ له من فاعل ، ولا يخلو فعل من فاعله ؛ لأنه حدث، والحدث لابد له من مُحْدِث .

والضمير المستتر ضمير رفعٍ ؛ لأنه ضمير الفاعل ، والفاعل مرفوع ، ولم يكن ضميرَ نصب ؛ لأنّ الفعل له بُدٌّ من المفعول[1] ، ولو استتر المنصوب لم يكن معلوماً ، ولألَبسَ على السامع معناه من وجهين ؛ أحدهما أنّ المفعول غير لازم لكل فعل ، ويعبرون عن ذلك بقولهم : إنه فضلة ، والآخر أنه غير مذكور .

وكذلك المستتر لا يكون مجروراً ؛ لأنَّ ضمير الجر فضلة ، لا عمدة[2] ، ولا يتصل بالفعل أبداً .

فلما وثقت العربُ بكنه الضمير المستتر ، وأنه لا يكون إلا ضمير رفع متصل ، وعلمتْ مكانه ، وعرفت محلَّه ، وأنه لا يكون إلا في الأفعال وشبهها؛ التزمتْ إخفاءه ، وأوجبتْ استتاره .

ولم يستتر الضمير في الأسماء التي لا تشبه الفعل ، لعدة أمور : الأول : لأن الأسماء في أصل وضعها مكتفية بأنفسها ، مستغنية عن غيرها[3] . والثاني : أنّ تلك الأسماء ليست موضوعة لطلب المرفوع كالفعل[4] ، وهو

(١) انظر : ترشيح العلل / ٣٤٢ .

(٢) انظر : الرضي ٢ / ٤٢٦ .

(٣) انظر : المرتجل / ٢٤٢ .

(٤) انظر : الرضي ٣ / ٤٠٤ – ٤٠٥ .

معنى قول بعضهم : الأصلُ أنها لا ترفع[1] . والثالث : أنّ معمولها يكون مجروراً بالإضافة ، والاسم له بُدٌّ من المضاف إليه .

ولم يستتر الضمير في الحروف ؛ لأن الضمير المستتر لا يكون إلا ضمير رفع متصل ، والحروف لا يتصل بها إلا ضمير نصب ، نحو : إنه قائم ، أو ضمير جر ، نحو : عليك وبك ، والضمير المرفوع بعدها لا يكون متصلاً ، نحو : ما هو قائماً[2] .

فلما لم تَعلم العرب بالضمير المنصوب والمجرور علْمَهَا بالضمير المرفوع بالفعل ، لم تثق بهما ثِقَتَها به .

وأما حديث اتصال الضمير المستتر ، فقد عبَّر عن اتصاله نفرٌ من النحويين[3] ، يقول ابن جني : « من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ »[4] .

والسبب في اتصال الضمير المستتر ، وإنْ لم يكن له لفظ ؛ لأنّ المستتر ضمير ، والضمير إمّا متصلٌ وإمّا منفصل ، والمستتر يجب أن ينزلّ منزلة المتصل ؛ لأنه إذا أمكن الاتصال فلا يجوز الانفصال ، وقد أمكن أن يكون

---

(١) انظر : البسيط ٢ / ١٠٧٤ .

(٢) أشار إلى بعضها ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٨٨ .

(٣) انظر : أسرار العربية / ٣٤٣ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٦٨٦ ، وشرح الكافية لابن جمعة ١ / ٣٢٤ .

(٤) انظر : الخصائص ٣ / ٢٠ ، ومثله في اللمع / ١٦١ .

متصلاً فلا يكون منفصلاً ، لأنه كالمتصل لا يُبتدأ به الكلام ، ولا يقع بعد إلاَّ ، فلا تقول في نحو : زيد قام : زيدٌ ما قام إلا هو ، ولا في نحو : لا تفعلْ : لا تفعل إلاّ أنت[(١)] .

ومما يدُلُّ على أنّ الضمير المستتر ضمير متصل جريانُه مجرى الضمير المتصل البارز ، ومشابهتُه له في كثير من الأمور ؛ وقد نص سيبويه على أنّ المستتر منزل منزلة المتصل البارز حين قال : « وكذلك هي لا تقع موضع الإضمار الذي في فَعَلَتْ ؛ لأنّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة »[(٢)] ، وعبَّر سيبويه عن الشبه بينهما في موطن آخر فقال : « لأنّ المضمر في النية مرفوع ، فهو يجري مَجْرى المضمر الذي يُبيَّنُ علامتُه في الفعل »[(٣)] .

وأوجه الشبه بين الضمير المستتر والضمير المتصل البارز كثيرة ، وهي تدل على أن العرب تُعامل المستتر معاملة البارز المتصل ، وهذه الأمور التي تدل على أنهما سواء هي :

الأول : أنه يُعطف عليهما ، ولا يُعطف عليهما إلاّ بعد توكيدهما بضمير رفع منفصل . قال تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[(٤)] وقال جلَّ ذكره : ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾[(٥)] وقال سبحانه : ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ

(١) انظر : الرضي ٢/ ٤٠٩ ، ٤٢٦ .
(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥١ .
(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٦ .
(٤) سورة البقرة / ٣٥ .
(٥) سورة طه / ٥٨ .

هُوَ وَجُنُودُهُۥ ﴾[1] ويقول تبارك وتعالى : ﴿ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴾[2] .

فالضمير المنفصل البارز توكيد للضمير المستتر وللضمير المتصل البارز ، وليس فاعلاً ؛ لأنه منفصل[3] ، فلو كان فاعلاً لاتصل ؛ لأن العرب إذا قَدَرتْ على المتصل لا تأتي بالمنفصل[4] .

وكذلك لو كان فاعلاً للزم ذكره مع فعله في كل حال ، وفي حال العطف خاصة ، فمثلاً في الآية الكريمة ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ﴾ لو كان الضمير البارز المنفصل فاعلاً للزم مع كل فعل أمر لمفرد مذكر ، ولزم أن نقول أبداً : اُخرجْ أنتَ ، واجْلسْ أنتَ ، وهو غير لازم .

وكذلك كان يلزم أن نقول عند العطف أبداً : اخرجْ أنت وزيدٌ ، وهو غير لازم أيضاً - وإنْ كان مستكرهاً حذفه - لأنّ حذف الضمير البارز جاء في الشعر كثيراً ، قال الشاعر :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى كنعاج الفلا تَعَسَّفْنَ رملا

فعلم بانفصاله ، وعدم لزوم ذكره أنه ليس فاعلاً ، وفي ذلك يقول سيبويه: « ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فَعَلَ ، لو قلت فَعَلَ هو ، لم يَجُزْ ، إلاّ أن يكون صفة »[5] قوله : صفة ، أي : توكيد .

---

(١) سورة القصص / ٣٩ .

(٢) سورة الشعراء / ٩٤ .

(٣) انظر : الرضي ٢ / ٤٠٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ١٩٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥١ .

والثاني : أنه يُسند الفعلُ إليهما ، ويكونان معه كلاماً تاماً ، فتقول : قمتُ ، وأقومُ ، وتقول : قامَ ، في جواب : ماذا فَعَلَ زيدٌ ؟

والثالث : أنه يُستغنى بهما عن الظاهر ، فكما أنّ الضمير المتصل البارز المرفوع لا يُضمر حتى يُعلم على مَنْ يعود ، فقال سيبويه : « وإنما صار الإضمار معرفة ؛ لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أنّ مَنْ تُحدِّث قد عرف مَنْ تعني وما تعني ، وأنك تريد شيئاً يعلمه »(1) – فكذلك الضمير المستتر لا يكون إلاّ في موطن يعلم المخاطبُ أنه إضمار يقوم مقام الظاهر المعلوم عنده .

والرابع : أنهما يلزمان في مواطن مخصوصة مع فعليهما ، فالفاعل المتكلم المفرد يلزم إبرازه مع الفعل الماضي ، نحو : قمتُ ، ويلزم استتاره مع المضارع، نحو : أقوم . وكذلك المخاطب المفرد المذكر يلزم إبرازه مع الماضي ، نحو : قمتَ ، ويلزم استتاره مع فعل الأمر ، نحو : اُخْرجْ .

والخامس : أنهما إنْ كانا غائبين فلابدَّ من ذكر مفسرهما ، فتقول : الطالبان خرجا ، والرجال خرجوا ، والنساء خرجْنَ ، وتقول : هند خرجتْ ، وزيدٌ خَرَجَ .

فإذا لم يُذكر الاسمُ المفسِّرُ في التركيب لم يَجُزْ استتارُ الضمير الغائب ، ولا إبرازُ المتصل أبداً ، لأنه لا يكون قولك : خَرَجَ ، وخرجتْ ، وخرجا ، وخرجوا ، وخرجنَ ، كلاماً تاماً ، إنْ لم يُذكر المفسِّر الاسمي ، يقول المبرد :

(1) انظر : الكتاب ٢ / ٦ .

« فإذا قلت : مَنْ يأتني آته ، فمن هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسمٌ آخر ، ولو قلت : إنْ يأتني آته ، على غير مذكور قبلُ كان محالاً ؛ لأن الفعل لا فاعل فيه ؛ لأنّ إنْ إنما هي حرف جزاء ، وليست باسم ، وكذلك جميع الحروف . وتقول في الاستفهام : مَنْ جاءَك ؟ وأيُّهم ضربك ؟ وما حَبَسَك ؟ لأنها أسماء ، فإن قلت : أحبَسَك ؟ أو هل حبَسَك ؟ لم يكن بدٌّ من ذكر الفاعل ؛ لأنّ هذه حروف ، فليس في الأفعال فاعلون »(١) .

والسادس : أنهما لا يوصفان ؛ لأن الضمائر لا توصف أبداً(٢) ، وهما كذلك .

والسابع : أنهما لا يجتمعان مع ضمير المفعول في الأفعال المؤثرة ، إذا كان الفاعلُ هو المفعولَ ، فكما لا تقول مع الضمير المتصل البارز : ضربتُني ، وكلّمتُني ، ولا تقول : ضربتَكَ ، وكلمتَكَ ، كذلك لا تقول مع الضمير المستتر : أَضربُني ، واضربْك ، وزيدٌ ضَرَبَه(٣) .

وأما مع الأفعال غير المؤثرة كأفعال القلوب فيجوز ذلك الجمع(٤) ، فتقول مع البارز : ظننتُني ، وعلمتُني ، وتقول مع المستتر : أظنني ناجحاً .

والثامن : أنّ (كان) إذا دخلتْ على جملة شرطية ، فاسم الشرط اسمها ،

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٦٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١١ ، والمقتضب ٤ / ٢٨١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٦٧ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٩٢ .

وجواب الشرط خبرها ، فتُزيل كان معنى الشرط والجزاء منها ، يقول في ذلك سيبويه : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قولك : كان مَنْ يأتيني آتيه ، وليس مَنْ يأتيني آتيه ، وإنما أَذهبتَ الجزاءَ من هاهنا لأنك أعملتَ كان »[1] .

وأما إذا شُغلتْ كان بضميرٍ متصل بارز أو مستتر ، فإنه يبقى معنى الشرط والجزاء ولا يزول ، فتقول مع البارز : كنتُ مَنْ يأتني آته ، ومع المستتر تقول : كان مَنْ يأتني آته . وهذا هو الشاهد من حديثها هنا ؛ لأن كان كما شُغلت بالمتصل البارز كذلك شغلتْ بالمستتر ، فهما في ذلك سواء . وفي ذلك يقول سيبويه : « فإن شُغلتْ هذه الحروفُ بشيء جازيتَ ، تقول : كان مَنْ يأته يُعطه ، وليس من يأته يُحبِبْه ، إذا أضمرتَ الاسم في كان أو في ليس ؛ لأنه حينئذ بمنزلة لستَ وكنتَ »[2] .

وقوله : بمنزلة لستَ وكنتَ ، أي : أنّ المستتر بمنزلة المتصل البارز .

وأوجه الشبه تلك بين المستتر والمتصل البارز هي توضيح وتأكيد لمقالة سيبويه ، والتي فيها أن المستتر منزَّل منزلة البارز ، وهي إيضاح لمقولة النحويين القائلة : إن الضمير المستتر كالملفوظ به .

فلما وثقت العربُ بكنه الضمير المستتر ، وأنه ضمير رفع متصل ، وعلمتْ مكانه ، وعرفتْ محلَّه ، فهو لا يتقدم على فعله ، ووثقتْ بوجوده مع

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٧١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٧٢ .

كل فعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وأنه ممتزج بفعله فهو معه كالكلمة الواحدة ، وأنه لا يكون إلا في أفعال مخصوصة ، وأنه لا يكون إلا عند ظهور المعنى وأمن اللبس – التزمتِ العربُ إخفاءه ، وأوجبتْ استتاره .

واختلفتْ تعابير النحويين عن هذا الضمير المختفي والمضمر المستتر ، فسيبويه يُعبِّر عنه بأنه مضمر ليس له علامة ظاهرة[1] ، وأنه مضمر في النية[2]، وزاد المبرد[3] تعبيراً آخر فسماه ضميراً مستكناً ، وعبَّر عنه ابنُ السراج[4] بقوله: انستَرَ الضميرُ ، ووصفه بالانستار .

وأما أبو علي الفارسي فقد وصفه بالاستتار فقال : « فاستَتَرَ الضميرُ في الفعل »[5] ، وسمَّاه الصيمريُّ[6] مستتراً ، وابن بابشاذ[7] مستتراً ومستوراً ، وسماها ابن فارس[8] ضمائر مستجنَّة ، وكذا قال الرضي[9] ، ويُعبَّر عنها كثيراً بأنها ضمائر متحمَّلَة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٦ ، ٣٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٧٠ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر / ٤٧٧ .

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٨ .

(٧) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٨) انظر : الصاحبي / ٤٤٠ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٤١ .

وقد أجمع النحويون[١] على وجود الضمير المستتر في المعنى ، واعتباره في التركيب ، وأنه لا يُستغنى عنه .

ولا يُعارِضُ هذا الوجودَ المعنويَّ قولُ أبي حيان : إنه عدميّ ، وقول الغزي : إنه أمر ذهني ؛ لأن مقصودهما أنه لا لفظ له في النطق والكتابة ، وهو كذلك .

وتسميته ضميراً مستتراً ، هو اصطلاح نحوي ، مأخوذ من وصف ابن السراج له بأنه (انستَرَ) وتسميته إياه بالانستار ، وأما اعتراض الغزي على ما جاء في بيت الألفية (ومن ضمير الرفع ما يستتر) بقوله : « كان الأولى أن يقول : لا يظهر ، بدل يستتر ؛ لأن التعبير بالاستتار يشعر بأن الضمير كان ظاهراً ثم استتر ، وليس كذلك »[٢] - فإنه مشاحة في الاصطلاح ، والاصطلاح لا مشاحة فيه ولا خصومة ؛ لأن التعبير الاصطلاحي لا يُعارض بالمعاني اللغوية ، والدلالات الحقيقية .

وأغرب التعابير النحوية عن الضمائر المستترة هي تلك التي يطلقون الفاعل فيها وهم يريدون مفسِّر الفاعل ، وذلك من باب التجوُّز والمسامحة في التعبير ، فمثلاً يقولون : إنّ فاعل (بدا) في قوله تعالى : ﴿ ثم بدا لهم ﴾[٣] هو المصدر ؛ تجوُّزاً ، وهم يقصدون أنّ الفاعل ضمير مستتر يفسِّره مصدر الفعل . كما سيأتي بيانه .

---

(١) انظر : إصلاح الخلل / ٤٩ .

(٢) انظر : فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك / ١١٣ .

(٣) سورة يوسف / ٣٥ .

وكذلك يقولون : إنّ الفاعل هو الحال والمشاهدة ، ومقصودهم أنه مستتر تفسِّره الحالُ والمشاهدة . كما سيأتي بيانه – إن شاء الله تعالى – .

والنحويون لما رأوا أنّ الضمائر المستترة لا لفظ لها ولا علامة ، أخذوا يعبرون عنها بالضمير المنفصل ، فإذا كان الفاعل متكلماً أو متكلمة قدَّروه بـ(أنا) ، وإذا كان متكلمينِ أو متكلمتينِ قدَّروه بـ(نحن) وكذلك لو كان متكلمينَ أو متكلمات قدَّروه بـ(نحن) ، وإذا كان الفاعل مخاطباً جعلوا تقديره (أنتَ) ، وإذا كان مخاطبة جعلوا تقديره (أنتِ) ، وإذا كان غائباً أو غائبة جعلوا تقديره (هو) أو (هي) .

وهم لا يعنون بهذا التقدير أن الضمير المنفصل هو الضمير المستتر ، بل يصنعون ذلك من أجل التعليم والتقريب والتدريس[1] .

---

(١) انظر : الرضي ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ .

الضمير المحذوف

وأما الضمير المحذوف فإنه يكون ضميرَ نصبٍ أو جرٍ أو رفعٍ .

فضمير النصب كضمير المفعول فإنه يحذف إذا لم يظهر ، ولا يستتر ؛ لأنه ليس كالفاعل من عدة وجوه :

الأول : أنه فضلة ، أي ليس كل فعل يحتاج إليه ، ويفتقر إلى ذكره ، يقول سيبويه : « والفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل »(١) .

والثاني : أنه يتقدم على فعله ، فتقول : إياك ضربتُ .

والثالث : أن ضميره يكون متصلاً ومنفصلاً ، والضمير المستتر لا يكون منفصلاً .

والرابع : أنّ السامع قد يحتاج إليه فيلزم ذكره ، وقد لا يحتاج إليه فيجوز حذفه ، فمثلاً : ضمير المفعول العائد على الموصول يجب ذكره إنْ كان منفصلاً ولا يحذف ، نحو : جاء الذي إياه ضربتُ ، وكذا لو كان في جملة الصلة عائدٌ غيره فإنه يلزم ذكره ، ولا يجوز حذفه(٢) ، نحو : جاء الذي ضربته في داره .

ويجوز أن يحذف ضمير المفعول العائد على الموصول إنْ كان متصلاً ، وناصبه فعل(٣) ، نحو : جاء الذي ضربته ، فتقول : جاء الذي ضربتُ ، قال

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٧٩ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٦٨ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٩ .

الله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[1] .

وكذلك الحال في ضمير الجر إذا لم يظهر فهو محذوف لا مستتر ؛ لأنه فضلة ، ويتصل بالحروف ، والحرف لا يتحمَّلُ ضميراً ، كما تقدم قريباً ، وضمير الجر لا يتصل بالفعل أبداً .

وكذلك يلزم إظهار ضمير الجر دوماً ، إلاّ في موطنين في جملة الصلة فيجوز أن يحذف فيهما ، أحدهما : أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو قوله سبحانه : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[2] .

والآخر : أنْ يُجرَّ بحرف جرٍّ جُرَّ الموصول بمثله في المعنى واللفظ[3] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[4] أي : منه .

من أجل ذلك كله فإنه لا يستتر ضميرٌ في العربية لا تعلم العرب مكانه ، ولا تعرف محلَّه ، فيدخله التقديم والتأخير ، ولا تثق بوجوده ، فيظهر أحياناً ويختفي أخرى ، ويُحتاج إليه في موطن ، ويستغنى عنه في آخر ، وفي ذلك يقول السهيلي : « وتحقيق القول أنّ الفاعل مضمر في نفس المتكلم ، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه ، واستُغني عن إظهاره لتقدم ذكره ، وعبَّرنا عنه بمضمر ولم نُعبِّر عنه بمحذوف ، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم

---

(١) سورة التغابن / ٤ .

(٢) سورة طه / ٧٢ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٧٣ .

(٤) سورة المؤمنون / ٣٣ .

الموصول؛ لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق ، ثم حُذف تخفيفاً ، نحو قولك: الذي رأيته ، والذي رأيتُ ، ويجوز حذفه في التثنية والجمع ، فلما كان ملفوظاً به ثم قُطع من اللفظ تخفيفاً ، عُبِّر عنه بالحذف ، وليس كذلك ضمير المرفوع ؛ لأنه لم يُنطق به ثم حُذف ، ولكنه مضمر في النية ، مخفي في الخَلَد ، والإضمار هو الإخفاء ، والحذف هو القطع من الشيء ، فهذا فَرْقُ ما بينهما ، وهو واضح لا خفاء به ، ولا غبار عليه »[1] .

وأبرز الفروق بين المستتر والمحذوف أنّ الضمير المحذوف لا يُؤكد ولا يُعطف عليه كالمستتر ، فلا تقول : زيدٌ ضربتُ نفسَه ، وأنت تريد توكيد الضمير المحذوف[2] .

وأما ضمير الجر المحذوف فهو كقولهم : السمن منوان بدرهم ، أي : منه .

وأما ضمير الرفع المحذوف فهو ضمير المبتدأ إذا لم يظهر ، وهو وإن كان عمدة إلاّ أنه ليس كالفاعل[3] من عدة وجوه ، ومن الممكن أن نسمي هذه الأوجهَ موانعَ استتار ضمير المبتدأ ، وهي :

الأول : أنّ ضمير المبتدأ منفصل ، ولا يكون متصلاً أبداً ، والمستتر لا يكون منفصلاً .

والثاني : أنه يتقدم ويتأخر عن خبره ، فلا يُعلم مكانه ، ولا يُعرف موضعه .

---

(١) انظر : نتائج الفكر / ١٦٥ .

(٢) انظر : الإغفال ١ / ٣٨١ ، والخصائص ١ / ٢٨٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر : الإغفال ٢ / ٣١ ، ٢ / ٣٨ – ٤٠ .

والثالث : إنْ كان المستتر لا يظهر أبداً ، فإنّ ضمير المبتدأ يجب إظهاره في مواطن ، ويجوز في أخرى ، ويجب حذفه في مواضع مختلفة من التراكيب .

من ذلك أنه يجب إظهاره في صدر صلة الموصول إذا كان الباقي بعد حذفه صالحاً لأن يكون صلة كاملة ؛ لاشتماله على عائد ، فلا تقول في نحو : جاء الذي هو يقوم : جاء الذي يقوم ، ولا في نحو : جاء الذي هو عندك : جاء الذي عندك ؛ لأنه لو حُذف لم يَدُلَّ دليل على حذفه(١) ، ولأوقع في لبسٍ لوجود عائدٍ يغني عنه .

وإذا تأملتَ هذا الموطن فإنك ترى فرقاً عجيباً بين المستتر والمحذوف ، ذلك أنّ الضمير المحذوف هنا لا يُحتاج إليه – في ربط جملة الصلة بالموصول – ومع ذلك فإنه يجب أن يُذكر ، والمستتر دائماً بعكس ذلك ؛ لأنه يُحتاج إليه ولا يُذكر ، وما ذاك إلاّ لأنه في قوة الملفوظ به .

وكذلك فإن ضمير المبتدأ يجوز أن يحذف في صدر صلة (أيّ) إنْ كان خبره مفرداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٢) .

ويحذف كثيراً في غير صلة (أيّ) إذا طالت الصلة ، كقولك في نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيداً : جاء الذي ضاربٌ زيداً .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ١ / ١٦٧ .

(٢) سورة مريم / ٦٩ .

ومن أمثلة وجوب حذف ضمير المبتدأ وقوعُه بعد (لا سيما) في نحو قولك : لا سيما زيدٌ ، فقد جوّزوا أن تكون (ما) موصولية ، و(زيدٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو زيد ، وهذا الضمير لا يظهر أبداً .

وكذلك يحذف ضمير المبتدأ وجوباً في باب نعم وبئس ، في نحو قولهم : نعم الرجل زيدٌ ، فقد جوّزوا أنّ يكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو زيد ، وهو حذف واجب ، قال ابن مالك في الألفية :

ويُذكر المخصوصُ بعدُ مبتدأ　　　أو خبرَ اسمٍ ليس يبدو أبدا

والشاهد من ذكر أمثلة وجوب إظهار ضمير المبتدأ ، ووجوب وجواز حذفه ، أنْ يتبيَّنَ الفرقُ بين ضمير المبتدأ المحذوف وضمير الفاعل المستتر ، فلما كان المستتر لا يظهر أبداً ، فإن الضمير المحذوف قد يظهر ، وقد لا يظهر .

والنحويون يُعبِّرون عن الضمير المحذوف بالضمير المقدَّر ، والضمير المنْوي .

وكل ضمير محذوف فهو مقدَّر ، سواء كان المحذوف مبتدأ ، أو مفعولاً ، أو فاعلاً في بعض المواطن عند بعضهم ؛ من ذلك أن بعضهم يرى أنّ فاعل المصدر يُحذف ولا يستتر ، فيُعبَّر عنه بأنه مقدَّر ، كقول السهيلي : « والفاعل مقدَّر ؛ لأنّ المصدر لا يُضمر فيه الفاعل ، ولكنه يقدَّر »[1] .

وليس كل محذوف منْوياً ؛ لأن الضمير المحذوف على نوعين : إمّا أنْ

---

(١) انظر : الأمالي / ٥٠ .

يُحذف استغناءً عنه ، كالفاعل في باب نائب الفاعل هو محذوف في تعبير بعضهم ، ومقصودهم بذلك أنه محذوف قد استغنى عنه الفعلُ المبنيُ للمفعول، فإذا كان ذلك كذلك فهو محذوف غيرُ منْويٍّ ، وهو معنى قول الرضي حين قال : « وما حُذف في هذا الباب - باب نائب الفاعل - فليس بمنوي »[1] .

وكذلك يقال في ضمير المفعول المحذوف في نحو قولك : زيداً ضربتُ ، فهو محذوف مستغنًى عنه ليس منْوياً .

والنوع الثاني : أنْ يحذف غيرَ مستغنٍ عنه ، كضمير المبتدأ دائماً ، فإنه لا يُستغنى عنه في التراكيب ؛ لأنه عمدة ؛ لذا فإن كل ضمير مبتدأ محذوف فهو منْويّ ، وهو معنى قول الرضي حين قال : « ولا يُحذف المبتدأ إلاّ مع كونه منْوياً »[2] .

وكذلك يقال في ضمير المفعول المحذوف في نحو قولك : زيدٌ ضربتُ ، وجاء الذي ضربتُ ، فإنه ضمير غيرُ مستغنىً عنه ؛ للحاجة إليه في ربط جملتي الخبر والصلة ؛ لذا فهو ضمير محذوف منْوي .

وبهذا فإننا نجد أنّ حذف ضمير المفعول ليس على طريقة واحدة ، كما يقول المازني[3] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ١ / ٢١٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٣١٦ .

الباب الأول

الاستتار في الأفعال المطلقة

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : استتار الفاعل .

الفصل الثاني : استتار الفاعل الغائب .

الفصل الثالث : استتار الفاعل المخاطب والمتكلم .

الفصل الرابع : الاستتار الجائز والواجب في الأفعال المطلقة .

الفصل الخامس : استتار نائب الفاعل .

الفصل السادس : استتار نائب الفاعل الغائب .

الفصل السابع : استتار نائب الفاعل المتكلم والمخاطب .

الباب الأول

الاستتار في الأفعال المطلقة

المراد بالفعل في هذا الباب الفعل النحوي الاصطلاحي ، وهو ما دل على حدث وزمن[١] ، ويسميه أبو علي الفارسي[٢] الفعل الصحيح . ليخرج بذلك الفعل اللغوي الذي هو نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل[٣]، ويسميه بعض النحويين الفعل الحقيقي[٤] .

وقيدتُ هذه الأفعال بالمطلقة لأخرج بذلك الأفعال المقيدة ، مثل كان وأخواتها تسمى أفعالاً ناقصة ، ونعم وبئس يسميان فعلي مدح وذم ، وأفعل في التعجب يسمى فعل تعجب ، وعدا وخلا وحاشا تسمى أفعال استثناء ، وعسى يسمى فعل مقاربة . حيث سيأتي الحديث عنها مفصلاً – إن شاء الله – في بابها .

والفعل لابد له من فاعل يُخبِر عنه ؛ لأن الفعل مسندٌ أبداً ، ويحتاج إلى مسند إليه ، ولا يكون إلا اسماً ، ليتم به الكلام ، الذي لا يتأتَّى إلا بذكر ذين الركنين ، يقول سيبويه : « والفعل لابد له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً » [٥]

---

(١) الإيضاح في علل النحو / ٥٢ .

(٢) انظر البغداديات / ١١٦ ، والحلبيات / ٢٣٧ .

(٣) البديع ١ / ٩٤ ، وشرح شذور الذهب / ١٧ .

(٤) حاشية الخضري ١ / ١٥٨ .

(٥) الكتاب ١ / ٢١ ، وانظر الرضي ١ / ٣٣ .

فالفعل يسند إلى غيره ، ولا يسند غيره إليه ، خلافاً لهشام وثعلب اللذين أجازا أن يكون الفعل فاعلاً في نحو : يعجبني يقوم[١] . والجمهور[٢] على أنه مؤول على إضمار أنْ . ومما يدل على أن الفعل مفتقر إلى فاعله عدم بناء الفعل اللازم للمفعول ؛ لأنه لو فُعل به ذلك لبقي الفعل غير مسند إلى شيء ، وذلك لا يكون مثله في العربية[٣] ، ومما يدل على أن الفعل لا يستغني عن فاعله أن النطق بالفعل مجرداً من فاعله لا يكون كلاماً ، نحو قولك : خرج ، وشرب ، ويخرج ، ويشرب . فهذا ليس كلاماً تاماً لتجرده عن الفاعل .

وقد يعرض للفعل عارض يغنيه عن فاعله[٤] ، ويرفع عنه افتقاره إليه ، وحاجته إلى ذكره ، ويكون ذلك في الفعل المؤكِّد ، والفعل المكفوف ، والفعل المجهول .

فأما الفعل المؤكِّد فنحو قولك : قام قام زيدٌ ، فالفعل الثاني توكيد للفعل الأول ، ولا فاعل له مستتراً ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التوكيد والتقوية ، وهو قول ابن مالك[٥] ، وابنه[٦] ، وابن هشام[٧] ، وحسنه ابن أبي

---

(١) انظر : إيضاح الشعر / ٥٣٦ ، والخصائص ٢ / ٤٣٥ ، والمغني / ٥٥٩ ، والخزانة ٨ / ٥٨٠ .

(٢) انظر : المغني / ٥٥٩ ، والتذييل والتكميل ١ / ٥٥ .

(٣) انظر : أسرار العربية / ٩٣ .

(٤) انظر : حاشية الخضري ١ / ١٦٠ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٦٥ .

(٦) شرح الألفية / ٢٥٣ .

(٧) التوضيح ٢ / ١٩٤ .

الربيع[١] ، ومنه قول الشاعر[٢] :

فأينَ إلى أينَ النجــاءُ بِبَغْلَتِـيْ أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ

فأتاك الثانية توكيد للأولى ، ولو كان هذا من باب التنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو أتوك أتاك اللاحقون . وذهب أبو علي الفارسي[٣] والجرجاني[٤] إلى أن مثل هذا يكون من باب التنازع .

وأما الفعل المكفوف فنحو : قلّما وكثرما وطالما ، وهي أفعال لا تحتاج إلى فاعل ؛ لأن (ما) الكافة قد كفَّتْ الفعل عن طلب الفاعل . قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغيِّرُ الفعلَ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها : « ومن تلك الحروف : رُبَّما وقلَّما وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيَّئوها ليُذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى : رُبَّ يقول ، ولا إلى : قلَّ يقول ، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل » [٥] . ومفهوم كلامه أنك تقول : قلما يقوم زيد ، ولا يجوز أن تقول : قلما زيد يقوم . وأما قول مرار الفقعسي[٦] :

---

(١) الارتشاف ٤ / ٢١٣٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، والأشموني ٢ / ٩٨ ، والخزانة ٥ / ١٥٨ .

(٣) الحلبيات / ٢٤١ ، والمسائل العضديات / ١٤١ .

(٤) الارتشاف ٤ / ٢١٣٩ ، والتصريح ١ / ٣١٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ١١٥ .

(٦) من شواهد الكتاب ١ / ٣١ ، ٣ / ١١٥ ، وانظر المقتضب ١ / ٨٤ ، والبغداديات / ٢٩٦ ، والرضي ٤ / ٣٢٩ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٣٥، والمغني ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٦ ، واللسان (قلل) .

صَدَدْتِ فأطْولتِ الصدودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ

فضرورةٌ عند سيبويه[١] والمبرد[٢] ، وتأوَّلَه سيبويه فقال : (وإنما الكلام : وقلَّما يدوم وصال) أي أن (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور . وقد نسب أبو جعفر النحاس[٣] للمبرد القول بأن (ما) زائدة ، ووصال فاعل لـ (قلّ) وذلك نقلاً عن شيخه علي بن سليمان الأخفش الصغير ، ولكنه قد جاء في المقتضب ما يَرُدُّ ذلك ويفنده ، وهو قوله : « وكذلك (قلّ) تقول : قلّ رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت (ما) امتنعتْ من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلّما يقوم زيد »[٤] .

ورجح أبو علي الفارسي أن تكون (ما) في (قلما) زائدة ، والاسم بعدها فاعل مرتفع بـ (قلَّ) فقال : « ولو قال قائل : إن الفعل خلاف الحروف في هذا ، وإن (ما) في البيت الذي أنشده صلةٌ[٥] ، وقوله : (وصال) فاعله ومرتفع به ، و (يدوم) صفة لوصال ، فلا يكون التأويل على ما ذكره سيبويه ؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل ، ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل ، وأيضاً فإن الفعل على تأويله يصير داخلاً على فعلٍ ، وهذا أيضاً غير موجود ؛ لكان

---

(١) الكتاب ١ / ٣١ .

(٢) المقتضب ١ / ٨٤ .

(٣) انظر : الخزانة ١٠ / ٢٢٧ .

(٤) المقتضب ٢ / ٥٥ . وقد نبه على ذلك الشيخ عضيمة وجعلها من المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ، انظر ٤ / ٢٢٦ .

(٥) أي : زائدة .

عندي أثبتُ . ويقوِّي هذا أن الفعل مع دخول (ما) هذه عليه تجده دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول هذا الحرف من الحدث والزمان ، فحكمه أن يقتضي الفاعل ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبلُ » [١] .

وقد اعترض أبو علي على ما ذهب إليه ، وقوّى مذهب سيبويهِ بأن الفعل قد يكون بلا فاعل ، واستدل على ذلك بنحو قولهم : ما كان أحسن زيداً [٢] .

وقد رد صاحب الخزانة مقولة أبي علي حين قال : ويقوي هذا أن الفعل مع دخول (ما) هذه تجده دالاً ... إلى آخره ، بقوله : (يَرِدُ عليه أن الحرف المكفوف عن عمله باقٍ على معناه ، ولا يُنكر أن يُكفَّ الفعلُ عن عمله في الفاعل مع بقائه على معناه) [٣] .

ويرى بعض النحويين [٤] أن (ما) في (قلما) مصدرية ، فالفاعل عندهم حينئذ هو المصدر المؤول .

وبهذا العرض يتضح أن أحداً من النحويين لم يقل بأن فاعل (قلما) محذوف ، وفيه رد على ما ذهب إليه الشيخ محمد محيي الدين [٥] حين جعل حذف فاعله من المواضع التي يطرد حذف الفاعل فيها ، ونسبه إلى أكثر النحاة .

---

(١) البغداديات / ٢٩٧ .

(٢) المرجع السابق / ٢٩٨ – ٢٩٩ .

(٣) الخزانة ١٠ / ٢٣٠ .

(٤) الرضي على الكافية ٤ / ٣٢٩ .

(٥) حاشية أوضح المسالك ٢ / ٨٨ – ٨٩ ، وحاشية شرح شذور الذهب / ١٥٩ – ١٦٠ .

والصواب ما ذكره هو في حاشيته على شرح ابن عقيل(١) حين عدّه من الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل . وهذا هو الصحيح لأن (قلّما) لا تحتاج إلى فاعل ولا تفتقر إليه ، فكيف يكون محذوفاً والفعل لا يطلبه ؟! ثم إننا لو أردنا أن نذكر له فاعلاً على القول بأن الفعل لابد له منه فالقول بزيادة (ما) إذا جاء بعدها اسمٌ ، أو بمصدريتها ، أولى من القول بحذف الفاعل ، لأن الفاعل لا يحذف ألبتة عند جمهور النحويين ، وما ذكر من مواضع حذف الفاعل ، فتجوّز في التعبير ، ومسامحة للتقريب وإفهام المبتدئين ، كما سيأتي بيانه بإذن رب العالمين .

وكذلك الفعل المجهول(٢) ، أو الفعل المبني للمفعول ، أو فعل ما لم يسمَّ فاعله ، نحو قولك : ضُرِب زيدٌ . فهذا الفعل لا يحتاج إلى ذكر فاعله ، ولم يكن يوماً يفتقر إليه ، بل هو مسند إلى المفعول أو غيره مما يقوم مقام الفاعل ؛ لذا كان النحويون يعبِّرون عن هذا الفعل بتلك العبارات التي توحي إلى طبيعة هذا الإسناد ، فقولهم : الفعل المبني للمفعول ، أي المسند للمفعول ، والفعل المجهول ، أي الذي فاعله مجهول في بعض صوره ، والفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، أي الذي لم يُذكر معه فاعله ، ويقال : الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله.

وبما تقدم يتبين لنا أمران ، أحدهما : أنه لا يجوز أن يقال : فعل مبني

---

(١) حاشية شرح ابن عقيل ٢ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) انظر في هذه المصطلحات : ترشيح العلل / ٩٣ .

للمجهول ؛ لأن الفعل في باب النيابة غير مسند للفاعل المجهول ، بل أُسند إلى ما يقوم مَقامه من مفعول أو غيره ثم إنني لم أجد أحداً من النحويين المتقدمين يعبر بهذا التعبير (المبني للمجهول) بل يقولون : (المبني للمفعول) و (الفعل المجهول) . وكان أول ظهور هذا التعبير (المبني للمجهول) في القرن الثاني عشر الهجري تقريباً على يد الصبان في حاشيته على الأشموني(١) .

والثاني : أن جمهور النحويين ينصون على أن الفاعل لا يحذف ، وإذا أتوا إلى هذا الباب قالوا : حُذف الفاعل وأُقيم المفعول مُقامه ، وهذه بلا شك في التعبير مسامحة ، وتجوّز في العبارة؛ تيسيراً على المتعلمين ، وتقريباً لأذهان المبتدئين .

وقد ذهب ابن هشام(٢) إلى أبعد من هذا حين جمع المواضع التي يحذف الفاعل فيها ، وجعل باب النيابة منها ، وتبعه في ذلك أصحاب الحواشي(٣) ، حتى ظن بعضهم(٤) أنه لا يجوز أن يحكم للفاعل عند ذكر أحكامه بعدم جواز حذفه . والحقيقة أن الفاعل في باب النيابة ليس محذوفاً ، بل متروكاً ذكره ؛ ذلك أن المحذوف هو الذي يطلبه الفعل فيجوز ألاّ يذكرَ ، فيكون عدم ذكره مع طُلبته حذفاً ، نحو : زيد الذي ضربتُ ، وزيد الذي ضربتُه ، فالهاء عند

---

(١) انظر الحاشية ٢ / ٦١ .

(٢) شرح القطر / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) حاشية على شرح بانت سعاد للبغدادي ١ / ٩٣ ، والتصريح ١ / ٢٧٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٠ .

(٤) حاشية محمد يحيى الدين على شرح الشذور / ١٥٩ - ١٦٠ .

عدم ذكرها محذوفة ، والأولى أن يُعبر عن الفَاعل في هذا الباب بالمتروك ؛ لأن المتكلم ترك ذكره ولم يحذفه ، وهو قد ترك ذكره لغرض من الأغراض المعروفة التي تقود المتكلم إلى عدم التصريح باسمه ، وهذا التعبير هو تعبير العلامة الشمس القرشي في إرشاده[١] .

ومما يدلك على أن الفاعل في هذا الباب غير محذوف حقيقةً أنّ من النحويين[٢] من يسمي المفعول هنا فاعلاً اصطلاحاً ؛ لأن الفعل قد أُسند إليه، وكل ما أسند إليه فعلٌ – عندهم – فهو فاعل . وهذا الرأي عند التأمل هو أقرب إلى روح الصنعة النحوية ، لأننا في هذه الصناعة نجعل الفاعل النحوي فاعلاً ، سواءٌ كان فاعلاً في الحقيقة نحو : قام زيدٌ ، أو مفعولاً نحو : مات زيدٌ، وسواءٌ فَعَل شيئاً أو لم يَفعل ، نحو : قام زيد ، ولم يقم عمرٌو . فإذا كان مثل هذا يجوز في علم النحو فما الذي يمنع من توسيع دائرة الفاعلية حتى يدخلها نائب الفاعل ؟ ولذا أرى أن النحويين إنما أفردوا لنائب الفاعل باباً مستقلاً من أجل التعليم والتقريب ، والتيسير والإفهام . وبما أنه لا مشاحة في الاصطلاح فإن الخلاف في تسمية المفعول فاعلاً أو نائبَ فاعل يكون خلافاً في الاصطلاح واللفظ ، كما قال الرضي[٣] .

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب / ١٠٥ .

(٢) الرضي على الكافية ١ / ١٨٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب / ١٠٥ .

(٣) الرضي على الكافية ١ / ١٨٧ .

الفصل الأول

استتار الفاعل

تقدم أن الفاعل عمدة ، لا يستغنى عنه ، ولا يخلو فعله منه ، ولا يتأتى الكلام إلاّ به ، ولا يتم الإسناد إلاّ بذكره ؛ لذا فالفاعل إما أن يكون ظاهراً ، نحو : قام زيد ، وقمتُ ، أو مستتراً منوياً ، نحو : أقوم ، وقم ، وزيدٌ قام . والضمير المستتر في العربية لا يكون إلا مرفوعاً فاعلاً(١) ؛ لأن كل فعل يقتضي بذاته فاعلاً(٢) ؛ للعلم به ولأمن اللبس ، ولأنه يكون في أفعال مخصوصة(٣) كما سيأتي .

وقد يأتي في الكلام الفصيح ما ظاهره أن الفعل مسند إلى جملة ، فإذا جاء مثل هذا فليس الأمر على ظاهره ، بل يكون الفاعل مستتراً ؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً عند جمهور النحويين(٤) ؛ وذلك لعدة أسباب ، أحدها : أن الفاعل كالجزء من الفعل، وليست الجملة كذلك؛ لاستقلالها .

والثاني : أن الفاعل قد يكون ضميراً ومعرّفاً بالألف واللام ، وإضمار الجملة لا يصح(٥) ، والألف واللام لا تدخل عليها .

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن جمعة ١ / ٣٢٤ .

(٢) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٤٢٦ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٤٤ ، وترشيح العلل / ٣٤٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٣ / ١٠٨ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١ / ٥٥ – ٥٦ ، والمغني / ٥٥٩ .

(٥) انظر البغداديات / ٥٢٥ .

والثالث : أن الجملة قد عمل بعضها في بعض ، فلا يصح أن يعمل الفعل في أبعاضها ، ولا في جملتها ؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد . قاله العكبري[١] .

وذهب جماعة من النحويين منهم الفراء ونسب إلى سيبويه إلى أنه يجوز ذلك ، إنْ كانت الجملة لفعل من أفعال القلوب ، والفعل معلَّق عنها ، نحو : ظهر لي أقام زيدٌ أم عمرٌو ؟ يقول الفراء : (تقول : قد تبين لي أقام زيدٌ أم عمرٌو ؟ فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ، كأنك قلت : تبين لي ذاك)[٢] .

وعلى هذا فقد اختلفوا في تعيين الفاعل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٣] فظاهر كلام سيبويه[٤] أن جملة ﴿ **ليسجننه** ﴾ هي الفاعل ، وقيل : إن الفاعل مستتر يفسره المصدر المفهوم من الفعل (بدا) ، والتقدير : بدا لهم هو ، أي : البداء ، وهو قول المبرد[٥] ، وأبي علي الفارسي ونسبه للمازني[٦] ، وابن عصفور[٧] ، وابن مالك[٨] ، وأجازه ابن

---

(١) اللباب ١ / ١٥٢ – ١٥٣ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٣٣ ، وانظر مثله في ٢ / ١٩٥ .

(٣) سورة يوسف / ٣٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ١١٠ ، وانظر : الانتصار / ١٨٧ ، والمغني / ٥٥٩ .

(٥) انظر : الانتصار / ١٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٤١ .

(٦) الحلبيات / ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٧) شرح الجمل ١ / ١٥٧ – ١٥٨ .

(٨) شرح التسهيل ٢ / ١٢٢ .

هشام(١) ، مستدلين على ذلك بأنه قد جاء في الشعر إسناد الفعل (بدا) إلى البداء في قول الشاعر(٢) :

لعلّك والموعودُ حقٌّ لقاؤه بدا لكَ في تلك القَلُوصِ بداءُ

وقيل : إنه يفسره ما دل عليه الكلام(٣) ، وتقديره : بدا لهم رأي .

وقيل : إن مفسر الضمير المستتر هو المصدر المفهوم من قوله تعالى : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾(٤) أو المصدر الدال عليه السِّجن في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾(٥) فيكون المصدر الذي هو السَّجْن بفتح السين تفسيراً للضمير الفاعل والتقدير : ظهر لهم سَجْنُه ، وقد حسَّن هذا الرأي أبو حيان(٦)، وأجازه ابن هشام(٧) . وهذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب ، والأقرب إلى ظاهر معنى الآية ، ومعناها – والله أعلم – أن الله جل وعلا يقول : ثم ظهر لهم فيما رأوه أنهم يسجنونه إلى حين(٨) . وهو واضح بيِّن من

---

(١) شرح الشذور / ١٦١ – ١٦٢ .

(٢) هو محمد بن بشير الخارجي ، انظر أمالي القالي ٢ / ٧١ ، والخصائص ١ / ٣٤٠ ، والهمع ٤ / ٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ١٩٣ ، والخزانة ٩ / ٢١٣ .

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢ / ٥٣ ، والمسائل العضديات / ١١٠ – ١١١ .

(٤) سورة يوسف / ٣٢ .

(٥) سورة يوسف / ٣٣ .

(٦) التذييل والتكميل ١ / ٥٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٧٤ ، والدر المصون ٤ / ١٨١ .

(٧) شرح الشذور / ١٦١ – ١٦٢ .

(٨) انظر تفسير ابن كثير ٢ / ٧٣٨ .

خلال سياق القصة . فإذا كان هذا هو المعنى الظاهر من هـذه الآيـة الكريمـة فيجب أن يَكون الإعراب متساوقاً مع هذا المدلول ، ودالاً على هذا المقصود ؛ حيث إن الإعراب فرع المعنى .

والذي بدا لهؤلاء وظهر لهم هو سَجْنُ يوسف عليه السلام ، فلابـد مـن إعـادة الـضمير المـستتر إلى مـا يـدل عـلى الـسَّجْن ، فيكـون الفاعـل حينئـذ معيناً ، لأن الفعل (بدا) يطلب فاعلاً معيناً يتم به الكلام ، ولا يكـون ذلـك الفاعل المعين سوى السَّجن .

وتجدر الإشارة هنـا إلى أن الواجـب أيـضاً أن يكـون المفـسِّر (الـسجن) مفهوماً مما تقدم لا مما تأخر ؛ وحيث إنني لم أقف على أحد من النحـويين ينبـه على مثل ذلك ، فإنني أرى وجوبه في الصناعة لعدة أسباب :

الأول : أننا إذا جعلنا (السجن) مدلولاً عليه بما تأخر ﴿ ليسجننه ﴾ فإنه يفضي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهذا الإضمار لا يجوز عند المجوزين لـه حتـى يكون على شريطة التفسير أي : ملتزم ذكر تفسيره ، والمفسِّر هنا في الآية لم يجـر له ذكر .

والثاني : أن أصحاب هذا الرأي ينصون على أنه مفهوم من قوله تعـالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ و ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ وهما مما تقدم ، سوى ابن هـشام فإنه أجاز أن يكون مفهوماً من قوله تعالى : ﴿ ليسجننه ﴾ ولعله تحريـف مـن المحقق .

والثالث : أن أبا علي قال في أحد الوجهين الجائزين في الآية : « أو يكون قد قدم ذكر أمر فأضمر ذلك كأنه قال : ثم بدا لهم رأي »[١] وظاهر كلامه أنه لما لم يجر للرأي ذكر تقدم ما يدل عليه ؛ حتى لا يكون إضماراً قبل الذكر .

وأما قول من قال بأن مفسر الضمير هو مصدر الفعل (بدا) فهو قول مرجوح ؛ لأن كل فعل يدل على مصدره ، فشَرِبَ يدل على الشرب ، وأَكَلَ يدل على الأكل ، وبدا يدل على البداء ، فإذا كان المصدر هو الفاعل فهو فاعل مطلق ، والفعل في الآية يطلب فاعلاً معيناً . ثم إنه لو كان الفعل يطلب فاعلاً مطلقاً لاستغنى بمصدره عما بعده ، ولكنت تقول : قد شرب ، وقد أكل ، وقد بدا ، فيكون كلاماً تاماً . ولو كان الفعل (بدا) في الآية كذلك لتم الكلام بضمير المصدر ، وأغنى عما بعده ، لذا كان افتقار الفعل (بدا) إلى معنى السَّجن دالاً على أن فاعله معين لا مطلق . وسيأتي الكلام على الفاعل المعين والمطلق – إن شاء الله تعالى – وأن الفاعل المعين مقدم على الفاعل المطلق .

وكذلك فإن القول بأن الفاعل هو ضمير السَّجن هو القول الوسط ؛ لأن من يجعل الفاعل هو الجملة فإنه قد أورد عليه أن الجملة لا تكون فاعلاً ، ومن جعل الفاعل هو مصدر الفعل (بدا) يَرِدُ عليه مثل ما تقدم ، ومن جعل الفاعل يفسره ما دل عليه سياق الكلام يَرد عليه أن مثل هذا يكون عند خفاء مفسِّر الضمير – كما سيأتي – أما إذا استبان مرجعه ، وعُرف مفسِّره فلا يصار إلى مثله . والقول الراجح ، والإعراب المختار لا يَردُ عليه شيء مما ذُكر ؛ لأنه

---

(١) انظر المسائل البصريات / ١١٠ – ١١١ .

متوافق مع الصنعة النحوية من وجه ، ومع المعنى الظاهر للآية من وجه آخر .

ثم إن بعض النحويين[١] قد ذكر أن فاعل (بدا) محذوف ، وتقديره : ثم بدا لهم رأي ، وبعضهم[٢] ذكر هذا التقدير لكنه عبر عن الفاعل بأنه مستتر . فيكون في التعبير بالحذف مسامحة ظاهرة ؛ لأن الفاعل لا يحذف . ومما جاء ما ظاهره أنه مسند إلى جملة قول الشاعر[٣] :

وما راعني إلاّ يَسيرُ بشُرْطةٍ وعهْدي به فينا يَفُشُّ بِكيرِ

وقد تأوله الجمهور المانعون من إسناد الفعل إلى جملة على إضمار أن ، وتقديره عندهم : ما راعني إلاّ سيرُه ، وأوّله ابن جني[٤] تأويلاً آخر وهو أن الفاعل مستتر ، ويسير حال منه ، وتقديره : ما راعني إلاّ سائراً .

ومما جاء ما ظاهره أنه مسند إلى جملة[٥] استفهامية ، أو ما هو منزل منزلتها قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٦] وقوله تعالى:

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٣ .

(٢) انظر : المسائل العضديات / ١١٠ – ١١١ .

(٣) هو معاوية بن خليل النصري ، وانظر ابن يعيش ٤ / ٢٧ ، والمغني / ٥٥٩ ، والتصريح ١ / ٢٦٨ ، والخزانة ٨ / ٥٨٠ و ٥٨٤ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٤ .

(٥) انظر : شرح شذور الذهب / ١٦١ – ١٦٢ .

(٦) سورة إبراهيم / ٤٥ .

﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾(١) ، وقد أخذ الزمخشري بهذا الظاهر فجعل الجملة هو فاعل الفعل ، فقال : « فاعل (لم يهدِ) الجملة بعده » (٢) .

والفاعل لا يكون جملة . وقيل : إن الفاعل في الآية الثانية هو (كم) ، ونسب هذا القول إلى الفراء(٣) ، واعترض بأن (كم) الخبرية لها صدر الكلام؛ إما لأنها منزَّلة منزلة كم الاستفهامية أو منزلة (ربّ) (٤) ، وبأنها لا يعمل فيها ما قبلها ، كما لا يعمل في الاستفهام ما قبله .

فإذا تبين بما تقدم أن الإسناد في الآيتين ليس على ظاهره فإنه لا يجوز أن تكون (كيف) (٥) و (كم) فاعلين ، وإذا كان ذلك كذلك تعين أن يكون الفاعل في الآيتين ضميراً مستتراً ، واختلفوا في مفسره ، والأقرب أنه راجع على لفظ الجلالة (الله) ؛ لأنه قد قرئ في الآيتين بالنون هكذا : ﴿ ونبين ﴾(٦) و ﴿ ألم نهد ﴾(٧) .

---

(١) سورة طه / ١٢٨ .

(٢) الكشاف ٢ / ٤٥١ ، وانظر : والرضي على الكافية ١ / ٢١٦ ، المغني / ٧٦٨ ، والدر المصون ٥ / ٦٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠ .

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٩ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢ / ٧٠ .

(٦) انظر الكشاف ٢ / ٣٠٧ .

(٧) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وقتادة من سورة السجدة / ٤٦ .

الفصل الثاني

استتار الفاعل الغائب

الفاعل المستتر في التراكيب العربية إما أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً ، والمراد بالغائب في عرف النحويين غيرُ المتكلم والمخاطب[(١)] . فالفاعل الغائب المذكر يستتر في الفعل الماضي والمضارع المبدوء بالياء ، نحو قولك : زيد قام ويقوم ، فالفاعل فيهما مستتر ، ويقدره النحويون بالضمير المنفصل (هو) . والمؤنث يستتر في الفعل الماضي والمضارع المبدوء بالتاء ، وتلحق الماضي حينئذ تاء تأنيث ساكنة ، فتقول : هند قامتْ وتقوم ، فالفاعل فيهما مستتر ، وتقدره النحاة بالضمير المنفصل (هي) .

وليست هذه التاء ضميراً عند أحد من النحويين [(٢)] ، بل هي حرف ، والحرف لا يسند إليه ؛ ولو كانت ضميراً لما جاز أن تلحق الفعلَ عند ذكر الفاعل بعدها[(٣)] ، في نحو : قامتْ هندٌ ، ولما جاز أن يليها ضمير رفع متصل ، نحو : الهندان قامتا ، فلو كانت ضميراً لكان الفعل مسنداً إلى ضميري رفع ، ومثله لا يكون في العربية . ثم إن تاء التأنيث قد تحذف في بعض المواضع ، نحو قول الشاعر[(٤)] :

---

(١) انظر : شرح الألفية للغَزي / ١٠٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨ ، وابن يعيش ٣ / ٨٨ .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٥ .

(٤) هو عامر بن جوين الطائي . والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ٤٦ ، وانظر الخصائص ٢ / ٤١١ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٥٨٦ ، والمغني / ٨٦٠ ، والأشموني ٢ / ٥٣ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ، والخزانة ١ / ٤٥ .

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

ولو كانت ضميراً للزم ذكرها في كل موضع .

فالفعل الماضي لا يستتر فيه الفاعل حتى يسند إلى غائب ، ذكراً كان أو أنثى ، أما إن أسند إلى متكلم أو مخاطب فإنه يظهر ولا يستتر ، فتقول : قمتُ وقمتَ وقمتِ . والسر في اختصاص استتار فاعل الماضي بالغائب هو كما يقول ابن الحاجب : « إما لأن قرينة الغائب لفظية ، وقرينة غيره حالية ، وإما لأنه يعبر به أكثر فكان التخفيف بالأكثر أولى »[١] . ومعنى القرينة اللفظية أي : أن الضمير الغائب يحتاج إلى مفسِّر ملفوظ به مذكور[٢] ، والضمير الحاضر يفسره الحضور والمشاهدة ولا يحتاج إلى عائد مذكور .

وكذلك يشترط في استتار الفاعل الغائب أن يكون مفرداً ، حيث إنه يبرز إن كان مثنى أو مجموعاً ، نحو قولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندان قامتا ، والهندات قمنَ . وقالت النحاة إن الحكمة من استتار المفرد وظهور المثنى والمجموع هو أن الفاعل الواحد معلوم ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ، وقد يخلو من اثنين أو أكثر ، فاستتر الضمير في الموضع الذي لا يشك فيه ، وظهر في الموضع الذي يحتاج فيه إلى بيان . قاله الصيمري[٣] وغيره[٤] .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٨٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٩ .

(٢) انظر : نتائج الفكر / ١١٨ – ١١٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٥ .

(٤) انظر : علل النحو / ٥٦٣ ، وأسرار العربية / ٨٤ .

وقد خالف في اشتراط توحيد الفاعل الغائب المازني[١] ، حيث قال باستتار الفاعل الغائب مطلقاً ، مفرداً كان أو غير مفرد ، فالألف والواو والنون والياء عنده حروف وليست ضمائر في نحو قولك : قاموا وقاما وقمنَ وتقومين . وكذا قال الأخفش في ياء المخاطبة ، وسيأتي حديثها قريباً إن شاء الله تعالى .

وقد خاض النحاة في بيان الحجة التي اعتمدها المازني لذلك الرأي القائل بحرفية اللواحق ، فمن ذلك أنهم قالوا إنه قد ذهب هذا المذهب حملاً للمضارع على اسم الفاعل[٢] ، أي أنه جعل ألف (يضربان) كألف (ضاربان) و واو (يضربون) ، كواو (ضاربون) ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها .

ومما قالوه أيضاً أنه جعل تلك اللواحق علامات حملاً لها على تاء التأنيث ، فكما أنه قد جيء بتاء (فعلتْ) لتفرُق بين فعل المؤنث من فعل المذكر والفاعل مستكنّ معها ، كذلك جيء في فعل المثنى والجمع بعلامات تدل على التثنية والجمع لتفرق بين الفاعل المفرد والفاعل المثنى والمجموع والفاعل مستكن معهما[٣] .

---

(١) انظر : إصلاح الخلل / ٤٠ ، والرضي ٢ / ٤١٥ ، والبسيط ١ / ٢٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٣ . ونسب هذا الرأي إلى غيره من النحويين انظر ابن يعيش ٧ / ٧ .

(٢) انظر : الرضي ٢ / ٤١٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٣ ، والتذييل والتكميل ٢ / ١٤١ – ١٤٢ .

ومذهب سيبويه[١] والجمهور أن تلك اللواحق ضمائر ، وهنّ فواعل لما اتصلت بهنّ من أفعال ، حيث إن تلك الأفعال مسندة إليها ، والفاعل معها ليس مستتراً لظهوره ، يقول الناظم[٢] :

وبَعْدَ فعْلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ وإلاّ فضميرٌ استَتَرْ

وقد رد ابن مالك ما ذهب إليه المازني بقوله : « وما زعمه غير صحيح ، وإنما هي أسماءٌ أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والألف من فعلنا ، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، ولأن المراد مفهوم بها والأصل عدم الزيادة ، ولأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من : هي فعلتْ ، لجاز حذفها في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، كما جاز حذف التاء في نحو : * ولا أرضَ أبقلَ إبقالها[٣] * بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف ؛ لأن معناها أظهر من معنى التأنيث ، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث ؛ إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كراوية وعلاَّمة وهمزة ولمزة ، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل ، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية ، والجمع ... »[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٢) انظر : الألفية بشرح ابن عقيل ٢ / ٧٦ .

(٣) تقدم تخريجه قريباً .

(٤) شرح التسهيل ١ / ١٢٣ - ١٢٤ .

وكذلك رد أبو حيان[١] وابن يعيش[٢] على مذهب المازني .

وكذا يقال - إن كان المازني قد حمل الألف والواو في المضارع عليهما في اسم الفاعل - إنه يَرِدُ عليه أنهما مختلفان ؛ لأنهما في الوصف حرفان ينقلبان ياءً نصباً وجراً ، وهما مع الفعل ضميران لا ينقلبان أبداً .

ومن خصائص الفاعل الغائب المستتر ومن مميزاته التي امتاز بها عن أخويه المتكلم والمخاطب هو أن مفسِّره يكون مذكوراً ، وهي القرينة اللفظية التي تقدمت الإشارة إليها[٣] ، وذكْر المفسر ليس متعيِّناً في هذا الباب ؛ لأن الضمير الغائب منه مالا يحتاج إلى تفسير[٤] - كما سيأتي بيانه - ولكنني ذكرت هذا لأن الغائب يمتاز بذكر مفسره ، بخلاف المتكلم والمخاطب فمفسرهما لا يكون مذكوراً ؛ لذا فإن النحويين يذكرون في باب الإخبار بالذي أنك إذا أخبرت عن التاء من (قمتُ) فإنه يمتنع[٥] أن تقول : الذي قمتُ أنا ، لأنه حينئذ لا يوجد في جملة الصلة ما يعود على الموصول ، والصواب أن تقول : الذي قام أنا ؛ وجاز هذا لأن الضمير المستتر الغائب قد عاد على مفسِّره المذكور قبله .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٣ / ٨٨ .

(٣) انظر : ص ١٨ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ٣١٢ ، ومن أجاز ذلك فإنه حمل الكلام على المعنى ، لأن (الذي) هو المتكلم في المعنى . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠٠ - ٥٠١ .

والغالب في مفسِّر الغائب المذكور أن يكون متقدماً[١] ، نحو : زيد قام ويقوم ، وهند قامت وتقوم ، فلما كان يجيء مفسِّر الفاعل الغائب مقدماً اختلف الناس في هذا المقدم من حيث الصنعة النحوية على قولين : فالبصريون يوجبون كونه مبتدأ ، والفعل بعدُ رافعٌ ضميراً مستتراً ، ويكون الفعل مع فاعله المستتر واقعاً خبراً للمبتدأ ، ومستوجباً للتأخير ، يقول الناظم[٢] :

فامنعه حين يستوي الجزءانِ * عُرْفاً ونُكراً عادمي بيانِ * كذا إذا ما الفعل كان الخبرا *

والكوفيون[٣] يجيزون كونه فاعلاً ، ولا يمنعون أن يكون ابتداءً .

فعلى القول بفاعليّة المقدم فإنه لا استتار في الفعل المتأخر حينئذ . واختلافهم هذا إنما هو في الصناعة ، أما في المعنى فهم متفقون على أن المقدم فاعل في المعنى .

هذا إذا لم يلِ الاسمُ المقدم ما يقتضي الفعلَ ويختص به ، أما إذا تلا الاسمُ ما يطلبُ الأفعال كأدوات الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[٤]

---

(١) انظر : شرح شذور الذهب / ١٣١ .

(٢) انظر : الألفية بشرح ابن عقيل ١ / ٢٣١ .

(٣) انظر : رأي الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٠ ، والأشموني ٢ / ٤٦ .

(٤) سورة النساء / ١٢٨ .

وقولـه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[١] وقولـه سـبحانه : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[٢] ففيه ثلاثة أقوال[٣] : الأول : أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو قول البصريين . والثاني : أنه مبتدأ ، وهو قول الكوفيين والأخفش ، والثالث : أنه فاعل على التقديم والتأخير ، وهو قول الكوفيين خاصة .

وبهذا يستبين لك أنّ أحداً من النحويين أجمعين لم يمنع القول باستتار الفاعل الغائب إذا تقدم ما ظاهره أنه فاعل .

ثم إن البصريين قد استدلوا على صحة مذهبهم ، وصواب مسلكهم في عدم جواز فاعلية المتقدم ، بعدة أدلة :

أحدها : أن الفاعل كالجزء من الفعل ، وتقدم جزء الشيء عليه محال ، واحتجوا لذلك بعدة أشياء منها : أن إعراب الأمثلة الخمسة يكون بعد الفاعل ، والإعراب إنما يلحق أواخر الكلم ، ومنها : أن ضمير الفاعل إذا لحق آخر الفعل الماضي يسكَّن آخره لكراهة اجتماع أربع متحركات في الكلمة الواحدة . وذكروا حججاً أخرى كثيرة غير هذه ، تقوي ما ذهبوا إليه ، وتعضد ما رأوه[٤] .

---

(١) سورة التوبة / ٦ .

(٢) سورة الانشقاق / ١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢ / ٦١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٧ ، والمغني / ٧٥٧ ، والتصريح ٢ / ٤٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ١٢٨ ، واللباب ١ / ١٤٩ .

وثانيها : أنّ الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يرفع اسماً ظاهراً بعده[(١)] ، فتقول : زيد قام أبوه . ويجب عند البصريين إذا كان المتقدم مثنى أو مجموعاً أن يرفع الفعل ضميراً بارزاً ، فتقول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وبروز الضمير حال التثنية والجمع يدل على وجود الفاعل مستتراً حال الإفراد .

وثالثها : أنّ المتقدم لو كان فاعلاً لأُفرد له فعلُه مع المثنى والمجموع ؛ لانشغاله به ، فكنت تقول : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كنت تقول ذلك حال التأخير[(٢)] .

ورابعها : أنّ جَعْل المتقدم فاعلاً يفضي إلى عدم النظير في الصنعة النحوية؛ وذلك من وجهين : الأول : أننا لو جعلنا المتقدم فاعلاً لكان عامله لفظياً وهو الفعل ، وهذا المتقدم يكون عرضة لدخول العوامل اللفظية عليه ، نحو : إن زيداً قام . ونَسْخُ العامل اللفظي لعمل عاملٍ لفظي آخر لا يكون مثله في العربية ؛ لذا فإن العامل في المتقدم على الصحيح هو الابتداء ، وهو عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ؛ لأنه يدخل عليه عامل لفظي فينسخ عمله؛ وذلك لكونه أقوى في العمل من المعنوي[(٣)] . والثاني : أن المرفوع لا يتقدم على رافعه في العربية ، يقول أبو الفتح بن جني : « وليس في الدنيا مرفوع

---

(١) انظر : الإغفال ٢ / ٣٨ ، وسر الصناعة ١ / ٢٢٠ – ٢٢٦ ، والإنصاف ١ / ٧٩ – ٨٠ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٢٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٧ ، والبسيط ١ / ٢٧٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٧ .

يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً » [١] .

وخامسها : أنّ العرب تقول : طلع الشمس ، وطلعتْ الشمس ، فإذا قدَّمَتِ الشمسَ لا تقولُ إلاّ : الشمسُ طلعتْ ، فهذا يدلنا أنّ حال الاسم حين التقديم ليس كحاله حين التأخير ؛ ذلك أنه لما تقدم الاسمُ رفع الفعلُ ضميراً مؤنثاً مستتراً فوجب تأنيثه . وقد أشار إلى ذلك ابن أبي الربيع [٢] .

وسادسها : أنّ الفعل كالحرف حين يعمل في الاسم ، ويدل على معنى فيه، فكما لا يجوز أن يتقدم الاسم على الحرف العامل فيه ، لا يجوز أن يتقدم الاسم على فعله العامل فيه . وقد نبّه السُّهيليُّ [٣] على هذه الحجة القياسية .

تلك هي أدلة البصريين المانعين من تقدم الفاعل على فعله ، فيكون الاسم المتقدم على رأيهم مبتدأ ، والفاعل بَعْدُ مستتر .

وهكذا يكون الأخْذ بهذا الرأي هو الأقرب إلى روح النحو العربي ، والأحسن في الصناعة ؛ لأنّ الأحكام التركيبية ، والقوانين النحوية ، معه تطرد وبه تستقيم ، فلو جعلنا كل فاعل في المعنى هو فاعلاً في الصنعة النحوية للزم من هذا أن نجعل التمييز والمبتدأ والمفعول فواعل في النحو ، فالتمييز يأتي فاعلاً في المعنى [٤] في نحو قولك : تصبب زيدٌ عرقاً ، والمعنى : تصبب عرقُ

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٥ .

(٢) انظر : البسيط ١ / ٢٧٣ .

(٣) انظر : نتائج الفكر / ٧١ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٤ .

زيد . وكذلك المفعول في نحو قولك : أعطيت زيداً درهماً ، فزيدٌ هو الآخذ للدرهم . قال الناظم[١] :

والأصل سبْقُ فاعلٍ معنًى كَمنْ مِنْ ألبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمنْ

وكذا المبتدأ يكون فاعلاً في المعنى في نحو : زيد قام ، فهذا المعنى لا يقتضي جعله فاعلاً في الصناعة[٢] ؛ لأنه لم يكن مقتضياً لذلك في التمييز والمفعول الفاعلين معنًى . وبهذا يتبين ضعفُ قول من يرى أن الرافع للفاعل هو الفاعليّة ؛ لأنه لو كان هذا المعنى هو العامل لما ارتفع الفاعلُ الذي هو المفعول في المعنى ، ولما ارتفع نحو : ما قام زيدٌ[٣] .

ثم إنّ إجماع البصريين على منع تقدم الفاعل إنما هو في الكلام المختار ، والقول المنثور ، أما في ضرورة الشعر فقد أجاز ابنُ عصفور[٤] ، والأعلمُ الشنتمري ، تقدمَ الفاعل ، مستدلين على ذلك بقول الشاعر[٥] :

صددت فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

فوصال فاعل متقدم عندهما ، وهو عند سيبويه[٦] فاعل لفعل محذوف

(١) انظر : الألفية بشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٣ .
(٢) انظر : الخصائص ١ / ٢٧٩ – ٢٨٠ .
(٣) انظر : اللباب ١ / ١٥١ – ١٥٢ ، والبسيط ١ / ٢٦١ – ٢٦٢ ، وتوجيه اللمع / ١٢٠ .
(٤) انظر : شرح الجمل ٢ / ٦١٠ .
(٥) تقدم تخريجه ص ٥ .
(٦) الكتاب ١ / ٣١ ، وانظر المغني / ٧٥٨ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٧ .

يفسره المذكور ، وتقديره : يدوم وصال ، وقيل : هو مبتدأ عند سيبويه[١] .

أما الكوفيون الذين يجوّزون تقدمَ الفاعل ، ويسلطون الفعل عليه ، ويشغلونه به ، فإنهم يستدلون على صحة مذهبهم بعدة شواهد ، منها قول الزباء[٢] :

ما للجمال مَشْيُها وَئيْدا أَجَنْدلاً يَحْملنَ أَمْ حَديدا

قالوا معناه على التقديم والتأخير هكذا : وئيداً مشيُها . وردّه البصريون بأحد وجهين : إما أنه ضرورة ، يحفظ ولا يقاس عليه ، وإما أن يكون (مشيها) مبتدأ خبره محذوف والتقدير : مشيها يكون وئيداً ، أو يوجد وئيداً .

وبهذا العرض يتبين أنّ إجماع النحويين على القول باستتار الفاعل الغائب عند تقدم ما ظاهره أنه فاعل – يعكره قول الكوفيين[٣] بجواز فاعلية المقدَّم ، وأن هذا القول الذي يخدش إجماعهم ليس قولاً مرضياً ، ولا مسلكاً قوياً عند الجمهور ؛ لضعفه وبُعده عن روح الصناعة النحوية .

ومما تميز به الضمير المستتر الغائب عن أخويه المتكلم والمخاطب أنه قد يحتاج إلى ذكر لفظ مفسِّره وقد لا يحتاج إلى ذكر ذلك التفسير[٤] ، فإذا لم يجر

---

(١) قاله الرضي في شرح الكافية ٤ / ٣٢٩ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٨ ، والمغني / ٧٥٨ ، والتصريح ١ / ٢٧١ ، والأشموني ٢ / ٤٦ ، والخزانة ٧ / ٢٩٥ .

(٣) وقد روي عنهم أنهم لا يجيزون مثل هذا ، انظر : التذييل والتكميل ٦ / ١٧٨ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١ .

لتفسيره ذكر فلابد أن يكون مدلولاً عليه إما باللفظ أو المعنى[١] ؛ فالمدلول عليه بالمعنى هو ما يعبر عنه بعض النحويين بالمدلول عليه بسياق الكلام[٢] ، أو بأن ليس يصح في الموضع غيره[٣] ، أو بالحال[٤] ، أو بما تفسيره في النفس[٥] . وقد مثلوا لذلك بعدة شواهد ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[٦] أي : الشمس ، ولم يجر لها ذكر ، وقوله سبحانه : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[٧] أي : النفس ، كما قال الشاعر[٨] :

لَعَمركَ ما يُغْني الثراءُ عن الفتى　　　إذا حَشْرجتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ

أي : إذا حشرجتْ النفسُ ، ولم يجر لها ذكر أيضاً .

وقد مثّل الإسفراييني[٩] لهذا الموضع بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢١ فما بعدها .

(٢) المرجع السابق ٢ / ١٢٣ ، والدر المصون ٥ / ٥٣٥ .

(٣) البسيط ١ / ٣٠٤ .

(٤) الإنصاف ١ / ٩٦ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة ١ / ٦٤٦ .

(٦) سورة ص / ٣٢ .

(٧) سورة القيامة / ٢٦ .

(٨) هو حاتم الطائي ، والبيت في ديوانه / ٤٦ ، وجاء فيه : (إذا حشرجت نفسٌ) ولا شاهد فيه لظهور الفاعل . انظر أمالي الزجاجي / ٦٨ ، والعمدة ٢ / ٢٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٩٠ ، ولباب الإعراب / ٢٢٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٨ .

(٩) لباب الإعراب / ٢٢٩ .

بَيْنَكُمْ ﴾[١] أي : الأمر ، في قراءة من نصب (بينكم) . ومثله أيضاً قوله جل وعلا : ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[٢] أي : الواقع في البحر ، قاله ابن مالك[٣] .

وأما المدلول عليه باللفظ فهو إما أن يدل عليه لفظ الفعل ، نحو قول الشاعر[٤] :

لَقَدْ علمَ الضيفُ والمرْمِلون   إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شمالاً

والفاعل وإن لم يجر له ذكر فهو مفهوم من لفظ الفعل ، والمعنى : هبَّتْ الريحُ . وإما أن يدل عليه لفظ اسم متقدم ، نحو قول الآخر[٥] :

وَمجوَّفاتٍ قد علا ألوانَها   أَسْآرُ جُرْدٍ مُتْرَصاتٍ كالنَّوى

ففاعل (علا) التجويفُ ، ولم يجر له ذكر ، وقد دل عليه لفظ المجوفات .

والحاصل مما تقدم أنه يسوغ حذف مفسِّر الضمير المستتر الغائب إذا كان معلوماً لدى المخاطبين ، ولم يؤد حذفه إلى لبس ، وأشعر به سياق الكلام أو لفظ ما .

---

(١) سورة الأنعام / ٩٤ .

(٢) سورة النور / ٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٢٣ .

(٤) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب ، انظر أمالي ابن الشجري ٣ / ١٥٣ ، والأزهية / ٦٢ ، والإنصاف ١ / ٢٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٤ ، وشرح شذور الذهب / ٢٢٢ ، والخزانة ١٠ / ٣٨٤ .

(٥) انظر : إيضاح الشعر / ٤٩١ ، والحلبيات / ٢٤٣ ، والمحتسب ١ / ٢٦٩ .

وكذلك مما امتاز به الضمير المستتر الغائب أن مفسره يكون مطلقاً عاماً ، كما يأتي معيناً محدوداً . أما ضميرا المتكلم والمخاطب فلا يكون تفسيرهما إلا معيناً . وقد أشار ابن مالك[١] إلى أن ضمير الغائب مما يصلح للدلالة على الأعيان والمعاني . وإنما جعلتُ هذا من خصائص الضمير المستتر الغائب ؛ لأنه قد تقرر عندهم[٢] أنّ الذي يصلح للدلالة على العين والمعنى إنما هو الضمير المفرد (هو وهي) من الضمائر الغائبة ، أما المثنى والمجموع (هما ، هم ، هنّ) فهي ضمائر مختصة بالأعيان فقط ، والمستتر الغائب حكمه حكم المفرد ؛ ذلك أنه لا يأتي إلا مفرداً ، فلما كان ذلك كذلك دلَّ على ما يدل عليه الغائب المفرد ، وتميَّز بما امتاز به ؛ لذا يجوز فيه أن يكون مفسِّره مصدرَ فعله ؛ لأن المصدر معنى من المعاني .

وهنا تبدو مسألة لها صلة بما تقدم ، وهي أن الضمير المستتر الغائب يجوز في مفسِّره أن يكون من لفظ فعله ، مصدراً كان أو اسم فاعل ، كما يرى بعض النحويين أن الفاعل في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾[٣] هو : الهدى[٤] ، وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[٥]

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٣ .

(٢) التذييل والتكميل ١ / ٦١ .

(٣) سورة طه / ١٢٨ .

(٤) وهو رأي المبرد . انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٥) سورة يوسف / ٣٥ .

هـو : البـداء[١] ، وفي قولـه جـل وعـلا : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٢] هو : التبيُّن[٣] ، وفي قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤] هو : التقطع[٥] . وكما يرى النحويون أن الفاعل في قوله ﷺ : « لا يزني الـزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مـؤمن » [٦] هـو : شاربها[٧] ، أي : ولا يشرب الخمر شاربُها .

ومثل هذا لا يجوز أن يكون في ضميري المتكلم والمخاطب ؛ لأن مفسرهما لا يكون إلا حاضراً مشاهداً .

وإن قال قائل : كيف تجعل دلالة الفعل الغائب على فاعله المصدر أو اسم الفاعل خاصاً به دون فعلي المتكلم والمخاطب وقد ذكر السهيلي[٨] وغيره[٩] أن كل فعل يدل على فاعله المطلق ؟

فأقول : لاشك أنّ كل فعل يدل على فاعله المطلق ؛ لأن كل فعل يدل على

---

(١) قاله المازني وغيره ، انظر الحلبيات / ٢٣٩ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤٠٣ .

(٢) سورة إبراهيم / ٤٥ .

(٣) قاله ابن هشام في شرح شذور الذهب / ١٦٢ .

(٤) سورة الأنعام / ٩٤ .

(٥) انظر المغني / ٦٧٠ .

(٦) انظر صحيح البخاري بشرح فتح الباري ١١ / ١٥٠ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٤ .

(٨) نتائج الفكر / ٣٨٨ .

(٩) التذييل والتكميل ٦ / ١٨١ .

حـدث ، والحـدث هـو المـصدر ، ولكـن فعـلا الـتكلم والخطـاب : (قم ، وأقوم) لا يطلبان ذا الفاعـل ولا يـستغنيان بـه ، ولا يفتقـران إليـه في التركيب أبداً ، بـل يطلبـان معينـاً حـاضراً هـو المـتكلم أو المخاطـب ، فـبهما يستغنيان ، وإليهما ينتهي التفسير وينقضي البيان . أما الفعـل الغائـب فإنـه إذا خفي فاعله المعين وأراد المتكلم فاعلاً مطلقاً فيجوز أن يكتفي بتفسير مـأخوذ من لفظ فعله .

ثم إن الذي يدلنا على خفاء الفاعل المعين من التركيـب ، وعـلى اسـتغناء الفعل الغائب بفاعله المطلق هو السياق الكلامي ؛ فـإذا كـان الفعـل الغائـب مجرداً من سياقه فلا يجوز أن يكون ذا الفعل وفاعله المطلق كلامـاً تامـاً ، نحـو قولك : قامَ ، وخَرَجَ ؛ لذا قـال الأزهـري : « إنّ شرط حـصول الفائـدة مـع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار ، فقامَ على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح » [(١)] وظاهر كلام الـشيخ خالـد أنه يريد بالفعل الغائب المجرد من سياقه الكلامي .

وإن قال قائل إنّ الفاعل في العربية إنـما يجـاء بـه للفائـدة ، والإسـناد إلى مصدر الفعل الغائب ونحوه لا يفيد[(٢)] ، ومما يدلنا على أن مثل ذلـك لا يجـوز

---

(١) التصريح ١ / ٢٣ .

(٢) قال التقي السبكي : (يقال : جاء شيءٌ ، ولا يقال : جاءَ جاءٍ ، وإن كان الجائي أخص من شيء؛ لأن (جاء) مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة عـلى معرفـة المـسند ، فمتـى عرف المجيء فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والـشيء قـد لا يعـرف مجيـؤه) انظـر : تعليـق الفرائـد ٤ / ٢٥٣ .

في العربية أنّ النحويين قد منعوا في بـاب نائـب الفاعـل أن يقـال : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، وأجازوا : ضُرب ضربٌ شديد ، والفاعل ونائبه من وادٍ واحد[١] .

فأقول : نعم إنّ الإسناد إلى مصدر الفعل الغائب ونحوه لا يفيـد عـادةً ، ولكن ليس هذا حكماً لازماً له في كل تركيب ؛ لأن الفاعل المطلـق تحـصل بـه الفائدة عند عدم إرادة المتكلم لفاعل معين ، وحين يكون الفاعل المطلـق هـو مقصوده ومعقود كلامه[٢] ، وأفضل ما يستشهد به في الاستدال على ذلك هـو قول النبي ﷺ المتقدم ذكره : « لا يزني الزاني » [٣] فـالزاني فاعـل مطلـق غـير معين ، وهو وصف مأخوذ من لفـظ الفعـل الغائـب ، وقـد تـم الكـلام بـه ، واكتفى الفعل بذكره ، حتى إذا قال : « ولا يشرب الخمر حـين يـشربها وهـو مؤمن » علمنا أنه عليه الصلاة والسلام يريـد : شـاربها ، وهـو فاعـل مطلـق أيضاً، ولا فرق بين الفاعلين سوى أنه في الفعل الأول مصرح به مذكور ، وفي الثاني منوي مستور .

ومما يدلنا على أن إرادة المتكلم وقصده معتبر في تفسير الفاعل الغائب أننا قد وجدنا النحويين يذكرون أنّ من أغراض عدم ذكر الفاعل في باب النيابة : عدم إرادة المتكلم ذكر الفاعل ، فإذا كان ذلك معتبر في التركيب ، وغير مـؤثر

---

(١) لهذه المسألة مزيد إيضاح عند الحديث عن استتار ضمير نائب الفاعـل الغائـب في مبحـث نيابـة المصدر عن الفاعل ص ٦٨ .

(٢) انظر كلام البهاء السبكي في التعليق على كلام أبيه في المرجع السابق ٤ / ٢٥٣ .

(٣) ومثله قوله تعالى : ﴿ **سأل سائل** ﴾ المعارج / ١ ، وقول الشاعر :

*** هريرة ودعها وإن لام لائم ***

في صحة الإسناد في ذا الباب ؛ فالأولى جواز ذلك في الفعل الغائب عند الإرادة والقصد ؛ لأن استتار الفاعل المطلق أولى من عدم ذكره مطلقاً . وكما أشعر الفعل المبني للمفعول بعدم إرادة ذكر الفاعل ، فقد أشعر الفعل المبنى للفاعل بإرادته وطلبته .

وهنا تنبيه يحسن ذكره ، ويضاف إلى ما تقدم من حديث الإرادة والقصد ، وهو أن الفاعل الغائب المستتر الذي يفسره لفظ فعله لا يُصار إلى القول به ، والتعويل عليه إلا عند خفاء الفاعل المعين أو نحوه ، قال ابن مالك : « ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه ، ويرفع توهمَ الحذف إنْ خفي الفاعل جعله مصدراً منوياً ، أو نحو ذلك » [(١)] وقد أشار إلى ا لوصف المفسِّر للضمير المستتر المأخوذ من لفظ فعله بقوله : « أو نحو ذلك » .

وكذلك لا يصار إلى القول به ، والتعويل عليه إذا كان يجوز أن يفسر الضمير الغائب مصدرٌ آخر غيرُ مصدرِ فعله ، فإذا جاز ذلك فهو أولى ، والقول به أحرى ؛ لأنه حينئذ يدل على معنى جديد مفيد فائدة لا يدل عليها لفظ فعله ، ويكون خارجاً عن الخلاف الواقع في مسألة إسناد الفعل إلى مصدره ، وما لا خلاف فيه أولى مما فيه خلاف ، من ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾[(٢)] حيث تقدم[(٣)] أنّ الراجح في فاعل (بدا) هو : السَجْن .

---

(١) التسهيل / ٧٦ .

(٢) سورة يوسف / ٣٥ .

(٣) تقدم ص / ١٢ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المحققين من النحويين كأبي علي الفارسي[١] ، وابن مالك قد جعلا ذلك - أي الفاعل المطلق - مقصوراً على السماع ، فلا يجوز عندهما إلا فيما يدل على : رأي ، مثل : ظَهَرَ وبَانَ وتبين . قال ابن مالك : (ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي ، مثل : ظَهَرَ وبانَ وتبيَّنَ ... » [٢] علماً بأنّ قصر ذلك عندهما على السماع هو ظاهر كلامهما ، والله أعلم .

ثم إنّ ابن مالك[٣] قد نسب القَول إلى أنّ الكسائي يرى كل ما تقدم مما لم يجر فيه للفاعل ذكر أنه من قبيل حذف الفاعل . وهذا الذي ذهب إليه الكسائي يتناسب مع المشهور من مذهبه ؛ حيث إنه لا يجيز الإضمار قبل الذكر، فكيف يجيزه ولا ذكر ؟! والعجيب هو رأي الفراء الذي لا يرى الإضمار قبل الذكر ، ومع ذلك فإنه يقول : « إذا عرف اسم الشيء كُني عنه وإنْ لم يجر له ذكر » [٤] ، واستشهد لذلك بعدة آيات منها قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[٥] ثم قال : (يريد : الشمس ، ولم يجر لها ذكر) [٦] . وسيأتي لرأيه هذا مزيد بيان قريباً إن شاء الله تعالى .

---

(١) الحلبيات / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٢٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٨٥ .

(٥) سورة ص / ٣٢ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٨٥ .

ومن قضايا استتار الفاعل الغائب قضية استتاره في باب التنازع ، وهو بابٌ مسائله عديدة ، وقضاياه متشعبة ، والآراء فيه مختلفة ، ولإضمار الفاعل فيه صور كثيرة ؛ ذلك أن الفعلين المتنازعين إما أن يتفقا في طلب الفاعل ، نحو: قام وقعد زيدٌ ، أو أن يطلبه أحدهما دون الآخر ، نحو : ضربني وضربتُ زيداً . والفاعل إما أن يكون مفرداً ، أو غيره ، مذكراً أو مؤنثاً ؛ فإن كان غير مفردٍ ، مثنى نحو : قام وقعدا الزيدان ، أو مجموعاً نحو : قاموا وقعد الزيدون ؛ فلا صلة له بالاستتار ؛ لأن المستتر الغائب لا يكون إلا مفرداً ؛ ولأن قضية التثنية والجمع تدور حينئذ عند النحويين حول القول بإبرازه أو حذفه فقط .

وأما إنْ كان الفاعل المطلوب مفرداً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، سواءٌ اتفق الفعلان في طلبه ، نحو : قام وقعد زيدٌ – وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى – أو كان مطلوباً لأحدهما دون الآخر ، نحو : ضربني وضربت زيداً ، فهاتان الصورتان هما اللتان تردان هنا في باب استتار الفاعل الغائب ، والصورة الثانية منهما لها حالتان :

الحالة الأولى : لا خلاف فيها بين النحويين[1] ، وهي أن يعمل الفعل الأول في الظاهر ، ويُهملَ الثاني ، نحو : ضربتُ وضربني زيداً ، فالفاعل حينئذ ضمير مستتر في الفعل الثاني باتفاق ؛ لأنه ليس إضماراً قبل الذكر ؛ حيث إن المضمر قبل ذكره هو ذاك الضمير الذي يعود على متأخر لفظاً

(١) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٠٩ ، وشرح شذور الذهب / ٣٩٦ ، والمساعد ١ / ٤٥٨ .

ورتبةً ، وهو هنا يعود على متأخر لفظاً ، متقدم رتبةً ؛ لأنه مقدمٌ على الفعل الثاني تقديراً[١] .

والحالة الثانية : فيها خلاف بينهم ، وهي أن يعمل الفعل الثاني في الظاهر ، ويُهملَ الأول ؛ فالبصريون يوجبون استتار الفاعل في الفعل الأول ؛ لعدة أمور ؛ الأول : لئلا يخلو الفعل من فاعله ؛ ذلك أن حذف الفاعل لا يعرف في شيء من كلام العرب[٢] .

والثاني : أنّ الإضمار قبل الذكر وإن كان مستكرهاً عند البصريين أيضاً فإن حذف الفاعل أشنع منه[٣] ؛ ذلك أنّ الإضمار قبل الذكر وهو على شريطة التفسير مسموع في غير هذا الباب ، نحو : ربه رجلاً ، ونعم رجلاً زيدٌ ، فكان الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى ؛ لأن له نظيراً من كلام العرب[٤] .

والثالث : أنه قد سمع عن العرب إبراز الفاعل غير المفرد المرفوع بأول الفعلين المتنازعين المعمل ثانيهما ، من ذلك قول الشاعر[٥] :

---

(١) انظر شرح الوافية لابن الحاجب / ١٦٤ ، والرضي على الكافية ١ / ٢٠٩ ، وشرح القطر / ٢٥٣ .

(٢) انظر الحلبيات / ٢٣٧ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩ ، والرضي على الكافية ١ / ٢٠٦ .

(٤) انظر ابن يعيش ١ / ٧٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ ، والمغني / ٦٣٥ ، وتخليص الشواهد / ٥١٥ ، والمساعد ١ / ١١٤ ، والتصريح ١ / ٣٢١ ، والأشموني ٢ / ١٠٤ .

جَفَوني ولم أَجْفُ الأخلاءَ إنني   لغير جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ

وقول الآخر[١] :

هَوِينَنِيْ وهَوِيْتُ الغانياتِ إلى   أنْ شِبْتُ فانصرفَتْ عنهُنَّ آمالي

فظهور الفاعل البارز غير المفرد دليلٌ على استتاره مفرداً ، وقد ورد عنهم استتار المفرد أيضاً ، من ذلك قول طفيل الغنوي[٢] :

وكُمْتاً مُدمَّاةً كأنّ مُتُونَها   جرى فوقها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقد ذهب الكسائي وهشام وتابعهما السهيلي وغيره إلى أن فاعل الفعل الأول محذوف غير مستتر ؛ لأن القول باستتاره يفضي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو مما لا يجوز مثله عندهم ؛ تمسكاً بظاهر قول الشاعر[٣] :

تَعَفّقَ بالأرطى لها وأرادها   رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيْبُ

حيث لم يقل : تعفقوا ، ولا : أرادوا .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ ، وتخليص الشواهد / ٥١٥ ، والأشموني ٢ / ١٠٤ .

(٢) البيت في ديوانه / ٢٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٧٧ ، وانظر المقتضب ٤ / ٧٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩ ، والإنصاف ١ / ٨٨ ، وابن يعيش ١ / ٧٨ ، وتخليص الشواهد / ٥١٥ .

(٣) وهو علقمة الفحل ، والبيت في ديوانه / ١٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٤ ، والارتشاف ٤ / ٢١٤٤ ، والتصريح ١ / ٣٢١ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ ، والأشموني ٢ / ١٠٢ .

وقول الآخر[١] :

فأينَ إلى أيـنَ النجـاءُ ببغلتـي ... أتاك أتاك اللاحقـوكَ احـبسِ احـبسِ

لأنه لو أضمر الفاعل لقال : أتوك أتاك ، أو : أتاك أتوك[٢] .

أما البيت الأول فإن البصريين يتأولونه ، ويجعلون فاعل (تعفق) مفـرداً مستتراً ؛ من باب إنزال المجموع منزلة المفرد ، قال سيبويه : « ومثـل ذلـك في الجواز : ضربني وضربـتُ قومُـك ، والوجـه أن تقـول : ضربـوني وضربـتُ قومَك ، فتحمله على الآخر ، فإنْ قلت : ضربني وضربتُ قومَك ، فجائز وهو قبيح : أنْ تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أحـسنُ الفتيـان وأجملـه »[٣] فقوله : « جائز وهو قبيح » أي : يجوز مثـل هـذا سـماعاً ، و « قـبيح » أي : لا يجوز قياساً ؛ فسيبويه يعبر كثيراً بالقبح وهو يريد المنع ، فمثـل هـذا التركيـب عنده يحفظ ولا يقـاس عليـه ، فالفاعـل متـأول عنـده في نحـو ذلـك بـإجراء المجموع مُجْرى المفرد ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً مفـرداً يفـسره المجمـوع بعده[٤] .

وما ذهب إليه سيبويه من إجراء المجمـوع مجـرى المفـرد لـه شـواهد مـن القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾[٥] . ويقول

---

(١) تقدم تخريجه ص / ٤ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ – ٨٠ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٤ ، والأشموني ٢ / ١٠٤ .

(٥) سورة القمر / ٤٤ .

الفراء في مثل ذلك : « فإذا ذكرتَ اسماً مذكراً لجمعٍ جاز جمع فعله وتوحيده »[١] وقال في موضع آخر : « ولو كثر لجاز الكناية عنه بالتوحيد ؛ لأن الأفاعيل يقع عليها فعلٌ واحد »[٢] .

هذا فيما يخص البيت الأول . وأما البيت الثاني فليس من باب التنازع على الصحيح[٣] ، يقول ابن مالك في ذلك : « فأتاك الثاني توكيد للأول ، فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى ؛ لتنزله منزلة حرفٍ زيد للتوكيد »[٤] .

ثم إنّ القول بحذف الفاعل هو المشهور من مذهب الكسائي ، وقيل : إن ما اشتُهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطلٌ ، بل هو عنده مستتر في الفعل مفرداً في الأحوال كلها[٥] .

وأما الفراء فقد اختلف الناس في النقل عنه في هذه المسألة (الحالة) اختلافاً كبيراً ، حتى نُقل عنه فيها ثلاثة أقوال[٦] ، وهي : المنع مطلقاً ، والجواز بشرط الإضمار مؤخراً نحو : ضربني وضربت زيداً هو ، والقصر على السماع .

---

(١) انظر المعاني ١ / ٢٨٥ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٢٨٦ .

(٣) وقد تقدم الحديث عنه ص / ٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٦٥ .

(٥) انظر الارتشاف ٤ / ٢١٤٤ ، وحاشية الخضري ١ / ١٨٤ .

(٦) انظر الارتشاف ٤ / ٢١٤٤ ، والمساعد ١ / ٤٥٨ .

ولكي نقترب من الصواب في مذهبه يجب أن نتعرف أولاً على أصوله في الصنعة النحوية في قضيتي حذف الفاعل ، والإضمار قبل الذكر ؛ لأن تين القضيتين هما مرتكزا الجواز والمنع في نحو : ضربني وضربت زيداً . ففي حذف الفاعل قالت النحاة[1] : إنه لا يقول به ، ولا يذهب فيه مذهب الكسائي ، وأما الإضمار قبل الذكر ، فإن النحويين لهم فيه ثلاثة مذاهب ؛ الأول : المنع المطلق ، وهو قول الكسائي ومن وافقه . والثاني : الجواز على شريطة التفسير ، فيقاس ما لم يسمع على ما سمع ، وهو قول البصريين . والثالث : أزعم أنه هو رأي الفراء ، وهو أنه يجوز ذلك عنده سماعاً ويمتنع قياساً ، والذي يدل على أن الفراء لا يمنع الإضمار قبل الذكر منعاً مطلقاً هو قوله المتقدم : « إذا عرف اسم الشيء كُني عنه وإن لم يجر له ذكر »[2] فقوله هذا يفيد جواز الإضمار ولا ذكر ؛ سماعاً لا قياساً ، فكذلك من باب أولى أن يجيزه قبل الذكر سماعاً لا قياساً أيضاً . وهذا الفهم لابد منه في بيان موقفه ، وتوضيح مذهبه من الإضمار ، ويجب حمل النصوص الناقلة لمذهبه في ذلك على هذا الفهم ؛ حتى تتواءم جميع المنقولات ولا تتعارض ، فبذلك يكون أقرب الأقوال الثلاثة المنسوبة للفراء هو القول بالقصر على السماع ؛ حيث إنه يمكننا حمل النصوص التي حكت المنع عنه إلى أن المراد بالمنع المنعُ القياسي ، لا المنع المطلق .

---

(١) انظر الحلبيات / ٢٣٨ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص / ٣٥ .

فمن الذين نقلوا مذهبه في ذلك أبو بكر بن السراج حيث يقول : « واختلفوا في : ضربني وضربتُ زيداً ، فرواه سيبويه وذكر أنهم أضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، وزعم الفراء : أنه لا يجيز نصب (زيد) ، وأجازه الكسائي على أنّ ضَرَبَ لاشيء فيها ... » [١] ، ويقول الصيمري : « وأما الفراء فإنه لا يجيز إلاّ إعمال الفعل الأول في مثل هذه المسألة ؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يخلي الفعل من فاعل ، فوجب على هذا الأمر ألاّ تجوز المسألة في مذهبه » [٢] . وهذان القولان الناقلان للمنع يجب أن يحملا على المنع في القياس لا السماع .

هذا توجيه نقل بعض المتقدمين عنه ، فأما المتأخرون فقد نقلوا المسألة عنه وصححوها بإبراز الفاعل مؤخراً ، يقول ابن مالك في نحو : ضربوني وضربت قومَك : « فهذا الاستعمال جائز في مذهب البصريين ، ممتنع في مذهب الكوفيين ، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً ، كقولك : ضربني وضربت قومَك هم ... » [٣] ، وقال الرضي : « وإنْ طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية تعيَّن عنده (الفراء) الإتيان بالضمير بعد المتنازَع ؛ حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل » [٤] .

---

(١) انظر : الأصول ٢ / ٢٤٤ .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٤٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٧٤ .

(٤) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٠٦ .

ثم إن النحويين الذين جاءوا بعدهما نسبوا هذا الأمر إلى الفراء من غير إشارة إلى كونه تصحيحاً ، منهم ابن هشام الذي يقول : « والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً ، نحو : ضربني وضربت زيداً هو » (١) فانظر كيف تطور الأمر حتى أصبح إبراز الضمير المستتر مؤخراً مذهباً ينسب إليه .

وقد اعترض الصبان على الشارح الأشموني حين نسب هذا القول إلى الفراء ؛ بقوله : « وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف - ابن مالك - عنه ، والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول » (٢) . والاعتراض بنحو ما ذكر لا يصح في نظري ؛ لأن ظاهر كلامه أن الجمهور ينسبون إلى الفراء عدم جواز نحو : ضربني وضربت زيداً ، بإعمال الثاني ، وهذا المنع ليس على إطلاقه - كما تقدم بيانه - بل هو مقيد بالمنع في القياس دون السماع ؛ لذا أرى أن الاعتراض على مثل ذلك ، ودفع تلك النسبة عن الفراء الأولى والأقرب إلى الصواب أن يقال فيه : إن ما صنعه الرضي وابن مالك من نسبة القول بإبراز الفاعل مؤخراً إلى الفراء مدفوع من وجهين ؛ الأول : ظاهر كلامهما أن إظهار الفاعل مؤخراً هو لازم مذهب الفراء ؛ لأنه قد ثبت عنه أنه لا يرى حذف الفاعل ولا الإضمار ؛ ولأن نحو : ضربني وضربت زيداً ، مسموع عنهم ، فلا يبق سوى القول بإبرازه متأخراً ؛ حتى

---

(١) انظر التوضيح ٢ / ٢٠٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢ / ١٠٣ .

تجوز المسألة في رأيه ، ولكن الذي يدفع القول بلازم المذهب أن لازم المذهب ليس مذهباً[(١)] .

والثاني : أن إبرازه مؤخراً فيه إظهار للضمير الغائب المستتر ، والمستتر قد تقرر عندهم أنه لا يظهر أبداً ، ولو صح هذا التركيب في اللغة لكان من غرائب العربية وعجائبها ؛ لأنه لا يمكن حمل هذا الضمير البارز مؤخراً على أنه توكيد ؛ لعدم وجود المستتر ، فهم لم يقولوا بظهوره مؤخراً إلا لعدم إضماره مقدماً ، فلا سبيل إلى القول بالتوكيد حينئذ .

ومما تقدم يظهر لنا ويستبين أن القول الصحيح الذي يجب أن ينسب إلى الفراء هو قصر المسألة على السماع ، بمعنى أنه يرى في هذا المسموع إضماراً قبل الذكر ، وهي مسألة تحفظ عنده ولا يقاس عليها .

وأما الصورة الأولى وهي قولهم : قام وقعد زيدٌ – وهي إحدى الصورتين اللتين تدخلان في باب الاستتار – فإن لهذه الصورة حالتين أيضاً ؛

الحالة الأولى : لا خلاف فيها بين النحويين ، وهي حين نُعمل الفعل الأول في الظاهر ونهمل الثاني عنه ، ويكون فاعل الثاني مستتراً فيه بلا خلاف ، كما تقدم بيانه في الحالة الأولى من الصورة الثانية[(٢)] .

والحالة الثانية : وهي حين نُهمل الأول ونُعمل الثاني ، فهذه فيها خلاف

---

(١) انظر : فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٢١٧ .

(٢) انظر ص / ٣٦ .

بينهم ؛ لاختلاف الأصول النحوية عندهم حول قضيتي حذف الفاعل ، والإضمار قبل مذكوره ؛ فالبصريون الذين يجيزون الإضمار بشرط التفسير يجيزون ذلك أيضاً في هذا التركيب (قام وقعد زيدٌ) ، فاستتار الفاعل جائز في كلا الحالتين عندهم .

وأما الكسائي فإنه لما كان من أصوله أنه يرى حذف الفاعل فإنه يوجه ذا التركيب حينئذٍ توجيهاً آخر مختلفاً عن توجيه البصريين ، وهو أن فاعل الفعل الأول حينئذٍ محذوف غير مستتر على المشهور من مذهبه . وبما تقدم يتبين لك أنه لا خلاف بين البصريين والكسائي في ذا التركيب من حيث اللفظ ، فهو تركيب لغوي صحيح فصيح ، سواء تكلمت به العرب الفصحاء ، أو كان مقيساً على كلامهم .

وأما الفراء فالأمر عنده مختلف قليلاً ؛ وذلك أننا إذا عرضنا هذا التركيب (قام وقعد زيد) على أصوله النحوية في قضيتي الحذف والإضمار ، والتي تقدم الحديث عنهما قريباً ، وعلى ما رجحته من مذهبه في ذلك ، فإننا نقول : إن هذا التركيب اللغوي له حالتان عنده أيضاً ؛ الحالة الأولى تجوز في مذهبه كما جازت عند غيره من النحويين ، وهي حين يعمل الفعل الأول في الظاهر ، والثاني في مضمره . وأما الحالة الثانية وهي حين يعمل الثاني في الظاهر ، والأول في ضميره المستتر فإن الفراء لا يجيز مثل هذا التركيب حتى يكون تركيباً مسموعاً عن العرب الفصحاء ؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر حينئذٍ ، وهو لا يجيزه إلا أن يكون مسموعاً . وبما تقدم يتبين أن هذا التركيب عند الفراء

صحيح ، ويجب حمله على إعمال الفعل الأول ، إن لم يكن مسموعاً عن العرب الفصحاء ، فإذا كان مسموعاً مثلهُ عنهم فيجوز فيه عنده إعمال أي الفعلين في الظاهر والإضمار والاستتار في الآخر .

وهذا الذي زعمتُ أنه مذهب الفراء هو خلاف ما يقوله النحويون عنه ، وينسبونه إليه ، فقد قال بعض المتأخرين منهم : قال الفراء : إنْ استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما[١] .

وزاد الرضي[٢] وجهاً آخر - نقلاً عن ابن الحاجب[٣] - وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميراً بارزاً مؤخراً .

وهذا الذي نسبوه إليه ، وألصقوه بمذهبه ، غير صحيح في نظري ، ولا يجوز أن يقول بمثله الفراء ؛ فأما دعوى أنه يقول بإبراز الفاعل مؤخراً فقد تقدم الحديث عن مثله قريباً ، وأما ما نسبوه إليه من كون العاملين قد عملا في الظاهر معاً فإننا عند رجوعنا إلى كتب النحو القديمة سوف نجد فيها أن أول من نسب هذا الرأي للفراء هو أبو علي الفارسي في الحلبيات[٤] ، نقلاً عن بعض البغداديين ، وإذا تأملنا كلام أبي علي هناك فإنه لا يخلو من اضطراب

---

(١) انظر ابن يعيش ١ / ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦ ، والتصريح ١ / ٣٢١ ، والأشموني ٢ / ١٠٣ .

(٢) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٠٦ .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٦٣ .

(٤) انظر ص / ٢٣٨ .

واضح ، ولا يعدو أن يكون فهماً منه لمذهب الفراء ، أو فهماً وتفسيراً لغيره نقله عنهم ؛ حيث إنه لم يزعم أنه مذهبه أو رأيه المنصوص عليه ألبتة ، حيث يقول: « وقال بعض البغداديين : إنّ الفراء قال في قولهم : ضربني وضربت زيداً : لا يجوز قول الكسائي ؛ لأن الفعل لا يكون بلا فاعل ، ولا يجوز قول البصريين ؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يجيزها هو إلاّ أن يجعل الفعلين كشيء واحد ، كأنه رفع (زيداً) بهما » .

ويظهر لنا من هذا النص عند التأمل عدة أمور ، الأول منها : أنّ هذا الكلام ليس من كلام أبي علي ، بل عزاه إلى قومٍ مجهولين ، لا نعرف شيئاً عن أحوالهم ، ولا عن قربهم وبعدهم من الفراء . والثاني : أنه يحتمل أن يكون قولهم : قال الفراء ، حكايةً لرأيه ومذهبه ، وليس شرطاً أن يكون مرادهم أنه منصوص كلامه ، ومعقود حديثه بحروفه ؛ لأنهم يعبرون كثيراً بالقول وهم لا يريدون أنه منقول عن القائل بنصه ، هذا فيما يخص أول النص المنقول . أما إذا تأملنا آخره فإنه يتبين لنا قطعاً أنه ليس من كلام الفراء في شيء ؛ حيث لا يجوز أن يكون قولهم المتقدم ذكره وهو : « ولا يجيزها هو إلاّ أن يجعل الفعلين كشيء واحد ... » هو قولَ الفراء وكلامَه . والذي يظهر لي أنّ قولهم : « إلاّ أن يجعل ... » إنما هو تصحيح منهم لرأي الفراء ، وفهم فهموه عنه ، وتفسير منهم نسبوه إليه .

والثالث : أنّ المنقول هنا عن الفراء هو جعْل العمل للعاملين جمعياً في نحو : ضربني وضربت زيداً ، وهذا لا يمكن أن يكون نقلاً صائباً ، ولا عزواً

صحيحاً ؛ لأنّ ابن السراج قد نقل هذا التركيب ونسب إلى الفراء المنع ، وقد تقدم أنني حملتُ المنع على القياس لا السماع ، فلو كان الفراء يقول في مثل هذا التركيب بأن العمل للعاملين جميعاً لنقله عنه ابن السراج وعزاه إليه ، وهو لم يفعل كما رأيت ، وهو بلا شك أعلم من المجهولين الذين نقل عنهم أبو علي .

والرابع : أنّ المتأخرين من النحويين(١) كابن الحاجب ، والرضي ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن هشام ، قد نسبوا القول بإعمال العاملين معاً للفراء حين يستوي العاملان في طلب المرفوع ، أي في نحو : قام وقعد زيدٌ ، والمثبت في نص الحلبيات المتقدم هو : ضربني وضربت زيداً ، وأبو علي إنما اعترض على الفراء في إعماله للعاملين في المعمول الواحد من خلال هذا التركيب الأخير . فمن أين أخذ المتأخرون إعمال الفراء للعاملين حين يستويان في طلب المرفوع ؟ في حين أن أبا علي قد نسب ذلك إليه حين يختلفان كما ترى !

فإنْ قال قائل : إنّ المتأخرين قد أخذوا اعتراض أبي علي من هذا الموضع (الحلبيات) والتركيبَ من كلام الصيمري في التبصرة والتذكرة(٢) ، حين يقول : « وأما الفراء فإنه لا يجيز إلاّ إعمال الفعل الأول في مثل هذه المسألة ؛ لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يخلي الفعل من فاعل ، فوجب على هذا الأمر ألاّ تجوز المسألة في مذهبه ، أعني : قاما وقعد الزيدان ، وهذا الذي ذكره الفراء هو قياس لولا ما سمع من العرب من إعمال الفعل الثاني ، وإضمار الفاعل في

---

(١) تقدم التخريج عنهم جميعاً قريباً .

(٢) انظر ١ / ١٤٩ .

الفعل الأول ... » . فأقول إنّ كلام الصيمري هنا أيضاً لا يخلو من اعتراض عليه ؛ ذلك أنه يظهر لي من هذا النص عند التأمل عدة أمور ، الأول : أنه منقول عن ابن السراج ؛ لأنّ قوله : « وهذا الذي ذكره الفراء هو قياس لولا ما سمع من العرب » هو عند ابن السراج كذلك ؛ حيث يقول : « والذي قال الفراء لولا السماع لكان قياساً » (١) .

والثاني : أنّ النص الذي عند الصيمري فيه اضطراب بيّن ؛ ذلك أنه قال : إنّ الفراء يوجب إعمال الفعل الأول ، ثم قال : فوجب على هذا الأمر ألاّ تجوز المسألة في مذهبه ! . فكيف يوجب المسألة من وجهٍ واحد ، ثم يمنع جوازها من كل وجهٍ ؟ فهذا يدلنا دلالة واضحة أنّ الصيمري حين نقل المسألة عن ابن السراج خلط بين التركيبين اللذين هما : ضربني وضربت زيداً، وقاما وقعد الزيدان ، فحذف التركيب الأول ووضع مكانه التركيب الثاني ، والأول هو الموجود في الأصول ، وهو الذي قال عنده ابن السراج : « وزعم الفراء أنه لا يجيز نصب (زيد) في : ضربني وضربت زيداً » (٢) فكما ترى فإن كلام ابن السراج يقتضي أنّ التركيب الذي يوجب فيه الفراء إعمال الفعل الأول إنما هو قولهم : ضربني وضربتُ زيداً ، وليس قولهم : قاما وقعد الزيدان ، كما زعم الصيمري ؛ لذا يكون الصيمري قد أقحم التركيب الذي يستوي العاملان في طلب المرفوع ، ونسبه إلى الفراء ، في حين أن ابن السراج

---

(١) انظر الأصول ٢ / ٢٤٤ ، ٢ / ٢٤٩ .

(٢) تقدم تخريجه ص / ٤٢ ، وهو بتصرف يسير هنا .

الذي عليه مدار النقل الصحيح عن الفراء لم يشر إلى هذا التركيب الذي اعتمد عليه المتأخرون لا من قريب ولا من بعيد ، وعليه فإنّ المسألة التي ذكرها الصيمري والتي لا تجوز في مذهب الفراء ليست هي ما ذَكَرَ ، بل هي قولهم : ضربني وضربت زيداً ، كما قال ابن السراج .

ومما تقدم يتبين لنا أنّ النحاة المتأخرين قد أخذوا مذهب الفراء في إعمال العاملين في المعمول الواحد من أبي علي ، وأضافوه إلى صورة : قام وقعد زيدٌ ؛ اعتماداً على منقول الصيمري . وقد رأيتَ أن كلا الأمرين لا يصح الاعتماد عليهما ؛ لأنني قد اعترضتُ على أبي علي حين نسب إعمال العاملين معاً للفراء، واعترضت على الصيمري حين نسب التركيب الذي استوى فيه العاملان في طلب المرفوع للفراء . فإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح قول المتأخرين ، ولا يجوز الاعتماد على مثله ؛ لأنها تبقى دعوى لا دليل عليها .

وأنّ الصواب في مذهب الفراء في ذلك التركيب هو ما تقدم ذكره من كلامي السابق(١) ، والله أعلم .

---

(١) انظر : ص ٤٥ .

الفصل الثالث

استتار الفاعل المتكلم والمخاطب

يتفق الفاعلان المستتران المتكلم والمخاطب في كون مفسرهما هو الحاضر المشاهد ، وهذه قرينة حالية قويّة ، أغنتهما عن مفسرٍ ملفوظ مذكور ؛ لذا لا يدخل فيهما ما دخل في الفاعل الغائب من جدل الإضمار قبل الذكر .

وكذلك اتفقا في كون أفعالهما لا ترفع اسماً ظاهراً أبداً ، بل مضمراً مطابقاً، مستتراً كان أو بارزاً . والسر في عدم جواز إسناد أفعال المتكلم والخطاب إلى الاسم الظاهر ، هو أن الظاهر يدل في أصل وضعه على الغيبة[1] ، والمتكلم والمخاطب حاضران ، فتناقض مدلولهما فامتنع الجمع بينهما[2] .

وكذلك فإن الفاعل الحاضر المستتر يكون مع فعله كلاماً تاماً بلا خلاف ، نحو : أقومُ ، وتقومُ . وإنما وقع الخلاف في الغائب مع فعله ، كما تقدم بيانه[3] .

هذا فيما اتفق فيه فاعلا الحضور ، وإذا تأملنا كل واحد منهما على حدة فإننا سنجد تمايزاً بينهما . فالفاعل المستتر المتكلم لا يسند إليه إلا المضارع من الأفعال ، إما المبدوء بالهمزة ، نحو : أقوم ، أو المبدوء بالنون ، نحو : نقومُ . وفعل الأمر لا يسند إلى ضمير متكلم البتة ، والماضي يسند إليه ولكن لا يستتر معه وإنما يكون بارزاً ، نحو : خرجتُ وخرجنا .

---

(١) انظر : الرضي ٢ / ٤٠٢ .

(٢) انظر ابن يعيش ٣ / ١٠٩ .

(٣) انظر : ص ٣٢ .

وفعل المتكلم المفرد - كما ترى - يكون بلفظ واحد ، (أقومُ) مذكراً كان أو مؤنثاً ، وهذا لا يكون مثله لا في فعل الغائب ولا المخاطب ؛ وما ذاك إلاّ لقوة دلالة قرينة التكلم الحالية على صاحبها دلالةً لا لبس فيها - كما سيأتي - .

وكذلك جاء فعل التكلم بلفظ واحد (نقوم) مع الأربعة : المثنى مذكراً كان أو مؤنثاً ، والمجموع كذلك . والسر في استتار الفاعل المتكلم مثنى ومجموعاً ، وإسناد الفعل إليهم جميعاً بلفظ واحد هو ما عبَّر عنه ابن يعيش بقوله : (ولم يظهر فيه - أي في نفعل - علامة تثنية ولا جمع ؛ لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه ؛ إذ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما ، لكنه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره ، فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالف اللفظ الذي له وحده ، واستوى أن يكون غيره المضموم إليه واحداً واثنين وجماعة) (١) .

وهذا معناه أن فعل المتكلم لما كان صادراً عن واحد متكلم جاز أن يستتر فيه فاعله ، سواء كان مفرداً أو غيره ، وقد أفصح ابن السراج عن ذلك بأوجز عبارة فقال : (فالمتكلم لا يحتاج إلى علامة ، لأنه لا يختلط بغيره) (٢) .

وهنا تظهر مسألة اللبس التي أشار إليها ابن الحاجب حين تحدث عن

---

(١) انظر : ابن يعيش ٣ / ١٠٩ .

(٢) الأصول ٢ / ١١٥ .

استتار الفاعل المتكلم بقوله : (فإن قلت : كيف أتوا به مستتراً مع وجود اللبس فيه ؟ قلت : هذا اللبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل ، كقولك : ضربتُ وضربنا ، وأنا ونحن ، فلأن يغتفر فيه مع تحقيق الخفة أولى)[١] .

ولعل ابن الحاجب هنا يريد اللبس الظاهر ، حيث يستعمل فعل المتكلم (أقوم) للاثنين ، و (نقوم) للأربعة ، فهذا قد يكون لبساً في ظاهره ، وهو لا يريد اللبس الحقيقي ، المفضي إلى عدم تعيين المفسر وتحديده ، لأننا نجد عند التأمل أن المشاهدة والحضور تعيّن مفسر الضمير بكل وضوح وجلاء ، لا لبس فيه أو خفاء . فإذا قال زيد : أقومُ ، وقالت هند : أقومُ ، فأين اللبس ؟ وكذا لو قال الزيدان : نقوم ، والهندان: نقوم ، والزيدون : نقوم ، والهندات : نقوم ؛ علم المخاطب مفسِّر الضمير المستتر وصاحبه ، دون أن يكون هناك لبس أو خفاء ، كما ترى[٢] .

وأما الفاعل المخاطب فإنه يشترط في استتاره وخفائه أن يكون مفرداً مذكراً ، وفعله لا يكون إلا مضارعا مبدوءاً بالتاء أو أمراً ، نحو : أنت تقومُ ، وقُمْ . فإن كان مؤنثاً أو غير مفرد مطلقاً فإنه يظهر ولا يستتر ، نحو : أنت تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، وأنتن تقمْنَ .

والنحويون متفقون على اشتراط التوحيد، واختلفوا في شرط التذكير ،

---

(١) انظر : شرح المقدمة الكافية ٢ / ٦٨٣ .

(٢) وقريب من هذا قول ابن السراج في الأصول ٢ / ١١٥ : (ويفصل بينهما الخطابُ وما جرى في الكلام من ذكر ومؤنث) وهو يريد التفريق بين فاعلي تقومُ .

فذهب الأخفش والمازني[(١)] إلى أن ذلك لا يجب ، بل يجوز استتار المفرد المؤنث كذلك ، فالياء في : تقومين ، هو حرف تأنيث عندهما ، وليس ضميراً ، والفاعل مستتر فيه . قال أبو حيان : (وحجة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ، نحو : هند تقوم ، وزيد يقوم ، فرقوا في الغيبة بالتاء في أول المضارع بين المذكر والمؤنث ، ولما كان الخطاب مشتركاً بين المذكر والمؤنث في التاء في أول الفعل احتيج إلى علامة تميّز المؤنث من المذكر فقالوا : تقوم يا زيد، وتقومين يا هند)[(٢)] . وبما تقدم يتبين أن الأخفش أراد أن يُجري الفعل المضارع مع فاعله المفرد المتكلم والمخاطب والغائب مذكراً كان أو مؤنثاً مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميره[(٣)] .

وذهب سيبويه[(٤)] والجمهور[(٥)] إلى أن الياء اسم ، وأنه هو الفاعل ، واستدلوا على اسمية الياء وعدم الحرفية بعدة أدلة هي[(٦)] :

الأول : أنها لو كانت حرف تأنيث لم تثبت معها تاء المضارعة ؛ لاجتماع

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٤ ، والارتشاف ٢ / ٩١٤ ، والمغني / ٤٨٧ .

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ١٤٢ ، وانظر مثله في البسيط ١ / ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠ .

(٣) وانظر : الرضي على الكافية ٢ / ٤١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ١٥٥ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٤٣ .

(٦) انظر : هذه الأدلة مفرقة في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٤ ، والبسيط ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧ ، ومجتمعة في رصف المباني / ٥٠٧ .

علامتي تأنيث ، وهما لا تجتمعان ؛ لذا لم يقولوا : فاطمتات . **والثاني** : أنها لو كانت حرف تأنيث لجاز أن تحذف كما يفعل بتاء التأنيث . **والثالث** : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين فيقال : تفعليان ، كما قالوا : فعلتا . **والرابع** : أنه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة تأنيث مختصة فيقاس هذا عليه .

ثم إنه قد تقدم الحديث عن السر في إبراز الفاعل المفرد المخاطب إذا أسند إليه الفعل الماضي ، نحو : قمتَ وخرجتَ .

الفصل الرابع

الاستتار الجائز والواجب في الأفعال المطلقة

لقد استقر عند النحويين أن الضمير المستتر لا يجوز إظهاره ، فكل ضمير مستتر هو واجب الخفاء . فإن جاء ما ظاهره أنه إبراز للمستتر فليس الأمر على ظاهره ، بل يكون الظاهر توكيداً للمستتر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[(١)] وقوله سبحانه : ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾[(٢)] فالضمير البارز في الآيتين الكريمتين ليس هو الفاعل ، وهذا مذهب سيبويه حيث يقول : (ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فَعَلَ) لو قلت فَعَلَ هو ، لم يجز ، إلاّ أن يكون صفة)[(٣)] وقوله : صفة ، أي : توكيد . ثم بيّن سيبويه بعد ذلك السر في عدم إبراز المستتر بقوله : (ولا يقع شيء منها - أي البارزة - في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له ؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك)[(٤)] .

وقوله : فاستغنوا بهذا ، أي : بالضمير المستتر ، وقوله : فأسقطوا ذلك ، أي : الضمير البارز . وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان - إن شاء الله تعالى - .

---

(١) سورة البقرة / ٣٥ .

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٥٢ .

ثم إنه قد استمر الأمر على ذلك في كتب النحويين حتى جاء الجرجانيّ في كتابه الجمل[١] فقسّم المستتر إلى لازم وغير لازم ، وتبعه الزمخشريُّ وأفصح عن المقصود باللزوم وغيره بقوله : (ومعنى اللزوم فيه أنّ إسناد هذه الأفعال إليه - أي المستتر - خاصة لا تُسند إلى مظهر ، ولا إلى مضمر بارز ، ونحو : فَعَلَ ويفعلُ يسند إليه وإليهما)[٢] .

ثم اشتهر هذا التقسيم عند ابن مالك بلفظ الوجوب والجواز ، فقال : إن جائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز[٣] . وقلت إنه اشتهر عنه هذا الاصطلاح ؛ لأن المعترضين على هذا التعبير النحوي يخصون ابن مالك بهذا الاعتراض ، ولا يشيرون إلى صاحبه الأول المنشئ له ، يقول أبو حيان : (وهذا مصطلح غريب لا نعرفه إلا منه)[٤] ولعل شهرة هذا التعبير عنه جعلتهم يقصرونه عليه ، ولا ينسبونه لغيره .

ولقد صرحتُ ببيان حدّ جواز الاستتار عند ابن مالك دون الوجوب ؛ لأن التعبير بالجواز هو محل الاعتراض عليه ، وهو موطن الإشكال ، حتى فهم بعضهم معنى الجواز على وجهٍ لا يريده ابن مالك ؛ فحملوا الجواز الاصطلاحي على الجواز اللغوي الحقيقي ، وهذه هي نكتة الإشكال

(١) انظر : الجمل بشرح صدر الأفاضل الخوارزمي / ٣٤٢ .

(٢) انظر : المفصل / ١٦٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١ / ١٢١ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢ / ٩١١ .

والاعتراض ، يقول الأزهري في استشكال ذلك : (وما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً ، أو إبرازه منفصلاً) [١] ، ويقول ابن هشام معترضاً على هذا التقسيم : (تنبيه : هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار في نحو : زيد قام ، واجب ؛ فإنه لا يقال : قام هو ، على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) أو (ما قام إلاّ هو) فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلاّ الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام) [٢] ، ووافقه الغزيُّ[٣] على هذا التحقيق .

وتحقيق ابن هشام لا يخلو من اعتراض عليه من أربعة أوجه[٤] :

الأول : أنّ ابن مالك وغيره قد أفصحوا عن مقصودهم ، وبينوا مرادهم من الاستتار الجائز وهو ما يحل محله الظاهر ، وهم لا يريدون بالجواز الجواز اللغوي الحقيقي الذي هو بمعنى جواز إبراز المستتر وعدم إبرازه . **والثاني** : أن الاعتراض على الوجوب والجواز واللزوم وغيره هو خصومة في مصطلح وتعبير نحوي ، والاصطلاح لا مشاحة فيه . **والثالث** : أن التعبير الاصطلاحي لا يجوز أن يعارض بالمدلول اللغوي ، أي أن المدلول

---

(١) التصريح ١ / ١٠٢ .

(٢) انظر : التوضيح ١ / ٨٨ .

(٣) انظر : شرح الألفية / ١١٤ – ١١٥ .

(٤) بعضها مستفاد من حاشية العليمي على التصريح ١ / ١٠٢ ، وانظر : حاشية الصبان ١ / ١١٣ ، وحاشية السجاعي / ١٣٧ .

الاصطلاحي لا يجب حمله على المعنى الحقيقي دائماً ؛ لأن المصطلح يجوز أن يأتي مخالفاً للمدلول اللغوي الحقيقي . وهذا أمر معروف في كتب النحويين ، مألوف في مصنفاتهم ، وأمثلته كثيرة . **والرابع** : أن ابن هشام قد حمل الجواز والوجوب على المدلول الحقيقي من جهة العامل ، فقسّم عامل المستتر إلى عاملٍ يجب أن يرفعه ، وعامل يجوز أن يرفعه وغيره . وحمله عليه من جهة الاستتار غير ممتنع ؛ لأن الجواز والوجوب إنما هو تقسيم للضمير المستتر عندهم ، وليس تقسيماً للعامل فيه ، وحمل الجواز والوجوب على مرادهم أولى من حمله على مراد غيرهم ، فيقال : إنّ مرادهم بالمستتر وجوباً هو : وجوب كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً ، ومرادهم بالمستتر جوازاً هو : جواز كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً .

ثم إنْ كان هؤلاء قد حملوا هذا التقسيم على معناه اللغوي واعترضوا عليه بناءً على ذلك ، فإنّ مِن النحويين مَنْ حمله على ذلك دون اعتراض ، بل وافقه ، وأقام تقسيمه عليه ، وهو ما صنعه الفاكهي حين قال : (وهو قسمان : قسم مستتر في عامله وجوباً فيمتنع إظهاره لفظاً ، وقسم مستتر فيه جوازاً فيصح إظهاره لفظاً) [1] .

وإذا علم مما تقدم ذكره أن المقصود بالمستتر وجوباً هو ما لا يحل محله الظاهر وأنّ المستتر جوازاً هو ما يحل محله الظاهر ، فإن لكل منهما مواضعه[2] ؛

---

(١) انظر : شرح الحدود النحوية / ١١٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٠ – ١٢١ ، والأشموني ١ / ١١٢ – ١١٣ .

فالضمائر المستترة وجوباً هي المرفوعة بالأفعال المضارعة الآتية : أفعلُ ، ونفعلُ ، وتفعلُ أنت . والمرفوع بفعل الأمر للمفرد المخاطب : افْعلْ .

والضمائر المستترة جوازاً هي المرفوعة بفعل الغائب أو الغائبة ، مضارعاً كان أو ماضياً ، نحو : زيد قام ويقوم ، وهند قامتْ وتقوم . وبهذا يُعلم أن الاستتار الجائز لا يكون في المرفوع بفعل أمرٍ أبداً ، كما أن الواجب لا يكون في المرفوع بفعل ماضٍ أبداً .

الفصل الخامس

استتار نائب الفاعل

نائب الفاعل هو اسم مرفوع أسند إليه فعلٌ مبني للمفعول ، أو اسمُ مفعول ، ويسمى مفعولَ ما لم يسمَّ فاعله . ويتفق مع الفاعل في أحكام منها[١] :

الرفع ، ووجوب التأخر عن الرافع ؛ أي لا يتقدم على رافعه أبداً ، والتنزّل منزلة الجزء من رافعه ، وعدم الاستغناء عنه[٢] ؛ بمعنى أنه عمدة كالفاعل ، فهو إما أن يكون ظاهراً ملفوظاً به أو مستتراً منوياً ، وتأنيث الفعل لتأنيثه ، ولا يتعدّد[٣] .

ومن أجل كل ما تقدّم ذهب عبد القاهر والزمخشري إلى تسمية نائب الفاعل فاعلاً[٤] .

وذان المعمولان يفترقان من جهة العامل فيهما ؛ فالعامل في الفاعل أوسع منه في نائبه ؛ ذلك أنّ نائب الفاعل لا يرتفع إلاّ بالفعل واسم المفعول اتفاقاً ، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول خلاف[٥] . قال أبو حيان : (والنائب لا يجري

(١) انظر : ابن يعيش ٦ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٧ .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١ / ٧٥ ، وشرح الشذور / ١٥٩ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم / ٢٣٦ .

(٤) انظر : الرضي ١ / ١٨٧ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٧ .

مجرى الفاعل في العامل ؛ لأن الفاعل يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والأمثلة والجامد الجاري مجرى المشتق) [١] .

هذا ما ذكره بعض النحويين فيما إذا كانا ظاهرين ، وأما إن كانا مستترين فسوف تبدو لنا فوارق أخرى ، وسأشير إليها في موطنها إن شاء الله تعالى .

ومما يحسن ذكره في مقدمة الحديث عن استتار نائب الفاعل هو ذكر الأفعال التي تُبنى للمفعول إجمالاً ، فقد قسّمها ابن عصفور[٢] إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : اتفق النحاة على عدم جواز بنائه للمفعول ، وهي الأفعال غير المتصرفة كنعم وبئس . وقد تقدّم قريباً أن العامل الجامد مما يختص برفع الفاعل .

وكذلك فعل الأمر ، وسيأتي حديثه قريباً . والقسم الثاني : اتفقوا على بنائه للمفعول وهي الأفعال المتصرفة عدا كان . والقسم الثالث : مختلف فيه ، وهي كان وأخواتها .

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٣٥ .

الفصل السادس

استتار نائب الفاعل الغائب

كل ما قيل في استتار الفاعل الغائب مما تقدم بيانه[١] يقال هنا أيضاً ؛ فمن ذلك أن نائب الفاعل الغائب المذكر يستتر في الفعل الماضي والمضارع المبدوء بالياء المبنيين للمفعول ، نحو : زيد ضُرِبَ ويُضرَبُ . والمؤنث يستتر في الماضي والمضارع المبدوء بالتاء ، نحو : هند ضُرِبَتْ وتُضْرَبُ . وحكم استتار النائب الغائب جائز ، كما تقدم في استتار الفاعل الغائب لأنه يحل محله اسم ظاهر أو ضمير بارز .

ومن ذلك أيضاً أنه يشترط في استتار نائب الفاعل في الماضي المبني للمفعول أن يكون مسنداً إلى غائب ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، ويظهر ولا يستتر إن كان مسنداً إلى متكلم أو مخاطب أو مثنى أو مجموع ، نحو : ضُربتُ ، وضُربتَ وضُربتِ ، وضُربا ، وضُربوا ، وقد تقدم الحديث عن السر في ذلك .

ومن ذلك أيضاً أنّ مفسِّر نائب الفاعل الغائب المستتر يكون مذكوراً في التركيب اللغوي ملفوظاً به كما تقدم بيانه . وهذا المفسِّر المذكور في التركيب لابدّ أن يكون واحداً مما ينوب عن الفاعل ، وهو مما يعتني النحويون بذكره تحت مبحث : ما ينوب عن الفاعل[٢] ، وهي : المفعول به ، والمصدر ،

---

(١) انظر ص ١٧ .

(٢) انظر التسهيل ص ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٦ ، وشرح الكافية لابن جمعة ١ / ١٥٠ .

والظرف ، والجار والمجرور ، وسوف نخوض في الحديث عنها ، والكلام حولها ؛ بغية الوصول إلى كيفية التفسير بها إجمالاً ، والتعرف على مسائل التفسير بها تفصيلاً .

وفائدة معرفة ما ينوب عن الفاعل والحديث عنها هنا في هذا الموطن من الاستتار هو أنه متى ما وجد في التركيب ملفوظٌ به مما يجوز أن يكون نائباً وأسند الفعل إليه فلا استتار حينئذ لنائب الفاعل ، ولا سبيل إلى القول بخفائه وإذا لم يسند الفعل إليه فالنائب مستتر غير ملفوظ به ، وفي هذا يقول سيبويه : (فمن ذلك قولك : أيَّ سيرٍ سيرَ عليه ؟ فتقول : سير عليه سيرٌ شديدٌ ، وضُرب به ضربٌ ضعيفٌ ، فأجريته مفعولاً – أي نائب فاعل – والفعل له . فإن قلت : ضُرب به ضرباً ضعيفاً ، فقد شغلت الفعل بغيره عنه)[1] أي : شغلته بضميره المستتر فيه .

وهذا أوان بيان ما تقدم مما أجمل عما ينوب عن الفاعل :

أولاً : المفعول به :

يكون المفعول به مفسِّراً لضمير نائب الفاعل الغائب المستتر إذا تقدم على فعله ، وكان فعله فعلاً متعدياً لمفعول واحد ، نحو : زيدٌ ضُرب ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[2] وقد تقدم الحديث

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٢٩ .

(٢) سورة غافر من الآية / ٣٧ .

عن أن الفاعل لا يتقدم على فعله[١] ، وأنه يكون أبداً بعده ، وكذلك نائب الفاعل لا يتقدم على فعله على أنه نائب فاعل بل على أنه مبتدأ ، ونائب الفاعل بعد الفعل مستتر[٢] .

وكما لا ينوب عن الفاعل غيرُ المفعول به مع وجوده - وفاقاً لمذهب البصريين[٣] المانع مطلقاً ، والأخفش بشرط أن يتقدم المفعول به - كذلك يقال هنا في موطن الحديث عن استتاره : إنه لا ينوب غيرُ ضمير نائب الفاعل المستتر إن كان تفسيره المفعول به موجوداً ، فيتعين القول بإقامته مقام الفاعل دون غيره ؛ من ذلك قوله تعالى في قراءة[٤] أبي جعفر يزيد بن القعقاع : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَيُخْرَجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[٥] قال ابن يعيش : (فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على أنه مفعول به ، وإنما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر ، وكتاب منصوب على الحال)[٦] .

وأما على مذهب الكوفيين[٧] الذين أجازوا إقامة غير المفعول به مع

(١) انظر ص ٢٣ .

(٢) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٧١ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١١٢ .

(٣) انظر التوضيح ١ / ١٤٩ ، والأشموني ٢ / ٦٧ .

(٤) انظر اتحاف فضلاء البشر / ٣٥٦ .

(٥) سورة الإسراء / ١٣ .

(٦) انظر ابن يعيش ٧ / ٧٤ .

(٧) ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .

وجوده ، مقدماً كان أو مؤخراً ، مستدلين ببعض الشواهد منها قوله تعالى في قراءة أبي جعفر[١] : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٢] فإنه يجوز على مذهبهم القول باستتار ضمير نائب الفاعل ولا يتعين .

وكل ما تقدم بيانه يتأتى للمفعول به مع الفعل المتعدي لواحد ، وكذلك المفعول الأول مع الفعل المتعدي لمفعولين ، فكما تقول : زيد ضُرب ، تقول : زيدٌ ظُنّ قائماً[٣] .

وأما إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل فلا يخلو أن يكون من باب (كسا) أو من باب (ظن) ، فإن كان من باب كسا وأعطى وهو ما ليس الثاني خبراً في الأصل عن الأول – فقد اختلف النحويون[٤] في جواز ذلك عند عدم اللبس ، نحو : أعطيت زيداً درهماً ؛ فقال قوم : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وقيل : يجوز إن كان نكرة والأول معرفة ، وقيل غير ذلك . هذا إن كان المفعول الثاني ظاهراً مرتباً ، فإن كان مستتراً فحكمه حكم الظاهر في الجواز والمنع قياساً ؛ فيمتنع استتاره مطلقاً حيث منعوا مطلقاً ؛ ذلك أنه لا سبيل إلى القول بجواز استتار نائب الفاعل – المفسَّر بالمفعول الثاني – في موطن لا يجوز إقامته مقام الفاعل وهو ظاهر ، فكيف يجوز مستتراً ، وهو لا يجوز مظهراً .

(١) انظر اتحاف فضلاء البشر / ٥٠٢ .

(٢) سورة الجاثية / ١٤ .

(٣) انظر المقتضب ٤ / ٥٠ .

(٤) انظر التصريح ١ / ٢٩٢ .

ويجوز استتاره حيث أجازوا ذلك بقيد ، وهو ألاّ يفضى ذلك إلى تركيب مرفوض ، وكلام في اللسان ممنوع ، فيمتنع ذلك لما أفضى إليه ، ولما طرأ عليه من وجود مانع يدفعه ، ومن وجود أمر طارئ يرفضه ، مثال ذلك أن بعضهم أجاز إقامة الثاني مقام الفاعل وهو نكرة والأول معرفة ، نحو : أعطي زيداً درهمٌ ، ففي هذه الحالة إذا تقدم المفعول الثاني على فعله حال الاستتار نحو : درهمٌ أعطى زيداً ، فقد أدى ذلك إلى مانع يمنع من تجويز مثله قياساً ، وهو الابتداء بالنكرة .

فإن لم يفض ذلك إلى مانع ، ولم يؤد إلى تركيب ممنوع أو زال المانع كما في المثال السابق بأن توصف النكرة حتى يسوغ الابتداء بها نحو : درهم واحد أعطي زيداً ، جاز ذلك قياساً .

وأما إن كان المفعول الثاني من باب ظنّ فقد منع كثير من النحويين[(١)] قيامه مقام الفاعل وهو ظاهر ؛ وذلك لسببين ، أحدهما : أن المفعول الثاني في باب ظن في الأصل مسند إلى الأول وخبر عنه ، فلو ناب مناب الفاعل ، والفاعل محكوم عليه ومسند إليه ومخبر عنه ، لأصبح نائب الفاعل حينئذ حُكماً ومحكوماً عليه ومسنداً ومسنداً إليه وخبراً ومخبراً عنه في حالة واحدة ، وآن واحد . والآخر : أنه لما كان يغلب في هذا الباب كون الثاني مشتقاً ، فلو أقيم مقام الفاعل وهو مشتق ، نحو : ظُنّ قائمٌ زيداً ، فإن الضمير المستتر في قائم يعود حينئذ على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو مما لا يجوز مثله في العربية .

---

(١) انظر ابن يعيش ٧ / ٧٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٦٨ ، والتصريح ١ / ٢٩٢ .

وهذان السببان يكونان معتبرين حال استتار الثاني أيضاً ، وقد يضاف إليهما سبب ثالث حينئذ وهو الابتداء بالنكرة ، فيُحترز هنا من مثل هذا كما احترزنا منه في باب كسا قريباً .

ومما تقدم بيانه يظهر لنا أنه لا يجوز قياساً استتار نائب الفاعل وهو ثاني مفعولي ظنّ عند جميع النحويين ؛ ذلك أن الذين منعوا قيامه مقام الفاعل وهو ظاهر لابدّ أن يمنعوه مستتراً تبعاً لذلك ، وأن الذين جوّزوا ذلك ومنهم الرضي(١) إنما أجازوه بشرط عدم اللبس وذلك بإلزام المفعول الثاني الظاهر مكانه ، وهذا الشرط لا يتأتى مثله عند الاستتار ؛ إذ أنّ إلزام المكان حال الاستتار محال ؛ لذا قلت إنه لا يجوز استتاره قياساً عند الجميع .

وكذلك كل ما يقال في حكم إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في باب ظن يقال في إقامة المفعول الثالث في باب أعلم وأرى ، والثالث هنا هو الثاني في باب ظن ، وهو مثله حيث إنه خبر في الأصل عن الثاني ، وعليه فلا سبيل إلى القول بإقامته مقام الفاعل ظاهراً ولا مستتراً(٢) .

ثانياً : المصدر :

إن المصدر الذي يقوم مقام الفاعل وينوب منابه على نوعين ؛ الأول : مصدر ملفوظ به : ويشترط في المصدر الملفوظ به شرطان ؛ أحدهما : ألاَّ يكون لمجرد التوكيد ، فلا يقال : ضُربَ ضربٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ ذلك أن الفعل

(١) انظر الرضي ١ / ٢١٧ .

(٢) انظر ابن يعيش ٧ / ٧٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٢ .

مستغنٍ عنه بدلالة لفظه عليه ، فلابد في المصدر من فائدة متجددة ليستْ في فعله وعامله ؛ حتى يحتاج الفعل إليه ويصيرا معاً كلاماً[(١)] . والفائدة المتجددة والمخرجة للمصدر عن مجرد التوكيد هي ما يُعبّر عنها بعض النحويين بقولهم: يجب أن يكون المصدر مختصاً إمّا باللام أو الإضافة أو الصفة أو العدد ؛ فيدلّ حينئذ على معنى لم يدل عليه عامله نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[(٢)] ، فتقول : ضُربَ الضربُ ، أو ضربُ زيدٍ ، أو ضربٌ شديدٌ ، أو : ضُربتْ ضربتان .

والآخر : أن يكون المصدر متصرفاً[(٣)] ، فإن كان ملازماً للمصدرية نحو : معاذ الله وعَمْرَك الله ، لم يجز أن ينوب مناب الفاعل ؛ لأنّ في إقامته مقامه إخراجاً له عما لا يخرج عنه ، فامتنع .

وكل ما يقال في المصدر الظاهر الملفوظ به يقال في ضميره المستتر ، فيجوز أن تقول : ضربٌ شديدٌ ضُربَ ، ولا يجوز : ضربٌ ضُربَ ؛ لما تقدم بيانه .

والثاني : مصدرٌ غير ملفوظ به :

ويشترط فيه ما يشترط في المصدر الملفوظ به ، فكما أن الفعل المبني للمفعول لا يسند إلى مصدر غير مختص مبهم مؤكِّد ؛ لعدم الفائدة ، وهو ملفوظ به ، كذلك لا يسند إلى ضميره المستتر وهو منوي غير ملفوظ به ؛ ذلك

(١) قاله الرضي بتصرف يسير ، انظر ١ / ٢٢٠ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٦ .
(٢) سورة الحاقة / ١٣ .
(٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٨ ، وابن جمعة ١ / ١٥١ .

أن مضمر المصدر المؤكِّد أكثر إبهاماً من مُظهره . فلما منع : ضُربَ ضربٌ ، امتنع : ضُربَ ، وأنت تريد : هو ، أي : ضَربٌ .

وتختلف تعابير النحويين في هذا الموطن عند الحديث عن هذا الشرط ، وتنوّعُ أساليبهم في ذلك ، ويتبين ذلك عند بناء الفعل اللازم للمفعول نحو : جُلس وقُعد . مع اتفاقهم أن مثل ذلك لا يجوز ابتداءً ، خلافاً للكسائي وهشام والفراء – كما سيأتي – قال ابن خروف : (لا يجيز أحدٌ من النحويين ردّ الفعل لما لم يسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكِّد ، فلم يجز : قُعدَ ، وضُحكَ ، من غير شيء يكون بعد الفعل) [(١)] .

فإذا وقع مثل ذلك في كلامهم – كما سيأتي – فسيبويه يرى أن مفسِّر الضمير هو المصدر المعهود ؛ لذا ردّ ابن خروف[(٢)] على الزجاجي حين زعم أن مذهب سيبويه في نحو ذلك هو إضمار المصدر المؤكِّد ، وقد غلّطه أبو حيان[(٣)]، وأنكره النحاس[(٤)] .

ومنهم من يعبر عن ذلك الشرط بقوله : أن يكون مدلولاً عليه بغير العامل ، وهو قول ابن مالك في التسهيل[(٥)] ، وإنما قال : مدلولاً عليه بغير

---

(١) انظر شرح الجمل ١ / ٥٢٣ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٥٢٢ .

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٤ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر التسهيل / ٧٧ .

العامل ؛ حتى لا يكون مفسِّره هو مصدر فعله المؤكِّد ؛ وهروباً من نحو : جُلسَ ، ابتداءً .

والدليل على جواز إسناد الفعل المبني للمفعول إلى ضمير مصدرٍ غير ملفوظٍ به ما جاء من بناء الفعل المتعدي للمفعول مع وجود المفعول به في الكلام الفصيح ، كما تقدم بيانه في قوله تعالى في قراءة أبي جعفر[١] : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٢] أي : ليجزى الجزاء[٣] . وكذلك ما جاء من بناء الفعل اللازم للمفعول في الشعر الفصيح ، وشواهده كثيرة منها قول امرئ القيس[٤] :

وقالت متى يبخل عليك ويُعتلل يسؤك وإن يكشف غرامك تَدْربِ

قال ابن هشام[٥] : فالمعنى ويعتلل الاعتلال المعهود ، أو اعتلال مخصص بعليك أخرى محذوفة .

وقد خالف في ذلك الكسائي وهشام[٦] فأجازا إسناد الفعل المبني للمفعول إلى ضمير مصدره المؤكِّد ، وقد ذهبا إلى جواز ذلك على أن في الفعل

---

(١) تقدم ص ٦٦ .

(٢) سورة الجاثية / ١٤ .

(٣) انظر ابن يعيش ٧ / ٧٥ .

(٤) انظر ديوانه / ٤٢ ، المغني / ٦٧٠ ، والتصريح ١ / ٢٨٩ ، والأشموني ٢ / ٦٥ .

(٥) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٤٤ .

(٦) انظر إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

وانظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٥ ، والتصريح ١ / ٢٨٩ .

ضميراً مجهولاً ، وسميا الضمير المستتر حينئذ مجهولاً ؛ لأنه عندهما مبهم مجمل؛ ذلك أن مفسِّره عندهما إما المصدر المؤكِّد أو المكان أو الزمان ؛ لأن كل فعل يدل على مصدره ووقت حدوثه ولابد له من مكان يقع فيه ، فلما كان مفسره مجملاً من هذا الوجه سمي مجهولاً .

وأما الفراء(١) فقد أجاز ذلك على أن الفعل فارغ لاشيء فيه .

ثالثاً : الظرف :

اشترط جمهور البصريين(٢) لنيابة الظرف مناب الفاعل شرطين هما ، الأول : أن يكون الظرف مختصاً معيناً(٣) ؛ احترازاً من غير المختص لعدم الفائدة ، نحو : وقت وزمن ومكان ، فلا يقال : سير وقتٌ ، لأن الإسناد إلى غير المختص لا يفيد شيئاً ، والمختص نحو قولك : سير وقتٌ معين ، وزمنٌ طويل ، وجُلس أمامُ الأمير .

والآخر : أن يكون متصرفاً ، ومالا يتصرف لا ينوب عن الفاعل ، نحو : عندك ومعك وثَمَّ ، وسحر معيناً ؛ لأن الظرفية لا تفارقها وتلزم النصب دائماً ، ولأنه في إقامتها مقام الفاعل إخراج لها عما لا تخرج عنه . قال ابن مالك : (ولا يسند إليهما - سحر وثَمَّ - منصوبين محكوماً لمحلهما بالرفع ، لأن الفاعل لم يحكم له بمثل ذلك) (٤) .

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٥ .

(٢) انظر التصريح ١ / ٢٩٠ .

(٣) انظر أصول ابن السراج ١ / ٨٠ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٢٧ .

أما الكسائي وهشام فهما كما لم يشترطا في المصدر أن يكون مختصاً كما تقدم قريباً ، كذلك هنا لا يشترطان الاختصاص والتعيين في الظرف النائب . وأما الأخفش فقد أجاز أن ينوب الظرف الجامد غير المتصرف مناب الفاعل نحو : جُلس عندك ، قال ابن مالك : (ومذهبه في هذه المسألة ضعيف)(١) .

ويجوز قياساً على قول جمهور البصريين أن يسند الفعل المبني للمفعول إلى ضمير مستتر يفسره ظرف متصرف مختص ، نحو : وقتٌ طويلٌ سير ، وأمامُ الأمير جُلس . وقد نص ابن السراج على جواز مثله في الأصول(٢) .

وهناك مسألة أيضاً تُخرّج على قول الجمهور وهي إذا لم يكن مع الفعل المبني للمفعول سوى الظرف الجامد ، فإن نائب الفاعل حينئذ ضمير مستتر يُفسَّر إما بالمصدر المؤكِّد الموصوف بالظرف ، أو المصدر المعهود . وشاهد هذه المسألة قوله جلّ وعلا : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾(٣) فالنائب ضمير مستتر يفسره المصدر المعهود وتقديره : وحيل الحول ، أو يفسره المصدر المؤكِّد الموصوف بالظرف وتقديره : وحيل حولٌ بينهم . وكذلك قول طرفة بن العبد(٤) :

فيالَكَ من ذي حاجةٍ حيلَ دونَها ... وما كلُّ ما يهوى امرؤٌ هو نائلُه

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٧ .

(٢) الأصول ١ / ٨٠ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٧ .

(٣) سورة سبأ / ٥٤ .

(٤) ديوانه / ١٣٩ ، الملخص ١ / ٢٩٢ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٣٧ .
وانظر التصريح ١ / ٢٩٠ ، والأشموني ٢ / ٦٥ .

فالنائب مستتر يفسره الحول المعهود أو حولٌ دونَها .

رابعاً : الجار والمجرور[١] :

اختلف النحويون في وجوب وجواز إقامة المجرور مقام الفاعل ، وتنحصر صور نيابته عنه في صورتين ؛ إحداهما متفق عليها بين النحويين ، ولا استتار فيها للضمير ، والأخرى مختلف فيها بينهم ، ويظهر فيها القول باستتار الضمير .

فالصورة الأولى هي : أن يسند الفعل المبني للمفعول إلى مجرور بحرف جر زائد ، وليس في التركيب سواه مما يجوز أن ينوب عن الفاعل ؛ فقد اتفق البصريون والكوفيون[٢] على أن النائب هو المجرور . نحو : ما ضُرب من أحدٍ، فأحدٍ هو النائب ، مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً ؛ ذلك أن الحرف الزائد عندهم هو الذي دخوله كخروجه ، أي من جهة الإعراب لا المعنى ، فكما أنه لا يُخرج الفاعل عن فاعليته نحو قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[٣] وكما

---

(١) هل المقام مقام الفاعل المجرور فقط أو الجار والمجرور معاً ؟ فقد أنكر أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٣٣٧ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٢٨ على ابن مالك قوله بإقامتهما معاً مقامه (شرح التسهيل ٢ / ١٢٦) ، وقال بأن أحداً من النحويين لم يذهب إلى القول بمثله ، والصواب عنده أن المجرور فقط هو الذي يقام مقامه ، وإنكاره هذا مردود بما في أصول ابن السراج ١ / ٧٨ - ٨٠ ، وإيضاح الفارسي ص ١٠٧ ، ولمع ابن جني (انظر اللمع بشرح ابن الخباز ص ١٣٠) .

(٢) انظر الارتشاف ٣ / ١٣٣٦ .

(٣) سورة النساء / ٧٩ .

أنه يتبع بالرفع على المحل كقوله سبحانه : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾[١] فكذلك هو هنا لا يخرج النائب عن النيابة .

والصورة الثانية هي : أن يسند الفعل المبني للمفعول إلى المجرور بحرف جر غير زائد في الظاهر ، وليس في التركيب سواه مما يجوز أن ينوب عن الفاعل ، نحو قوله سبحانه : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾[٢] فقد اختلفوا في النائب حينئذ على خمسة مذاهب :

الأول : مذهب جمهور البصريين[٣] أن المجرور هو النائب ؛ لأنه مفعول في المعنى ، حيث إنه في محل نصب مع الفعل المبني للفاعل عندهم .

الثاني : مذهب المبرد[٤] ووافقه ابن السراج[٥] أنه يجوز في نحو : سير بزيدٍ، ثلاثة أوجه الأول : يوافق فيه قول البصريين السابق وهو أن الجار والمجرور هو النائب ، والفرق بين القولين هنا هو أن قول الجمهور على التعيين والوجوب وقول المبرد على الجواز . والثاني : أن النائب ضمير مستتر يفسره مصدر الفعل ، وتقديره : سير بزيد السير . والثالث : أن النائب هو ضمير مستتر يفسره المكان ، وتقديره : سير بزيد الطريق .

---

(١) سورة المؤمنون / ٣٢ .

(٢) سورة الأعراف / ١٤٩ .

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٧ .

(٤) المقتضب ٤ / ٥١ – ٥٢ .

(٥) الأصول ١ / ٨٠ .

الثالث : مذهب الكسائي وهشام[1] وهو أن النائب هو ضمير مستتر مبهم ، كما تقدم في الظرف والمصدر ، يفسره مصدر الفعل أو ظرف الزمان أو ظرف المكان .

الرابع : مذهب الفراء[2] وهو أن النائب هو حرف الجر دون المجرور .

الخامس : مذهب ابن درستويه[3] والسهيلي[4] وتلميذه الرندي[5] وهو أن النائب ضمير المصدر المستتر المفهوم من الفعل لا غير ، فيتعين عندهم أن يكون النائب في الآية الكريمة ضميراً مستتراً يفسره المصدر ، وتقديره : ولما سقط السقوط في أيديهم .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن الجار والمجرور بحرف جر غير زائد لا يكون نائباً عن الفاعل بأربعة أدلة هي : أن الفعل لا يؤنث له ، فلا تقول في مُرّ بهندٍ : مُرتْ بهند ، وأنه لا يتبع بالرفع على المحل ، فلا تقول : سير بزيد العاقلُ، وأنه لا يخبر عنه ، وكل شيء ينوب عن الفاعل إذا تقدم كان هو المبتدأ، وقال السهيلي : (ولأن الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدر بـ (في) حتى يجعل مفعولاً على السعة ، فإذا لم ينب من أجل أن حرف الجر مقدر فيه

(١) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣١ ، والارتشاف ٣ / ١٣٣٦ .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٧ .

(٤) انظر الارتشاف ٣ / ١٣٣٧ .

(٥) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٣٨ .

فكيف ينوب وحرف الجر ظاهر ملفوظ به ؟!) [١] .

وهذا المذهب الأخير أقرب إلى روح النحو وقانون الإعراب ؛ ذلك أن النحو قياس ، والقياس هنا قد رفع شأن هذا المذهب ، وأعلى قدره ؛ حيث إن الفاعل والنائب من وادٍ واحد ، فما جاز في الأول يجوز في الثاني ، وما امتنع فيه ، لا يجوز في أخيه ، وقد أجمعت العرب على أن الفعل المبني للفاعل لا يسند إلى مجرور بحرف جر غير زائد ، فكيف يسند الفعل المبني للمفعول إلى مجرور كذلك ؟! وشيء آخر يأتي قريباً .

ومما أجمع عليه النحويون في ذا الفصل أن المجرور بحرف جر زائد أو غير زائد لا يتقدم على فعله أبداً ، فلا تقول : بزيد سير ، أو عنه سئل ، ذلك أن فيه مانعين ؛ أحدهما : أن الضمير المستتر يفسَّر حينئذ بحرف ، والحرف لا يفسر ضميراً أبداً ، والآخر : أن الفعل يكون مسنداً إلى الحرف ، والحرف لا يخبر عنه ، ولا يحكم عليه ، ولا يسند إليه أبداً .

وكذلك مما أجمع عليه النحويون في هذا الفصل ، ولم ينبه عليه أحدٌ ، وهو أمر ظاهر بيّن لمن تأمل المذاهب الخمسة السالفة الذكر - هو أن المجرور بحرف جر زائد أو غير زائد لا يفسر ضميراً مستتراً أبداً . ويكون المجرور بهذا قد اختلف عن جميع الأشياء التي تنوب عن الفاعل في هذه المسألة ؛ حيث رأينا أنها جميعها تفسر ضميراً مستتراً ، وفي هذا الأمر إشارة إلى امتياز المجرور

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٩ ، والارتشاف ٣ / ١٣٣٧ .

عن باقي أخواته اللواتي يقمن مقام الفاعل ، وفيه أيضاً إيحاء إلى ما تقدم ذكره، وسبق ترجيحه ، من أن مذهب السهيلي هو الأقرب إلى روح النحو وقانون الإعراب حينما أخرجوا المجرور بحرف جر غير زائد من باب النيابة عن الفاعل .

الفصل السابع

استتار نائب الفاعل المتكلم والمخاطب

كل ما قيل في استتار الفاعل المتكلم والمخاطب[1] يقال هنا في استتار نائب الفاعل كذلك . ولا يرد هنا في استتار النائب الحاضر ما ورد في استتار النائب الغائب من حيث تنوع المفسر للضمير بين مفعول ومصدر وظرف ؛ ذلك أن مفسر النائب الغائب لابد أن يكون مذكوراً أو مفهوماً مقدراً ؛ فتعدد مفسره لذلك .

ولم يتعدد حين يكون متكلماً أو مخاطباً ولم يتنوع كذلك ؛ لأن مفسرهما لا يكون إلا حاضراً ، وتفسيرهما لا يكون إلا مشاهداً .

وهذا المشاهَد الحاضر هو التفسير الفريد ، والمفسر الوحيد للضمير النائب هنا في ذا المبحث .

فإذا كان المفسر للضمير المستتر النائب عن الفاعل متكلماً ؛ فهو إما أن يكون مفرداً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، ففعله حينئذ المبني للمفعول لا يكون إلا مضارعاً مبدوءاً بهمزة نحو : أنا أُضربُ وأُخرجُ . وإما أن يكون غير مفرد ، مذكراً أيضاً كان أو مؤنثاً ، ففعله حينئذ لا يكون إلا مضارعاً مبدوءاً بالنون نحو : نحن نُضرب ونُخرج .

وإذا كان المفسر للضمير المستتر النائب عن الفاعل مخاطباً ، فإنه يشترط في استتاره هنا ما اشترط في استتاره في باب الفاعل[2] وهو أن يكون المفسر

---

(١) انظر ص ٥١ .

(٢) انظر ص ٥٥ .

المخاطب مفرداً مذكراً ، نحو : أنت تُضرب . فإن كان غير مفرد برز الضمير ، نحو : تُضربان وتُضربون ، وإن كان غير مذكر برز كـذلك نحـو : تُـضربين . وفعله هنا لا يكون إلا مضارعاً مبدوءاً بالتاء كما ترى ، ولا يجوز أن يسند فعل الأمر إلى النائب المستتر المخاطب كما جاز ذلك في باب الفاعل ؛ لما سيأتي بيانه قريباً .

ويظهر لنا مما تقدم أن ضمير المتكلم المستتر يمتاز عن المخاطب بأن مفسره يكون مثنى ومجموعاً ، في حين لا يجوز استتار مثله مع النائب المخاطب ، وقد تقدم في باب الفاعل الحديث عن السر في ذلك[١] .

ويستوي المتكلم والمخاطب النائبان عـن الفاعـل في كـونهما مفعـولين في المعنى ؛ لذا يجب أن تكون أفعالهما متعدية ، ولا يجوز أن تكون لازمة كما جـاز ذلك في النائب الغائب ؛ لأن الأفعال اللازمة لا تنصب مفعولاً ، والمفسر في ذا الفصل لا يكون إلا مفعولاً في المعنى .

وكذلك أفعالهما لا تكون إلا مضارعة فقط ، ولا تسند إليهما أفعال ماضية مبنية للمفعول أبداً ؛ لأن الأفعال الماضية إنما تسند إلى ضمير بارز متكلم أو مخاطـب نحو : ضُربتُ أو ضُربتَ ، ولا تسند إلى ضمير مستتر أبداً .

وكذلك يستويان في كون فعلهما لا يكون فعـل أمـر ؛ لأن فعـل الأمـر لا يبنى للمفعول ، قال الشاطبي : (لأنه في أصل وضعه منـافٍ لحـذف فاعلـه ،

---

(١) انظر ص ٥٢ .

والعرب إذا أرادت ترك الفاعل مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر فتقول : ليُضربْ زيدٌ ، فكأن العرب استغنت ببناء المضارع بـلام الأمـر عن بناء الأمر ، لعدم التأتي فيه) [(١)] .

ويستوي أيضاً المفسر المـتكلم والمخاطـب النائبـان عـن الفاعـل هنـا في وجوب استتارهما ؛ ذلك أنه لا يحل محلهما اسم ظاهر ولا ضمير بارز .

(١) انظر المقاصد الشافية ١ / ١٣ بتصرف يسير .

الباب الثاني

الاستتار في الأفعال المقيدة

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : الاستتار في كان وأخواتها .

الفصل الثاني : الاستتار في أفعال الاستثناء .

الفصل الثالث : الاستتار في نعم وبئس وما جرى مجراهما .

الفصل الرابع : الاستتار في فعلي التعجب .

الفصل الأول

الاستتار في كان وأخواتها

كان والمشبهات بها من العوامل الفعلية في التراكيب العربية الفصيحة ، ويختلف حكم الاستتار فيها ، ويتباين عندها ؛ باختلاف كان وتنوعها ، واختلاف مواقف النحويين حولها ، وتعدد مذاهبهم فيها ؛ لذا لم يأت الاستتار فيها على طريقة واحدة ، ولا على قول واحد متفق عليه ، ولا على مذهب واحد اجتُمع حوله .

ومن اختلافها وتنوعها المؤثر في حكم الاستتار فيها أنها تأتي تارة ناقصة وأخرى تامة ، وتأتي كذلك زائدة وشأنية ومبنية للمفعول .

وقد ذكر سيبويه من هذه الأفعال أربعة ، وهي : كان وصار ومادام وليس ، ثم أشار إلى أن مقصوده من ذكرها التمثيل لا الحصر بقوله : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر »(١) .

وقد اختلف النحويون في حصر أخوات كان ، وفي رصد المشبهات بها ، وافترق صنيعهم في حصر تلك الأفعال بين مستقل ومستكثر . والمشهور منها هو : كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وليس وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام .

ومجيء هذه الأفعال ناقصة وغير ناقصة يستوجب منا إفراد الحديث عن كل نوع منها ؛ حتى تستبين سبيلُ الاستتار فيها ، ومذاهب النحويين حولها .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥ .

أولا : كان الناقصة وأخواتها :

تختص كان الناقصة وأخواتها بالدخول على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها .

وقد اختلف النحويون في كان الناقصة وأخواتها هل هي أفعال أو حروف؟ على قولين ، أحدهما : أنها حروف ، واستدل أصحاب هذا القول على ذلك بأمور منها : أنها لا تدل على الحدث ، ولا تؤكد بالمصدر ، ولا يتم الكلام بمرفوعها إلا بانضمام الخبر ، وأنها تدل على معنى في غيرها ؛ لأنها وضعت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفةٍ ، وأن كل فعل متعدٍ يكون فاعله غير مفعوله وهذه الأفعال فاعلها هو المفعول . فدلَّ على أنها حروف وليست أفعالاً .

وقد نسب الأنباري [١] هذا القول إلى المبرد[٢] والزجاج ، وكذلك نسبه ابن جمعة[٣] إلى الزجاجي[٤] . وعلى هذا القول القائل بحرفيّة هذه الأفعال فإنه لا سبيل إلى القول بالاستتار فيها .

والقول الآخر : أنها أفعال ، وهو قول جمهور النحويين ، مستدلين على

(١) انظر : منثور الفوائد ص ٥٥ .

(٢) يرى المبرد أنها أفعال غير حقيقية وأنها أفعال غير مؤثرة ، انظر : المقتضب ٣ / ٣٣ ، ٩٧ ، وقال في موطن آخر إنها أفعال صحيحة كضرب . المقتضب ٤ / ٨٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٥٦٠ .

(٤) عبر الزجاجي عنها في الجمل ص ٤١ بأنها حروف وهو يريد بالحرف الكلمة ، قاله صاحب البسيط ٢ / ٦٦١ ، ويؤيده ذكره في باب كان استتار اسمها مرتين .

ذلك بأمور[١] منها : أنها تتصرف تصرف الأفعال ، فتقول : كان ويكون وكن وكائن ومكون ، كما تقول : ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب . ومنها أنه تلحقها تاء التأنيث ، فتقول : كانت هند قائمة ، وهي مما يختص بالدخول على الأفعال . ومنها أنها تتصل بضمائر الرفع الخمسة ، نحو : تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة ، فتقول : كنتُ وكانا وكانوا وتكونين ويكنّ ، وهنّ من خواص الأفعال .

ثم إنّ مما يدل على أن كان الناقصة وأخواتها لسن حروفاً تحمُّلَها للضمير المستتر ، وفي ذلك يقول سيبويه مفرِّقاً بين فعليّة ليس وحرفيّة لات : « لأنها ليستْ كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لستَ ولستِ وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهباً ، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا في لاتَ ، لا تقول : عبد الله لاتَ منطلقاً ، ولا قومك لاتوا منطلقين »[٢] .

وهؤلاء الجمهور القائلون بفعليّة كان الناقصة مختلفون في دلالتها على الحدث . والخوض في هذا الخلاف مدخل لابد منه في تحديد ومعرفة العلاقة بين كان الناقصة واسمها ، هل اسمها فاعل حقيقة أو لا ؟ ومن ثَمَّ نعرف منزلة اسمها وحكمه بين الاستتار والحذف عند عدم الذكر أو التقدم على الفعل .

---

(١) انظر : الأصول لابن السراج ١ / ٨٢ ، وأسرار العربية ص ١٣٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٥٧ .

وهم قد اختلفوا في دلالتها على الحدث على مذهبين : المذهب الأول[١] : يرى أن كان الناقصة وأخواتها تدل على الزمن فقط ، ولا تدل على الحدث أبداً ، وبه قال المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، وابن جني ، والجرجاني ، وابن برهان ، والشلوبين[٢] ، وقد احتج أبو الحسين ابن أبي الربيع[٣] لهذا المذهب بأربعة أدلة ، الأول : أنك إذا أسقطت كان من جملتها فإنما تسقط الدلالة على الزمن فقط ، ويبقى معنى الجملة كما هو ، فتقول في كان زيد قائماً : زيدٌ قائم . والثاني : أنها لا تؤكد بالمصدر (المفعول المطلق) ، فلا تقول : كان زيد قائماً كوناً . والثالث : أنه لا يتعلق بها المجرور ولا الظرف . والرابع : أنها لا تعمل في الحال ، بل لا تعمل إلا في المبتدأ وخبره ؛ لذا يسمي هؤلاء كان الناقصة وأخواتها أفعالاً غير حقيقية ، أي أنها تشبه الفعل وليست فعلاً على الحقيقة ، وأن مرفوعها مشبّه بالفاعل وليس فاعلاً حقيقياً . وسبب تسميتها ناقصة عندهم كونها لا تدل على حدث[٤] .

والمذهب الثاني[٥] : يرى أنها تدل على الزمن والحدث معاً . وإليه ذهب

---

(١) قال أبو حيان : هو ظاهر كلام سيبويه . انظر : التذييل ٤ / ١٣٣ ، وقال الأزهري : هو مذهب جمهور البصريين . انظر : التصريح ١ / ١٨٦ .

(٢) ينظر في توثيق هذه الآراء : المقتضب ٣ / ٣٣ ، والأصول ١ / ٨٢ ، والبغداديات ص ١١٥ ، وتوجيه اللمع ص ١٣٤ ، والتوطئة ص ٢٢٤ .

(٣) انظر : الملخص ص ٢١٠ – ٢١١ .

(٤) شرح القطر ص ١٩٤ .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٤٠ وهو الظاهر من قول سيبويه .

كل من ابن خروف ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان ، وابن هشام[١] . وقد استدلّ ابن مالك على ذلك بعشرة أوجه ، سأذكر بعضها وبعض ما قاله غيره ؛ ففي عدم سماع المصدر المؤكّد لكان عن العرب يقول ابن عصفور معتذراً لعدم ورود ذلك عنهم : « إن الخبر – خبر كان – صار عوضاً من المصدر ، فلذلك لا يجوز كان زيدٌ قائماً كوناً ؛ كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه ، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغنى به عنه »[٢] . واحتج ابن هشام لدلالة كان على الحدث بتعلق المجرور بها ، ولولا دلالتها على الحدث وإفادتها إياه لما جاز مثل ذلك ، مستشهداً على ذلك بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[٣] .

ولم يتعلق بالمصدر عجباً ؛ لأنه مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن[٤] .

وأما الرضي فقد فرّق بين دلالتي كان وخبرها على الحدث ، فكان عنده تدل على حدث مطلق ، وخبرها يدل على حدث مخصوص . وفي دلالة بقية أخواتها على الحدث يقول : « وأما سائر الأفعال الناقصة نحو : صار ، وأصبح

---

(١) ينظر في توثيق هذه الآراء : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤١٥ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب ٤ / ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٨ ، والرضي ٤ / ١٨١ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٣٣ ، والمغني ص ٥٧١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٢١ .

(٣) سورة يونس / ٢ .

(٤) انظر : المغني ص ٥٧١ .

وأخواته ، ومادام ، ومازال وأخواته ، وليس : فدلالتها على حدث معيّنٍ لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور »[١] .

ومن الأدلة التي ساقها ابن مالك في ذلك : أنّ كان الناقصة تدخل عليها أنْ المصدرية ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾[٢] فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر . وجاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر[٣] :

ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير

ومما يدل على ذلك مجيء اسم الفاعل من كان الناقصة ، جاء في الحديث : « إن هذا القرآن كائن لكم أجراً ، وكائن عليكم وزراً »[٤] واسم الفاعل إنما يدل على الحدث وصاحبه .

وكذلك يقول ابن مالك مستدلاً على حدثيّة كان الناقصة : إن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث ، مخلصة للزمان لم يُبنَ منها أمر ، كقوله تعالى : ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾[٥] والأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. انتهى كلامه[٦] .

---

(١) انظر : الرضي ٤ / ١٨٢ .

(٢) سورة الأعراف / ٢٠ .

(٣) انظر : التصريح ١ / ١٨٧ ، والأشموني ١ / ٢٣١ .

(٤) انظر : سنن الدارمي ٢ / ٤٣٤ .

(٥) سورة النساء / ١٣٥ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ .

والحاصل مما تقدم أن أصحاب هذا المذهب الثاني يرون أن كـان الناقـصة وأخواتها أفعال حقيقية ، وأن مرفوعها فاعل على الحقيقة[١] ، وسبب تسميتها ناقصة عند هؤلاء هو عدم اكتفائها بمرفوعهـا[٢] . ثـم إنـه يلـزم مـن القـول بحدثيّة كان الناقصة أن تكون مسندة ؛ فمنهم من يرى أنها مـسندة إلى فاعلهـا لفظاً[٣] ، ومنهم من يرى أنها مسندة إلى الجملة بعدها[٤] .

وهذان المذهبان وإن اختلفا حول حدثيّة كان الناقصة فإنهما متفقـان عـلى أمرين ، الأول منهما : هـو أن مرفوعهـا يأخـذ جميـع أحكـام الفاعـل ، فعـلى المذهب الأول فإن ذلك إنما جاز في مرفوعها ، لأنه منزل منزلة الفاعل ومشبه به . وعلى المذهب الثاني فإن مرفوعها يأخذ حكم الفاعـل ؛ لأنـه فاعـل عـلى الحقيقة .

والأمر الثاني المتفق عليه بينهم هو : أن كـان الناقـصة وأخواتهـا تتحمـل ضميراً مستتراً[٥] .

وسوف أعرض أدلة كلا الأمرين فأقول :

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٩٠٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٩ ، وانظـر : الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ١٥٢ .

(٢) شرح القطر / ١٩٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن جمعة ١ / ٢٥٥ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٤ / ١٣٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٥٨ .

(٥) انظر : الملخص لابن أبي الربيع ص ٢١٤ .

أولاً : أدلة فاعليّة مرفوع كان الناقصة وأخواتها :

الأول : اتصال ضميره المرفوع بكان الناقصة ، نحو : كنتُ وكانوا وكانا . والمبتدأ لا يكون ضميره إلاّ منفصلاً . والثاني : أنه لا يجوز عند البصريين[١] الفصل بين كان واسمها بأجنبي غير الظرف والجار والمجرور ، فلا تقول : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، وما ذاك إلاّ لأن المرفوع قد أخذ حكم الفاعل حقيقة[٢] . ومثل هذا الفصل لا يجوز كذلك في الأفعال الحقيقية ، فلا تقول في جاء زيد ضارباً عمراً : جاء عمراً زيدٌ ضارباً[٣] . والثالث : أن مرفوعها لا يحذف اختصاراً ولا اقتصاراً ، ولو كان مرفوعها باقياً على ابتدائيته لجاز حذفه كما يحذف المبتدأ ، فلما لم يجز ذلك فيه دلّ على أنه فاعل[٤] . والرابع : أنّ كان لا تدخل على جملة اسمية لزم حذف مبتدئها[٥] ؛ ذلك أن المبتدأ المحذوف لا يصلح أن ينزل منزلة الفاعل ؛ لأن الفاعل لا يحذف .

وكل ما تقدم من الاستدلال على فاعليّة مرفوع كان الناقصة حقيقة أو حكماً يلزم منه أن يكون مرفوعها مستتراً عندما لا يُذكر بعدها أو عندما يتقدم عليها نحو : زيد كان قائماً . ولا يجوز الحكم عليه بالحذف حينئذ .

---

(١) انظر : الأشموني ١ / ٢٣٧ .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٣٩٠ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١ / ٢٣٧ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٩ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٦ .

ثانياً : أدلة استتار مرفوع كان الناقصة وأخواتها :

الأول : أنه إذا تقدم اسمها المؤنث عليها فإن الفعل تلحقه تاء التأنيث وجوباً ؛ وذلك لمكان الضمير المؤنث المستتر من الفعل الناقص ، نحو : هند كانت قائمة . والثاني : أنه يجوز تقدُّمُ مرفوع الفعل الناقص الناسخ ، ولا يجوز مثله في مرفوع حرفٍ ناسخٍ بمعناه ؛ وما ذاك إلا لمكان الاستتار ، وقد أشار سيبويه إلى مثله حين أجاز أن تقول : عبد الله ليس ذاهباً ، ومنع أن تقول : عبد الله لات منطلقاً . وقد تقدَّم نصه قريباً . والثالث : أنه إذا أسند مضارع كان الناقصة إلى متكلم مطلقاً ، أو إلى مخاطب مفردٍ فإنه يجب استتار مرفوعها ، وفي ذلك دليل على أن كان الناقصة تعامل معاملة الأفعال الحقيقية في وجوب خفاء المرفوع . والرابع : أن ضمير الشأن يبرز إذا جاء مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] ويبرز إذا دخل عليه حرف ناسخ نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾[2] ويستتر إذا دخلت عليه كان الناقصة ، نحو : كان زيدٌ قائمٌ[3] . والخامس : وضوح أثر مرفوعها المستتر في بقاء معنى الجزاء ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حيث ذكر بأنه إذا جُعل اسم الشرط اسماً لكان فإن معنى الجزاء يزول حينئذٍ ، وإذا كان اسمها

---

(١) سورة الإخلاص / ١ .

(٢) سورة طه / ٧٤ .

(٣) انظر : الإيضاح / ١١٩ .

ضميراً مستتراً فإنه يبقى ولا يزول . قال سيبويه : « تقول : كان مَنْ يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه ؛ وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان »[١] ثم قال : « وتقول : كان مَنْ يأته يُعطِه ، وليس من يأته يُحببْه ، إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس ؛ لأنه حينئذ بمنزلة لستُ وكنتُ »[٢] ومعنى قوله : (أضمرت الاسم) أي : استتر فيهما ؛ لأنه جعله بمعنى الضمير المتصل في لستُ وكنتُ ، حين قابل بين الإضمار في (كان مَنْ) وكنتُ .

وكما أجمع النحويون على استتار المرفوع حين يتقدم على فعله الناقص ، ولا يكون ذلك إلا عندما يكون مرفوعها غائباً ؛ فقد أجمعوا كذلك على استتاره غائباً حين لا يجري لمفسِّره ذكرٌ[٣] . وقد أنشد سيبويه في ذلك قول عمرو بن شأس[٤] :

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءَنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا

ثم قال : « أَضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم »[٥] .

وبيّن سيبويه في موطن آخر أن مثل هذا الاستتار يجري في كلام العرب استخفافاً ؛ لكثرة كان في كلامهم ، فقال : « وتقول : إذا كان غدٌ فأتني ، فالفعل لغدٍ ، وإن شئت قلت : إذا كان غداً فأتني ، وهي لغة بني تميم ،

(١) الكتاب ٣ / ٧١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٧٢ .

(٣) انظر : إيضاح الشعر ص ٤٩٣ ، والحلبيات ص ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٨٩ – ٩١ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٧ .

(٥) المرجع السابق .

والمعنى : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من الـبلاء في غدٍ فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافاً ؛ لكثرة كان في كلامهم »[١] .

وقد ذهب الكسائي[٢] في نحو ما تقدم أن المرفوع محذوف .

ويجري استتار مرفوع كان الناقصة وأخواتها بين الوجوب والجواز مجـرى استتار فاعل الأفعال الحقيقية ؛ ذلك أنه إذا جاز أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز فهـو اسـتتار جـائز ، وإذا لم يَجُـزْ ذلـك فهـو اسـتتار واجـب . ويستثنى من ذلك الفعل الجامـد مـن أخـوات كـان الناقـصة وهـو (لـيس) باتفاق، و(دام) على خلافٍ بينهم[٣] ؛ فإن الاستتار فيه لا يكون إلاّ جائزاً .

وأما الاستتار في أفعال المقاربة فإنه يجري مجرى الاستتار في كان الناقصة ؛ ذلك أنها أفعال ناقصة أيضاً ، وهن من أخواتها[٤] ، وقد أفرد النحويون لها باباً خاصاً ؛ لأنها تدل على معانٍ خاصة .

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٢٤ بتصرف يسير .

(٢) انظر : التصريح ١ / ٢٧٢ ، والأشموني ٢ / ٤٥ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٣٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٩ .

ثانيا : كان الشأنية وأخواتها :

كان الشأنية وأخواتها هنّ أفعال ناقصة(١) ، وإنما أفردها النحويون بالحديث لأن لها أحكاماً تخصها(٢) وتنفرد بها عن بقية أخواتها الناقصات ؛ من ذلك أن اسمها لا يكون إلاّ ضميراً ، ومنها أنه لا يكون إلاّ للشأن أو القصة ، ولا يكون خبرها إلاّ جملة ، ولا يكون فيها ضمير يعود على اسمها . نحو قولك : كان زيد قائمٌ .

وكان الشأنية هذه لا ترفع إلاّ ضميراً مستتراً ، يسميه البصريون(٣) ضميرَ الشأن والأمر والحديث إذا كان مذكراً ، وضميرَ القصة إذا كان مؤنثاً ، ويسميه الكوفيون(٤) ضمير المجهول .

وقد تحدث ابن هشام(٥) عن صفات هذا الضمير المستتر وذكر أنه مخالف للقياس من خمسة أوجه : أحدها : أنه يعود على ما بعده لزوماً ؛ إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه . والثاني : أن تفسيره لا يكون إلا جملة ، خلافاً للكوفيين والأخفش – كما سيأتي – . والثالث : أنه لا يتبعه تابع ، فلا يؤكَّد ، ولا يُعطف عليه ، ولا يُبدل منه . والرابع : أنه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه . والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا

---

(١) انظر : الارتشاف ٣ / ١١٥٣ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٧٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٣ ، المغني / ٦٣٦ .

(٤) انظر : ابن يعيش ٣ / ١١٤ .

(٥) انظر : المغني / ٦٣٦ – ٦٣٧ .

يجمع ، وإن فُسر بحديثين أو أحاديث .

ثم إنه لما ساق ابن هشام ما تقدم من صفاته قرر أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره .

وأما تذكيره وتأنيثه فقد اختلف النحويون(١) في ذلك ؛ فالبصريون يرون أنه يجوز مطلقاً أن يُجعل ضمير كان الشأنية المستتر للأمر فيُذكَّر ، أو أن يجعل للقصة فيُؤنَّث ، سواء كانت الجملة المخبر عنها صدرها مذكر أو مؤنث ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت زيد قائم ، وكانت هندٌ قائمةٌ ، وكان هند قائمةٌ .

وذهب الكوفيون إلى أن ضمير كان الشأنية المستتر يجب أن يُذكَّر مع المذكر ، ويُؤنث مع المؤنث ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمةٌ ، ولا تقل : كانت زيد قائم ، وكان هند قائمةٌ .

وقد احتج ابن عصفور(٢) لمذهب البصريين بقراءة ابن عامر(٣) : ﴿ أَوَلَمْ تكن لهم آيةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٤) على أنّ (آيةٌ) خبر مقدم و(أنْ يعلمه) مبتدأ مؤخر وهو مذكر ، وضمير (تكن) ضمير القصة .

ومن مواضع استتار ضمير كان الشأنية وأخواتها عند البصريين عندما يلي

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١١ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، وابن يعيش ٣ / ١١٦ .

(٣) انظر : إتحاف فضلاء البشر / ٤٢٤ .

(٤) سورة الشعراء / ١٩٧ .

كان الناقصة أو أحد أخواتها معمول خبرها وهو غير ظرف أو حرف جر ، فإن مثل ذلك يحمل عندهم على كونها شأنية ، نحو : كان طعامَك زيد يأكلُ ، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر(١) :

فأصبحوا والنوى عالي مُعرَّسِهم ... وليس كلَّ النوى تُلقي المساكينُ

ومن ذلك كذلك إذا جاء خبرها مرفوعاً فيحمل على أنه خبر للمبتدأ ، واسمها ضمير الشأن مستتراً فيها ، قال الشاعر(٢) :

إذا مُتُّ كان الناسُ صنفان شامتٌ ... وآخر مُثنٍ بالذي كُنتُ أصنعُ

ومن مواضع استتاره أيضاً عند الكوفيين والأخفش(٣) عندما يكون خبرها اسم فاعل مقدماً على اسمها أو عليها ، نحو : كان قائماً زيدٌ ، أو قائماً كان زيدٌ ، فيُحمل مثل هذا عند هؤلاء على استتار ضمير الشأن و(قائماً) خبر كان ، و(زيدٌ) مرفوع بالخبر . وهم لم يجيزوا أن يكون (زيد) اسمها ؛ حتى لا يعود الضمير الذي في (قائماً) عليه وهو مؤخر .

ورُدّ هذا المذهب لأنّ فيه أن تفسير ضمير الشأن المستتر يكون مفرداً ، ومفسِّره لا يكون إلاّ جملة .

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١ / ٧٠ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٨ ، والأشموني ١ / ٢٣٩ .

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ / ٧١ ، وانظر : جمل الزجاجي ص ٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١١٦ ، والأشموني ١ / ٢٣٩ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٤ ، والمغني ص ٦٣٧ .

ثالثا : كان الزائدة :

اتفق النحويون على مجيء كان زائدةً في بعض صيغها وبعض التراكيب الخاصة ، واختلفوا في زيادة بعض أخواتها[١] .

وقد ذهب المبرد[٢] وأكثر النحويين[٣] إلى أنّ كان الزائدة لا تعمل شيئاً ، فلا ترفع مرفوعاً ولا تنصب منصوباً ، وهي زائدة عندهم من جهة الإعراب لا من جهة المعنى ؛ لأنها تفيد التوكيد والتقوية ، فيعبرون عن ذلك بقولهم : دخولها كخروجها .

ويستشهدون لورودها عن العرب بما جاء في كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه : ﴿ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٤] والمعنى : كيف نكلم من في المهد صبياً الآنَ ؛ وصبياً حال ؛ لأنها لو كانت (كان) الناقصة لأفادت الزمان الماضي ، ولو أفادت الزمان الماضي لم يكن لعيسى عليه السلام معجزة في ذلك ؛ لأن كل إنسان في زمنه الماضي كان صبياً[٥] .

وتزاد كذلك في كلامهم بين الجار والمجرور ، قال الشاعر[٦] :

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٥ ، والارتشاف ٣ / ١١٨٦ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١١٧ .

(٣) انظر : التصريح ١ / ١٩٢ .

(٤) سورة مريم / ٢٩ .

(٥) انظر : المقتضب ٤ / ١١٧ – ١١٨ ، وأسرار العربية / ١٣٤ ، وابن يعيش ٧ / ٩٩ ، والرضي ٤ / ١٩١ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، والرضي ٤ / ١٩٠ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والأشموني ١ / ٢٤١ .

جيادُ بني أبي بكرٍ تَسامى   على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ

وكذلك جاءت زيادتها بين ما التعجبية وفعلها ، نحو : ما كان أحسنَ زيداً .

والسر في عدم إعمالها شيئاً من رفع ونصبٍ أنها مجردة عن دلالة الحدث[1]؛ ولهذا إذا جاءت كان رافعةً لضمير بارز بعدها فليست زائدةً عند هؤلاء ، من ذلك قول الفرزدق[2] :

فكيفَ إذا مررتَ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

وقد ذهب سيبويه والخليل[3] ووافقهما ابن مالك[4] إلى أنها زائدة مع فاعلها، وتكون حينئذ مثل ظنّ الملغاة مع فاعلها ، نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ .

ولئن كان حال استتار اسمها عند القائلين بعدم إعمالها ظاهراً جداً ؛ لأنه لا مكان للقول بالاستتار عندهم ؛ فإن مذهب سيبويه ومن وافقه يدفعنا إلى أن نسأل عن ذلك الاستتار فنقول : هل يلزمُ من مذهبه في ذلك أنها متى لم يُذكر معها اسمها بارزاً كان مستتراً ؟

ولقد أجاب ابن مالك عن هذا فقال : « ولا يُبالى أن يقال : خُلوُّها من

(١) انظر : الرضي ٤ / ١٩١ .

(٢) ديوانه ٢ / ٢٩٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٥٣ ، وانظر : جمل الزجاجي / ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والأشموني ١ / ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٥٣ ، وانظر : الرضي ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ١ / ١٩٢ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٦١ .

الإسناد إلى منوي يلزمُ منه كونُ الفعل حديثاً عن غير محـدَّث عنـه ؛ لأنّ كـان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يُبالي بخلوها من الإسناد »[١] .

وأما السيرافي[٢] والصيمري[٣] ، وابن خروف[٤] فقـد ذهبـوا إلى أن كـان الزائدة ترفع ضميراً مستتراً حينئذٍ ويفسره مصدرها ، والتقدير : كان الكون ؛ لأن كان عند هؤلاء تامة . وقد نَسب ابن عصفور[٥] مثله إلى الفارسي ، وهـو مردود بها في البغداديات[٦] وغيرها .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح كتاب سـيبويه ٢ / ٣٥٥ ، وانظـر : ابـن يعـيش ٧ / ٩٩ ، وشرح التـسهيل لابـن مالـك ١ / ٣٦١ ، والرضي ٤ / ١٩٢ ، والارتشاف ٣ / ١١٨٦ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٩٢ .

(٤) انظر شرح الجمل ١ / ٤٤٣ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٤٠٩ .

(٦) البغداديات / ١٦٧ ، ٢٩٩ ، وانظر : توجيه اللمع / ١٤٢ ، والارتشاف ٣ / ١١٨٥ .

رابعا : كان التامة وأخواتها :

تستعمل كان وأخواتها تامةً عدا فتئ وزال وليس[١] ، ومعنى التمام أي أنها مستغنية بمرفوعها[٢] ، مثل الأفعال الحقيقية الأخرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٣] أي : وإنْ حصل ذو عسرة .

وقوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٤] . أي : حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح .

ومن يرى من النحويين – وهم الأكثر – أنّ سبب تسمية الناقصة ناقصةً سلبُها الدلالة على الحدث ، فإنهم يرون أنّ سبب تسمية التامة تامةً دلالتُها على الحدث والزمن[٥] .

فالنحويون وإن اختلفوا في دلالة كان الناقصة على الحدث فهم قد أجمعوا على إفادة التامة للحدث والزمن .

فكان التامة وأخواتها أفعال حقيقية ، ومرفوعها بعدها فاعل على الحقيقة[٦] . وحكم الفاعل معها من حيث الظهور والاستتار كحكمه مع الأفعال الحقيقية ؛ فهو إنْ لم يظهر بعد فعله فمستتر . واستتاره على قسمين كما تقدم بيانه إما أن يكون استتاراً جائزاً ، وإما أن يكون واجباً .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٥٣ .

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠ .

(٤) سورة الروم / ١٧ .

(٥) انظر : التصريح ١ / ١٩٠ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٤٦ ، والأصول ١ / ٩١ ، وعلل النحو للوراق / ٣٥٠ ، والأشموني ١ / ٢٣٥ .

خامسا : كان المبنية للمفعول :

ذكر سيبويه تصاريف كان ، وعدّ منها : (كائن ومكون) [١] ومكونٌ اسمُ مفعول فعله : كِينَ ، ولم يوضّح سيبويه ما الذي ينوب مَناب المحذوف ويقوم مقام الفاعل حينئذٍ ؟

وقد أشكل هذا الأمر على النحويين ، واختلفوا في تأويل مقصود سيبويه وبيان مذهبه في ذلك ؛ فمنهم من حمل قوله (مكون) على ظاهره ، فجعل من مذهبه تجويز بناء كان للمفعول قياساً[٢] . ومنهم من قال : إنّ مراده بمكون من كان التامة[٣] . ومنهم من ذهب إلى أنه إنما قصد أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما يستعمل من الأفعال إلا إنْ مَنَعَ مانع[٤] .

وقد اتفق النحويون على أنّ بناء كان للمفعول غيرُ مسموع عن العرب ، واختلفوا هل يجوز ذلك في كان الناقصة أو لا ؟

فذهب جمهور البصريين[٥] إلى منع ذلك مطلقاً ؛ لأن المسند إليه لا يحذف مع كان حتى لا يبقى الخبر دون مخبر عنه ، ولأن ذلك غير مسموع وإذا عدم السماع انهدم ركن القياس[٦] .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٦ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٢٦ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٧ .

وذهب السيرافي[١] إلى جواز بنائها للمفعول ، فيحذِف الخبر بعد حذف الاسم كي لا يبقى الخبر دون مسند إليه ، ويقيم ضمير المصدر المستتر مُقام الفاعل ، فتقول في كان زيد قائماً : كينَ ، أي : كِينَ الكونُ . وقد رُدَّ هذا المذهب بأنّ معتَمَدَه هو دلالة كان على الحدث ، والنحويون القائلون بدلالتها على الحدث والقائلون بعدم ذلك قد أجمعوا على أنّ كان لا تنصب مصدرها المؤكِّد فكيف ترفعه نائباً مناب الفاعل[٢] ؟!

وذهب الفراء[٣] إلى جواز إقامة الخبر مُقام الاسم ، فتقول في كان زيد أخاك : كين أخوك . وعلى قوله هذا لا يكون في كين استتار ؛ لذا رُدّ هذا القول ؛ لأن فيه إبقاء الخبر دون مخبر عنه[٤] .

وكذلك يجيز الفراء[٥] أن يقال في كان زيد يقومُ : كِينَ يُقامُ ، ولا يُقدِّرُ في (يُقام) ضميراً مستتراً ؛ لأنهما جميعاً فعلان لاسم واحد ، فكما حُذف الفاعل مع كين لم يثبت مع يقام . ورَدَّه البصريون[٦] من وجهين :

الأول : أنّ في يُقام ضميراً مستتراً فإذا حذف الاسم لم يَعُد الضمير على شيء .
والثاني : أنّ الفعل مع فاعله جملة ، والجملة لا تنوب مَناب الفاعل .

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٦٦ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٦ .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٦٧ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ .

(٥) المصدر السابق . وانظر : المقاصد الشافية ١ / ٨ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٨ .

وذهب الكسائي[١] أيضاً إلى إجازة نحو : كين يُقام ، على أن يجعل في كين ضمير المجهول (الشأن) مستتراً .

وقد رَدّه الشاطبي[٢] قائلاً : « إنه خارج عما عهد من كلام العـرب ؛ إذ لا يوجد مرفوع يُحذف فيبنى فعله لـضمير المجهـول ، وأيـضاً لا فائـدة في ذلـك الكلام ؛ إذ لا يخلو الوجود من كون قيامٍ موجـوداً ، وأيـضاً لا يحـذف المبتـدأ اقتصاراً أبداً » .

وذهب ابن عـصفور[٣] إلى جـواز بنائهـا للمفعـول بـشرط أن يكـون في الكلام ظرف أو مجرور متعلق بكان يُقـام مُقـام المحـذوف ، فتقـول : كـين في الدار ، من قولك : كان زيد قائماً في الدار ، فحُـذِفَ المرفـوع وحُـذف بحذفـه الخبر . وبإنابة الظرف أو المجرور مُناب الفاعـل لا يكـون عـلى مذهبـه هـذا استتار . وقد رُدَّ مذهبه بعدم فائدة ذلك ؛ لأن الناقـصة لا تكـون ناقـصة ولا يكون لها فائدة إلاّ بذكر خبرها ، وعلى فَرْض فائدة مثل : كين في الـدار ، فـإنّ احتمال إرادة التامة أقرب من الناقصة ؛ لعدم التكلف[٤] .

---

(١) انظر : الرضي ٢ / ٢١٧ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٦ .

(٢) المقاصد الشافية ١ / ٩ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٥٣٥ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٩ .

الفصل الثاني

الاستتار في أفعال الاستثناء

أفعال الاستثناء التي ورد ذكر استتار مرفوعها في أقوال النحويين هي خمسة أفعال : ليس ولا يكون وحاش وعدا وخلا .

فأما (ليس) فهو فعل[١] استثناء ، نحو قوله ﷺ : « ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ »[٢] و (ليس) الاستثنائية هي الناسخة[٣] التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فالمستثنى هو خبرها ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً[٤] . وقد نقل ابن هشام[٥] عن - بعضهم ولم يُسمهم أنها حرف ، وعلى القول بحرفيتها فإنه لا يُقدَّر فيها مستتر .

وكذلك (لا يكون) فعل استثناء باتفاق ، خبرها المستثنى ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً[٦] .

وهذان الفعلان (ليس ولا يكون) مرفوعهما المستتر فيهما لا يكون إلاّ مفردًا مذكراً ، فتقول : قام القوم ليس زيداً ، وليس هنداً ، ولا يكون زيداً ،

---

(١) عزا الأزهري في التصريح ١ / ٣٤٧ إلى الفارسي القول بحرفيتها مطلقاً ، والصواب أن الفارسي إنما ذكر في أحد قوليه أنها حرف في النافية الناقصة [انظر الحلبيات / ٢١٩ والتذييل ٤ / ١١٧] وأما ليس الاستثنائية فقد نص في الإيضاح ص ١٧٨ أنها فعل .

(٢) رواه مسلم ، انظر مختصر صحيح مسلم للمنذري / ٣٣٨ .

(٣) المغني / ٣٨٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، والرضي ٢ / ٨٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ .

(٥) انظر : المغني / ٣٨٧ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، والرضي ٢ / ٨٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٣ .

ولا يكون هنداً ، وهكذا مع المثنى والمجموع ؛ وسبب ذلك أنّ في تفسير ضميرها المستتر ثلاثة أقوال[١] كلَّها لا تخرج عن الإفراد والتذكير :

فقد ذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين إلى أن الضمير المستتر في (ليس) و (لا يكون) يعود على بعضٍ مضافٍ إلى ضمير المستثنى منه ، وتقديره في نحو قام القوم ليس زيداً : ليس بعضهم زيداً ، وأوجبه ابن مالك[٣] .

وذهب بعضهم[٤] إلى أنه يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل المتقدم ، وتقديره : ليس القائم زيداً .

وذهب الكوفيون إلى أنه يعود على مصدر الفعل المتقدم ، وتقديره : ليس القيام زيداً . ولهذا لما جاء مفسر الضمير المستتر مفرداً مذكراً كان ملازماً للتوحيد والتذكير .

ونقل سيبويه[٥] عن الخليل أنه يجوز أن يوصف بذين الفعلين مُنكراً أو مُعرَّفاً باللام الجنسية فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوفة بها من ضمير مطابق وعلامة تأنيث ، فتقول : ما جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيداً ، وما أتتني امرأة ليستْ ولا تكون فلانة .

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٣٦٢ ، والأشموني ٢ / ١٦٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

(٤) نُسب في الارتشاف ٣ / ١٥٣٦ إلى المبرد .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١١ ، والرضي ٢ / ٩٠ .

وأمّا (عدا) و (خلا) فإنهما إذا استعملتا بغير (ما) ففيهما وجهان[١] ؛ الأول : أنهما حرفا جرٍ ، فتقول : قام القوم عدا زيدٍ ، وخلا زيدٍ . وسيبويه لم يحفظ حرفيّة (عدا) عن العرب ؛ لذا لم يحكها عنهم لقلتها[٢] .

والثاني : أنهما فعلان جامدان ، والمستثنى بعدهما مفعول به ، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً[٣] . فتقول : قام القوم عدا زيداً وخلا زيداً .

وإذا دخلت (ما) المصدرية على ذين الفعلين (عدا وخلا) فيتعين نصب المستثنى بعدهما ؛ لتعيُّن الفعلية حينئذ ؛ لأنّ (ما) المصدرية لا تدخل إلاّ على الأفعال ، ولا يليها حرف جر[٤] . وانفرد الجرمي[٥] في ذلك فأجاز الجر بهما مقرونين بـ (ما) ، على أن تكون ما زائدةً .

واختلف النحويون في تفسير الضمير المستتر بعد (عدا) و (خلا) الفعلين على ثلاثة أقوال[٦] تقدم حديثها عند مفسر مرفوع (ليس) و (لا يكون) قريباً .

ومن تلك المذاهب مذهب سيبويه حيث جعل مفسِّر فاعل (عدا)

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٣٦٣ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢١ ، والرضي ٢ / ٨٩ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٢ ، ونسب ابن هشام في المغني / ١٧٩ هذا القول إلى الفارسي وابن جني وغيرهما ، فأما الفارسي فقد قال في الإيضاح / ١٧٨ : (فإذا دخلت ما على خلا نصبتْ ، ولم يجز فيه غير ذلك) وكذلك قال ابن جني في اللمع / ١٢٦ .

(٦) انظر : تعليق الفرائد ٤ / ٢٥٠ .

و (خلا) مثل مفسِّر مرفوع (ليس) و (لا يكون) وهو بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه ، فقال : (وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ بعضُهم زيداً ، إلاّ أنّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرتُ جاوزَ لأُمثّل لك به ، وإنْ كان لا يستعمل في هذا الموضع) [١] . وقد ذهب أبو حيان[٢] إلى وجوب هذا المذهب ، وأنه لا يجوز غيره .

وأمّا ابن مالك[٣] فقد ذهب إلى تضعيف هذا المذهب وأن الأجود منه أن يكون مفسِّره مصدر العامل في المستثنى منه مضافاً إلى ضميره . والتقدير : خلا قيامُهم أو مجيئُهم زيداً . ووافقه الرضي[٤] .

وذان الفعلان لا يجوز الوصف بهما كما جاز ذلك في ليس ولا يكون[٥] ؛ لذا يلزم ضميرهما المستتر الإفراد والتذكير أبداً .

وأما (حاشا) فهي حرف جرٍ دائماً عند سيبويه[٦] وأكثر البصريين ، فتقول : قام القوم حاشا زيدٍ .

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٨٩ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

وذهب الكوفيون[١] إلى أنها فعل دائماً ، فتقول : قام القوم حاشا زيداً . وذهب الفراء والأخفش والجرمي والمازني والمبرد[٢] إلى أنها تستعمل حرفاً جارًّاً كثيراً ، وفعلاً متعديًا جامدًا قليلاً ، وعلى مذهبهم تقول : حاشا زيدٍ ، وحاشا زيدًا ؛ واحتجوا للنصب بها ما رواه أبو عمرٍو الشيباني[٣] من قول العرب : (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع) ، وكذا روى الأخفش[٤] أنه سمع مَنْ ينصبُ بها .

وعلى القول بفعليّة حاشا الاستثنائية يكون فاعلها ضميراً مستتراً وجوبًا[٥]، مفسَّراً بما جاءت به الأقوال الثلاثة[٦] اللواتي تقدّم ذكرهنّ ، ويلزمه هنا ما يلزمه هناك مع بقية أفعال الاستثناء من الإفراد والتذكير .

وهناك استعمال آخر لحاشا ورد ذكره مرتين في القرآن الكريم ، وهو قوله سبحانه : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٧] وهي بمعنى التنزيه ، ولا تفيد الاستثناء ؛ لأنه يفتتح بها الكلام ، والاستثنائية ليست كذلك ، ولأنه لا يُذكر معها المستثنى منه[٨] ، وذهب الزمخشري في تفسيره[٩] إلى أنها استثنائية .

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٤١٣ ، والتصريح ١ / ٣٤٧ .

(٢) انظر : النسبة إلى هؤلاء في المغني / ١٦٥ ، والتصريح ١ / ٣٤٧ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، والأشموني ٢ / ١٦٥ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٩٣ .

(٦) انظر : المغني / ١٦٦ .

(٧) سورة يوسف / ٣١ ، ٥١ .

(٨) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٤١٣ .

(٩) الكشاف ٢ / ٢٥٣ .

وحاش التنزيهية ليست حرفاً باتفاق[١] ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ؛ ولتصرفهم فيها بحذف الألف .

واختلفوا هل هي فعلٌ أو اسم ؟ فذهب المبرد[٢] وابن جني[٣] والكوفيون إلى أنها فعل ، والمعنى في الآيتين الكريمتين : جانَبَ يوسفُ المعصية لأجل الله ، وعلى هذا يكون فاعل (حاش) ضميراً مستتراً يفسره يوسف عليه السلام . قال المالقي[٤] : وهو الصحيح .

وذهب جماعة من النحويين منهم ابن مالك[٥] ، والرضي[٦] ، وأبو حيان[٧] ، وابن هشام[٨] إلى أن الصحيح فيها أنها اسم انتصب انتصاب المصدر ، وأنّ ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ بمعنى : تنزيهاً لله ، واحتجوا بالتنوين في قراءة أبي السمّال[٩] : ﴿ حاشاً لله ﴾ وبالإضافة في قراءة ابن مسعود[١٠] : ﴿ حاشَ اللهِ ﴾ مثل : سبحانَ اللهِ ، ومعاذَ اللهِ . وعلى القول باسميّة (حاش) فلا سبيل إلى القول بالاستتار .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٨ ، والارتشاف ٣ / ١٥٣٥ .
(٢) المقتضب ٤ / ٣٩١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٣ .
(٣) انظر : المغني / ١٦٥ ، والأشموني ٢ / ١٦٦ .
(٤) رصف المباني / ٢٥٦ .
(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٠٨ .
(٦) شرح الكافية ٢ / ١٢٣ .
(٧) **الارتشاف ٣ / ١٥٣٥** .
(٨) المغني / ١٦٥ .
(٩) انظر : الكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والدر المصون ٤ / ١٧٧ .
(١٠) انظر : الكشاف ٢ / ٢٥٣ ، والدر المصون ٤ / ١٧٦ .

الفصل الثالث

الاستتار في نعم وبئسَ وما جرى مَجْراهما

تستعمل العرب نِعْمَ للمدح ، وبِئْسَ للذم ، وهما فعلان ماضيان عند جمهور البصريين[١] والكسائي[٢] ، واستدلوا على ذلك بعدة أمور[٣] منها : أنه تدخل عليهما تاء التأنيث الساكنة ، وهي من خواص الفعل الماضي ، فتقول : نِعْمت المرأةُ هند ، وبِئْست المرأة دعد . ومنها اتصالُ ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي[٤] ، نحو : الزيدان نِعْما رجلين ، والزيدون نِعْموا رجالاً . ومنها أنهما يرفعان الظاهر ، نحو : نعم الرجل زيدٌ . ومنها أنه يستتر فيهما الضمير ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ . ومنها أنه يُعطف عليهما الفعل الماضي .

وذهب الفراء والكوفيون[٥] إلى أنهما اسمان ، واحتجوا لذلك بعدة أمور[٦] منها : دخول حرف الخفض عليهما ، فقد حُكي عن بعض العرب أنه قال : نِعْمَ السير على بئس العير ، وكذا رُوي عن الفراء أنّ أعرابيًا بُشّر بمولودة

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ٩٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ ، والأشموني ٣ / ٢٦ ، وهي إحدى طريقتين للحديث عن الخلاف فيهما ، انظر الطريقة الأخرى في الارتشاف ٤ / ٢٠٤١ ، والتصريح ٢ / ٩٤ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١١ .

(٥) انظر : الإنصاف ١ / ٩٩ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٠٨ ، وائتلاف النصرة / ١١٥ .

(٦) انظر : جميع مراجع حاشية (١) .

فقال : والله ما هي بنعْم المولـودة ، نـصرها بكـاء ، وبرهـا سرقـة . ومنهـا أن العرب تقول : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير ، والنداء من خصائص الأسماء . ومنها أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كما يحسن ذلك مع الأفعال ، فلا تقـول : نعم الرجلُ زيدٌ أمسِ ولا غداً . ومنها أنهما جامدان غير متصرفين ، والتصرف من خصائص الأفعال ، والجمود من خواص الأسماء . ومنها أنه قد سُمع عن بعض العرب قوله : نَعِيْمَ الرجل زيدٌ ، وفعيل من أمثلة الأسماء لا الأفعال .

وهذه المقولات الكوفية أجاب عنها بعض النحويين[(١)] وسوف أستعرضُ تلك الإجابات فأقول : أما قولهم : إنه يدخل عليهما حرف الجر فقد أجابوا عن ذلك بأنّ قول بعض العرب : (على بئس العير) و (ما هي بنعم المولودة) مخرّجٌ على تقدير الحكاية ، وحرف الجر داخل على محذوف تقديره : نعم السير على عيرٍ مقول فيه بئس العير ، وما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة .

وأما دخول حرف النداء عليهما فقد أجيب عنه بأن العرب قد توسعت في حرف النداء حتى صارت تدل به على مجرد التنبيه من غير قصد النداء ، فورد من ذلك إدخاله على فعل الأمر ، والفعل الماضي ، قال ذو الرُّمة[(٢)] :

❊ أَلاَ يا اسلمي يا داريَّ على البِلى ❊

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) ديوانه / ٢٩٠ ، وانظر المغني / ٣٢٠ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٠٩ ، والتصريح ١ / ١٨٥ ، والأشموني ١ / ٣٧ .

وقال الآخر[١] :

* يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ *

وأما جمودهما وعدم تصرفهما وأنه لا يحسن اتصالهما بالزمان فالجواب أنه لما كان المقصود بهما هو نهاية المدح أو الذم وغايته جُعلتْ دلالتهما مقصورةً على الحال ؛ لأنه لا يُمدح إلا بما هو ثابت موجود في الممدوح حالةَ المدح ، ولا يُذمّ إلا بما هو ثابت موجود في المذموم حالةَ الذمّ ، لا بما كان ماضياً فانقطع أو مستقبلاً لم يقع .

وأما مجيء فعيل من نِعْم فقد أجابوا عن ذلك بأن قالوا : هي رواية شاذة تفرّد بها قُطرب ، فإنْ صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نِعْمَ أصلها نَعِمَ فأُشبعتْ الكسرة فأصبحت نَعِيْمَ .

فإذا ثبت بما تقدم ذكره ، وسبق حديثه ، أنهما فعلان فيجب أن يرفعا فاعلاً ظاهراً أو مستتراً ، وفاعلهما المستتر لا يأتي إلاّ في بعض تراكيب المدح أو الذم ، وقد أشار النحويون إليها ، وتحدثوا عنها ، وسوف أفرد لكل تركيبٍ حديثه الخاصَّ به .

فالتركيب الأول : قولهم : نِعم رجلاً زيدٌ ، ونحو ذلك من التراكيب العربية التي يكون فيها الاسم المنصوب تالياً لفعل المدح أو الذم ، وقد اختلف النحويون في تحديد الفاعل حينئذٍ ؛ فمذهب سيبويه[٢] وجمهور

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٥٣ ، والإنصاف ١ / ١١٩ ، وابن يعيش ١٠ / ٣٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧٦ – ١٧٩ .

البصريين[١] أن الفاعل ضمير مستتر ، يفسره التمييز المنصوب بعده ، والمخصوص بالمدح أو الذم إمّا خبرٌ لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأٌ والجملة الفعلية قبله خبرُه .

وذهب الكسائي[٢] والفراء إلى أن الاسم المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير مستتراً في الفعل ؛ لأنه لو كان الفاعل ضميراً لكان إضماراً قبل الذكر ، وهو مما لا يجوز مثله عندهما . وذهب ابن الطراوة[٣] إلى أن الفاعل محذوف .

وقد احتجّ القائلون باستتار الفاعل بعدة أمور[٤] هي :

الأول : أنّ المخصوص لا يصلح أن يكون فاعلاً ؛ لأنه لا يحتاج إلى تمييز ؛ لبيان معناه ، فلو جُعل المخصوص فاعلاً لصار التمييز بلا فائدة ، والعرب لا تكلّمُ بما لا فائدة منه .

والثاني : أنّ فاعل نعم وبئس وما جرى مَجراهما لا يكون إلاّ بالألف واللام أو ما أضيف إلى مصحوبها أو ما ، والمخصوص ليس كذلك .

والثالث : أنه قد يُحذف المخصوص ، قال تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[٥] وما يجوز فيه الحذف لا يصلح أن يكون فاعلاً ؛ لأنّ الفاعل لا يحذف .

---

(١) انظر : المساعد ٢ / ١٢٩ ، والأشموني ٣ / ٣٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ ، والمغني / ٦٣٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ .

(٤) انظر : المغني / ٦٣٥ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥١٢ ، والأشموني ٣ / ٣٣ .

(٥) سورة الكهف / ٥٠ .

والرابع : أنّ كان تدخل على المخصوص ، فتقول : نعم رجلاً كـان زيـدٌ . ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، بل هو مختص بالدخول على المبتدأ .

والخامس : انفصال ضمير المخصوص في نحو قولهم : نعم رجـلاً أنـت ، وبئس رجلاً هو . فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل في المثال الأول ، واستتر حتماً في الثاني .

والسادس : أنه قد جاء في لغة حكاها الكسائي بـروزُه مثنـى ومجموعـاً ، نحو : نِعْما رجلين الزيدان ، ونِعْموا رجالاً الزيدون ، وبروز الفاعل في حالتي التثنية والجمع دليل على استتاره مفرداً .

وهذا الضمير المستتر في نعم وبئس في نحو هذا التركيب له أحكام تخصّه ، فمن خصائصه أنه مضمرٌ مبهم ، وإبهامه من وجهين ؛ أحدهما : أنه إضمار قبل الذكر والضمير لا يُعرف على مَنْ يرجع حتى يفسره مفسِّره .

والآخر : أنه يراد به الجنس ؛ لأنه قائم مَقام مرفوع نِعْم الظاهر ، وهـو لا يكون إلّا معرّفاً بأل الجنسيّة – على الصحيح – أو مضافاً إلى مصحوبها ، قـال ابن يعيش: (فضارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجنـاس)[1]. وقد قُصد بهذا الضمير المستتر إبهام ذكر الممدوح أو المـذموم تفخـيماً للأمـر ، وتعظيمًا للشأن ، ثم يُفسّر بعد ذلك تعريفًا له ، وتخصيصًا له من بَيْن سائر أفراد جنسه ، وهو بهذا يكون شبيهًا بضمير الشأن[2] .

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١٣١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥١٢ – ٥١٣ .

وقد شبّه الزمخشري[١] إبهام هذا الضمير المستتر بالعدد المبهم المفتقر إلى تمييز بعده يرفع إبهامه ويزيل إجماله ، وهذا هو السر الذي من أجله احتاج هذا الضمير إلى ذكر تمييز بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[٢] .

ومن شدة احتياج هذا المضمر المستتر إلى تمييزه وافتقاره إليه أنه لا يجوز أن يُحذف ، وأجاز بعضهم[٣] حذفه إذا عُلم ؛ مستدلاً بقوله ﷺ : « مَنْ توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمت »[٤] أي : فبالسُّنة أخذ ، ونِعْمتْ سُنةً الوضوءُ[٥] .

وفائدة الحديث عن حكم حذف التمييز أنّ له علاقةً باستتار فاعل نعم وبئس ؛ ذلك أنه إذا جاء ما ظاهره أنّ نعم وبئس مسندان إلى عَلَمٍ أو مضافٍ إلى علم فليس الأمر على ظاهره ، بل هما مسندان إلى ضميرين مستترين ، نحو قوله ﷺ : « نِعْم عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد »[٦] فعبد الله هو المخصوص بالمدح ، وخالد بدل منه ، والتمييز محذوف ، قاله ابن مالك[٧] .

ويجب في هذا التمييز أن يكون مطابقاً لما قُصد به ضميره إفراداً أو تثنيةً أو جمعًا ، تذكيرًا أو تأنيثًا ، فتقول : نعم رجلاً زيدٌ ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١١٨ .

(٢) سورة الكهف / ٥٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٢ ، والأشموني ٣ / ٣٣ .

(٤) انظر : الجامع الصحيح للترمذي ٢ / ٣٦٩ .

(٥) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٥٠ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥١٣ .

(٦) انظر : الجامع الصحيح للترمذي ٥ / ٦٤٦ .

(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٤ . وانظر الارتشاف ٤ / ٢٠٥٢ .

رجالًا الزيدون ، ونعم امرأةً هند ، ونعم امرأتين الهندان ، ونعم نساءً الهنود ؛ ويستغنون بذلك عن تثنية وجمع الفاعل المستتر . قاله سيبويه[(١)] .

ومن أحكام فاعل نعم وبئس المستتر في نحو هذا التركيب أنه يكون مفردًا دائماً[(٢)] ، ومذكرًا غالبًا[(٣)] ؛ لأنه قد يؤنّث مع المؤنث قليلاً ، كما مَرَّ من قوله ﷺ : « فبها ونعمتْ » فتقول : نعم امرأة هند ، ونعمتْ امرأةً هند ؛ قال ابن يعيش[(٤)] : فإذا اعتبر لفظ المؤنث أُنِّث ، وإذا حُمل على معنى الجنس ذُكر ؛ لأن الجنس مذكر .

وقد أشار بعض النحويين[(٥)] إلى سرّ وجوب إفراد هذا الضمير المستتر وعدم إبرازه مثنى أو مجموعًا ؛ من ذلك ما تقدم قريبًا من قول سيبويه إنهم يكتفون بثنية وجمع التمييز عن إبراز ضميري التثنية والجمع .

ومنها أنهم لم يقولوا في اللغة المشهورة : نعما ولا نعموا ؛ لأن ذلك نوعُ تصرّفٍ ، ونعم وبئس لا يتصرّفان وإنما قالوا : نِعْمتْ ؛ لأن لحوق تاء التأنيث أهونُ من لحوق علامتي التثنية والجمع ؛ ذلك أن هذه التاء تلحق بعض الحروف . فقالوا : ثمتْ وربّتْ .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٧٩ .

(٢) هذا هو المشهور وحكى الكسائي : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً . وهي لغة شاذة ، قاله ابن مالك ، انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١١ .

(٣) انظر : الأشموني ٣ / ٣٢ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ١٣٦ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

ومنها أنّ الضمير المفرد المذكر أشدُّ إبهامًا من غيره ؛ لأنه لا يستفاد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه سوى معنى (شيء) وشيءٌ يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث .

ومنها أنه لو ثُنّي أو جمع لتخصّص والمقصود به هو الإبهام .

وهذا الضمير المستتر في نعم وبئس استتاره واجب ، وقد نصّ على وجوب استتاره ابن الحاجب(١) ، وسكت عن بيان حكم استتاره أكثر النحويين ، وقد تبعَ ابنَ الحاجب بعضُ النحاة(٢) المتأخرين جدًا . وقد اعترض الصبان(٣) على مَنْ جعل استتاره واجبًا ، محتجًا بأن ضابط الاستتار الواجب لا يصدقُ عليه ؛ لأنه يقع موقعه الاسم الظاهر ، فتقول في نعم رجلاً زيدٌ : نعم الرجلُ زيدٌ ، فهو يجري عليه ضابط الاستتار الجائز ولا يجري عليه ضابط الاستتار الواجب ؛ لذا يكون استتاره جائزًا لا واجبًا .

وفي نظري أن التعبير عن استتاره هنا بالوجوب أولى ، من وجهين ، الأول : أن المقصود بالوجوب في ذا الباب هو لزوم الضمير للإفراد والتذكير ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فإذا عبّر النحوي عن مرفوع نعم وبئس المستتر بالوجوب علمنا أنه يريد وصفه بتلك الأوصاف ، والحكم عليه بتلك الأحكام بأوجز عبارة ، وأصدق لفظ .

---

(١) انظر : الأمالي النحوية ٤ / ١٥١ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ٩٥ ، وحاشية السجاعي على القطر / ٢٣٧ ، وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل / ١٩١ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ١ / ١١٢ .

والآخر : أنه لا ضَيْرَ أن يفضي هذا المسلك إلى اختلاف المقصود بمصطلح وجوب الاستتار من مكان إلى آخر ؛ لأن مثل هذا في كتب النحو معروف ، وفي صنيع النحويين مألوف ؛ فإن معنى (الإفراد) في باب الابتداء ما ليس جملةً ولا شبه جملة ، وفي بابي لا التبرئة والنداء ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف .

التركيب الثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴾[١] ومثله قولك : نعم ما صنعَ زيدٌ ، وهو أنْ يتلو فعلَ المدح أو الذم (ما) متلوة بفعل . وقد اختلف النحويون في إعراب (ما) اختلافًا كثيرًا، واضطربت النقول عنهم اضطرابًا شديدًا ، كذا قال السمين الحلبي[٢] ، وسوف أقتصر على ذكر الأعاريب التي يرد فيها القول باستتار الفاعل ، وهما قولان :

القول الأول : وإليه ذهب الأخفش[٣] وهو أنّ محل (ما) نصبٌ على التمييز ، وهي نكرة موصوفة ، والجملة الفعلية بعده صفة لها ، وفاعل بئس ضمير مستتر تفسره (ما) ، والمخصوص بالذم في الآية هو المصدر المؤول (أنْ يكفروا) ، والتقدير : بئس هو شيئًا اشتروا به كفْرُهُم . وهو أحد قولي أبي علي الفارسي[٤] .

---

(١) سورة البقرة / ٩٠ .

(٢) انظر : الدر المصون ١ / ٢٩٩ ، وانظر عشرة أقوال في الارتشاف ٤ / ٢٠٤٤ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٣٩ . وانظر الأشموني ٣ / ٣٥ .

(٤) البغداديات / ٢٥١ .

والقول الثاني : منسوب إلى الكسائي[١] ، وهو أنّ (ما) مصدرية ، فتكون هي وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر ، والتقدير في الآية : بئس شراؤهم ، ولما كان فاعل بئس لا يكون مصدرًا معرفًا بإضافته إلى الضمير بل جنسًا عامًا فقد جعل العكبري[٢] الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا ، والتمييز محذوفًا ، والمصدر مخصوصًا بالذم ، والتقدير : بئس شراءً شراؤهم . وأمّا أبو حيان[٣] فقد رده ؛ لأنّ الضمير في (به) يعود على (ما) حينئذ ، و (ما) المصدرية لا يعود عليها الضمير ؛ لأنها حرف عند الجمهور . وأجاز أبو حيان[٤] هذا القول في غير الآية الكريمة .

والتركيب الثالث : نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٥] ومثله قولك : صادقتُ زيدًا فنعمّا هو ، وفي ذا التركيب يأتي بعد فعل المدح أو الذم (ما) متلوَّة باسم مفرد . وقد اختلف النحاة في إعراب (ما) على أقوال ؛ فمن تلك الأقوال قولٌ تضمن استتار الفاعل ، وهو أنّ (ما) في محل نصب على التمييز[٦] ، وهي نكرة غير موصوفة ، والفاعل ضمير مستتر تفسره (ما) . وهذا الوجه من الأعاريب أوجبه أبو علي الفارسي[٧] ولم يجز غيره ، واختاره الزمخشري[٨] .

---

(١) انظر : الدر المصون ١ / ٣٠٠ .

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١ / ٥١ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٤٨٩ .

(٤) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٥ .

(٥) سورة البقرة / ٢٧١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٤٣ ، والمساعد ٢ / ١٢٧ .

(٧) البغداديات / ٢٥٩ .

(٨) المفصل بشرح ابن يعيش ٧ / ١٣٤ .

ويُلْحقُ (فَعُلَ)[١] بنعم وبئس في كل ما تقدم ذكره من الأحكام ، ويجري مَجْراهما في كل ما ذُكر من مواطن استتار فاعلهما في نحو التراكيب الثلاثة . وقد اشترطوا في (فَعُلَ) أن يكون ثلاثيًا ، صالحًا للتعجب منه ، وإجراء (فَعُلَ) مُجراهما إما أن يكون موضوعًا بالأصالة على (فَعُلَ) نحو : لَؤُم وشَرُف ، أو بالتحويل من (فَعَلَ أو فَعِلَ) نحو : ساءَ وفَهُمَ . فتقول : لَؤُمَ رجلاً زيدٌ ، وفَهُمَ امرأةً هندٌ .

ومما جاء على (فَعُل) ويصلح شاهدًا على ما تقدم ذكره من مواطن استتار الفاعل قوله جلّ ذكره : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[٢] وقوله سبحانه : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[٣] وقوله جلّ وعلا : ﴿ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[٤] ومن شواهد مجيء (ما) بعد (فَعُلَ) قوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[٥] .

وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ، ولا توكيده ، ولا الإبدال منه ؛ لأنه من شدة إبهامه كالمعدوم . قاله الرضي[٦] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١ ، والرضي ٤ / ٢٥٥ ، والتصريح ٢ / ٩٨ .

(٢) سورة الكهف / ٥ .

(٣) سورة الأعراف / ١٧٧ .

(٤) سورة الكهف / ٣١ .

(٥) سورة الأنعام / ١٣٦ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٤ / ٢٤٩ . وانظر : الكتاب ٢ / ١٧٨ ، والحلبيات / ٢٣٥ .

الفصل الرابع

الاستتار في فعلي التعجب

التعجب من أساليب الإنشاء في كلام العرب ، وله صيغ سماعية كثيرة ، والقياسي منها صيغتان هما : ما أَفْعَلَه ؛ وأَفْعِلْ به ، وهما محلُّ عناية النحوي . وسوف أُفرد كل صيغة بالدرس والتحليل ، فأقول :

أولاً : ما أَفْعَلَهُ :

نحو قولك : ما أَحَسْنَ زيدًا ، وما أكرم بكرًا . وقد اختلف النحويون في (أَفْعَلَ) هذه هل هي فعلٌ أو اسم ؟ فذهب البصريون والكسائي إلى كونها فعلاً ماضيًا(١) ، واستدلوا على ثبوت ذلك بعدة وجوه :

الأول : لزوم اتصاله بنون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو قولك : ما أفقرني إلى عفو الله تعالى ، وما أحسنني عندك . كما تقول : أرشدني وأسعدني .

والثاني : أنه مفتوح الآخر أبدًا ، فلو كان اسمًا لكان معربًا ؛ إذ لا موجب لبنائه .

والثالث : أنه يَنصبُ المعارفَ والنكرات ، وأَفْعَلُ إذا كان اسمًا لا يَنصبُ سوى النكرات ، نحو : أنا أكبرُ منك سنًّا ، والأفعال في الإعمال أوسعُ من الأسماء .

---

(١) انظر : الإنصاف ١ / ١٢٦ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٣ ، والأشموني ٣ / ١٨ .

والرابع : أنّ أفْعِلْ فعلٌ بلا خلاف ، وأَفْعَلَ نظيره وبمعناه ، فهو كذلك[١] .

والخامس : أنّه يَنْصبُ ما بعده مفعولاً به ، ولو كان اسمًا لأُضيف إليه[٢] .

وقد ذهب بقيّة الكوفيين[٣] إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بعدة وجوه ؛ الأول : أنّه لا يتصرف ، والجمود من خصائص الأسماء .

والثاني : أنه قد سُمع عن العرب تصغير أَفْعَلَ ، قال الشاعر[٤] :

ياما أُمَيْلِحَ غزلانًا شَدَنَّ لنا مِن هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

والتصغير من خصائص الأسماء .

والثالث : أنه تصحُّ عينه ، فتقول : ما أَقْوَمَه ، وما أَبْيَعَه ، كما تصحّ العين في الاسم ، نحو : هذا أَقْوَمُ منك ، وأَبْيَعُ منك .

وقد أجاب البصريون عن مقولات الكوفيين بما يلي :

أما مقولة الجمود فقد أجابوا عنها بأنْ ليس فيها حجة ؛ لأن ذلك له نظير من الأفعال الجامدة ، نحو : ليس وعسى ، وإنما كان أَفْعَلَ في التعجب ماضيًا

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٤٣٩ .

(٢) انظر : الرضي ٤ / ٢٣٠ ، والتصريح ٢ / ٩٠ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ / ١٢٦ ، وأسرار العربية / ١١٢ ، والتصريح ٢ / ٨٨ .

(٤) هو العَرْجي ، انظر ذيل ديوانه / ١٨٣ ، وانظر الإنصاف ١ / ١٢٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٦١ ، والأشموني ٣ / ١٨ ، ٢٦ ، والخزانة ١ / ٩٣ .

لا غير ، ولم يأت منه مضارع ؛ لأنّ التعجب لا يكونُ فيما يُستقبل . وقيل : إنه جاء جامدًا لأنه تضمّن معنى حرفِ تعجبٍ مقدّر[١] .

وأما مقولة التصغير فقد سأل سيبويه[٢] الخليل عن ذلك فقال : إنهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الموصوف بالملْح ، كأنك قلت : مُلَيّح ، شبهوه بالشيء الذي تَلفظُ به وأنت تعني شيئًا آخر . وقد عَبَّر بعض النحويين[٣] عن هذه الإجابة بقوله : إنه تصغيرٌ لفظي ، لأن المقصود به تصغير المصدر لا الفعل ، فلما لم يكن له مصدر صغّروه بتصغير فعله .

وقيل : إنّ تصغيره يدل على أنّه شبيه بالأسماء لفظًا ؛ لأنّ لفظه شبيه بلفظ أفْعَلِ التفضيل ، وهم يُعاملون الشيء معاملة الشبيه به ، ولهذا نظائر في العربية، من ذلك أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المضارع لمشابهته به في الحركات والسكنات . وقيل : تصغيره شاذ . وهذه الحجة من أقوى حجج الكوفيين ، حتى قال عنها الشاطبي[٤] : وهو أصعبُ ما في المسألة ، ثم قال : فهم يُقرُّون بالتصغير ولا يُقرون بما يلزمه من الاسميّة لمعارضِ ثبوتِ الفعليّة ، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه .

وأما مقولة تصحيح العين فقد أجابوا عنها بأنّ ذلك يحصل في الأفعال

(١) الرضي ٤ / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٧٨ .

(٣) انظر : أسرار العربية / ١١٦ .

(٤) المقاصد الشافية ٤ / ٤٤٢ – ٤٤٣ .

أيضًا ، قال تعالى : ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[١] وقالت العرب : استنوق الجمل ، وصحتْ العين في أفْعِلْ به ، وهو فعلٌ باتفاق ، فقالوا : أقْوِمْ به ، وأبْيِعْ به ، وتصحيح عينه لم يُخرجه عن كونه فعلاً[٢] .

وفائدة الحديث عن هذه المسألة الخلافية بين البصرة والكوفة أنّ فعليّةَ أفْعَلَ تقتضي فاعلاً ، والفاعليّة هي موطن الاستتار ، ومناط حكمه .

فإذا ثبتَ بما تقدم بيانه أنّ أَفْعَلَ في التعجب فعلٌ ماضٍ غير متصرف فلابدّ له من فاعل ظاهرٍ أو مستتر ، وليس ثمَّ فاعل ظاهر ، فوجب أنْ يكون ضميرًا مستترًا . وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[٣] ؛ لأن مفسَّره الذي يعود عليه (ما) لا يكون إلا اسمًا مفردًا ، وفِعْلَه جامدٌ جارٍ مجرى المثل . فحكم استتاره من حيث الوجوب والجواز واجبٌ ؛ لأنه لا يحل محلَّه الاسمُ الظاهرُ ولا الضميرُ البارز ، وهذا الضمير المستتر لا يُعطف عليه ولا يُؤكد[٤] .

ثانيًا : أَفْعِلْ به :

نحو قولك : أَحْسِنْ بزيدٍ . وقد اتفق النحويون[٥] على أنّ (أفْعِلْ) في هذه الصيغة فِعْلٌ ، واتفقوا أيضًا على أنّ لفظه لفظ الأمر ، واختلفوا في معناه .

---

(١) سورة المجادلة / ١٩ .

(٢) الرضي ٤ / ٢٣١ .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحْسِبَة لابن بابشاذ ٢ / ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع / ٣٨٣ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٦٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٦٦ ، والتصريح ٢ / ٨٨ .

فذهب جمهور البصريين[(١)] إلى أنّ معناه معنى الخبر ، أي أنه بمعنى الفعل الماضي ؛ لأنّ أصل (أفْعِلْ) : (أَفْعَلَ) بمعنى : صار ذا كذا ، نحو : أَغَدَّ البعيرُ ، أي : صار ذاغُدَّةٍ ، وأحسِنْ بزيدٍ ، معناه : أَحْسَنَ زيدٌ ، ثمّ غُيرت الصيغةُ إلى لفظ الأمر ، فَقَبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ؛ لأنّ (أفْعِلْ) لا يُسندُ إلى ظاهرٍ ، فزادت العربُ باءً في الفاعل ، وزيادتها مع الفاعل له نظير في العربية ، قال تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[(٢)] . وعلى هذا المذهب يكون الاسم الظاهر بعد (أفْعِلْ) مجرورًا لفظًا ، مرفوعًا محلاً ؛ لأنه هو الفاعل . فما دام أنه مذكور ، فلا سبيل إلى القول بأنه مستور .

وذهب الفراء[(٣)] والزجاج[(٤)] وابن كيسان[(٥)] والزمخشري[(٦)] إلى أنّ معناه معنى الأمر ، وفاعلَه ضميرٌ مستتر ، ملتزِمُ الإفرادِ والتذكير ؛ لأنّ فعله جامد جارٍ مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيّر بل تحكى على حالها ، والجار والمجرور في موضع نصب . وقد استحسنه ابن خروف[(٧)] ، وانتصر له الرضي والشاطبي ، كما سيأتي .

---

(١) انظر : الرضي ٤ / ٢٣٤ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، والأشموني ٣ / ١٨ .

(٢) سورة الفتح / ٢٨ .

(٣) انظر : التسهيل / ١٣٠ ، والأشموني ٣ / ١٩ .

(٤) انظر : المساعد ٢ / ١٤٩ ، والجنى الداني / ٤٧ .

(٥) انظر : الجنى الداني / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ٨٨ .

(٦) المفصل / ٣٣٠ .

(٧) شرح الجمل ٢ / ٥٨٥ .

واستدل هؤلاء على صحة مذهبهم بأمرين ؛ الأول : أنّ المجرورَ يحذف ، ولو كان فاعلاً لما جاز حذفه ، وقد جاء محذوفاً في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[١] وفي قول الشاعر[٢] :

فذلكَ إنْ يلقَ المنيةَ يَلْقَها حميدًا وإنْ يَسْتغْنِ يومًا فأَجْدِرِ

والثاني : أنّ المجرور يُنصبُ إذا أُسقطَ منه الجار ، ولو كان فاعلاً لارتفع ، كقول الشاعر[٣] :

* وأجْدِرْ مثلَ ذلكَ أنْ يكونا *

وقد اعتذر ابن مالك[٤] عن حذف المجرور بعد (أفعِلْ) بأنه جاء على صورة الفضلة من وجهين ، أحدهما : لزوم الجر له ، والآخر : أنه كمعمول (ما أفعَلَه) في المعنى . واعتذر عن انتصابه بعد إسقاط الجار باحتمال أن يكون الفعلُ (أجْدِرْ) فعلَ أمرٍ على حقيقته عاريًا من معنى التعجب[٥] .

ثم إنّ ابن مالك بعد أنْ صحَّح مذهب البصريين أورد على المذهب الثاني

---

(١) سورة مريم / ٣٨ .

(٢) هو عروة بن الورد ، انظر ديوانه / ٧٣ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٥٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٩ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٤٥٤ ، والتصريح ٢ / ٩٠ ، والأشموني ٣ / ٢٠ .

(٣) هو عمرو بن أحمر الباهلي ، انظر ديوانه / ١٦٠ ، وانظر : المنصف ٣ / ١٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٥٨٥ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٤٤٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٧ .

(٥) المرجع السابق ٣ / ٣٥ .

القائل باستتار الفاعل عدّة إشكالات[١] ، سوف أذكرها مختصرة على النحو التالي : إحداها : أنَّ الآمر بالتعجب ليس متعجِّبًا . والثانية : أنه لو كان فعلَ أمر للزم إبرازُ ضميره في التأنيث والتثنية والجمع ، ولا يُعتذر بأنّ (أفعِلْ) مَثَلٌ ، أو جارٍ مجرى المثل ؛ لعدم لزومه لفظًا واحدًا . والثالثة : أنّ (أفعِلْ) لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يَجُز أنْ يليه ضمير المخاطب نحو : أحسِنْ بك ، لأنّ في ذلك إعمال فعلٍ واحد في ضميرين : فاعل ومفعول لمسمى واحد . والرابعة : أنّ (أفعِلْ) لو كان أمرًا لوجب فيه ما وجب في نظيره الواوي واليائي العينِ من الإعلال ، نحو : أَبِنْ وأَقِمْ ، ولم يُقَلْ : أَبْيِنْ وأَقْوِمْ .

وقد أجاب الشاطبي[٢] عن جميع تلك الإشكالات واعتذر عنها مرجحًا مذهب القائلين باستتار الفاعل .

وكذلك انتصر الرضي[٣] لهذا المذهب من عدة وجوه ، الأول : أنّ الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر ، نحو : اتَّقى امرؤ ربَّه . والثاني : أنّ (أفْعَلَ) بمعنى صار ذا كذا قليلٌ ، ولو كان منه لجاز : أَلْحِمْ بزيدٍ ، وأشْحِمْ بزيدٍ . والثالث : أنّ زيادة الباء في الفاعل قليلة ، والمطرد زيادتها في المفعول . والرابع : أنّ معنى : أحسِنْ بزيد ، أي : اجعلْ زيدًا حسنًا ، فهمزة (أفعِلْ) همزة الجعْل ، وهي أكثر من همزة الصيرورة .

---

(١) المرجع السابق ٣ / ٣٣ – ٣٤ .

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٤٥٠ – ٤٥٢ .

(٣) شرح الكافية ٤ / ٢٣٤ – ٢٣٥ .

والخامس : أنّ علَّة لزوم ضميره الإفرادَ والتذكير من وجهين ، أحدهما : جمود فعل التعجب وعدم تصرفه . والآخر : انمحاء معنى الأمر في (أفعِلْ) وصار معناه كمعنى (ما أفْعَلَ) وهو محض إنشاء التعجب ، وقد زال منه معنى الخطاب بذلك .

وإذا كان أصحاب القول باستتار الفاعل يقولون إنّ مفسِّره هو المخاطب فقد ذهب الزجاج وابن كيسان[1] إلى أنّ مفسِّره هو المصدر ، وتقدير أحسِنْ بزيد : يا حُسْنُ أحْسِنْ بزيد . ولم يستحسن الرضي هذا التأويل فقال[2] : وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى .

وحكم استتاره من حيث الوجوب والجواز واجبٌ ؛ لأنه فعلُ أمر عندهم على الحقيقة ، وفاعل فعل الأمر للمفرد المخاطب واجب الاستتار .

(١) انظر : الرضي ٤ / ٢٣٥ ، والتصريح ٢ / ٨٨ ، والجنى الداني / ٤٧ .
(٢) شرح الكافية ٤ / ٢٣٥ .

الباب الثالث

الاستتار في الأسماء التي تعمل عمل الفعل

ويشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : الاستتار في اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول .

الفصل الثاني : الاستتار في الصفة المشبهة .

الفصل الثالث : الاستتار في أفعل التفضيل .

الفصل الرابع : الاستتار في المصدر .

الفصل الخامس : الاستتار في اسم الفعل .

الفصل السادس : الاستتار في الظرف والجار والمجرور .

الفصل السابع : الاستتار في الأسماء الجامدة .

الباب الثالث

الاستتار في الأسماء التي تعمل عمل الفعل

إن الأصل في الأسماء ألا ترفع ولا تنصب [١] ومعمولها لا يكون إلا مجروراً ؛ لذا لا يجوز أن يكون مستتراً ؛ لأن المستتر لا يقع موقع الجر ، والأسماء التي يستتر فيها الضمير هي التي تعمل عمل الفعل ؛ لأنها أشبهتْه ، وتضمّنتْ معناه ، وهي تسعة أسماء : اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف والمجرور ، والاسم الجامد الجاري مجرى المشتق .

وسوف أفرد الحديث عن كل اسم من تلك الأسماء ، وأذكر كلام النحويين حول استتار الضمير فيها ، فأقول :

---

(١) انظر البسيط ٢ / ١٠٧٤ .

الفصل الأول

الاستتار في اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول

اسم الفاعل هو الصفة الدالة على حدث وحدوث وفاعله[١] ، ويصاغ من فعل مبني للمعلوم ، ومرفوعه المسندُ إليه فاعلٌ به .

وكذلك صيغ المبالغة المحوّلة من صيغة (فاعل) للدلالة على المبالغة والتكثير ، وهي خمسة أمثلة : فَعَّال ، وفَعُول ، ومِفْعال ، وفَعِيْل ، وفَعِل . وهي في الإعمال كاسم الفاعل[٢] ، ومرفوعها كمرفوعه .

واسم المفعول هو الصفة الدالة على حدث وحدوث ومفعوله ، ويصاغ من فعل مبني للمفعول ، ومرفوعه المسندُ إليه نائبٌ عن الفاعل .

وإنما ذكرتُ اسم المفعول مع سابقيْه تحت عنوان واحد ؛ لأنه في الإعمال وشرطه كاسم الفاعل ، ولا يختلف عنه في ذلك في شيء سوى أنّ مرفوعه نائبُ فاعل ، ومرفوعَ اسم الفاعل وأمثلة المبالغة فاعل .

فإنْ كان اسم الفاعل صلةً لأل فإنه يعمل عمل فعله مطلقاً[٣] ، نحو : جاء زيدٌ الضاربُ أبوه عمرًا ، والمثنى والمجموع ، المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، وكذلك اسم المفعول ، نحو : جاء زيدٌ المضروب أخوه .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٠ ، والتوضيح ٣ / ٢١٦ .

(٢) خلافاً للكوفيين ، انظر : التسهيل / ١٣٦ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥١ ، وخالف في ذلك الرّمّاني ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٦ .

وإنْ كان مجرّداً عن أل فإنه يعمل عمل فعله بشروط :

الأول : أنْ يكون دالاً على الزمن الحاضر أو المستقبل[١] ، ولا يعمل إنْ دلَّ على زمنٍ ماضٍ ، لأنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه يكون بمعنى المضارع (يَفْعَلُ) وحينئذ يكون الوصف المشتق قد شابه فعله في لفظه (الحركات والسكنات) ومعناه ، فتقول : زيد ضاربٌ عمرًا غداً ، أو الآن ، وبكرٌ مضروبٌ أخوه غداً أو الآن .

وأجاز الكسائي[٢] أن يعمل الوصف المشتق الدّال على الماضي ؛ مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[٣] . ورَدَّ مخالفوه[٤] الاحتجاج بهذه الآية بأنها حكاية حال ماضية والمعنى : يبسط ذراعيه ، بدليل أنه تعالى قال فيهم : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾[٥] ولم يقل : وقلبناهم .

والثاني : أنْ يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مبتدأ ، أو منعوت ، أو صاحب حال[٦] ، نحو : أضاربٌ زيدٌ عمرًا ؟ وما ضاربٌ زيدٌ بكرًا ، وزيدٌ قائمٌ أبوه ، ومررت برجلٍ قائمٍ أخوه ، وسلّمتُ على الرجلِ قائماً أبوه .

---

(١) انظر : البسيط ٢ / ٩٩٩ ، والأشموني ٢ / ٢٩٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، والملخص / ٢٩٥ .

(٣) سورة الكهف / ١٨ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥١ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والأشموني ٢ / ٢٩٣ .

(٥) سورة الكهف / ١٨ .

(٦) انظر : التصريح ٢ / ٦٦ ، والأشموني ٢ / ٢٩٣ .

وما ذاك إلاّ لأن الوصف المشتق في هذه المواطن يقوى فيه جانب الفعلية[١] ؛ ذلك أنّ الفعل يقع خبراً ونعتاً وحالاً ، ويطلبه نفي واستفهامٌ .

وقد خالف في شرط الاعتماد الأخفش[٢] ، فاسم الفاعل يعمل عنده عمل فعله من غير اعتماد ، فأجاز نحو : قائمٌ أخوك ، على أنّ (أخوك) مرفوع بقائم ، والجمهور يوجبون في نحو هذا أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، ومرفوعه ضمير مستتر فيه ، ولا يكون مستترٌ على قول الأخفش ؛ لرفعه الاسم الظاهر . كما سيأتي بيانه .

والثالث : ألاّ يُصَغَّر ، فلا يعمل اسم الفاعل مصغراً عند البصريين[٣] والفراء[٤] ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء ، والوصف إذا قوي فيه جانب الاسمية فإنه يسلك مسلك الأسماء ، ولا يعمل عمل الأفعال ، فلا تقول : هذا ضُويربٌ عمراً .

وذهب الكسائي وبقية الكوفيين[٥] ، وتابعهم أبو جعفر النحاس[٦] إلى جواز إعمال المصغّر .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥١ ، والملخص / ٢٩٦ .

(٢) انظر : التصريح ٢ / ٦٧ ، والأشموني ٢ / ٢٩٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٤ ، والبسيط ٢ / ١٠٠٠ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، والمساعد ١ / ١٩١ ، والأشموني ٢ / ٢٩٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، والأشموني ٢ / ٢٩٤ .

(٦) انظر : المساعد ١ / ١٩١ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٦٨ .

والرابع : ألاّ يوصف قبل العمل ، فلا تقول : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً . هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائي وبقية الكوفيين إلى جواز ذلك . وهذا الخلاف في الموصوف قبل أن يعمل ، أما إذا وصف بعد العمل فلا خلاف[١] ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ .

والبصريون ومن وافقهم في اشتراط الدلالة الزمنية غير الماضية في إعمال اسم الفاعل المجرد اتفقوا على أنّ الوصف بمعنى الماضي لا يعمل في نصب المنصوب ، واختلفوا في رفعه الاسمَ الظاهر حينئذ ؛ فذهب ابن جني[٢] ، وأبو علي الشلوبين، وابن أبي الربيع[٣] إلى أنه لا يرفعه ، فلا تقول: زيدٌ قائمٌ أبوه أمس، بل تجب الإضافة إلى مرفوعه الظاهر فتقول : زيدٌ قائمُ الأبِ . ونص الرضي[٤] على أنه يرفعه ، وجعل ابن خروف[٥] رفعه للظاهر حينئذٍ ضعيفاً .

فإذا كان الاستتار في الاسم المشتق العامل وغير العامل لا خلاف فيه – كما سيأتي بيانه – فهل يلزم من قول المانعين رفعَ الوصف بمعنى الماضي للظاهر أنّه لا يرفع مستتراً أيضاً ؟ والجواب عن ذلك : أنّه لا يلزم ؛ لأنّه سوف يَرِدُ في بعض صور الاستتار أنّ الوصف المشتق لا يرفع ظاهراً ويرفع

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٤ ، والارتشاف ٢ / ٢٢٦٨ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٢٧١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧١ ، والأشموني ٢ / ٢٩٤ .

(٣) انظر : البسيط ٢ / ١٠١٠ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤١٦ – ٤١٧ .

(٥) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٣٢ .

ضميراً مستتراً ، هذا شيء ، وشيء آخر أنّ كل وصفٍ مشتقٍ يطلب ضميراً مستتراً ويتحمّلُه ، ويحتاج إليه ويطلبُه ، وإنْ لم يحتجْه غيرُه ويرفضُه ، من ذلك قولك : زيد قائمٌ ، ففي (قائم) ضمير مستتر باتفاق ، والمبتدأ لا يحتاج إليه ؛ لأنه لا يحتاج إلى رابطٍ يربطه بخبرٍ مفردٍ هو المبتدأ في المعنى ، فالاستتار حينئذٍ مطلبُ الاشتقاق ، وليس مطلباً للابتداء(١) .

فإنْ قال قائل : إذا كان تحمّلُ الاسم المشتق للضمير مما اتفق عليه النحويون ، وأنّ شروط إعماله خاصةٌ بإعماله في الظاهر رفعاً ونصباً ؛ فما الغرض من ذكر تلك الشروط ؟ والبحث مختص بدراسة المستتر ؟ فأقول : إننا إذا أردنا أن نبحث استتار الضمير في الصفات المشتقة لابدّ من الحديث عن موانع الاستتار فيها ، فيرِدُ علينا حين ذكر تلك الموانع بعضُ أحكام الضمير المستتر التي لها ارتباط بتلك الشروط ، أو ارتباط بلازم المذهب في إعمال الصفة أو عدم إعمالها ، كما سيأتي بيانه ، فمن هنا كان لزاماً علينا أنْ نتعرف على تلك الشروط .

ثم إنّ تحمُّلَ الصفة المشتقة للضمير المستتر أمر اتفق عليه النحويون ، وقد نصَّ على هذا الاتفاقِ بعضُهم(٢) ، ونُسب الخلاف في ذلك إلى ابن طاهرٍ ، وتلميذه ابن خروف(٣) .

---

(١) انظر : نتائج الفكر / ٤١٨ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٤٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٥٦ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧١ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٢٧٠ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧١ ، والمساعد ٢ / ١٩٨ ، والأشموني ٢ / ٢٩٤ .

والدليل على أنّ الصفة المشتقة تتحمَّلُ ضميراً مستتراً عدةُ أمور :

الأول : أنّه يُبدل منه ، نحو قوله تعالى : ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[(١)] فالأبوابُ بدل من الضمير المستتر في الصفة المشبهة (مفتحة) قاله الفارسي[(٢)]، والزمخشري[(٣)] .

والثاني : أنّه يُعطف عليه ، وذلك بعد توكيده بالضمير المنفصل ، كما يُؤكَّد ضمير الرفع المتصل بالمنفصل عند العطف عليه ، فكما تقول : ذهبتُ أنا وزيدٌ، تقول : زيد قائم هو وعمرٌو[(٤)] ، قال سيبويه : (وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ؛ لأنّ في سواء اسماً مضمراً مرفوعاً)[(٥)] ووجه الاستدلال بنص سيبويه هذا هو أنّ العطف على المستتر لا يكون إلاّ بعد توكيده بالضمير المنفصل .

والثالث : أنّه يتبعُه توكيد ، وذلك إذا جاء بعد الصفة المشتقة غير المعتمدة على نفي أو استفهام ضميرٌ بارز ، فقد ذهب ابن خروف[(٦)] إلى أنّه توكيد للضمير المستتر في الصفة ، وليس فاعلاً به ، نحو قول الشاعر[(٧)] :

---

(١) سورة ص / ٥٠ .

(٢) البغداديات / ١٤٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٥ / ٥٣٩ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣١ .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٠٣ ، وهو قول الفارسي في الحلبيات / ١٨٢ .

(٧) هو زهير بن مسعود الضبي ، قاله أبو زيد في النوادر / ٢١ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، والتذييل ٣ / ٢٧٤ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٠٣ ، والخزانة ٢ / ٦ .

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكمْ   إذا الدّاعي المثَوِّبُ قال يا لا

وكذا قال السهيليّ[١] في (قائم أنا) : إنّ (أنا) توكيد للضمير المستتر ، إذا كان (قائم أنا) جواباً لمن سأل : ما أنت ؟

والرابع : أنّه يرفع الظاهر[٢] ، نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وكل ما يرفع ظاهراً يرفع مستتراً ، والعكس لا يلزم ، كما تقدم .

والخامس : أنّه يبرز إذا جرى الوصف على غير من هو له ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو . وقد نبّه على مثله الفارسي[٣] .

والسادس : أنّ الاسم الجامد الجاري مجرى المشتق ثبت أنّه يرفع ضميراً مستتراً ، في نحو قولهم : مررت بقومٍ عربٍ أجمعون ، وأجمعون توكيد للضمير المستتر في (عرب) ، فإذا كان الاسم الجامد الجاري مجرى المشتق قد تحمَّلَ ضميراً مستتراً فالمشتق من باب أولى[٤] .

فإذا ثبت بما تقدّم ذكره ، أنّ كل وصفٍ مشتقٍ يرفع ضميراً مستتراً ، فاعلمْ أنّ ذلك كذلك ، ما لم يَمنعْ مانعٌ من ذلك ، ولابدّ هنا من ذكر موانع الاستتار ، والنحويون لم يجمعوا تلك الموانع في موطن واحد ، ولا تحت باب واحد من أبواب النحو ، وإنما يُستنبط ذلك من أقوالهم المتفرقة ، في أبواب

---

(١) نتائج الفكر / ٤٠٨ .

(٢) انظر : الإرشاد / ١١٣ ، والتذييل والتكميل ٤ / ١٣ .

(٣) انظر : البغداديات / ١٣١ .

(٤) انظر : الإرشاد / ١١٣ .

النحو المتعددة ، كباب الابتداء ، وباب الإضافة ، وباب إعمال اسم الفاعل ، وفي بابي النعت والحال .

ومانع الاستتار ، إمّا أنْ يكون واضحاً بَيِّناً ليس عليه غبار ، وإمّا أنْ يكون مانعاً تفرَّدَ بذكره أحد النحويين الكبار ، ولا يوجد عند غيره ، ولم يسبقه أحدٌ إلى مثله ، وقد يكون المانع لازماً من لوازم المذهب ، مما جعل البحث فيه عسير، والوصولَ إلى ضوابطه غير يسير . فأقول :

موانع الاستتار في الصفات المشتقة

أولاً : رفعه للظاهر :

نحو قولك : زيدٌ قائمٌ أبوه ، فالوصف المشتق إذا رفع اسماً ظاهراً فإنه لا يتحمَّلُ ضميراً مستتراً ؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلين على غير وجه العطف والاشتراك(١) ، وكذا الوصف الجاري مجراه ، وكل اسمٍ اقتضى معناه .

وفاعلُ الاسمِ المشتقِ الظاهرُ لا يكون إلا بعد رافعه ، ولا يتقدم عليه ، فإنْ تقدم فليس فاعلاً به ، نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، ويكون الوصف المشتق حينئذٍ متحملاً لضميره المستتر . سواءٌ كان مفرداً كما مُثِّل ، أو مثنى أو مجموعاً نحو : زيد أبواه قائمان ، وآباؤه قائمون(٢) ، والألف في المثنى ، والواو في المجموع على حدِّه ، حرفا إعرابٍ ، وليسا اسمين .

وهناك مواطنُ يتعيَّن فيها رفع المشتق للظاهر ، وأخرى يجوز ذلك ولا يتعيّن ؛ فمتى تعيَّنَ رفعُه فلا استتار ، ومتى جاز ذلك جاز الوجهان الاستتار وعدمه .

فمن تلك المواطن التي يتعين فيها رفعُ الظاهر : إذا وقع الوصفُ مبتدأ مفرداً معتمداً على نفي أو استفهام ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو مجموع ، نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ أو الزيدون ؟ وأمضروبٌ الهندان ؟ أو الهنود ؟ فيجب حينئذٍ أن يكون الاسم المرفوع بعده إمّا فاعلاً أو نائب فاعل ، ويكون الوصف

---

(١) انظر : الإغفال ٢ / ٥٢٥ .

(٢) انظر : البسيط ١ / ٢٧٣ .

فارغاً من الضمير المستتر . وإنما وجب رفعُ الوصف للظاهر هنا ؛ لأنّه جارٍ مَجْرى الفعل في لزومه الإفراد مع مرفوعه الظاهر المثنى والمجموع ، نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون .

وأمّا إذا طابق الوصفُ المرفوعَ بعده في الإفراد ، نحو : أقائمٌ زيدٌ ؟ وأقائمةٌ هندٌ ؟ وأمضروب عمرٌو ؟ فإنّه يجوز أن يكون المرفوعُ بعد الوصفِ فاعلاً به أو نائب فاعل ولا يتعين ، ويجوز أنّ يكون مبتدأ مؤخراً ، والوصف خبراً مقدماً . فهذان وجهان جائزان فيه ؛ فعلى الوجه الأول لا يكونُ استتارٌ ، وعلى الوجه الثاني يكونُ في الوصف استتارٌ ، وعلى هذين الوجهين يحمل قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[1] ، ومنهم من منع حمل الآية على الوجه الثاني ؛ حتى لا يفصل بين العامل ومعموله (عن آلهتي) بفاصل أجنبي هو المبتدأ (أنت) .

وإذا تطابقا في التثنية والجمع ، نحو : أقائمان الزيدان ؟ وأقائمون الزيدون؟ فيتعيّن أنْ يكون الثاني مبتدأ مؤخراً ، والوصف المشتق خبراً مقدماً ، وفيه ضمير مستتر .

ولا يجوز أنْ يرفع الوصف المشتق حينئذٍ الاسمَ الظاهرَ بعده في اللغة الفصحى .

---

(١) سورة مريم / ٤٦ .

وأمّا على لغة أكلوني البراغيثُ(١) فإنه يجوز أنْ يكون ما بعد الوصف المشتق فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر ، وعلى هذا الوجه في هذه اللغة لا يكون في الوصف مستتر .

ومن المواطن التي يتعيّن رفعُ الصفة المشتقة للظاهر إذا وقعتْ الصفة نعتًا سببياً(٢) ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، وبرجلين قائمةٍ أمُّهما ، ولا يكون حينئذٍ استتار .

وقد عبّر بعض النحويين(٣) عن بعض تلك المواطن التي يتعيّن فيها رفعُ الوصف للظاهر بقوله : إنّ الوصف إذا وقع مبتدأ فلا ضمير فيه مستتراً ، وهو بمعنى ما تقدّم ذكره ؛ لأنّ المبتدأ الوصفَ يفتقر إلى فاعل يسدُّ مسدَّ الخبر ، وهذا الفاعل يجب أن يكون ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون مستتراً . وعلى هذا يجوز أنْ يقال عن ذلك أيضاً : إنّ الوصف الرافعَ لضميرٍ مستترٍ لا يكون مبتدأً أبداً(٤) .

ويتلخص مما تقدم ذكره أنّ الوصف المثنى والمجموع على حدّه لا يكون إلاّ متحملاً للضمير المستتر ، سواءٌ تقدم موصوفه عليه أو تأخّر ؛ لأنه إذا تقدم عليه فليس فاعلاً به ؛ حيث إنّ الفاعل لا يتقدم على رافعه ، وإنْ تأخّر فكذلك، على اللغة الفصحى .

---

(١) انظر : التصريح ١ / ١٥٨ .

(٢) انظر : الأشموني ٣ / ٦١ .

(٣) انظر : الملخص / ١٥٩ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٨٩ .

ثانياً : الإضافة المحضة :

الوصف المشتق إضافته على نوعين : إضافة محضة ، تُسمّى معنوية ، وتفيد التعريف أو التخصيص ، وإضافة غير محضة ، تُسمى لفظية ، لا تفيد سوى التخفيف .

والتي تَمنع استتار الضمير في الوصف المشتق هي الإضافة المحضة ، وتكون الإضافة كذلك إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ؛ لأنه لا يعمل عمل فعله حينئذٍ ، وليس المضافُ إليه مرفوعَ المحلّ ولا منصوبَه[(١)] ، فيجري عند ذلك مجرى سائر الأسماء ، والأصل في إضافة الأسماء أنْ تكون معرِّفة أو مخصِّصة ، قال الصيمري : (فإنْ كان بمعنى الماضي لم يكن فيه إلاّ الإضافة ، نحو : غلامُ زيدٍ ، وصاحبُ بكرٍ)[(٢)] .

ويلزمُ مذهبَ الكسائي المجوِّزَ إعمالَ الوصفِ بمعنى المضي ألاّ يكون استتارٌ أيضاً ؛ لأنه يجيز إضافة الوصف إلى مرفوعه (موصوفه) كما سيأتي ، وأمّا إذا أضيف إلى منصوبه فلا يلزم ذلك ، بل فيه ضمير مستتر إنْ لم يُذكر بعده مرفوعه ظاهراً ؛ لأنّ الإضافةَ غيرُ محضةٍ عنده في كلا الحالين .

وأمّا الإضافة اللفظية فهي على نيّة الانفصال ، وهي التي يكون الوصف

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٩ ، والبسيط ٢ / ١٠٣٩ ، والرضي ٣ / ٤١٧ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٦ .

المشتق فيها بمعنى الحال أو الاستقبال[١] ، أي الوصف العامل عمل فعله ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية[٢] حين قال :

وإنْ يُشابِهِ المضافُ يَفْعَلُ ... وصفاً فعن تنكيره لا يُعدلُ

وحينئذٍ يكون المضاف إليه مرفوعَ المحلّ أو منصوبَه ، فإن كان مرفوعَ المحل ، وموصوف الصفات المشتقة هو المرفوع ، والبصريون لا يجيزون إضافة الصفة إلى موصوفها ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ؛ فإنهم ينزلون المضافَ إليه المرفوعَ المحلِّ حينئذٍ منزلة المفعول بإضمار الفاعل في الصفة مستتراً[٣] ؛ لأنّ المفعول أجنبي عن الصفة فينزلون الفاعل منزلته ، نحو قولك : رأيتُ رجلاً حَسَنَ الوجهِ ، ورأيتُ رجلاً محمودَ الخُلقِ ، والأصل : رأيتُ رجلاً حسَناً وجهُه ، ورأيتُ رجلاً محموداً خُلُقُه ، ثم نُقِلَ الضمير إلى الوصف مستتراً فيه ، وإنما لم أمثّل لإضافة اسم الفاعل للمرفوع ؛ لأن إضافته إليه لا تجوز ، فلا تقول في (زيد ضاربٌ أبوه عمراً) : زيد ضاربُ أبيه عمراً ؛ لئلا يُتوهم أنه مفعول[٤] .

والكوفيون[٥] يرون جواز إضافة الوصف إلى موصوفه ،

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ١٧ .

(٢) انظر : الألفية بشرح ابن عقيل ٣ / ٤٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٨ ، والرضي ٣ / ٤٣٧ .

(٤) انظر : الخصائص ٢ / ٣٥٥ ، والتصريح ٢ / ٨١ .

(٥) انظر : الرضي ٢ / ٢٤٣ .

جاء في الارتشاف(١) : « والفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى نقل ... » ويلزم مذهبَهم هذا أن يكون الوصف المشتق المضافُ إلى مرفوعه فارغاً من الضمير المستتر ، والمضاف إليه يكون حينئذٍ مرفوعاً محلاً ، مجروراً لفظاً .

وأمّا إضافة الصفة المشتقة إلى منصوبها ، فإنّ استتار المرفوع فيها بيّن لا إشكال فيه ؛ لأنّ الوصف المشتق العامل عمل فعله يطلبُ مرفوعه ، كما يطلبه فعله ويفتقر إليه ، فإنّ لم يذكر بعد الوصف فهو مستتر ، نحو : زيدٌ ضاربُ عمرٍو ، وإنْ ظهر فلا استتار ، نحو : زيدٌ ضاربُ عمرٍو وأبوه .

ثالثاً : أن يجري على غير من هوله :

إذا جرى الوصف المشتق على صاحبه استتر فيه الضمير دون خلاف(٢) ، نحو : زيد قائم ، وزيد هند ضاربته ، فإذا برز فهو توكيد للمستتر ، وليس فاعلاً به(٣) ؛ لاستغناء الوصف عنه ، وأنّه لا يَلْزم . قال سيبويه : (فإنْ قلت : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِهَا ، جَررتَ ونَصبتَ ، وإنْ شئت قلت : ضاربَها هو ، فنصبتَ ، وإنْ شئت جررتَ ، ويكونُ هو وصفَ المضمرِ في ضاربها) (٤)

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٨٠٦ .

(٢) حكى الإجماع على الاستتار هنا ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في حكاية الإجماع على ذلك في التذييل ٤ / ١٥ ، والارتشاف ٣ / ١١١١ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٥٢ .

ونصُّ سيبويه هذا فيه ردٌّ على من نسب إلى سيبويه القول بأن الضمير البارز بعد الوصف الجاري على صاحبه فيه وجهان : فاعل أو توكيد ، قاله أبو حيان[١] ، ونَسب إليه القول بالوجهين ، وهو مردود بأنّ سيبويه قد نصَّ هنا على أنّه توكيد[٢] ، وعبَّر عنه بقوله : (وصف) وهو يريد بالوصف التوكيد ، وقد تقدم مثله ، وشيءٌ ثانٍ أنّ أبا حيان احتجَّ لنسبة القول بالوجهين عند سيبويه بما جاء في الإفصاح ثم ذَكَرَ نصَّه[٣] ، وصاحب الإفصاح إنما يتحدّثُ - في النص المنقول - عن حكم الضمير البارز بعد الوصف الجاري على غير صاحبه ، وأبو حيان إنما نسب إلى سيبويه جواز الوجهين في الضمير البارز بعد الوصف الجاري على صاحبه ، وكلام صاحب الإفصاح[٤] ليس مما هو فيه ، وشيء ثالث يأتي بيانه قريباً .

وأمّا إذا جرى الوصف المشتق على غير صاحبه ، نحو : زيد هندٌ ضاربُها هو ؛ لأنه قد جرى الوصف (ضارب) الذي هو لزيد في المعنى خبراً للمبتدأ الثاني ، فهو في اللفظ والإعراب للثاني ، وفي المعنى للأول ، وهذا معنى جريانه على غير من هو له ؛ فالبصريون[٥] يوجبون إبراز الضمير بعده حينئذٍ ، ولا

(١) انظر : التذييل ٤ / ١٦ ، ووافقه ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٢٨ .

(٢) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ١٣٧ .

(٣) انظر : التذييل ٤ / ١٦ .

(٤) كلام صاحب الإفصاح في نسبة جواز الوجهين إلى سيبويه في الضمير البارز بعد الوصف الجاري على غير من هو له غيرُ مسلَّمٍ به أيضاً ، كما سيأتي .

(٥) انظر : الإنصاف ١ / ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٧ ، والتذييل ٤ / ٢٠ .

يجيزون استتاره مطلقاً ، سواء أُمِنَ اللبس ، نحو : هند زيد ضاربتُه هـي ، أو لم يُؤمن ، نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو .

والكوفيون[١] لا يوجبون إبراز ضمير الوصف الجاري على غـير صـاحبه إلاّ إذا خيف اللبس ، نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربه هو .

ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل[٢] ، وعلى مذهب الكوفيين هذا فإنه يجوز أن يستتر الضمير في الوصف الجاري على غير من هو له إذا أُمـن اللـبس نحو : زيدٌ الفرسُ راكبه .

وقد احتجّ الكوفيون على استتاره عند أَمن اللبس بشواهد كثـيرة جـاءت عن العرب ، منها قول الشاعر[٣] :

قومي ذُرا المجدِ بانُوهـا وقـد علمـتْ بكُنْــه ذلــك عــدنانٌ وقحطــانُ

فقال : بانوها ، ولم يقل : بانيهاهم ، وقـد جـرى خـبراً للمبتـدأ الثـاني في اللفظ والإعراب ، وهو في المعنى للمبتدأ الأول ، واستغنى عن إبراز الـضمير بالمستتر لعدم اللبس .

ولو جرى الفعل على غير من هو له لم يلبس ؛ لأن في لفظـه مـا يـدل عـلى صاحبه ، فتقول : زيدٌ هندٌ يضربها ، وهندٌ زيدٌ تضربه ، وهكـذا تقـول : هنـدٌ

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : الشرح ١ / ٣٠٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٨ ، وشرح ابن الناظم / ١١١ ، والتذييل ٤ / ٢١ ، والتصريح ١ / ١٦٢ ، والأشموني ١ / ١٩٩ .

أضربُها ونضربُها . والصفة المشتقة لا تدل على من هي له إلاّ بأحد أمرين ، الأول : أن تجري على من هي له ، نحو : زيد قائم ، وهند قائمة ، وهندٌ زيدٌ ضاربُها . والثاني : أن يبرز ضميرُ مَنْ هي له إذا جرت على غير صاحبها ؛ لأنه ليس في لفظها ما يدل على صاحبها ، ولا تلحقها علامة تدلّ على رتبة من هي له من خطاب أو تكلّم أو غيبة(١) ؛ فأصبح استتار ضمير الوصف الجاري على غير صاحبه ملبساً ، وموقعاً في إشكال ، فاحتاج عند ذلك إلى إبراز ضمير صاحبه ليُعلم من هو له .

وحكم الضمير البارز مع الصفة الجارية على غير صاحبها نعتاً وحالاً(٢) كحكمه مع الواقعة خبراً ، نحو : مررتُ بامرأةٍ ضاربِها أنا ، فالوصف هنا جارٍ في اللفظ على (امرأة) وهو في المعنى للمتكلم ، وصحَّ أن تُوصف النكرة بالوصف المضاف (ضاربها) لأنّ إضافته لفظيّة غير معرِّفة ، على نحو قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾(٣) .

ومثال الواقعة حالاً قولك : جاء زيدٌ ضاربَهُ أنا ، فالوصف حال من زيد في اللفظ ، وفي المعنى هو للمتكلم .

(١) انظر : التذييل ٤ / ١٨ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٦٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣ / ١١١٢ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٥٠ .

(٣) سورة المائدة / ٩٥ .

وقد ذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إلى أنّ الضمير البارز بعد الصفة المشتقة الجارية على غير صاحبها فاعلٌ بها ، وأنّ الصفة حينئذ فارغة من الضمير المستتر .

ويلزم من القول بفاعليّة الضمير البارز أن يُفرد الوصف المشتق الرافع له ، لأنّ حكمه كحكم الفعل مع فاعله البارز ، على اللغة الفصحى[٣] ، لا على لغة أكلوني البراغيثُ ، فتقول : الزيدان هندٌ ضاربُها هما ، ولا تقل : ضارباهاهما ، وتقول : الزيدون الهندان ضاربُهما هم ، ولا تقل : ضاربوهما هم .

وأمّا مذهب الكوفيين في الضمير البارز بعد الصفة المشتقة الجارية على غير صاحبها فإنه يلزم[٤] من مذهبهم[٥] في عدم جواز رفع الوصف المشتق للضمير المنفصل في نحو : أقائمٌ أنت ؟ أنْ يكونَ الضميرُ البارزُ حينئذ – عند خوف اللبس – توكيداً لا فاعلاً ، وهو قول الرضي[٦] .

---

(١) لم ينص سيبويه على مذهبه في هذا الضمير البارز ، ولم أقف على أحدٍ نص على مذهبه في ذلك ، سوى ما جاء عن صاحب الإفصاح وتقدم الاعتراض عليه ، وسوف أذكر قريباً ما حملني على القول بأن سيبويه يرى أنه فاعل .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٢٦٢ ، ٤ / ١٢٠ ، ١٣٥ ، والأصول ٢ / ٢٤٢ ، والإيضاح / ٩١ ، ٩٢ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٢٠ ، والتذييل ٤ / ١٨ .

(٣) انظر : التصريح ١ / ١٦٢ .

(٤) قلتُ بلازم المذهب لأنني لم أجد أحداً نصَّ على مذهبهم في هذه المسألة .

(٥) انظر : الارتشاف ٣ / ١٠٨٠ ، والمساعد ١ / ٢٠٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ٤١٦ ، ٢ / ٤٣١ .

والسر في لزوم إبراز ضمير الوصف الجاري على غير من هوله عند البصريين ، سواءٌ أُمن اللبس أو لم يُؤمن ؛ أنّهم يرون أنّ الضميرَ البارز حينئذٍ فاعلٌ ، والفاعل إذا برز ولم يستتر فإنه يبقى بارزاً دائماً ، نحو : قاما ، وقاموا ، وقمنا ، وتقومين . فلما قالوا بفاعليته أوجبوا إبرازه على كل حال ، أُمن اللبس أو لم يُؤمن .

والكوفيون ومن وافقهم لما رأوا أنّ العرب لا تلزم إبرازه إلاّ عند خوف اللبس ، قالوا بأنه توكيد ؛ لأنّ التوكيد يستغنى عنه عند أمن اللبس ، وشيء آخر وهو أنّ القول بفاعليته يقتضي عدم النظير في الأفعال ، والأوصاف محمولة عليها في الإعمال ؛ ذلك أنّه لا يوجد فعلٌ يكون مرفوعُه ضميراً مستتراً في موطن ، وبارزاً في موطن آخر ، وإيجاب البصريين لإبراز الضمير على كل حال – كما تقدم – والتزامه في كل موطن يُوحي إلى هذا المعنى ، وحتى لا يعترض عليهم معترضٌ بعدم النظير .

والعجب من ابن مالك(١) كيف يوافق مذهب الكوفيين عند أمن اللبس ، أي أنه يرى عدم وجوب إبرازه عند أمن اللبس ، ثم يقول بأنه فاعل ؟ وابن مالك مثله يعتذر عنه ، وذلك بأن يقال : إنه عندما حكم على البارز بالفاعلية أراد أن يحكى مذهب البصريين ، ولا يلزم من ذلك أنه مذهبه .

ويستفاد من الخوض في ذلك ، والبحث عن سر الخلاف في إعراب الضمير البارز عدةُ أمور :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ .

الأول : أنّ قول الكوفيين ومن وافقهم هو الأقرب إلى روح النحو ، وقانون الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر لا يبرز أبداً ، ولأن التوكيد اللفظي ؛ الغرض منه هو تقرير معنى المؤكد وتقويته ، فالمتكلم عند خوف اللبس محتاج إليه ، وغير مستغنٍ عنه ، ولأن توكيد المستتر له نظير في الأفعال ، والصفات محمولة عليها في الإعمال ؛ من ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[1] .

والثاني : أنّ فيه توضيحاً شافياً لمذهب سيبويه في إعراب الضمير البارز بعد الوصف الجاري على صاحبه وأنه توكيدٌ لا فاعل ، في نحو : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها هو ، ولو كان سيبويه يرى أنه فاعل لوجب إبرازه في كل موطن ، وعلى كل حال ، كيف وقد نصّ سيبويه على أنه توكيد ، كما تقدم من كلامه قريباً .

والثالث : أنّ مَنْ يقول بوجوب إبراز الضمير عند أمن اللبس يلزمه أنْ يقول إنه فاعل ، لأنه لم يوجب إبرازه إلا لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يُحذف ولا يستغنى عنه حتى عند أمن اللبس ، فإذا سلمتْ هذه القاعدة ، وصحَّ هذا القانون ، فإننا نستطيع أن نستكشف مذهب سيبويه ، وأن أدلل على صدق ما ذهبتُ إليه من أنّ الضمير البارز بعد الوصف الجاري على غير صاحبه فاعل عنده لا توكيد . وسوف أورد نصين من كلام سيبويه في الكتاب نعرضها على

---

(١) سورة البقرة / ٣٥ .

هذه القاعدة كي نستبين مذهبه في إعراب الضمير البارز بعد الوصف الجاري على غير من هو له ، وهذان النصان هما :

النص الأول قوله : « وتقول مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنك قلت : معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ »[1] والوصف هنا جارٍ على غير من هو له بدليل الرفع ، فهو في الإعراب جارٍ على (امرأة) وفي المعنى هو لرجل ، ثم إنّ اللبس هنا مأمون ؛ لأن الضارب هو الرجل ، ووجه الاستدلال أنه أبرز الضمير بعد ذلك الوصف فقال : (هو) ، ولا يكون ذلك دليلاً حتى نعلم علم اليقين أنّ سيبويه يُوجب إبرازه ولا يجيز حذفه ، وهذا النص ضعيف في الاستدلال على ذلك من وجهين ، أحدهما : أنه لا يوجد في النص من منطوقه أنه يوجب إبراز الضمير ويلتزمه في كل موطن ، وذكْر الضمير (هو) في المثال المذكور عنده لا يكفي ؛ لأنه قد يكون ذَكَره على وجه الجواز كما فعل ذلك مع الضمير البارز بعد الوصف الجاري على صاحبه حين أبرزه فقال في مثاله الذي سبق ذكره : مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها هو . والآخر : أنّ الذي دلَّنا على أن الوصف في هذا النص جارٍ على غير من هو له هو رفع (ضاربُها) وقد يكون هذا من صنع الناسخ وليس من فعل سيبويه .

والنص الثاني قوله : « وكذلك إنْ قلت : ياذا الجاريةِ الواطِئِها هو ، وإنْ شئت نصبته كما تقول : ياذا الجاريةِ الواطئَها ، فتجريه على المنادى ، ولا تجريه على الجارية ، وإنْ قلت : يا ذا الجاريةِ الواطئِها ، وأنت تريد الواطِئِها هو

(١) الكتاب ٢ / ٥٣ .

لم يَجُزْ »[1] ذا الجارية أي صاحب الجارية ، وسيبويه أجرى الوصف (الواطئ) مرتين ، مرةً على من هو له ، ومرةً على غير من هو له . واللبس في كلا الحالين مأمون ؛ لأن الواطئ هو صاحب الجارية (ذا) ويجري عليه في كل حال . فعندما أجرى سيبويه الوصف على من هو له لم يبرز الضمير فقال : ياذا الجاريةِ الواطئَها (بالنصب) فهو في الإعراب والمعنى جارٍ على (ذا) وأكد سيبويه هذا المعنى بقوله : فتجريه على المنادى ولا تجريه على الجارية ، ولما مثّل للوصف الجاري على غير من هو له أبرز الضمير فقال : يا ذا الجاريةِ الواطئِها هو . فالوصف للجارية في الإعراب وفي المعنى للمنادى (ذا) ، ولكن هل سيبويه يوجب إبراز هذا الضمير (هو) ولا يُجيز حذفه ؟ الجواب : نعم ؛ لأنه قال بعد ذلك : « وإنْ قلت : يا ذا الجاريةِ الواطئِها » أي : إذا حذفت الضمير . ثم قال : « وأنت تريد الواطئِها هو لم يَجُز » أي : لم يجز أن تحذف الضمير فتقول : يا ذا الجاريةِ الواطئِها ، والأصل أن تقول : الواطئِها هو . وهذا دليل من منطوق كلامه ، ومعقود حديثه ، أنّ الضمير البارز بعد الوصف الجاري على غير صاحبه يجب إبرازه ، ولا يجوز حذفه واستتاره ، وسيبويه لم يُوجب ظهوره لخوف اللبس ، بل اللبس كما ترى مأمون ، وما ذاك الإيجاب إلاّ لكونه فاعلاً عنده .

والحاصل مما تقدم ذكره ، أن جريان الوصف على غير من هو له مانعٌ للاستتار عند سيبويه والبصريين ، وليس ذلك مانعاً عند الكوفيين ، وأن

---

(١) الكتاب ٢ / ٥٣ – ٥٤ .

الضمير البارز بعد الوصف الجاري على من هو له توكيد لا فاعلٌ عند النحويين أجمعين .

رابعاً : حَذْفُ موصوفه :

إذا حذف موصوف الوصف المشتق من التركيب ولم يذكر ، فلا يكون استتار ، لأن مفسِّر ضميره المستتر لا يُعلم حتى يُذكر أو يُقدر ؛ ولأنه ليس في لفظ الوصف ما يدل على صاحبه إلاّ بذلك . سواء كان الضمير المستتر غائباً أو حاضراً ، وهذا لا يكون مثله في الفعل ، فالفعل يدل بلفظه على ضمير الحضور ، فتقول : أخرجُ ونخرج .

والوصف المشتق يدل بلفظه على موصوفه الغائب ، ولا يدل لفظه على متكلم أو مخاطب ، فإذا كان موصوفُه ومفسِّرُ ضميره المستتر متكلماً أو مخاطباً فإنه يجب ذكر ضمير الحضور ، فإن تقدم ذكره فهو التفسير نحو : أنا ضاربٌ وناجحٌ .

وإن جرى الوصف على غير من هو له فيجب إبرازه بعده ، نحو : زيدٌ ضاربُه أنت .

ولما كان لفظ الوصف لا يدل على موصوفه الحاضر لزم إبرازه ، ولما وَجَبَ ذكرُ ضمير الحضور أُجري مجرى الموصوف الغائب ، لذا لفظ الوصف المشتق مع موصوفه الغائب كلفظه مع موصوفه الحاضر ؛ لأن ضمير الحضور منزلٌ منزلة ضمير الغائب ، من جهة وجوب ذكره .

ولما كان مفسِّرُ ضميرِ الوصفِ المشتق المستترِ لا يكون إلا غائباً أو حاضراً، والوصف مفتقر إليهما في تفسير ضميره المستتر ، وغيرُ مستغنٍ عنهما ؛ وَجَبَ ذكرُ موصوفه ، ولم يجز حذفه ، أياً كان .

فإن كان ذلك كذلك ، فإنه متى ما حُذف الموصوف ولم يُذكر فإن الوصف فارغ من الضمير ، نحو : جاء طالبٌ من الطلاب ، ورأيت عاقلاً من بني فلان . وبحذف الموصوف والاستغناء عنه حُذِفَ الضمير .

وأنا إن عبرتُ هنا عن المانع بحذف الموصوف فقد عبّر عنه الشاطبي بمباشرة العامل للوصف ، وقال : « فإنّ المشتقَ إذا باشر العامل تجرد عن الضمير ؛ لاستعماله استعمالَ الأسماءِ الجامدة ، كما تقول : قام عاقلٌ من بني فلان »[1] .

وعبر عنه ابن مالك بقوله : « ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يُقصد به معنى الفعل ؛ لعدم الاعتماد على صاحبٍ مذكورٍ أو منوي »[2] .

فإن قال قائل : إنه قد تقدم من حديث شروط إعمال اسم الفاعل أنّه لا يوصف عند البصريين والفراء ، وفي نحو : قام عاقلٌ من بني فلان ، الوصف المشتق موصوفٌ بشبه الجملة بعده ، وأشباه الجمل بعد النكرات صفات ، فالمانع هنا عدم إعمال الوصف ، لا حَذْفُ الموصوف ، فأقول : إنّ عدم إعمال الوصف حينئذ إنما هو في الظاهر لا في المستتر ، وتقدم أن الوصف قد لا يعمل

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣ / ٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٧٤ .

في الظاهر ويعمل في المستتر ، وليس كل وصفٍ عملَ في مستتر يعمل في الظاهر ، والعكس صحيح ، فكلُّ ما عمل في ظاهرٍ يعمل في مستتر .

وإذا جاء في التراكيب العربية الفصيحة ما ظاهره أنَّ موصوف الوصفِ محذوفٌ ، وفيه أل ، والوصفُ اسمُ فاعلٍ أو مفعول ؛ فليس الأمر على ظاهره ، بل الموصوف مذكور ، وهو الألف واللام ، نحو : قام العاقل ؛ لأنّ أل معهما اسمٌ موصولٌ – على الصحيح[١] – بمعنى الذي ، والوصف حينئذ متحمل لضميرٍ مستتر تُفسِّره الألف واللام ، وهو عائد عليهما[٢] .

فإن قال قائل : ألستَ تزعم أن الموصوف إذا حُذف فلا ضمير مستتراً في الوصف ، وأنّ الوصف العامل في الظاهر يعمل في المستتر ؟ فما تقول في قول الشاعر[٣] :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهِنَها ... فلم يَضِرْها وأوهى قرنَهُ الوَعِلُ

فما تَنْقِمُ أن يُقال : إنّ الوصف (ناطح) رَفَعَ المستتر مع حَذْف موصوفه ؟ فأقول : إنّ موصوف الوصف في ذلك مقدر ، يُفسره المذكورُ بعده (الوعل) ، والتقدير : كوعلٍ ناطحٍ صخرةً ، والمقدر منزَّلٌ منزلةَ المذكور ، فهو كالثابت .

---

(١) انظر : المغني / ٧١ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٦ ، ورصف المباني / ١٦٢ .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه / ٤٦ ، وانظر : التصريح ٢ / ٦٦ ، والأشموني ٢ / ٢٩٥ .

خامساً : تكرار الوصف :

إذا جرى وصفان على موصوف واحد ، فإنّ مرفوع الأول يغني عن مرفوع الثاني ؛ لذا لا يكون في الوصف الثاني المكرَّر ضمير مستتر ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين ، وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ لا قاعدٍ . ومثال مجيئه حالاً مكررةً قولك : رأيتُ زيداً ماشياً لا راكباً ، فهذان وصفان جريا على موصوف واحد ، ففي الأول ضمير مستتر ، وليس في الثاني استتار . وقد نبَّه أبو علي الفارسي[١] على مثله .

ويلحق بهذا المانع ما إذا كان أحد الوصفين مقدَّراً يُفسِّره وصف مذكور ، وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[٢] وقد اختلف النحويون في تعيين مرفوع اسم المفعول (مسئولاً) ، فلما كان لا يجوز أن تُجعل (عنه) في محل رفع نائب الفاعل ؛ لتقدُّمه حيث لا يجوز أن يتقدم نائب الفاعل على عامله ؛ من جهة أنّ الفاعل لا يتقدم على فعله . و(عنه) لا يصلح أن يكون نائباً حتى عند القائلين بجواز نيابة المجرور مناب الفاعل فقد ذهب الرضي[٣] إلى أن الجار والمجرور (عنه) مرفوعُ المحلّ بمسئولاً مقدَّرٍ مفسَّرٍ بمسئولاً الظاهر ، وليس في (مسئولاً) المفسِّر ضمير مستتر ؛ استغناءً بمرفوع (مسئولاً) المفسَّر .

---

(١) انظر : الحجة في علل القراءات السبع ١ / ١٥٠ .

(٢) سورة الإسراء / ٣٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية ١ / ٢٢١ .

الاستتار في الصفات بين الوجوب والجواز

إنّ استتار مرفوع الصفة المشتقة جائز ؛ لأن الاسم الظاهر يقع موقعه ، نحو : زيدٌ قائم ، وزيدٌ قائمٌ أبوه ، وتقول : هند قائمةٌ ، وهند قائمةٌ أمُّها . وقد نصّ على جواز استتار مرفوع الصفة المشتقة الجرجاني[1] ، والزمخشري[2] ، وغيرهما[3] .

هذا إذا كان الضمير المستتر مفرداً غائباً ، أمّا إذا كان مثنى أو مجموعاً ، نحو : الزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات ؛ فإنّ الاسم الظاهر لا يقع موقعهما على اللغة الفصحى ، إلاّ على لغة أكلوني البراغيثُ فإنّ المرفوع بعدهما مرفوع بهما ، نحو : الزيدان قائمان أبوهما . فعلى لغة سائر العرب يكون الاستتار واجباً ، وعلى اللغة القليلة يكون جائزاً ، وهذا التردد بين الوجوب والجواز بسبب اختلاف اللغتين في إحلال الاسم الظاهر محلَّ المستتر .

وحكم استتار الضمير الحاضر في الوصف المشتق مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً كحكم استتار الضمير الغائب مع الصفة المشتقة ؛ ذلك أنّ الوصف المشتق يجري مجرى الفعل المسند إلى غائب (سواء أُسند الوصف إلى غائب أو حاضر) من وجهين :

الأول : أنّ الضمير الحاضر المستتر مع الوصف المشتق منزلٌ منزلةَ

---

(١) انظر : الجمل بشرح ترشيح العلل / ٣٤٢ .

(٢) انظر : المفصل بشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن جمعة ١ / ٣٢٥ .

الغائب ؛ من جهة وجوب ذكر مفسِّره في التركيب ، وتقدم بيان ذلك .

الثاني : أنّ الوصف المشتق يجري على صاحبه ، وعلى غير صاحبه ، نحو : زيد قائم ، وزيد قائمٌ أبوه ، والزيدان قائمان ، والزيدان قائمان أبوهما ... وهكذا . وكذلك الفعل المسند إلى غائب يجري على صاحبه ، وعلى غير صاحبه ، نحو : زيد قام ، وزيد قام أبوه ، والزيدان قاما ، والزيدان قام أبوهما ... وهكذا .

لذا نقول : إنّ استتار ضميري المتكلم والمخاطب في الوصف المشتق جائزٌ أيضاً ؛ لأنه يقع موقعهما الاسم الظاهر ، فتقول : أنا قائم ، وأنت قائم ، فالضمير مستتر فيهما جوازاً ، تقديره : أنا ، وأنت ، ويحل محلهما الظاهر ، فتقول : أنا قائمٌ أبي في داره ، وأنت قائمٌ أبوك في داره .

وكذلك استتار الضمير الحاضر المثنى والمجموع ، متكلماً كان أو مخاطباً يكون جائزاً أيضاً ، نحو : نحن قائمان ، ونحن قائمون ، وأنتما قائمان ، وأنتم قائمون ، فالضمير في الجميع مستتر جوازاً تقديره : نحن ، وأنتما ، وأنتم ، واستتاره جائز ؛ لأنه يحل محله الاسم الظاهر على اللغة القليلة التي تقدم ذكرها ، ويكون استتاره واجباً على لغة سائر العرب ؛ لأن الوصف إذا ثنى أو جمع فإنه لا يرفع ظاهراً على هذه اللغة ، كما تقدم . ويكون فيه حينئذٍ هذا التردد كما كان في المستتر الغائب . وضمير المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، تقول : نحن قائمتان ، ونحن قائمات ، وأنتما قائمتان ، وأنتنّ قائمات .

والوصف المشتق وإنْ كان جارياً مَجْرى الفعل المسند إلى غائب فإنّه يختلف عنه في استتار المثنى والمجموع ؛ ذلك أنّ الفعل المسند إلى غائب إما أن يكون مضارعاً أو ماضياً ، ولا يستتر فيهما فاعلهما الغائب إلاّ إذا كان مفرداً ، مذكراً أو مؤنثاً ، نحو : زيدٌ قام ، ويقومُ ، وهندٌ قامتْ ، وتقوم . فإنْ كان فاعلهما الغائب مثنى أو مجموعاً فإنّه يبرز ولا يستتر ، نحو : الزيدان قاما ، ويقومان ، والهندان قامتا ، وتقومان ، والزيدون قاموا ، ويقومون ، والهندات قُمْنَ ، ويَقُمْنَ .

وأما الوصف المشتق فالجميع مستتر فيه ، المفرد والمثنى والمجموع ، مذكراً يكون أو مؤنثاً .

وإذا كان الاستتار في الوصف المشتق يختلف عن الاستتار في الفعل الجاري مجراه ؛ فمن باب أولى أنْ يختلف استتار مرفوعه عن استتار مرفوع الفعل المسند إلى متكلم أو مخاطب ، وهو كذلك .

الفصل الثاني

الاستتار في الصفة المشبهة

الصفة المشبَّهة باسم الفاعل هي وصف مشتق من فعل لازم ، تجري على موصوفها على معنى الثبوت ، ويستحسن فيها أنْ تضاف لما هو فاعل في المعنى[(١)] .

وتدل على الاتصاف في الحال[(٢)] ؛ لأنها تدلّ على المعاني الغريزيّة الثابتة التي لا تتغير ، ولا يضرُّ وجودُها في الماضي ، ولا استمرارها في المستقبل[(٣)] .

والصفة المشبهة ترفع معمولها وتنصبه وتجرُّه ، وكان حقُّها ألاّ تعمل النصب - وسيأتي توجيهه - لاختلافها عن الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولكونها مشتقةً من فعل قاصر[(٤)] . ولكنها لما شابهتْ اسم الفاعل المتعدي لواحد عملتْ عمله فنصبتْ ، وهي تعمل عمله في الظاهر مجرّدةً من أل بالشروط التي يجب استيفاؤها في إعمال اسم الفاعل المجرّد ، وهي أولى في الاستيفاء من اسم الفاعل لضعفها[(٥)] ، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتُذكَّر وتُثنّى وتُجمع[(٦)] ، فتقول : حَسَنٌ ، وحسنان ، وحسنون ، وحَسَنة ، وحسنتان، وحسنات .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٥٥ ، والرضي ٣ / ٤٣١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٤٧ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٤٨ .

(٣) انظر : الإرشاد / ٢٠١ .

(٤) انظر : التصريح ٢ / ٨٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٥٨ ، والرضي ٣ / ٤٣٤ .

(٦) انظر : الإيضاح / ١٣٨ ، والرضي ٣ / ٤٣٢ ، والتصريح ٢ / ٨٠ .

والصفة المشبّهة تتحمَّلُ ضميراً مستتراً يُفسِّره موصوفُها ، ولا تحتاج في تحمُّله إلى شروط الإعمال في الظاهر ، بل ترفعه بشرط التخلُّص من موانع الاستتار ، نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ ، وبامرأةٍ حسنةٍ ، وبرجلين حَسَنين ، وبامرأتين حَسَنتين ، وهكذا ، والدليل على تحمُّلها للضمير المستتر اختلافُها وتغيُّرُها بين الإفراد والتثنية والجمع ، تذكيراً وتأنيثاً ، بحسب اختلاف وتغيُّر الضمير المستتر المطابق لمفسِّره الموصوف[١] .

والبحث عن مواطن الاستتار في الصفة المشبهة يقتضي الحديث عن حالات معمولاتها الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، ومن ثَمَّ الإشارة إلى مانع الاستتار ، وإلى أقوال النحويين في استتار مرفوعها . فأقول :

الأول : الرفع :

تُشبهُ الصفةُ المشبّهة اسمَ الفاعل غيرَ المتعدي فترفع معمولها فاعلاً بها[٢] ، ولا يجوز أن يكون أجنبياً عنها ، فلا تقول : مررت برجلٍ حَسَنٍ زيدٌ ؛ لأنها لا تعمل إلاّ في سَبَبِها ، والسببيّ[٣] هو المعمول المضاف إلى ضمير موصوفها لفظاً ، نحو : جاء رجلٌ حَسَنٌ وجهُهُ ، أو معنىً ، نحو : جاء رجلٌ حسنٌ الوجهُ .

وللصفة المشبهة مع معمولها المرفوعِ ستُّ صور ؛ ذلك أنها تكون بالألف

(١) انظر : البغداديات / ١٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٠ ، والرضي ٣/ ٤٣٩ ، ٤٤٢ .

(٢) انظر : الملخص / ٣٠٩ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم / ٤٤٦ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٤٠٤ .

واللام أو مجردةً عنها ، ومعمولها إما أن يكـون بـالألف والـلام أو مـضافاً أو مجرداً ، وبضرب الاثنين في الثلاثة يكون مجموع الصور المحتَمَلَة ستاً ، نحـو : مررت بزيدٍ الحسَنِ وجهُهُ ، والوجهُ ، ووجهٌ . وتقول : مررت برجـلٍ حَسَنٍ وجهُهُ ، والوجهُ ، ووجهٌ .

أمّا (الحسن وجهُهُ ، وحسن وجهُه) فهي أصل الصور الستة ، وأحـسنها وأكثرها استعمالاً[١] ؛ لاتصال المعمول بضمير بارز راجعٍ إلى الموصوف . وقد أجمع النحويون[٢] على أنّ السببيَّ فاعلُ الصفةِ المشبهة ، ورفْع الـصفةِ للظـاهر مانع من الاستتار ؛ لذا لا يكون في هاتين الصورتين ضمير مستتر عندهم .

وأمّا (الحسن الوجهُ ، وحسن الوجـهُ) فقـد اختلفـوا في توجيـه المرفـوع بعدها ؛ فذهب سيبويه[٣] والجمهور[٤] إلى أنّه فاعلٌ أيضاً ، مـع وصـفهم لهـما بالقبح[٥] ؛ لأنها ومعمولها خاليان من ضمير عائـد إلى الموصـوف . فـالكوفي يرى أنّ الألف واللام في المعمول قائمة مقام الضمير[٦] ، والبـصري يـرى أنّ هاتين الصورتين جائزتان في الاستعمال ؛ لأن الضمير محـذوف مقـدر ، يقـول المبرد : « ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ حسنٌ وجهٌ ، أو حسنٌ الوجـهُ ، أنّـك لا

(١) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٨ – ٤٣٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٥٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦١ .

(٥) انظر : الرضي ٣ / ٤٤٠ .

(٦) انظر : البسيط ٢ / ١٠٩٧ ، والإرشاد / ٢٠٢ .

تعني من الوجوه إلاّ وجهه ؛ لأنه في الأصل : زيد حسنٌ وجهُهُ »[١] .

وأمّا (الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ) فهي أشدُّ قبحاً ؛ لأنّه اجتمع فيها مع خلّوها من راجع للموصوف عدمُ مطابقة المعمول (وجه) لأصله (وجهه) في التعريف[٢] .

وعن المعمول المرفوع المجرد قال ابن مالك : « منعه أكثر البصريين[٣] ، وهو عند الكوفيين جائز ، وبجوازه أقول »[٤] .

فيكون المعمول هنا عند هؤلاء المجوِّزين فاعلاً ، والرابط ما في السببيِّ من معنى الضمير .

وقد استشهد ابن مالك لهاتين الصورتين بعدة شواهد ، منها قول الشاعر[٥] :

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ

وهذه الصور الأربع الأخيرة لا يكون فيها استتار عند الجمهور القائلين بفاعليّة المعمول المرفوع المجرد ؛ لوجود المانع أيضاً .

(١) انظر : المقتضب ٤ / ١٦٤ ، وانظر مثله في البسيط ٢ / ١٠٩٧ .

(٢) انظر : الرضي ٣ / ٤٤٠ .

(٣) منهم ابن خروف . انظر : شرح الجمل ١ / ٥٦٣ ، ونقل عنه ابن مالك خلاف ذلك . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢ / ٩٤٦ ، والمساعد ٢ / ٢١٨ ، والتصريح ٢ / ٧٢ .

وذهب أبو علي الفارسي[١] ، ووافقه ابن أبي الربيع[٢] ، إلى أنّ الصفة المشبهة في هذه الصور الأربع الأخيرة متحمِّلةٌ للضمير المستتر ، وهو الفاعل ، والظاهر المرفوع بدلٌ منه ؛ لئلا تخلو تلك التراكيب الأربعة من عائد يعود على موصوفها .

ذكر ذلك الفارسيُّ في قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[٣] فالأبواب عنده بدل من الضمير المستتر في الصفة المشبهة ؛ واحتجَّ لما ذهب إليه بأنّ الصفة (مفتحة) لو نَصبتْ معمولها لكان فيها ضمير مستتر حتى لا تخلو من راجعٍ للموصوف ، والحاجة إلى راجع مع المرفوع كالحاجة إلى راجعٍ مع المنصوب ، ولا فرق بينهما ؛ لأنّ المنصوب فاعل في المعنى ؛ حيث إنّه سَبَبُها، فإذا ثبتَ أنّ الصفة متحملةٌ للضمير مع المرفوع لئلا تخلو من راجعٍ ، فلا تكون (الأبوابُ) فاعلاً ؛ لأنّ العامل لا يرفعُ فاعلين[٤] .

واعترض ابن خروف[٥] ، وابن عصفور[٦] ، والرضي[٧] ، على القائلين بالبدليّة ؛ لأنهم قد وقعوا فيما فرُّوا منه ، وذلك أنّ بدل البعض من الكل لا

(١) انظر : البغداديات / ١٤٣ ، والإغفال ٢ / ٥٢٥ .

(٢) انظر : البسيط ٢ / ١٠٩٥ .

(٣) سورة ص / ٥٠ .

(٤) انظر : البغداديات / ١٤٥ ، والإغفال ٢ / ٥٢٥ .

(٥) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٦٣ .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٧٢ .

(٧) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٤٠ .

يخلو من ضمير المبدل منه في الأغلب ، و(الأبوابُ) لا ضمير فيها .

وردّه ابنُ أبي الربيع[(١)] وحجّتُه في ذلك أنّ حذف الضمير من الصفة المفردة لم يثبُت ، وحذفُها من بدل البعض مسموعٌ كثيراً .

والحاصل مما تقدم ذكره أنّ الصور الست متى ما ظهر فيها العائد إلى الموصوف وبَرَزَ ، نحو : الحسن وجهُهُ ، وحسن وجهُهُ ، فالصفة غير متحمِّلةٍ للضمير المستتر بإجماع النحويين ؛ لرفْعِهِ الظاهرَ . وإذا لم يبرُز العائدُ كما في الصور الأربع الباقية فمنهم مَنْ قال بفاعلية السببيِّ المرفوع ، ومنهم مَنْ قال بأنه بدل وفي الصفة ضمير مستتر .

والثاني : النصب :

تُشبه الصفةُ المشبهة اسمَ الفاعل المتعديَ لواحدٍ فتنصب معمولها[(٢)] . وللصفة المشبهة مع معمولها المنصوب ستُّ صور أيضاً ، نحو : مررتُ بزيدٍ الحسَنِ وجهَهُ ، والوجهَ ، ووجهاً ، وتقول : مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهَهُ ، والوجهَ ، ووجهاً .

وقد اتفق النحويون على استتار مرفوع الصفة المشبهة في جميع تلك التراكيب المحتملة ، واستتاره واضحٌ بيِّن ؛ لأنّ معمولَ الصفةِ منصوب ، فالمانع من استتاره حينئذٍ مفقود ، واستدلوا على ذلك بأن الصفة المشبهة تُؤنث

---

(١) انظر : البسيط ٢ / ١٠٩٥ – ١٠٩٦ .

(٢) انظر : الملخص / ٣٠٩ .

لتأنيث الضمير المستتر نحو : هند حسنة الوجه ، وتُثنى لتثنيته ، نحو : الزيدان حسَنَان وجهها ، وهكذا يُجمع لجمعه[١] .

واختلفوا في تحسين وتقبيح تلك التراكيب ، فأمّا (الحسن وجهَهُ ، وحسن وجهَهُ) فهما قبيحتان عند البصريين ، لا تجوزان عندهم إلاّ في ضرورة الشعر[٢]؛ لأن في كل واحدة منهما تكراراً للضمير العائد إلى الموصوف ، أحدهما مستتر والآخر بارز ، ومنه قول الشاعر[٣] :

أَنْعَتُها إنِّي مِنْ نُعَّاتِها كُوْمَ الذُّرى وادِقَةً سُرَّاتِها

فنصَبَ (سراتها) بوادقة مع إضافتها إلى ضمير الموصوف ، وفي الصفة المشبهة ضمير مستتر . وهي جائزة عند الكوفيين[٤] بلا قبح حتى في سعة الكلام .

وإذا حذف الضمير من المعمول المنصوب نحو : (الحسن الوجهَ ، وحسن الوجهَ) فهو تركيب حَسَن ، مع قلَّةِ استعماله ، وحُسْنُه في نَصْبه ، وتوحيدِ العائد إلى الموصوف ، والنصبُ حسَنٌ لأنّ جَعْلَ المرفوعِ في صورة المفعول

---

(١) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٩ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧١ ، والبسيط ٢ / ١٠٧٨ ، والرضي ٣ / ٤٤١ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦١ ، وابن يعيش ٦ / ٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٦ ، والأشموني ٣ / ١١ ، والخزانة ٨ / ٢٢١ . وفي بعض المصادر جاء مكان الشطر الثاني قوله :

* مدارَة الأخفافِ محمرَّاتِها *

(٤) انظر : الرضي ٣ / ٤٤١ .

(الأجنبي) توطئةٌ للجر[١] ، فإذا أُضيفَ لا يكون من باب إضافة الشيء إلى نفسه .

وقلَّ استعمالُه لأنّ فيه نصباً للفاعل في الحقيقة لا على التمييز ، على رأي البصريين الذين يرون أنّ المعرّف المنصوب شبيهٌ بالمفعول[٢] ، وليس تمييزاً ؛ لعدم جواز تعريف التمييز عندهم . وأما الكوفيون[٣] فيرون أنّه تمييز ؛ لجواز تعريفه عندهم .

وأمّا (الحسن وجهاً ، وحسن وجهاً) فهاتان صورتان حسُنتا في القياس ، وكثُرتا في الاستعمال ؛ لمجيء المعمول النكرة منصوباً على التمييز بلا خلاف ، ولأنّه لما قُصد المبالغة في حُسْن الوجه نُصب (وجهاً) على التمييز ؛ ليكون أوقعَ في النفس بحصول الحُسْنِ إجمالاً مبهماً ثم يأتي التفسير والبيان بالنكرة[٤] . ولأنَّ العائد إلى الموصوف هو الضمير المستتر في الصفة لا غير .

والثالث : الجر :

تُضاف الصفةُ المشبّهة إلى السببيِّ بعدها ، وإضافتها على نية الانفصال ، لفظيّةٌ غير محضة[٥] .

(١) انظر : المصدر السابق ٣ / ٤٣٨ .

(٢) انظر : البسيط ٢ / ١٠٨٣ .

(٣) انظر : البسيط ٢ / ١٠٨٣ .

(٤) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٩ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٠٠ ، والمقتضب ٤ / ١٥٨ ، والإيضاح / ١٤٠ .

ولما كانت إضافةُ الصفةِ المشبّهة إلى سببها كإضافة الصفة إلى الموصوف[١]، والصفة هي الموصوف في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز في الإضافة المحضة ، والإضافة المحضة أصل للإضافة غير المحضة[٢] - فقد نزَّلوا المضافَةَ إليه الصفةُ المشبهةُ منزلةَ الأجنبيِّ ، وذلك بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف المستتر[٣] .

فجعلوا المضاف إليه بذلك منصوب المحل حين جاز فيه النصب ، وهذا ما يُعبر عنه بعضُهم[٤] بقوله : الإضافة من النصب لا من الرفع .

والدليل على استتار مرفوع الصفة المشبهة المضافة إلى سببها أنّها تُؤنث لتأنيث الضمير المستتر[٥] ، نحو : هندٌ حسَنَةُ الوجهِ ، وتُثنّى لتثنيته ، نحو : الزيدان حَسَنا الوجهين ، وتُجمع لجمعه ، نحو : الزيدون حسنو الوجوهِ .

وللصفة المشبهة مع سببها المضاف إليه ستُّ صور ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ الحسنِ وجهِهِ ، والوجهِ ، ووجهٍ ، وتقول : مررتُ برجلٍ حَسَنِ وجْهِهِ ، والوجهِ ، ووجهٍ .

---

(١) انظر : الرضي ٣ / ٤٤١ .

(٢) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٨ .

(٣) انظر : البغداديات / ١٣٢ ، ١٣٤ ، والتصريح ٢ / ٧٢ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٧ ، ٥٧٣ .

(٥) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٩ ، والإرشاد / ٢٠٢ .

فأمّا (الحسن وجهِهِ) فقد اتفقوا[١] على منع هذا التركيب الذي تكون فيه الصفة المشبهة بأل مضافةً إلى معمولها المضافِ إلى ضمير الموصوف ؛ لأنّ هذه الإضافة لم يُفد منها المضافُ تخفيفاً بحذف التنوين ؛ لمكان الألف واللام ، والإضافة اللفظية الغرض منها التخفيف ، ولأن في نحو هذا التركيب تكراراً للعائد على الموصوف ، أحدهما مستتر والآخر بارز .

وكذلك اتفقوا[٢] على منع نحو : (الحسن وجهٍ) وهي أن تكون الصفة بأل ، والمضاف إليه مجرد عن أل والإضافة ؛ لأنّ فيها ضدَّ المعهود في الإضافة ، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه[٣] .

واختلفوا في نحو : (حسن وجهِهِ) وهي أن تكون الصفة مجردةً ، والمضافُ إليه مضافاً إلى ضمير الموصوف ، فذهب سيبويه إلى عدم جواز ذلك إلاّ في ضرورة الشعر ، وقال : « وقد جاء في الشعر : حسنةُ وجْهِها ، شبَّهوه بحسّنةِ الوجهِ ، وذلك رديء »[٤] .

ووافقه البصريون[٥] ، ونقل عنه الزجاجي خلاف ذلك فقال : « أجازه سيبويه وحده ، وهو قولك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهِهِ ، وخالفه جميع الناس

(١) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٤٢ ، والرضي ٣ / ٤٣٥ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٤٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧١ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٥) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٦ .

في ذلك من البصريين والكوفيين »[١] وقد ردَّ عليه ابن خروف[٢] ، وابن عصفور[٣] ، وابن أبي الربيع[٤] .

وسبب منْع سيبويه ومَنْ وافقه هذا التركيب لما فيه من تكرار العائد المستتر والبارز ، قاله الفارسي[٥] . وقد استشهد سيبويه على مجيء ذلك في الشعر بقول الشماخ[٦] :

أقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارتا صَفا كُميْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما

والشاهد قوله : جونتا مصطلاهما ، والجون : الأسود ، فالتأنيث والتثنية دليلا الاستتار في الصفة المشبهة (جونتا) ، وحذف التنوين دليل الإضافة ، فهذا بمنزلة قولك : الهندان حَسَنتا وجْهِهِما .

وذهب المبرد[٧] إلى منع ذلك مطلقاً ، وأمّا الكوفيون[٨] فقد ذهبوا إلى جواز ذلك بلا قبحٍ مطلقاً ، نظماً ونثراً ، وقد تابع ابن مالك[٩] الكوفيين ،

---

(١) انظر : الجمل / ٩٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٦٥ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١ / ٥٧٣ .

(٤) انظر : البسيط ٢ / ١١٠٠ .

(٥) انظر : البغداديات / ١٣٤ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧١ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ١٩٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦٦ ، وابن يعيش ٦ / ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٣ ، والخزانة ٤ / ٢٩٣ .

(٧) انظر : المقتضب ٤ / ١٦١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦٥ ، والبسيط ٢ / ١١٠١ .

(٨) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٦ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٦ .

واستدل على ذلك بشواهدَ نثريةٍ كثيرة[١] ، منها ما جاء في الحديث من وصف الدجال : « أعورُ عينِهِ اليمنى »[٢] .

وأمّا (حسن الوجهِ) فقد استحسنوا هذا التركيب ؛ لأن فيه تخفيفين ، حذْف التنوين من الصفة ، وحذفُ الضمير العائد من المعمول ؛ استغناءً بالعائد المستتر ، وفيه مجيء المضاف إليه معرَّفاً بأل موافقاً للأصل (وجهه) في التعريف[٣] .

وكذلك استحسنوا (الحسن الوجهِ) وإنْ لم يكن فيه تخفيف في المضاف فإنّ فيه ما في نحو (حسن الوجهِ) من الأوجه الحسنة الباقية[٤] .

وكذلك في نحو (حسن وجهٍ) تخفيفان ، حذفُ التنوين والعائد البارز ، واستغنوا فيه بالعائد المستتر ، إلاّ أنّه لم يطابق أصله (وجهه) في التعريف[٥] .

ومرفوع الصفة المشبَّهة المستتر يُطابق الموصوف في العدد ، والتذكير أو التأنيث مطلقاً ، سواء طابقتْ الصفة المشبّهة موصوفها تذكيراً وتأنيثاً ، نحو : مررتُ برجل حسنٍ ، ومررت بامرأةٍ حسنة ، أو لم تُطابقْه - كما في الصفات المشتركة - نحو : مررتُ برجلٍ ثيِّبٍ ، ومررتُ بامرأةٍ ثيِّبٍ ، فالضمير المستتر

---

(١) انظر : المصدر السابق ٣ / ٩٥ .

(٢) انظر : الجامع الصحيح للترمذي ٤ / ٤٤٥ ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في صفة الدجال .

(٣) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٩ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٣ / ٤٤٠ .

(٥) انظر : المصدر السابق ٣ / ٤٤٠ .

في الأول تقديره : هو ، وفي الثاني تقديره : هي ، فالمعتبر في تفسير المستتر هو الموصوف لا الصفة المشبّهة .

وأمّا إذا جاء بعد الصفةِ المشبَّهةِ سببُها منصوباً أو مجروراً ، فكما أنّ الصفة تُطابق موصوفَها (المسبَّب) حينئذٍ في العدد والتذكير أو التأنيث فكذلك مرفوعُها المستتر يُطابقه في كل ذلك[1] ، نحو : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ ، وبرجلين حسنين الوجهين ، وبرجالٍ حسان الوجوه ، فالضمير المستتر تقديره على الترتيب : هو ، وهما ، وهم . وتقول : مررتُ بالمرأة الحسنةِ الوجهَ ، وبالمرأتين الحسنتين الوجهين ، وبالنساء الحسنات الوجوه ، فالضمير المستتر تقديره على الترتيب : هي ، وهما ، وهنّ . فالمعتبر في تفسير المستتر هو الموصوف (المسبَّب) لا السببيُّ (السبب) .

وإنْ كان يجبُ أن يُطابق السببُ المسبَّبَ في العدد[2] – كما رأينا في الأمثلة السابقة – فإنّه لا يجبُ أن يُطابقه في التذكير والتأنيث ، فإذا لم يتطابقا تذكيراً أو تأنيثاً ، نحو : مررت برجلٍ كبيرِ القَدَمِ ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، فالقدم مؤنث ، والوجه مذكر – فإنّ المستتر يجري على الموصوف (المسبّب) تذكيراً أو تأنيثاً حينئذٍ ، فهذا الجريان على الموصوف عند التخالف دليلٌ على أنّ المعتبر في

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٠ ، والرضي ٣/ ٤٣٩ .

(٢) هذا إذا كان السببيُّ غير متعدِّد ، نحو : الوجه ، والأنف ، والبطن . وأمّا إذا كان متعدداً فلا ، نحو : مررت برجلين حسنين الغلمانَ ، ويحتاج إلى هذا التفريق حال تثنية الصفة ، أما في حالتي الإفراد والجمع فلا .

تفسير المستتر هو الموصوف (المسبّب) لا السببيُّ .

والحاصل مما تقدَّم أنّ الصفة المشبهةَ لا تُفسِّرُ مرفوعَها المستتر ، وكذلك السببيُّ لا يُفسِّرُه .

ومفسِّر مرفوع الصفة المشبهة المستتر لا يكون إلا مذكوراً منزَّلاً منزلة الغائب ، سواء كان المذكور غائباً كالعَلَم والضمير الغائب ، أو حاضراً كالمتكلم والمخاطب ، فالغائب نحو : زيدٌ حسنٌ ، وهو حسنُ الوجهِ ، فالضمير المستتر تقديره فيهما : هو . والحاضر نحو : أنا حسَنُ الوجهِ ، وأنتَ حسنُ الوجهِ ، فالضمير المستتر تقديره فيهما : أنا وأنت ، وفروع ذلك لا تختلف في تقدير المستتر ، مثنى كان أو مجموعاً . وإنما وجب ذكر الضمير الحاضر المفسِّر لمرفوع الصفة المشبهة المستتر لأنه ليس في لفظ الصفة ما يدل على الحضور ؛ لذا نُزِّل منزلة الغائب فالتُزِمَ ذِكْرُه . وقد تقدم بيانه في استتار مرفوع اسم الفاعل .

وحكم استتار مرفوع الصفة المشبهة الجواز[1] ؛ لأنّه يحل محلّه الاسم الظاهر، نحو : مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢١ .

الفصل الثالث

الاستتار في أفعل التفضيل

أفعل التفضيل وصف مشتق مشبَّهٌ بالصفة المشبهة باسم الفاعل(١) ، مبني على أَفْعَل ؛ لزيادة صاحبه على غيره في الوصف(٢) .

وهو عامل ضعيف ، وضعفه من عدة وجوه ، الأول : أنّه بَعُد شَبَهُه باسم الفاعل حين أشبه ما يُشْبِهُه ؛ لذا لم يُحمل عليه في الإعمال . والثاني : أنّه لا يصلح أنّ يحلّ محلَّه فعلٌ مع بقاء معنى التفضيل(٣) ؛ إلاّ في مسألة الكحل ، وستأتي .

والثالث : أنّه لا يتقدم عليه متعلَّقُه الجار والمجرور ، فلا تقول : من عمرٍو زيدٌ أفضلُ ، إلاّ أن يكون المجرور له الصدارة في الكلام، كالاستفهام، فتقول: ممن أنت أفضلُ(٤) ؟ ومَنَعَ تقديمَه مطلقاً أبو علي الفارسي(٥) .

والرابع : أنّه لا يرفع اسماً ظاهراً ، إلاّ على لغةٍ قليلةٍ حكاها سيبويه ، كما سيأتي .

والخامس : أنّه لا ينصبُ مفعولاً باتفاق(٦) ، وما جاء ظاهره أنّه منصوب

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٧ .

(٢) انظر : الرضي ٣ / ٤٤٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٧ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٩٨ .

(٤) انظر : التوضيح ٣ / ٢٩٣ .

(٥) انظر : الحلبيات / ١٧٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ .

به فعلى تقدير عامل يُفسِّره المذكور ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[١] أي : أعلم مِنْ كل واحد ، يَعلم مَنْ يضلُّ[٢] .

وأفعل التفضيل وإنْ كان عاملاً ضعيفاً في المعمول الظاهر ، فإنّه يرفع ضميراً مستتراً بلا خلاف[٣] ؛ لأنّ رفعه للمستتر لا يحتاج إلى عامل قوي[٤] .

والنحويون يُطلقون رَفْعَ أفعل التفضيل للضمير المستتر دون تفصيل ، والحقُّ أنْ ليس كلُّ أفعل تفضيلٍ يرفع مستتراً ، ولمعرفة متى يتحملُ أفعلُ ضميراً مستتراً لابدّ من الحديث عن أقسامه ، وأقسامه ثلاثة :

الأول : المجرّد عن أل والإضافة ، نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، والزيدان أفضلُ من عمرٍو ، والزيدون أفضلُ من عمرٍو ، وهندٌ أفضلُ من دعدٍ ، والهندان أفضلُ من دعدٍ ، والهندات أفضلُ من دعد ، فيلزم الوصفُ هنا الإفرادَ والتذكير ؛ لمشابهتِهِ الفعلَ في اللفظ ، فأفعلُ مثالٌ يغلبُ في الأفعال .

وأفعل التفضيل المجرّدُ يرفع ضميراً مستتراً ؛ لأنّه وصفٌ مشتق يدل على صاحبه الموصوف ، وليس فيه مانع من موانع استتار الضمير في الصفات المشتقة .

---

(١) سورة الأنعام / ١١٧ .

(٢) انظر : الرضي ٣ / ٤٦٤ .

(٣) انظر : الإرشاد / ٢٠٥ ، والتصريح ٢ / ١٠٦ .

(٤) انظر : الرضي ٣ / ٤٦٤ .

فإذا منع مانع من ذلك فلا استتار فيه ، والمانع الذي قد يرد على هذا القِسْم هو رفْع الظاهر ، وأفعل التفضيل لا يرفع ظاهراً إلاّ في موطنين :

الموطن الأول : في لغةٍ قليلة حكاها سيبويه حين قال : « وتقول : مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومَنْ أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أنْ ينصبه في المعرفة فيقول : مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه ، وهي لغةٌ رديئةٌ »[1] ومعناه : أنّك إذا جعلتَ أفعل التفضيل (خير) خبراً مقدماً ، وأبوه مبتدأ مؤخراً ، ففيه ضمير مستتر على هذه اللغة المشهورة ، وإذا جعلته حالاً ، وأبوه فاعلاً به ، فليس فيه استتار على هذه اللغة القليلة (الرديئة) .

ولك أن تقول على نحو ما تقدم : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، فلا يكون فيه استتار . وتقول : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، فيكون فيه استتار . وهكذا .

والموطن الثاني : في لغة سائر العرب[2] ، وهي المسألة المعروفة بمسألة الكحل[3] ، وهي أنْ تقول : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد ، فالضمير في (عينه) يعود على (رجلاً) ، و(أحسنَ) نعتٌ له ، والجار والمجرور (منه) متعلّق بأحسنَ ، و(الكحلُ) فاعلٌ بأحسن . فلما رفع أحسنُ الظاهرَ امتنع أنْ يرفع المستتر .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٢ ، والرضي ٣ / ٤٦٨ ، والملخص / ٣١٣ .

واختلف النحويون في بيان سرِّ إجماع العرب على نصبِ أفعل التفضيل ورفعِ الكحلِ به ؛ فمنهم مَنْ قال : إنّ السبب في ذلك أنّه لو رُفِعَ أفعلُ التفضيل لكان خبراً مقدماً ، والكحل مبتدأ مؤخراً ، ولفُصل بين (أفعل) ومعموله (منه) بأجنبي هو المبتدأ (الكحل) ، فيكون رفْعُ الكحلِ على الفاعلية من باب الاضطرار[1] . ومنهم من قال : إنّ سبب ذلك أنّ أفعل التفضيل في مسألة الكحل يصلح أن يقع موقعه الفعلُ[2] دون أن يتغير معنى التفضيل ، فهو بمعنى : ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ منه في عين زيد . وقيل غير ذلك[3] .

والقسم الثاني : أفعلُ المضاف :

يُضاف أفعل التفضيل إلى نكرةٍ ، نحو : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أفضلُ رجلين ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، وهكذا بقية الأمثلة ، ويضاف إلى معرفةٍ ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناس ، وهندٌ أفضل النساءِ ، وهكذا .

وهذا القسم لا استتار فيه على الصحيح ؛ لأنّ إضافة أفعل التفضيل إضافةٌ محضة – والإضافة المحضة مانع من الموانع كما تقدم – وهو قول سيبويه

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٦٠١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٧ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٩٨ ، وفيه : والفعل يُعاقب أفعل على معناه .

(٣) انظر : الملخص / ٣١٣ .

والأكثرين[١] ، فقد نصَّ على ذلك في الكتاب حين قال : « وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم : أفضلُ الناس ؛ لأنّ الأول قد يصير به معرفة »[٢] والأول هو أفضل ، وإذا أفادته المعرفةُ تعريفاً فإنّ إضافتَهُ إلى النكرة تُفيده تخصيصاً . وذهب الكوفيون[٣] والفارسي إلى أنّ إضافته إضافةٌ غير محضة .

وقد احتجَّ ابن مالك[٤] على تمحُّض إضافة أفعل التفضيل بعدة أمور ؛ الأول : أنّ الإضافة غيرَ المحضةِ يكون الوصف المضاف فيها واقعاً موقعَ الفعل ، والمضافُ إليه واقعاً موقعَ مرفوعه أو منصوبه ، وإضافة أفعل التفضيل بخلاف ذلك .

والثاني : أنّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفةٍ فإنّه لا يُنعتْ إلاّ بمعرفة ، ولا يُنعتْ به إلاّ المعرفةُ .

والثالث : أنّه لا تدخل عليه رُبّ إذا أضيف .

والرابع : أنّه لا تدخل عليه أل وهو مضاف أيضاً .

والخامس : أنّه لا ينصب على الحال وهو مضاف إلاّ في النادر ، من ذلك قول المرأة الصحابية لرسول الله ﷺ : « وما لنا أكثرَ أهلِ النار »[٥] وهو مخرّج

---

(١) انظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٠٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٥) انظر : مختصر صحيح مسلم للمنذري / ١٤٣ ، باب الترغيب في الصدقة .

على أنّه معرفةٌ مؤوّلٌ بنكرة .

فإذا ثبت بما تقدم بيانه أنّ إضافة أفعل التفضيل إضافةٌ محضة على الصحيح فإنّ أفعلَ حينئذٍ لا يتحمَّلُ ضميراً مستتراً ؛ لوجود مانع الاستتار ، وهو الإضافة المحضة ، والذي به يقوى جانبُ الاسمية[١] .

والقسم الثالث : المحلّى بأل :

إذا دخلتْ أل على أفعل التفضيل فإنه يُطابق موصوفه في العدد ، والتذكير أو التأنيث ، فتقول : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفُضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات .

والألف واللام الداخلة على أفعل التفضيل ليستْ موصولة باتفاق[٢] ؛ لأنّ الموصولة لا تدخل إلاّ على وصفٍ مؤولٍ بالفعل . فإذا لم تكن موصولةً فهي للعهد ؛ والدليل على أنها عهدية أنّ المفضول لابُدَّ أنْ يذكر مع أفعل التفضيل حتى يُعلمَ مَنْ فُضِّل عليه الفاضلُ ، والمفضولُ إمَّا أنْ يظهر مجروراً بمن أو بالإضافة ، فإنْ لم يظهر فإنّه يجب أن يُشار إليه بأل العهديّة[٣] ، وهي أحد الصور الثلاثةِ للمفضول مع أفعل التفضيل .

فإذا ثبت بما تقدم أنها للعهد فإنّ أفعل التفضيل المحلَّى بأل يجري مَجْرى الأسماء الجامدة حينئذٍ ، فيقوى فيه بذلك جانبُ الاسميّة ، وهل تكون أل

---

(١) انظر : الرضي ٣ / ٤٥٩ .

(٢) انظر : المغني / ٧١ .

(٣) أشار إلى مثل هذا الرضي في شرح الكافية ٣ / ٤٥٣ .

العهديّة مانعاً له مِن تحمُّلِ الضمير المستتر ؟ وهل يُحمَلُ على ذلك قولُ ابن هشام : « ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل ليست موصولةً باتفاق ، وقيل : هي في الجميع حرفُ تعريف ، ولو صحّ ذلك لمَنَعَتْ مِن إعمالِ اسمي الفاعل والمفعول ، كما مَنَعَ منه التصغيرُ والوصف »[١] .

والجواب عن ذلك أنّ أل العهديّةَ لا تَمنعُ أفعلَ من تحمُّلِ الضمير ، وأنّ قولَ ابن هشامٍ السابقَ لا يعني مَنْعَ أل التعريفِ الإعمالَ في المستتر ، بل مقصوده أنها تَمنعُ من الإعمال في الظاهر ، وما لا يعملُ في الظاهر لا يُمنعُ أنْ يَعْملَ في المستتر ، وقد تقدم بيانه .

وأفعل التفضيل مع أل العهديّة وإنْ كان قد قويَ معها جانبُ الاسميّة ؛ لأنّ أل من خصائص الأسماء ، فهو بذلك إنما يزداد ضعفاً من جهة إعماله في الظاهر ، أمّا المستتر فلا يحتاج إلى عامل قويٍّ حتى يرفعَهُ أو يتحمّلَهُ .

وشيءٌ ثانٍ أنّ مذهب المبرد[٢] هو أنّ أفعل التفضيل يكون بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً مطرداً ، فزيدٌ الأفضلُ ، بمعنى : الفاضل . وعلى هذا المذهب فإنّ أفعلَ يكون منزلاً منزلةَ اسم الفاعل ، والأسماء الجامدة إذا جرتْ مجرى المشتق فإنها تتحمَّلُ ضميراً مستتراً ، كما سيأتي بيانه ، فكيف بها يتحمَّلُه في الأصل ، وهو بمعنى اسم الفاعل ؟!

وشيء ثالث هو أنّ أفعل التفضيل المحلَّى بأل إنما يؤنث ويُذكّر ويُفرد

---

(١) انظر : المغني / ٧١ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٢٤٧ .

ويُثنى ويُجمع بحسب الضمير المستتر فيه المطابق لموصوفه[١] . وقيل : إنّ كل صفة تُطابق موصوفها في العدد والتذكير والتأنيث ولم تجرِ على الفعل فإنها تُحمل على اسم الفاعل في الإعمال ، إذا أريد بها الحال[٢] .

وشيءٌ رابع هو أنّه ينبغي أن يُحمل هذا القسمُ على إطلاق النحويين القولَ باستتار مرفوع أفعل التفضيل ، فيقال فيه بالاستتار على قولهم المطلق ؛ إذ لم يثبتْ أنّ أل العهديّة مانعٌ للاستتار .

والحاصل مما تقدم بيانه أنّ أفعل التفضيل يتحمَّلُ ضميراً مستتراً في حالتين هما : المجرّد من أل والإضافة ، نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، والمحلَّى بأل ، نحو : زيدٌ الأفضلُ . وأما أفعل التفضيل المضاف فلا استتار فيه .

وحكم استتار الضمير مع أفعل التفضيل واجب[٣] ، سواء كان غائباً أو حاضراً ، مفرداً أو غير مفردٍ ، وهو واجب الاستتار من جهة أنّه لا يحل محله الاسمُ الظاهر ولا الضمير البارز على اللغة المشهورة ، كما تقدم بيانه . وعلى اللغة الرديئة التي حكاها سيبويه فإنّه يَحُلُّ محلَّه الظاهر ، والحكم إنما هو للأعم الأغلب . ولا يؤثر على حكم الوجوب هنا مسألةُ الكحل ؛ لأنها مسألة غير مطردة ولا تنقاس[٤] ، خلافاً لابن أبي الربيع[٥] ، والحكم إنّما هو للمطرد المقيس .

---

(١) انظر : الرضي ٣ / ٤٣٩ .

(٢) انظر : الملخص / ٣٠٩ .

(٣) انظر : الأشموني ١ / ١١٢ ، ومجيب الندا / ١٢٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٣٧ .

(٥) انظر : الملخص / ٣١٣ .

ويكون تفسير الضمير المستتر مع أفعل التفضيل المجرد والمحلّى بحسب موصوفه المفضَّل ؛ فإنْ كان غائباً ، مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً أو مؤنثاً فالمستتر كذلك ، نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، والزيدان أفضلُ من عمرٍو ، والزيدون أفضلُ من عمرٍو ، وهندٌ أفضلُ من دعدٍ ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعدٍ ، فالضمير المستتر تقديره على الترتيب : هو ، وهما ، وهم ، وهي ، وهما ، وهُنَّ .

وإنْ كان متكلماً ، مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً أو مؤنثاً ، فإنّ المستتر يكون كذلك ، نحو : أنا أفضلُ من عمرٍو ، ونحن أفضل من عمرٍو ، وأنا الأفضل ، وأنا الفُضلى ، ونحن الأفضلان ، ونحن الفضليان ، ونحن الأفضلون ، ونحن الفضليات . فالضمير المستتر المفرد تقديره : أنا ، والمثنى والمجموع تقديره : نحن .

وإن كان مخاطباً ، مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً أو مؤنثاً ، فالضمير المستتر كذلك يكونُ ، نحو : أنتَ الأفضلُ ، وأنتما الأفضلان ، وأنتم الأفضلون ، وأنتِ الفضلى ، وأنتما الفضليان ، وأنتُنَّ الفضليات ، فالضمير المستتر تقديره على الترتيب : أنتَ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتنَّ .

والحاصل مما تقدم ذكره أنّ أفعل التفضيل لما كان ليس في لفظه ما يدل على رتبة مفسِّر ضميره المستتر ، من الحضور والغَيْبَة فقد احتاج إلى ذِكْر موصوفه المفضَّل ، وعدم الاستغناء عن لفظه ، غائباً كان أو حاضراً ، وهذا الأمر هو الذي سوَّغَ استتار الضمير الحاضر في أفعل التفضيل ، ومن أجله نُزِّلَ الضمير الحاضر منزلةَ الضمير الغائب ، وعومل معاملتَه ، وقد تقدم بيانُ مثله فيما سلف .

الفصل الرابع

الاستتار في المصدر

المصدر : اسم الحدث الجاري على فعله[١] ، ويرد ذكره في كتب النحو كثيراً ، وفي أبواب متعددة ، فتختلف معانيه ، ومقصودُ النحويين بإطلاقه ؛ لذا فإننا إذا أردنا الحديث عن استتار الضمير في المصدر لابد من بيان أقسامه ، والتعرف على أنواعه ؛ كي نقف على ما يتحمل الضمير ، ومالا يتحمله .

فالمصدر ينقسم إلى قسمين[٢] : مصدر عامل ، ومصدر غير عامل .

أولاً : المصدر العامل ، وهو على ضربين : مصدر نائب مناب الفعل ، ومصدر واقع موقع فعلٍ وحرفٍ مصدري .

الضرب الأول : المصدر النائب مناب الفعل :

ويُعبَّر عنه بأنه المصدر الواقع موقع الفعل المحض ، أو موقع الفعل المفرد، أو موقع الفعل العاري ، وضابطه كما يقول ابن مالك[٣] : هو الذي يمتنع أن يباشره عامل ظاهر ، ويصلح في موضعه فعل عارٍ من حرف مصدري . نحو قولك : ضرباً زيداً ، أي : اضربْ زيداً . فضرباً ليس توكيداً للفعل المقدر بل قائماً مقامه ، ونائباً منابه ، قال ابن جني : « ألا ترى أنّك لا تقول : ضرباً زيداً ، وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لاضْرِبْ المقدرة ، من قِبَل أنّ تلك اللفظة قد

---

(١) انظر : الرضي ٣ / ٣٩٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٧ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٢١١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٥ .

أُنيبتْ عنها الحال الدالة عليها ، وحُذفتْ هي اختصاراً ، فلو أكَّدتها لنقضتَ القضية التي كنتَ حكمتَ بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً زيداً ، لا على أن تجعل (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه فتقيمه مقامه فتنصب به زيداً ، فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيدٌ منصوباً بالفعل الذي هذا توكيد له فلا »[١] .

واختلف النحويون في عامل النصب في المعمول بعد هذا الضرب من المصادر هل هو المصدر نفسه ، أو الفعل المقدر ؟ فذهب سيبويه[٢] ، والأخفش ، ومن وافقهما إلى أنّ العامل هو المصدر نفسه ، (وذهب السيرافي إلى أنّ النصب بالأفعال المضمرة ، ووافقه على ذلك كثير من النحويين)[٣] .

وقد ردّ ابن مالك المذهب الثاني ، وانتصر لمذهب سيبويه ، واحتج له ، وقال : إن إعمال هذا الضرب من المصادر (النائب عن الفعل) أولى من إعمال المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري ؛ لأنّ (نسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل)[٤] .

وفائدة معرفة جهة الإعمال في الاسم الظاهر أنها تقود إلى تحديد محل

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ٢٨٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٨ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٥٥ .

(٣) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٢٨ .

(٤) المصدر السابق ٣ / ١٢٩ .

الاستتار ، ومعرفة مكان الإضمار ، فإذا كان العامل هو الفعل المقدّر ، فإنّ الفاعل يكون مستتراً فيه لا في المصدر ، وقد صرح سيبويه بذلك فقال : « هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ... وما يكون صفةَ (أي توكيد) المرفوعِ المضمر في النية ... وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أن تفعل ... فإنْ عنيتَ الفاعلَ المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسُك ، كأنك قلت : إياك نحِّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر في نحِّ »(١) .

وإذا كان العامل هو المصدرَ نفسَه لا الفعلَ المقدّر – وهو مذهب سيبويه كما تقدم – فإنّ المصدر هو الرافع للفاعل(٢) .

فإذا لم يذكر الفاعل بعد المصدر النائب مناب الفعل فهل هو محذوف أو مستتر ؟

فالجواب : أنّ المشهور من مذهب الجمهور(٣) أنه مستتر ، وقد جاء في كلام ابن مالك في بعض نسخ التسهيل(٤) ما يشعر بأنّ المسألة خلافية ، ولم يعيّن المخالف ، فقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسمَ الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به »(٥) .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٧٧ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٤ .

(٢) انظر : المساعد ٢ / ٢٤٤ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٦ / ٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم / ٤٢٢ ، والأشموني ٢ / ٢٩٢ .

(٤) انظر : المساعد ٢ / ٢٤٤ .

(٥) انظر : التسهيل / ١٤٣ .

أما سيبويه فإني لم أقف على أحدٍ ينقل ذلك عنه ، أو ينسبه إليه ، ولم أقف كذلك على نصٍ صريحٍ له في ذلك ، ومع أنّ سيبويه قد صرّح بحذف فاعل المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري - كما سيأتي - فإنني أقول إن سيبويه يرى هنا أنّ فاعل المصدر النائب مناب الفعل مستتر لا محذوف ؛ والدليل على ذلك أنّ سيبويه قد أنزل اسم الفعل القائم مقام الفعل منزلة المصدر القائم مقام الفعل ، وذكر أنّ فاعل اسم الفعل إذا لم يُذكر فإنّه يكون مستتراً ، وهو قد ساوى بينهما بقوله : « وكذلك حَذَرَك ، يدلك على أنّ حذرك بمنزلة عليك قولُك : تحذيري زيداً ، إذا أردت : حذِّرني زيداً ، فالمصدر وغيره في هذا الباب سواء »[1] ومثل ذلك : رويدَ ورويداً ، فالمبني اسمُ فعل أمر[2] ، والمعرب مصدرٌ نائبٌ منابَ الفعل ، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ فاعلَ اسمِ فعل الأمر مضمرٌ في النية مرفوع فقال : « وإذا قال : عليك زيداً ، فكأنه قال له : ائتِ زيداً ، ألا ترى أنّ للمأمور اسمين : اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمه الفاعلَ المضمر في النية ... فإذا قلت : عليك ، فله اسمان : مجرورٌ ومرفوعٌ »[3]، وقد زاد سيبويه مذهبه في استتار فاعل اسم الفعل وضوحاً حين بيَّنَ أنَّ لك في التابع وجهين الرفع والجر ، فتقول : عليك أنت نفسُك زيداً ، وعليك نفسِك زيداً ، فإذا أكَّدت الفاعل المستتر رفعت التوكيد بعد ضمير الفصل ، وإذا

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٥١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٨٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ بتصرف يسير .

أكَّدت الضمير البارز المتصلَ جررت التوكيد . فلما ساوى سيبويه بين اسم الفعل والمصدر القائم مقام الفعل عَلِمْنَا أنَّ حكم فاعلهما غير مذكورين سواءٌ كذلك .

وقد أشار ابن مالك[١] إلى هذا التنظير وهذه المساواة عند سيبويه في معرض استدلاله على أنّ العامل في المفعول هو المصدر ، لا الفعل المقدر .

وقد عبَّر ابن يعيش[٢] عن استتار فاعل هذا المصدر بالانتقال من الفعل المقدَّر إلى المصدر النائب عنه . وقال ابن السراج : « قال الأخفش : كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل ، وذلك إذا قلت : سقياً لزيدٍ ، أي : سقى اللهُ زيداً »[٣] .

وقد ذكر النحويون شواهد عديدة لهذا الضرب من المصادر العاملة النائبة عن أفعالها ، وبينوا أنه على أنواع[٤] ؛ منها أنه يأتي بمعنى الأمر ، وهو الأكثر وقوعاً ، ومن شواهده قول الشاعر[٥] :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم   فندلاً زُريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٦ / ٥٩ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ١٦٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٤ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ١ / ١١٦ ، وانظر : الخصائص ١ / ١٢٠ ، والإنصاف ١ / ٢٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٥ ، وابن الناظم / ٤٢٢ ، والتصريح ١ / ٣٣١ ، والأشموني ٢ / ١١٦ .

فندلاً بمعنى : اندُلْ . ويأتي بمعنى الدعاء ، كقول الشاعر[١] :

يا قابلَ التَّوْبِ غُفراناً مآثمَ قد أسلفتُها أنا منها مُشفقٌ وَجِلُ

ويأتي بعد همزة الاستفهام ، كقول المرار الأسدي[٢] :

أعَلاقةً أُمَّ الوليدِ بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِسِ

ويأتي خبراً ، كقول الشاعر[٣] :

حمداً اللهَ ذا الجلالِ وشكراً وبِداراً لأمره وانقيادا

ووقوعه نائباً عن فعلٍ خبريّ هو أمر مطرد عند الأخفش والفراء[٤] ، وقال ابن مالك : « ومما مَثَّل به الأخفش : ظنُّك زيداً منطلقاً »[٥] أي : تظنُّ زيداً منطلقاً ، وقد تقدم في النص المنقول عن الأصول تمثيل الأخفش بنحو : سقياً لزيدٍ ، وفسره بقوله : أي : سقى الله زيداً .

الضرب الثاني : المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري ، ويُسمى المصدر الموصول[٦] ؛ لأنه يُقدَّر بحرفٍ موصول . نحو قولك : عجبتُ من

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٥ ، والمساعد ٢ / ٢٤٢ ، والأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ / ١١٦ ، وانظر : المقتضب ٢ / ٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٦ ، والخزانة ١١ / ٢٣٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢٦ ، والمساعد ٢ / ٢٤٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٦ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٢١١ .

ضربٍ زيدٌ عمراً ، أي : أنْ يضربَ زيدٌ عمراً .

وقد يضاف هذا المصدر إلى فاعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾(١) وقد يضاف إلى مفعوله ، كقول الشاعر(٢) :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريفِ

وقد يُذكر بعده فاعلُه كما مُثِّل ، وقد لا يُذكر نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾(٣) .

فإذا لم يُذكر معه فاعلُه فهذه هي الصورة التي هي محل هذا البحث ، فنبحث حينئذٍ في رأي النحويين في حكم هذا الفاعل غير المذكور هل هو محذوف أو مستتر ؟

أما سيبويه فقد صرّح في الكتاب أنّ فاعل هذا المصدر محذوفٌ لا مستتر ، وقد ظهر رأيه جلياً حين قابل بين فاعل هذا المصدر وفاعل اسم الفاعل ، وأنهما ليسا سواءً ، فقال : « هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبتُ من ضربٍ زيداً ، فمعناه أنّه يضربُ زيداً ... وإنما خالفَ هذا الاسمَ الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلاً ومفعولاً ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربٌ ، فقد جئت بالفاعل وذكرتَه ،

(١) سورة البقرة / ٢٥١ .

(٢) هو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨ ، وانظر : المقتضب ٢ / ٢٥٨ ، والتصريح ٢ / ٣٧٠ ، والأشموني ٢ / ٢٨٩ .

(٣) سورة البلد / ١٤ – ١٥ .

وإذا قلت : عجبتُ من ضربٍ ، فإنك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل ، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج حين قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، إلى فاعل ظاهر ؛ لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل »[١] .

وقد اختلف حكم الفاعل هنا مع هذا الضرب من المصادر عن حكمه مع المصدر النائب مناب الفعل الذي تقدم حديثه قريباً ؛ ذلك أنه إذا كانت تلك مصادرُ نائبةً مناب أفعالها فإنّ هذه المصادر قائمة مقام أنفسها[٢] ؛ لأنها تقوم مقام مصدر مؤول ، فلا رائحة للفعل فيها .

وقد ذكر بعض النحويين الحكمة في عدم تحمّل هذا النوع من المصادر للضمير ، فقالوا : إنّ هذا الضرب من المصادر منزلٌ منزلة أسماء الأجناس[٣] ، والأسماء في أصل وضعها مكتفيةٌ بأنفسها ، مستغنية عن غيرها[٤] .

وقالوا[٥] أيضاً : إنّ المصدر ليس موضوعاً لطلب المرفوع كالفعل ، فلم يحتج إلى ذكْر مرفوعِه ، والفعل موضوع لطلبه ؛ فأُلزِمَ المسندَ إليه ، ظاهراً كان أو مستتراً ، وكذا ما أشبه الفعل كاسمي الفاعل والمفعول ، وجاز الاستتار

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٨٩ ، وانظر نحوه في : المقتضب ٣ / ٢٦٩ .

(٢) انظر : المساعد ٢ / ٢٣٠ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٦ / ٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٢ .

(٤) انظر : المرتجل / ٢٤٢ .

(٥) انظر : الرضي ٣ / ٤٠٤ – ٤٠٥ .

فيها كما جاز في الفعل ، أما المصدر فإنه لم يشابه الفعل لا في اللفظ ، ولا في المعنى ، فلم يَلتزِمْ مجيءَ المسندِ إليه بعده ، ولا جوّزوا الاستتار فيه .

هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد نَقَل عنهم بعض النحويين القولَ باستتار الفاعل في هذا النوع من المصادر ، فقال ابن هشام الخضراوي : « أهل البصرة متفقون على أنْ لا إضمار ، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل ، ويقولون : لابدَّ من ذلك ؛ لأنَّه كاسم الفاعل . ويرده أنّ نحو : عجبت من أكل التفاحة ، لا دليلَ فيه على فاعل يُجعل الإضمارُ له ، والإضمار يستدعي عهداً ، فهو محذوف لا محالة »(١) ، وكذا جاء نقل الخلاف عن أبي حيان(٢) .

فإذا كان ابن هشام الخضراوي وأبو حيان قد نقلا الخلاف في فاعل هذا المصدر فإنّ ابن هشام الأنصاري قد نقل الاتفاق على حذفه ، فقال : « وأنّ فاعله جائز الحذف باتفاق من البصريين والكوفيين »(٣) ومعنى قوله : جائز الحذف ، أي : إما أنْ يُذكر فاعله أو يُحذف .

ولعل السبب في اختلاف هؤلاء النحاة في نقل مذهب الكوفيين يرجع إلى اختلاف رأي الكوفيين في إعمال هذا المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري ، ذلك أنّ هذا المصدرَ يأتي مضافاً ومنوناً وبأل ، والكوفي يرى أنّ هذا المصدر لا يعمل إلاّ إذا كان مضافاً ، أما المنوّن والمحلى بأل فالعمل يكون

---

(١) انظر : المساعد ٢ / ٢٣٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٥٨ .

(٣) انظر : شرح اللمحة البدرية ٢ / ١٠٤ .

حينئذٍ لفعله المقدّر لا للمصدر[١] ، وإذا كان العمل للفعل المقدّر فإنه يلزم أنْ يكون الفاعل مستتراً في ذا الفعل ، كما تقدم بيانه .

وعلى هذا فإنّ مَنْ نَسَبَ إليهم القولَ بالإضمار فقد أطلق القول من وجهين ، الأول : أنهم يقولون بإضمار الفاعل واستتاره في الفعل المقدّر لا في المصدر ، والثاني : أنّ ذلك الإضمار إنما يكون في المصدر المنوّن والمحلّى ، وليس في كل مصدر .

وأما المصدر المضاف فإنّ الكوفيين يرون أنّ العمل له ، كما يقول ذلك البصريون ، فلعل الكوفيين أيضاً يقولون بقول البصريين في حذف فاعله ، فيُحمل حينئّذ نقلُ ابن هشام الأنصاري القولَ بالحذف على هذا النوع .

ثانياً : المصدر غير العامل :

المصدر غير العامل هو المفعول المطلق ، ويأتي مؤكِّداً لفعله ، نحو : ضربت ضرباً ، ومبيناً للنوع ، نحو : جلست جلوسَ الأميرِ ، ومبيناً للعدد ، نحو : ضربت زيداً ضربتين .

وهذا الضرب من المصادر لا يعمل باتفاق النحويين[٢] ، فإذا لم يعمل في ظاهر ، والمصدر لا يطلب مرفوعاً ، ولا يدل عليه لفظُه ، فإنه يكون أبعدَ عن أنْ يتحمل ضميراً .

---

(١) انظر : المساعد ٢ / ٢٣٤ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٢٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢ / ٤٦١ .

وهناك نوع من المصادر لم يرد ذكره فيما تقدم بيانه ، ذَكَره بعض النحويين[١] ، وهو المصدر الواقع موقع اسم الفاعل ، نحو : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، أي : عادل ، وذَكَرَ أنه يستتر فيه الفاعل على الأصح .

(١) انظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٢ / ٤٥٩ .

الفصل الخامس

الاستتار في اسم الفعل

اسم الفعل : كل اسمٍ مبني ناب عن الفعل معنًى ، واستعمل استعماله[(١)] .
فيأتي بمعنى الفعل الماضي ، نحو : هيهاتَ ، ويُسمى اسمَ الفعل الماضي ، ويأتي بمعنى الفعل المضارع ، نحو : أُفٍّ ، ويُسمى اسمَ الفعل المضارع ، ويأتي كثيراً بمعنى فعل الأمر ، نحو : صه ، وحيَّهل ، ويسمى اسم فعل الأمر[(٢)] .

وقولهم في حدِّه إنها تستعمل استعمال الأفعال ، أي : من حيث كونها عاملةً غيرَ معمولة ، بخلاف المصادر النائبة مناب الفعل ، نحو : ضرباً زيداً ، فهي وإنْ كانت مثل الأفعال في المعنى ، فليستْ مثلها في الاستعمال ؛ لتأثرها بالعوامل[(٣)] .

فلما كانت أسماء الأفعال لا تعمل إلاّ وهي واقعة موقع الفعل ، وقائمةٌ مَقامه ، استحقتْ ما يستحقه الفعل ، والفعل لابدّ له من مرفوع حتى لا يكون حديثاً عن غير محدَّث عنه ، وكذلك ما يقوم مَقامه[(٤)] .

ومرفوع أسماء الأفعال إمّا أنْ يكون مذكوراً[(٥)] ، نحو : هيهاتَ نجدٌ ، أو مستتراً ، نحو : رويدَ زيداً .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٨١ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٤٩٧ .

(٣) قاله ابن الناظم في شرح الألفية / ٦١١ .

(٤) هذا مفهوم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١١٢ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٥٠٩ .

ولا يتصل بها ضمائرُ الرفع البارزة ، فإذا اتصلت بها ، نحو : هلُمِّيْ وهلموا ، فهي أفعال وليستْ أسماءَ أفعال[(١)] .

وبهذا فإنّ أسماء الأفعال تمتاز عن أفعالها بجواز استتار المثنى والمجموع[(٢)] ، فتقول : صهْ يا زيدُ ، وصهْ يا زيدانِ ، وصهْ يا زيدونَ[(٣)] ، فالضمير المستتر في الأول تقديره : أنت ، وفي الثاني تقديره : أنتما ، وفي الثالث تقديره : أنتم .

وحكم الفاعل المستتر في هذه الأسماء حكـمُ الفاعل المستتر في أفعالها ؛ لأنها تعمل عمل مسمَّياتها[(٤)] ، فيجب استتار الفاعل إذا كان الاسم اسمَ فعلِ أمرٍ مطلقاً[(٥)] ، أي : لمفردٍ أو مثنى أو مجموع ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، فتقول : صهْ يا زيدُ ، وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصهْ يا هندُ ، وصه يا هندان ، وصه يا هنداتُ . والضمير المستتر تقديره حينئذٍ على حسب مفسِّره .

وكذلك يجب استتار فاعل اسم الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو التاء[(٦)] ، أي : إذا كان اسمُ الفعل بمعنى المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو التاء ، ومثاله : أنْ تقول جماعةٌ من المتكلمين : أُفٍّ ، أي : نتضجَّرُ ، أو أنْ يقول

---

(١) انظر : التوطئة / ٣١٩ ، والتسهيل / ٢١٠ ، والرضي ٣ / ٩٠ .

(٢) انظر : الرضي ٣ / ٤٠٨ ، والتصريح ١ / ١٠١ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٤٩٥ .

(٤) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٠٠ ، ٢٣٠٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٨٦ .

(٥) انظر : التسهيل / ٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٩١١ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٢ / ١٣٠ .

متكلمٌ : أُفٍّ ، أي : أتضجَّرُ ، أو أنْ يقال لمخاطب : أنت أُفٍّ ، أي : أنت تَضَجَّرُ . فالفاعل فيها مستتر وجوباً وتقديره بحسب مفسِّره .

وما عدا ما تقدّمَ من أسماء الأفعال فاستتار الفاعل فيها يكون جائزاً ، كاسم الفعل الماضي ، واسم الفعل المضارع المبدوء بالياء ، أو التاء للغائبة ؛ لأنها وإنْ كانت لا ترفع ضميراً بارزاً فهي ترفع اسماً ظاهراً[١] .

وتنقسم هذه الأسماء إلى منقول ومرتجل[٢] ؛ والمنقول على نوعين : منقول عن مصدر ، أو منقول عن ظرف أو جار ومجرور . والمنقول من أسماء الأفعال لا يستعمل في الأمر والنهي إلاّ للمخاطب[٣] ، قال سيبويه : « وموضعهنّ من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهيّ »[٤] .

فالمنقول عن المصدر إمّا أنْ يكون بكاف الخطاب أو لا ، فتقول : رويدَ زيداً ، أو رويدَك زيداً . والمنقول عن ظرف أو جار ومجرور لا يستعمل إلا بضمير المخاطب[٥] ، فلا تقول سوى : أمامَك زيداً ، وعليك زيداً . هذا مذهب البصريين[٦] في حكم الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول .

---

(١) انظر : مجيب النِّدا / ١٢٠ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٨٥ .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٩ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٣ .

(٦) انظر : المقتضب ٣ / ٢١٠ ، والأصول ١ / ١٤٣ – ١٤٤ .

وذهب الفراء إلى أنها في الجميع ضمير في محل رفعٍ على الفاعليّة[١] ، ويلزم من مذهبه هذا ألاّ يكون في اسم الفعل المنقول المتصلة الكافُ به ضميرٌ مستترٌ ؛ لوجوده بارزاً .

ومذهب الكسائي[٢] أنّ الكاف في الجميع في محل نصب ، وردّه الرضي وضعَّفه ؛ لأن المنصوب قد يجيءُ بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً ، وعليك زيداً ، ويلزم مذهبه القول باستتار الفاعل ، كما هو ظاهر .

وهذه الكاف على رأي البصريين تكونُ حرفَ خطابٍ لا محلَّ له من الإعراب إذا جاءتْ مع اسم الفعل المنقول عن مصدر ، نحو : رويدك زيداً ، وإذا كانت الكافُ ضميراً فيجب أن تكون (رويد) مصدراً لا اسمَ فعلٍ[٣] ؛ لأنّ أسماء الأفعال لا تضاف أبداً[٤] ، قال الناظم[٥] :

والفعلُ من أسمائه عليكا وهكذا دونَك مع إليكا
كذا رويدَ ، بَلْهَ ناصبينِ ويعملان الخفضَ مصدرينِ

وتظهر فائدة هذا التفصيلِ عند التوكيد بالنفس أو العين ، فإذا جعلنا (رويدك) اسمَ فعل أمرٍ لا يجوز لنا توكيدُ الكاف بالنفس أو العين ؛ لأنه

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٣ ، والرضي ٣ / ٩٠ .

(٢) انظر : المصدرين السابقين .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٨ ، والرضي ٣ / ٩٠ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٥٠٧ .

(٥) انظر : الألفية بشرح ابن الناظم / ٦١٢ .

حرفٌ لا محل له من الإعراب[١] ، وإنما يجوز توكيد الضمير المستتر فقط ، وذلك بعد أن نأتي بضمير الفصل ، فنقول : رويدك أنت نفسُك .

وأما توكيدُ ضميري اسم الفعل المنقول عن ظرف أو جارّ ومجرور فيجوز فيه وجهان[٢] : الرفعُ ، فتقول : عليك أنت نفسُك زيداً ، وأمامَك أنت نفسُك زيداً ؛ لأنه توكيدٌ للضمير المستتر فيهما ، والجرُّ ، فتقول : عليك نفسِك زيداً ، وأمامَك نفسِك زيداً ؛ لأنه توكيدٌ للضمير البارز المتصل .

وبذلك يكون في اسم الفعل المنقول عن الظرف والجار والمجرور ضميران ، بارز ومستتر ، يقول سيبويه : « فإذا قلت : عليك ، فله اسمان : مجرور ومرفوع »[٣] .

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٨ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٤٩ ، والرضي ٣ / ١٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٥١ .

الفصل السادس

الاستتار في الظرف والجار والمجرور

ويُسمى الجار والمجرور ظرفاً اصطلاحاً ؛ لأنه يجري مَجْراه في جميع أحكامه(١) ، ويُعبِّرُ النحويون كذلك عن (الجار والمجرور) بحرف الجر دون المجرور ، أو بالمجرور دون الجار ، أو بهما معاً(٢) .

والظروف والمجرورات معمولات ، والمعمول لابد له من عاملٍ يعمل فيه ، ومتعلَّقٍ يتعلَّقُ به ، والعامل فيهما يكون محذوفاً(٣) بثلاثة شروط :

الأول : أنْ يكون الظرف والمجرور خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو صلة(٤) . نحو: زيدٌ في الدار ، ورأيتُ رجلاً في الدار ، ورأيت الرجل في الدار ، ورأيت الذي عندك . فإذا وقعا في غير هذه المواضع الأربعة وَجَبَ ذكْرُ العامل(٥) .

والثاني : أنْ يكون العاملُ فيهما كوناً مطلقاً ، لا كوناً مقيداً ، أو فعلاً عاماً لا خاصاً(٦) ؛ حتى يكونَ الظرفُ والمجرور مغنيين عن ذكره ، دالَّينِ عليه ، نحو : كائن أو استقرَّ ، فلو كان خاصاً أو مقيداً لم يَجُزْ حذفُه ؛ لعدم الدليل عليه ، بل يجب ذكره .

---

(١) انظر : الرضي ١ / ٢٤٣ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٢ / ٣ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيهما هو المخالفة ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والرضي ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) انظر : نتائج الفكر / ٤٢١ .

(٥) انظر : الرضي ١ / ٢٤٥ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٨ ، والرضي ١ / ٢٤٤ ، والأشموني ١ / ٢٠٣ .

هـذا رأي الجمهـور[١] ، وعليـه حملـوا قولـه تعـالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[٢] وخُرِّج على أنّ معنى (مستقراً) أي : ساكن غير متحـرك[٣] . وفي وجوب ذكر العامل المقيد يقول سيبويه : « ومثل ذلك : عليـك نـازلٌ زيـدٌ ؛ لأنك لو قلت : عليك زيدٌ ، وأنت تريد النزول ، لم يكن كلاماً »[٤] .

وذهب ابن جني[٥] ، وتبعـه ابـنُ خـروف[٦] ، إلى أنّ ذلـك لا يُـشترط في وجوب حذف المتعلَّق ، بل يجوز ظهوره وإنْ كان كوناً مطلقاً ، مستدلَّيْنِ بالآية الكريمة السابقة .

والثالث : أنْ يكونا تـامين لا ناقـصين ، والمـراد بـتمامهما[٧] هـو أن يُفهِـما بمجرد ذكرهما ما يتعلقان به ، نحو : زيـدٌ في الـدار ، أي : كـائن أو اسـتقر في الدار ، فإن كانا ناقصين ، نحو : زيدٌ بك ، أو زيـدٌ عنـك ، فـلا يجـوز حـذف المتعلَّق به ، بل يجب ذكره ، فتقول : زيد بك واثقٌ ، وعنك مُعرِض .

وقد جمعتُ هذه الشروط المتفرقة في كتب النحويين ؛ تقريباً لمسألة اسـتتار المرفوع في الظرف والمجرور ، ولم أقف على أحدٍ منهم نبّه على تلـك الـشروط مجتمعةً في مكان واحد .

---

(١) انظر : الرضي ١ / ٢٤٤ .

(٢) سورة النمل / ٤٠ .

(٣) انظر : البسيط ١ / ٥٤٩ ، والرضي ١ / ٢٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٥) انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٥٥ ، والرضي ١ / ٢٤٤ .

(٦) انظر : شرح الجمل ١ / ٣٩٥ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٨ ، والارتشاف ٣ / ١١٢١ .

وقد ذكرتُ تلك الشروطَ مجتمعةً هنا ؛ لأنّ شروط حذف العامل في الظروف والمجرورات هي الشروط نفسها - عند الجمهور - في استتار مرفوع الظروف والمجرور ، ويضاف إليها شرط رابع خاص بالاستتار وهو : ألا يرفعا اسماً ظاهراً بعدهما ، كما هو عند بعضهم ، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - .

وتفسير هذا التلازم بين تقدير العامل وإضمار المستتر هو أنّ هذا المستتر لا يُضمرُ إلاّ حيثُ يُقدرُ العاملُ المتعلَّقُ به الظرفُ والمجرور ، فإذا قُدر العاملُ (فعلاً كان أو اسم فاعل) [1] وهو كونٌ مطلقٌ ، عامٌّ تامٌّ ، فإنه يجب إضمار المستتر في المتعلَّق أو المتعلِّق ، مالم يرفع ظاهراً .

أمّا إذا كان العامل كوناً مقيداً مذكوراً في التركيب اللغوي ، أو كان الظرف ناقصاً ، فإنّ الضمير المستتر يكون مضمراً في العامل المذكور ، ويكون الظرف أو المجرور فارغاً من الضمير ، يقول في هذا سيبويه : « وأمّا : بك مأخوذٌ زيدٌ ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ؛ من قِبل أنّ بك لا تكون مستقراً لرجل ، ويدلك على ذلك أنّه لا يستغني عليه السكوتُ ، ولو نصبتَ هذا (مأخوذٌ) لنصبتَ (منطلقٌ وقائمٌ) : اليومَ منطلقٌ زيدٌ ، واليوم قائمٌ زيد »[2] .

ومعنى قوله هذا : أنه لا يجوز أن تقول : بك مأخوذاً زيدٌ ، لأنّ المجرور بك لا يصلح أن يكون خبراً لزيد ؛ لأنه فارغ من الضمير ؛ لأن ضمير زيد

---

(١) لا أثر لهذا الخلاف في الاستتار .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٤ .

موجود في العامل المذكور (مأخوذ) . ومعنى قوله : « بك لا تكون مستقراً لرجل » أي : إنّ المجرور ليس فيه معنى الاستقرار العام المطلق ، بل هو أخذٌ خاص مقيّد ؛ لذا ذُكر المتعلَّق فبقي الضمير فيه ولم ينتقل ، وإنما ينتقل الضمير المستتر منه إلى المجرور إذا حذف العامل ولم يُذكر .

وقد شبّه سيبويه عدمَ تعلُّق المجرور بالعامل المطلقِ إذا ذُكر المقيدُ بعدم تعلُّق ظرف الزمان بشيء إذا أُخبرَ به عن جُثة ، فكما لا تقول : زيدٌ اليومَ ، لا تقول : زيد بك ، وكذلك كما لا تقول : بك مأخوذاً زيدٌ ، لا تقول : اليومَ منطلقاً زيدٌ .

وبهذا يظهر التلازم بين شرطي العامل المحذوف ، والاستتار في المجرور والظروف .

وقد اتفق النحويون[1] على تحمُّل الظروف والمجرورات للضمير المستتر في المواطن الأربعة إذا لم ترفع اسماً ظاهراً ، سوى ما جاء عن السيرافي[2] أنه يرى أنّ الضمير حُذف مع عامله المحذوف .

والتعبير بالانتقال من العامل المحذوف إلى الظروف هو تعبيرُ مَنْ يقولُ بتعلُّق المعمول بعامله المحذوف ، وهو قول البصريين[3] ، وقول ثعلب[4] ،

(١) وهو ظاهر كلام ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ٦٨٥ .

(٢) انظر : الرضي ١ / ٢٤٦ ، والأشموني ١ / ٢٠٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٩ .

(٤) انظر : الارتشاف ٣ / ١١٢١ .

وأبي الحسن بن كيسان(١) من الكوفيين ، وفي ذلك يقول ابن جني : « زيدٌ خلفَك ، أصلُ هذا : زيدٌ مُستقِرٌ خلفَك ، فحُذف اسم الفاعل للعلم به ، وأُقيم الظرف مُقامه ، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف »(٢) .

وكذلك اتفق البصريون والكوفيون على أنّ الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً مؤخراً فإنه يتحمَّلُ ضميراً ، نحو : زيد في الدار ، وزيدٌ عندَك .

واختلفوا فيما إذا تقدَّما وتأخّر عنهما المرفوع الظاهر ، نحو : في الدار زيدٌ ، وعندك زيدٌ ؛ فأجاز أبو الحسن الأخفش(٣) ، وتبعه أبو العباس المبرد(٤) ، أنْ يكون الاسم المرفوع بعدهما فاعلاً بهما ، سواء اعتمدا على نفي أو استفهام ، أو لم يعتمدا ، وحينئذٍ لا يكون فيهما ضمير مستتر ، على هذا المذهب ؛ لرفعهما للاسم الظاهر بعدهما .

أما الكوفيون(٥) فقد أوجبوا ذلك ، أي : الرفعَ على الفاعليّة ؛ لأنّ مذهبهم في ذلك أنّ الخبر لا يتقدمُ على المبتدأ(٦) ، مفرداً كان أو جملة ؛ لئلا

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٨ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٢ / ٧٥٥ .

(٣) انظر : البسيط ١ / ٥٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٨ – ١٥٩ .

(٤) انظر : الانتصار لسيبويه / ١٢٧ ، والإنصاف ١ / ٥١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٣ / ١١٢٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ١ / ٦٥ .

يتقدمَ الضميرُ على مفسِّره[١] . وهذا المذهب كسابقه ؛ لا ضميرَ مستتراً فيهما ؛ لرفعهما الاسمَ الظاهر .

ومذهب سيبويه[٢] والبصريين[٣] أنّ الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ ، وفي الظرف والمجرور ضمير مستتر يعود على الابتداء ، ولا بأس بعَوْده على متأخر عندهم ؛ لأنّ المفسِّر متأخر لفظاً ، متقدم رتبةً[٤] ، وهو كذلك – متحمِّلٌ للضمير – تقدَّمَ أو تأخَّرَ ، وسواءٌ اعتمدا أو لم يعتمدا .

وقد اختلف النحاةُ في نقْل مذهب سيبويه في ذلك ، والنسبة إليه ؛ لعدم وجود نصٍ صريح عنه في رافع الاسم المرفوع بعد الظرف والمجرور المتقدمين، فنُقِلَ عنه غيرُ ما نُسبَ إليه قريباً .

فنَسبَ إليه ابنُ خروف[٥] القول بأنّ الظرف والمجرور المقدَّمين والواقعين خبراً لا ضميرَ فيهما إلاّ إذا تأخّرا ، وفاقاً لرأي الكوفيين .

ونَسبَ إليه ابنُ أبي الربيع[٦] القولَ بجواز الأمرين : الرفعِ على الفاعلية ، أو الرفعِ بالابتداء ؛ بشرط أنْ يتقدّما ويعتمدا على نفي أو استفهام ، نحو : أفي

---

(١) انظر : الرضي ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٢) انظر : نتائج الفكر / ٤٢٣ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ / ٥١ ، والارتشاف ٣ / ١١٢٢ ، وائتلاف النصرة / ٩١ .

(٤) انظر : الرضي ١ / ٢٤٨ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٣ ، والمغني / ٨٦٦ .

(٦) انظر : البسيط ١ / ٥٨٥ .

الدار زيدٌ ، أعندك زيد ؛ تنزيلاً لهما منزلةَ الوصفِ المعتمدِ[١] ، نحو : أقائمٌ زيدٌ؛ وفاقاً لمذهب الأخفش .

وقد نقل أبو عليٍّ[٢] عن الخليل وسيبويه القول بالرفع على الفاعليّة ؛ محتجاً بما أنشده سيبويه في الكتاب من قول الشاعر[٣] :

أحقاً بني أبناءِ سلمى بنِ جنْدلٍ تَهدُدُكم إيايَ وسْطَ المجالسِ

وقال : إنّ الخليل وسيبويه يرفعان (التهدُّدُ) بـ(حقاً) .

وما نَسبه أبو علي إليهما وهو الرفع على الفاعليّة في هذا البيت محتَمَلٌ غيرُ متعيِّن ؛ لأنه يجوز أن يكون المصدر مرفوعاً بالابتداء[٤] .

وقال الرضي[٥] : قال أبو عليٍّ : وادّعى بعضُهم أنّ ذلك مجمعٌ عليه . أي : على جواز رفعِ الظرفِ المقدمِ المعتمدِ الاسمَ الظاهرَ بعده .

وقد استدل النحويون على أنّ الظرف والمجرور يتحملان الضمير المستتر بأنه يُؤكّد ، يقول سيبويه في ذلك : « وإذا قلت : إنّ زيداً فيها وعمرٌو ، جرى عمرو بعد فيها مَجْراه بعد الظريف ؛ لأن فيها في موضع الظريف ، وفي

---

(١) انظر : الملخص / ١٦٦ .

(٢) انظر : الإغفال ٢ / ٤٥٨ .

(٣) هو الأسود بن يعفر ، انظر : ديوانه / ٤٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٣٥ ، وانظر : الإغفال ٢ / ٤٥٨ ، والمسائل المنثورة / ١٨٥ ، والخزانة ١ / ٤٠١ .

(٤) انظر : الرضي ١ / ٢٤٧ .

(٥) انظر : المصدر السابق .

فيها إضمار ؛ ألا ترى أنك تقول : إنّ قومك فيها أجمعون ، وإنّ قومك فيها كُلُّهم »[١] . وقد جاء ذلك في الكلام الفصيح ، قال الشاعر[٢] :

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سِواكُمُ   فإنّ فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

فأجمعُ توكيدٌ للضمير المستتر في الظرف (الدهر) .

كما استدلوا على وجوده أيضاً بأنه يُعطفُ عليه ، قال الشاعر[٣] :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ   عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

فالسلامُ مبتدأ مؤخّر ، وعليك متعلّقٌ بمحذوف خبر ، ورحمةُ معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور .

ومفسِّرُ هذا الضمير المستتر في الظرف والمجرور هو المبتدأُ إذا وقعا خبراً ، والمنعوتُ إذا وقعا نعتاً ، وصاحب الحال إذا وقعا حالاً ، والموصول إذا وقعا صلةً .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٤٥ ، وانظر مثله في الأصول ١ / ٣٢٣ .

(٢) هو جميل بن معمر ، انظر : ديوانه / ٢٩ ، وانظر : أمالي القالي ١ / ٢١٧ ، والارتشاف ٣ / ١١٢٢ ، والمغني / ٥٧٩ ، والخزانة ١ / ٣٩٥ ، والتصريح ١ / ١٦٦ ، والأشموني ١ / ٢٠١ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٣٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٥ ، والمغني / ٤٦٧ ، ٨٦٦ ، والخزانة ١ / ٣٩٩ .

الفصل السابع

الاستتار في الأسماء الجامدة

والمراد بالاسم الجامد : الاسم الذي ليس فيه معنى الفعل[١] ، ويُسمى الاسمَ المحض[٢] . وهو بخلاف الاسم المشتق ، فإنّ فيه معنى الفعل . قال الشاطبي : « والجامد من الأسماء إنما يطلق في الحقيقة على ما يمكن أنْ يَدُلَّ على معنى الفعل الموافق له في المادة فلم يَدُلَّ ، كرجُل وفرس وحمار وقَتَبٍ ورحْل وكاهل وما أشبه ذلك ، أمّا ما لا قابلية فيه البتة للاشتقاق ولا لدعواه فيه فلا يُسمى جامداً ، كالضمائر ، والموصلات ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الأعجمية »[٣] .

والأصل في الأسماء ألَّا تتحمّلَ ضميراً ، كما تقدمتْ الإشارة إليه أوّلَ الباب ، وأنها لا تتحمَّلُه إلاّ بالحمل على الفعل لمشابهتها له[٤] ، وتضمنها معناه ، بدليل أنها تعمل عمله ، كما هو الحال في الأسماء المشتقة .

وقد اختلف النحويون في جواز تحمُّل الأسماءِ الجامدة الواقعة خبراً للضمير المستتر ، فذهب البصريون[٥] إلى منع ذلك ، إلاّ إذا كان الجامد مؤولاً

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٥٥ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٤٤ .

(٤) انظر : ائتلاف النصرة / ٣١ .

(٥) انظر : الإنصاف ١ / ٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ ، والتصريح ١ / ١٦٠ .

بمشتق فيتحملُه كما يتحمّلُه المشتق . فإذا قلت : هذا أسدٌ ، وأنت تريد بالأسد الحيوانَ المعروف ، فهو فارغ من الضمير عند البصريين ، وإذا أردت بالأسد معنى (شجاع) ففيه ضمير مستتر عندهم .

واستدلوا على ذلك بأنّ الجامد المؤوّل بالمشتق إذا أسند إلى اسم ظاهر فإنه يرفعه ، كقول الشاعر(١) :

كأن لنا منه بيوتاً حصينةً مُسوحاً أعالِيْها وساجاً كُسُورُها

فرفع (أعاليها وكسورُها) بمسوح وساج ؛ لإقامتها مُقام (سُود) ، ووجه الاستدلال أنّ الاسم إذا رفع ظاهراً فإنه يرفع الضمير من باب أولى(٢) . يقول سيبويه : « كما تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجلٍ مثْلِ الأسدِ أبوه ، إذا كنت تُشبِّهُهُ »(٣) .

وكذلك يُستدلُّ على تحمُّل الجامد المؤوَّل للضمير بتعلُّق الظرفِ به ، فإذا عمل في الظرف فإنه يعمل في الضمير ، من ذلك قول الشاعر(٤) :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان ليس عليَّ حَسَبي بضُؤْلانْ

وقد نقل ابن جني عن شيخه أبي علي أنّ متعلَّق الظرف في هذا البيت (بعضَ) يحتمل أمرين : أحدهما أنه أراد : أنا مثْلُ أبي المنهال ، أي : أُشْبهُ أبا

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ ، والخزانة ٥ / ١٨ .

(٢) كذا قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣٠٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩ .

(٤) انظر : الخصائص ٣ / ٢٧٠ ، والمغني / ٥٦٨ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٤٣ .

المنهال في بعض الأحيان . والآخر أن يكون قد عُرف من أبي المنهال الغَنَاء والنجدة ، فيصير المعنى كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان(١) .

وقد استشهد ابن جني(٢) على مجيء العلم الجامد بمعنى المشتق بقول أبي تمام(٣) :

فلا تحسَبَنْ هنداً لها الغدرُ وحدَها سجيّةُ نفسٍ كلُّ غانيةٍ هندُ

فقال : كأنه قال : كلُّ غانيةٍ غادرةٌ أو خائنة .

فكما ثَبَت عند البصريين مجيء الجامد بمعنى المشتق فرفع الاسم الظاهر ، وتعلَّقَ به الظرف ، ثبت عندهم أيضاً من كلام العرب توكيدُ ضميره المستتر فيه ، والعطفُ عليه ، ففي ذلك يقول سيبويه : « وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدمُ ؛ لأنّ في سواء اسماً مضمراً مرفوعاً ، كما تقول : مررت بقومٍ عربٍ أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ بالنيّة »(٤) . فسواء بمعنى : مستوٍ(٥) ، وعرب بمعنى : منسوبين إلى العرب(٦) .

---

(١) كذا قال أبو الفتح في الخصائص ٣ / ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٧١ .

(٣) انظر : الخصائص ٣ / ٢٧١ ، ودلائل الإعجاز / ٣٥٧ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٤٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١١٩ ، والبسيط ٢ / ١٠٧٦ .

(٦) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب / ١١٣ .

وقد وردتْ عن العرب أسماءٌ جامدة كثيرة مؤوّلة بالمشتق مما حدا بـبعض النحويين[١] إلى تقسيم تلك الجوامد إلى ستة أنواع :

أحدها : الاسم المنسوب ، نحو : قرشيّ ، فإنه يتحمّـلُ ضـميراً مـستتراً ؛ لأنه بمعنى المشتق ، أي : منسوب إلى قريش ، بدليل أنه يرفع الاسم الظاهر ، فتقول : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوه .

والثاني : ما كان نحـو : عَـرْفَجٍ وخَـزٍّ[٢] ، كقـولهم : مـررتُ برجـلٍ خَـزٍّ قميصُه، أي : ناعم ، وقولهم : مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ، أي : خشن . فرفعـوا التوكيد (كل) حملاً على الضمير المستتر في عرفج .

والثالث : العَلَم المنزَّل منزلةَ المشتق ، وقد تقدم قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان

والرابع : المصدر المنزَّل منزلةَ المـشتق ، نحـو : مـا أنـت إلاّ سـيرٌ ، وزيـدٌ صومٌ. أي : ذو سير ، وذو صوم[٣] ، وذو بمعنى صاحب .

والخامس : اسم الجنس المنزَّل منزلتَه ، نحـو : زيـدٌ أسـدٌ ، أي : شـجاع ، وتقدم بيانه قريباً .

والـسادس : الخـماسيّ مـن الـصفات ، نحـو : همرجـل ، وشـمردل ،

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٩٢ ، والمقاصد الشافية ١ / ٦٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٨ ، والخصائص ٣ / ٢٧٢ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٥٣ .

وجحْمرِش ، فهي تَحَمَّلُ الضمير المستتر إذا وقعت خبراً كسائر الصفات ، وهي غير مشتقة ؛ لأنها خماسية الأصول ، والخماسي لا يدخله اشتقاق البتة[١] .

أما الكوفيون[٢] والرماني من البصريين فقد ذهبوا إلى أنّ الخبر الجامد يتحمّلُ ضميراً مطلقاً ، سواء أُوِّلَ بمشتق أو لا ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، ففي أخوك ضمير مستتر . وقد نَسَبَ ابن مالك[٣] هذا الرأي للكسائي دون غيره .

وقال الشاطبي : « والذي حكى ابنُ الأنباري عن الكوفيين القول بالضمير مطلقاً ، لكنّ أدلتَهم تُشعر بأنّ مرادهم كلُّ جامدٍ مؤوَّلٍ بمشتق ، فأخوك بمعنى قريبك ، وغلامك بمعنى خادمك »[٤] . وهذا الذي استدركه الشاطبي منصوص عليه عنهم في كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب ، قال القرشي : « قال علماء الكوفة : كلُ خبرٍ متحمِّلٌ للضمير ، فإنْ كان مشتقاً فذاك ، وإلاّ فهو في تقدير المشتق »[٥] .

فإذا ثَبَتَ ما جاء في الإرشاد ، مع ما يُؤيدُه من استدلالاتهم المذكورة في

---

(١) قاله الشاطبي في المقاصد الشافية ١ / ٦٥٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٥٥ ، وائتلاف النصرة / ٣١ ، والتصريح ١ / ١٦٠ ، والأشموني ١ / ١٩٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٧ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٤٥ .

(٥) انظر : الإرشاد / ١١٣ .

الإنصاف ، فلا تَصحُّ نسبةُ القول إلى الكوفيين بـأنّ الجامـد المحـض يتحمَّـلُ ضميراً ، كما لا يصح جَعْلُ تحمُّلِ الجامدِ المنـزلِ منزلـةَ المـشتق مـذهباً خاصـاً بالبصريين دون الكوفيين .

وإذا أخذنا بما جاء في الإرشاد فإنّ الفرق بين المذهبين في ذلك يكون لطيفاً جداً ، وهو أنّ البصريَّ لا يجعلُ في الجامد ضميراً إلاّ إذا أُريد به معنى المـشتق وأمكن ذلك فيه ، والكوفيَّ يجعل ذلك في كل جامد وقع خبراً ، ويوجبه فيـه ، وينزِّلُه منزلةَ المشتق .

وهنا مسألة تَعلَّقُ بما تقدم ذكره من حديث الاستتار في الجوامد ، وهي ما جاء ظاهره أنّ الضمائر – على اعتبار أنها من الجوامـد تجـوّزاً – تَحَمَّـلُ ضـميراً مستتراً ، وذلك ما يجيء في أسلوب التحذير ، كقولك : إيـاك والأسـدَ ، فقـد ثَبَتَ من كلامهم وجودُ ضمير مستتر في نحو هذا التركيب ، ودليل ذلـك أنـه يُعطفُ عليه بعد توكيـده بالـضمير المنفـصل ، فتقـول : إيـاك أنـت وزيـدٌ أن تخرجا، وقد جاء مثله في الشعر ، قال الشاعر[1] :

إيـــاك أنـــت وعبـــدَ المـــسيح   أنْ تَقْربـــا قبلـــةَ المـــسجدِ

وهذا يَدُل على وجود الضمير المستتر ، لا على مكانه ومحلِّه ، فمحلُّه الفعل المقدّر ، لا الضمير المنصوب المنفصل ؛ لأنّ الضمائر ليس فيها معنـى الفعـل ، ولا تَضمَّنُ معناه ، ولا تُشبِهُ ألفاظُها مبناه ؛ لذا لا سبيل إلى أنْ تؤوَّلَ بمشتق ، ولا أن تعمل عمله .

---

(١) من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٨ ، وانظر : المقتضب ٣ / ٢١٣ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٤ ، والمقاصد الشافية ٥ / ٤٧٩ .

وقد نصَّ سيبويه على أنّ محلَّ الضمير المستتر الفعلُ المقدَّر حين قال : « وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أنْ تفعل ، وإياك نفسَك أنْ تفعل ، فإنْ عنيتَ الفاعلَ المضمر في النيَّة قلتَ : إياك أنت نفسُك ، كأنك قلتَ : إياك نحِّ أنت نفسُك ، وحملتَه على الاسم المضمر في نحِّ »(١) .

أما أبو العباس المبرد فقد قال : « وإنْ أكَّدتَ رفعتَ إنْ شئت فقلتَ : إياك أنت وزيدٌ ؛ لأنّ مع إياك ضميراً ، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها »(٢) .

ومعنى كلام المبرد هذا أنّ الضمير المستتر لم يبق في موضعه الأول وهو الفعل ، بل انتقل إلى موضعه الثاني وهو الضمير المنفصل ، وهذا المعنى هو نصُّ كلامه ، ومعقود حديثه ، ولكنْ هل هذا المستتر مضمر في الضمير (إياك) أو معه ؟ قال أبو العباس : إنه معه لا فيه ، فإذا ثبت أنه يريد المعيَّة ، فهو تعبير فريد ، ومصطلح جديد ، لم يُسبق إلى مثله .

وبعض النحويين يُعبِّر(٣) عن هذا الاستتار بأنه مستتر في الضمير المنفصل، والمفترض أن يُحملَ كلامُهم وتعبيرهم هذا على التجوّز في العبارة ، ومن هؤلاء الصيمري فإنه قال : « واعلم أنّ في إياك ضميراً مرفوعاً ؛ لأنّ التقدير : إياك نَحِّ »(٤) ، وقال بعد هذا بسطرين : « ويجوز أن تُؤكِّد الضمير المرفوع في

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٧٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٢١٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٢ / ٣٠ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .

الفعل المستتر ، تَعطفَ عليه مرفوعاً » ، إنّ اختلاف التعبير عنده في موطن واحد دليلٌ واضح على أنه قد تجوّز في العبارة حين قال: « إن في إياك ضميراً ».

وعلى هذا التجوّز يُحمل تعبير من قال إنه مضمرٌ في الضمير ومستتر فيه .

القسم الثاني

الاستتار عند المنكرين

[ابن مضاء وبعض المحدثين]

الباب الأول

ويشتمل على الفصلين التاليين :

الفصل الأول : ابن مضاء القرطبي .

الفصل الثاني : لجنة وزارة المعارف المصرية ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة .

لقد بقي الضمير المستتر في الدراسات النحوية القديمة على ما هو عليه من القول به ، واعتباره ضمن التراكيب اللغوية ، والأخذ به ضمن أركان الإسناد ، والبحث عن تفسيره ومرجعه ، حتى جاء عصر دولة الموحدين في المغرب والأندلس (٥٢٤هـ – ٦٦٧هـ) فظهر من بينهم ابن مضاء القرطبي فألّف كتاباً في النحو سُمِّي (الرد على النحاة) ضمّنه إنكاراً للضمير المستتر ، ورفضاً للقول به واعتباره ضمن التراكيب العربية ، محتجاً لذلك بعدم وجود الدليل القطعي الدال عليه ، وبعدم حاجة المخاطب إليه .

وقد بقي هذا الرأي الإنكاري حبيس الكتاب ، فلم يجد أحداً من العلماء يأخذ به ، أو يدعو إليه ، أو يحتج له ، بل خَرَج مَنْ يعارض أفكاره ويرد عليه ، وهو ما فَعَله معاصرُه ابنُ خروف في كتاب سماه[1] : تنزيه أئمة النحو عمّا نُسب إليهم من الخطأ والسهو . وهو كتابٌ يدل عنوانه على مضمونه ، ويشير إلى محتواه ، وإنْ لم يصل إلينا ظنًّا . ويظهر أن ابن مضاء قد بلغه صنيع ابن خروف ، ووصل إليه خبر هذا الاعتراض حين قال مقولته المشهورة : نحن لا نبالي بالكباش النّطّاحة ، وتعارضنا أبناء الخرفان[2] .

واستمر أمر الضمير المستتر على حاله في مصنفات النحويين حتى جاء العصر الحديث ، عصر الانفتاح على الدراسات اللغوية عند غير العرب ، فأرسلتْ مصر أبناءها الطلاب في بعثات علمية إلى تلك الدول الغربية في جميع

(١) انظر : بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

(٢) المرجع السابق .

التخصصات ، ومن بينها تخصص الدراسات اللغوية ، وصـادف هـذا الأمـرُ كثْرةَ الشكوى في مصر مـن صـعوبة دراسـة النحـو العـربي عـلى الطـلاب في المدارس الحكومية ، ونـسب اللغويـون المحـدثون تلـك الـصعوبة إلى مـنهج القدماء في دراسة النحو ، فقاموا بإصلاح النحو العربي ، وتحريره من الأشـياء التي ليست من لغة العرب ، على حدّ زعمهم ، فحذفوا منه مالا يحتـاج إليـه ، ومن ذلك الضمير المستتر . كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وقد تناولتُ كل هؤلاء المنكرين للضمير المستتر بالدرس والتحليل ، وقد ظهر لي من خلال الدراسة أنّ أَبْرزَ مراحـلِ الإنكـار همـا مرحلتـا ابـنِ مـضاء القرطبي ومجمع اللغة العربية بالقاهرة .

الفصل الأول

المرحلة الأولى : ابن مضاء القرطبي

هو أحمد بن عبد الرحمن ، أبو العباس الجيّاني ، الشهير بابن مضاء القرطبي نسبة إلى أحد أجداده ، وُلد بقرطبة سنة ثلاثَ عشرةَ وخمسمائة ، وتُوفي بإشبيليّة سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة[١] .

قال عنه عبد الباقي اليماني : (قاضي الجماعة ، كان ذا فنون شتى ، وله آراء في العربية وشذوذ غير مألوف [عند][٢] أهلها ، ظاهريٌّ في النحو)[٣] .

وقد صنّف القاضي ابن مضاء كتاباً سُمِّي : الرّد على النحاة ، ضمّنه آراءه النحوية ، وهجومه على النحويين ، معترضاً على بعض الأصول النحوية ، وما تفرَّع عنها من المسائل العربية ، ومن ذلك اعتراضه على فكرة العامل النحوي، والعلّة النحوية ، واعترض ما تفرّع عن ذلك كالقول بالضمير المستتر .

وسوف أتناول هنا ما يخصُّ بحثي هذا وهو قضية الاستتار ، وسأُوردُ ما قاله في ذلك بنصِّه كاملاً ، ثم أُعقِّبُ على كلامه بالتحليل والدراسة ، فأُبرزُ أدلته ، وأبسط فكرته ، ثم أُناقش ذلك كلَّه .

---

(١) انظر : بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

(٢) زيادة يلتئم بمثلها الكلام .

(٣) انظر : إشارة التعيين / ٣٣ .

أولاً : النّص الكامل :

يقول ابن مضاء رحمه الله تعالى : (ومما يجري هذا المجرى ما يدَّعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين و [الأسماء] المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها ، وما يجري مجراها ضمائرَ مرتفعةً بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضراب وحسن) وما جرى مجراها ، وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمراً) فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أولى أن ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر . وإذا كان ضارب موضوعاً لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرح به ، (فإذا قلنا زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد ، لو ظهر لكان فضلاً ؟ فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمراً) وكذلك سمع من العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولا أن في عرب ضميرا مرفوعاً لما جاز رفع أجمعين .

قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بضارب ، ففاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، وبكر معطوف على الضمير المقدر لا على البارز .

ولو سُلِّم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد ، لم يُدلَّ عليه بلفظ ، وأن بكراً معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما

يضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثَمَّ ضمير ، ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يُثبتُ الظنُّ شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عِيٌّ ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرح به ، والضمير المدعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة غير مصرح به ! . ويُسْقِطُ ظنَّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك وكذلك ما استدلوا به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون ، ومررت بقاع عرفج كلُّه) فمعلوم أن عرباً اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر، فمن أين يُحْكم بأن هذا المضمر مراد مع التوكيد، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظن ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيما في كتاب الله تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا

يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثـل ألفـاظ اللغـة فإنهـا إذا نقلهـا الثقات قُبِلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في قام ضميراً فاعلاً ؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ، ولابد للفعـل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ، فـإن كـان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً بـه صـح هذا الإضمار . ولابد أن يتقدم قبـل الكـلام في هـذا الموضـع مقـدمات تعـين الناظر فيه على ما قُصِد تبيينه ، وهي أن الدلالـة عـلى ضربـين : دلالـة لفظيـة مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم عـلى مـسماه ، ودلالـة الفعـل عـلى الحـدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعـل المتعـدى على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيهـا خـلاف بـين النـاس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان ، ومـنهم مـن يجعـل دلالته [عليه] كدلالته [على] المفعول به ، فإذا قيـل (زيـد قـام) ودل لفـظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتـاج إلى أن يـضمر شيء ، لأنـه زيـادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسـم الفاعـل ، إذ كـان اسـم الفاعـل موضـوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة .

وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع ، فهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا : (زيداً ضربته) لكنه لم يدل عليه بلفـظ ، لعلم المخاطب به ؛ والدليل على ذلك قولهم في التثنيـة (قامـا ويقومـان) وفي

الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ . والثاني أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل(١) :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها   ولا أرضَ أَبْقَل إبقالها

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغْنِهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي ، ولعله يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يُكتفى [به] في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون [في نعلم] أنه متكلمون ، ومن التاء [في تعلم] أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل .

وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل [غائب] مذكر . وعلى هذا فلا

---

(١) تقدم تخريجه ص ١٧ .

ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمـان ، فـلا حاجـة بنـا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر ، فالأظهر أنه إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون (أعني حُذَّاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كـانوا يعنـون بالمـضمر الأسـماء ، ويعنـون [بالمحـذوف] الأفعـال ، ولا يقـع الحـذف إلا في الأفعـال أو الجمـل لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنـا (الـذي ضربـت زيـد) إن المفعـول محـذوف تقديره ضربته . فإن فُرّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبـما يظـن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده ، فهو فـرق ، لكـن إطـلاق النحـويين لهـذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق .

والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المـتكلم إعـادة الفاعل ، ويجوز أن يُكتفى بما تقدم ، والأظهر أن يُكتفى بما تقدم . هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه ، فالإضراب عـن إثباتـه ونفيـه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجـة بنـا إلى القـول بالإثبـات والإبطال فيه) [1] . انتهى كلامه .

---

(١) انظر : الرد على النحاة / ٨٨ – ٩٣ .

ثانياً : التحليل :

لقد تناول ابن مضاءٍ الضمير المستتر وانتقد القول به ، ورفض اعتبار النحويين له ، وتحدث عن الاستتار من خلال ثلاثة مواطن وَرَدَ ذكْره فيها عند النحويين :

الموطن الأول : الضمير المستتر المرفوع باسم الفاعل :

لقد استعرض ابن مضاء الاستتار في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة ، ومثل له بنحو قولهم : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) ، ثم أورد حُجّتين للنحويين القائلين بهذا الاستتار ، وقد عبَّر عن الأولى بقوله : (وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً، فإذا رفعتْ الظاهرَ فالمضمر أولى أن ترفعه) .

والثانية عبَّر عنها بقوله : (فإنْ قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا : زيدٌ ضاربٌ هو وبكرٌ عمراً ... والنحويون يقولون : إنّ هذا الضمير الذي بَرَزَ ليس هو فاعلاً بضارب ، ففاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، وبكر معطوف على الضمير المقدّر لا على البارز) .

وقد ردّ ابن مضاء حجةَ النحويين الأولى من وجهين :

الأول : أنّ احتجاج النحويين برفع اسم الفاعل للظاهر يقوم على القول بالعامل النحوي ويتكئُ عليه ؛ فتبطل الحجةُ ببطلان فكرة العامل ، وهو معنى قوله : (وقد بَطَلَ ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر) .

والآخر : أنه لا فائدة من تقدير الضمير المستتر المرفوع باسم الفاعل ، وعبّر عن ذلك بقوله : (فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائدٍ لو ظهر لكان فَضْلاً ؟) .

وكذلك ردّ ابن مضاد الحجة الثانية من عدة وجوهٍ ، ملخصها ما يلي :

الأول : أنّ النحويين يجعلون القليل أصلاً للكثير ، فهم يجعلون العطف أصلاً يبنى عليه غير العطف ، ومفهوم استدلالهم بالعطف – لو سلّمنا أنّ البارز تأكيد للضمير المستتر (كما يقول) – أنّ المتكلم لا ينوي الضميرَ إلاّ إذا عُطف عليه ، وإذا لم يُعطف عليه لم ينْوِه ، وقياس حال عدم العطف على العطف ظنٌ .

والثاني : أنّ الظنَّ لا يُثبتُ شيئاً مستغنى عنه ، لا فائدة للسامع فيه .

والثالث : أنّ مما يُبطل هذا القياس هو أنّ الصفات المشتقة لم يظهر لها ضميرٌ في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل .

المناقشة الأولى :

لقد اتكأ ابن مضاءٍ في إبطال حجة النحويين الأولى التي هي رفعُ الصفةِ المشتقة الاسمَ الظاهر على أمرين هما : إبطال العامل النحوي ، وعدم الفائدة . فلننظر أولاً كيف أبطل ابن مضاءٍ فكرة العامل ، وما دليله في ذلك ؟

فأقول : لقد ابتدأ ابن مضاء حديثه عن العامل النحوي بتقرير ذلك من كلام النحويين[1] ، وأنهم يرون أن الرفع والنصب والخفض والجزم لا يكون

---

(١) انظر : الرد على النحاة / ٧٦ – ٧٧ .

إلا بعامل لفظي أو معنوي ، أي أنّ لكل مرفوع رافعاً ، ولكل منصوب ناصباً ... وهكذا .

واستدل على ذلك بكلام سيبويه ، ثم عقَّبَ عليه بقوله : (فظاهر هـذا أنّ العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيِّنُ الفساد) [١] . ثم احتجَّ ابن مضاءٍ لعـدم وجود عامل نحوي لا لفظي ولا معنوي بكلام ابن جني حـين قـال : (وقـد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني) [٢] .

ثم نقل كلامه في الخصائص ، وهـو قولـه : (وأمـا في الحقيقـة ومحـصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمـتكلم نفـسه ، لا لشيء غيره) [٣] ، ثم عقَّبَ على كلام ابن جني هذا بقوله : (فأكَّـد – أي ابـن جني – المتكلمَ بنفسه ؛ لرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غـيره ، وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصـوات إنـما هـي مـن فعل الله تعالى – أي من خلْق الله – وإنما تُنسب إلى الإنـسان كـما يُنـسب إليـه سائر أفعاله الاختيارية) [٤] .

فابنُ مـضاء هنـا يوافـق ابـنَ جنـي في أنّ المـتكلم هـو العامـل الحقيقـي والمحْدِثُ للإعراب ، ويخالفه في أنّ عمـل الإنـسان لا ينفـك عـن إرادة الله ،

(١) انظر : المصدر السابق / ٧٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ١٠٩ – ١١٠ .

(٤) انظر : الرد على النحاة / ٧٧ .

ومشيئته وقَدَره ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة[١] ، وقد فهم ابنُ مضاء من قول ابن جني : (لا لشيء غيره) أنّ هذا مذهب القدرية من المعتزلة القائلين بأنّ العبد يخلُقُ فعْلَه بدون إرادة الله ، وبدون تقدير الله تعالى له[٢] .

وتنبيه ابنِ مضاء على عقيدة ابن جني إنما استوحاه من استطراده حين قال: لا لشيءٍ غيره ، وهذا الاستطراد ، وذاك التنبيه ، لا علاقة له بمكان الاستدلال ، ولا تلازُم بينهما ؛ فابن مضاء يستدل على أنّ المتكلم هو العامل الحقيقي ، مستعيناً بنص ابن جني على ذلك ؛ فسواء كان المتكلمُ قدرياً نافياً للقدر ، أو سنيّاً يعتقد أنّ الله تعالى خالقُ أفعاله ، وأنّ له قُدرةً وإرادة على الكلام – فإنّ المتكلم هو الفاعل الحقيقي عند هاتين الطائفتين .

وقد ردَّ الإمامُ الشاطبي على ابن مضاء هذا الاستدلالَ ، فقال : (فهذا الاصطلاح – العامل – في النحو قد تبيَّن معناه ، وإنما بسطتُ القول فيه ؛ لأنّ ابن مضاء ممن يُنسب إلى النحو قد شَنَّعَ على النحويين في هذا المعنى ؛ أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم ، فَنَسَبهم إلى التقوّل على العرب ، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ ، بل نَسَبَهم إلى مذهب الاعتزال ، والخروج عن السنة ، وظَلَمَهم – عفا الله عنه – إذ لم يعرف ما قصدوه)[٣] .

فالقول هنا ما قالته حَذَامِ ، ولكن جاء في آخر كلام الإمام أنّ ابنَ مضاءٍ

(١) انظر : شرح العقيدة الواسطية / ١٧٥ .

(٢) انظر : الفرق بين الفرق / ١١٣ .

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦١٩ .

نَسَبَ كلَّ مَنْ يقولُ بالعامل الحقيقي - المتكلم - إلى الاعتزال"! وهذا تعميم منه - رحمه الله - لا يُوافق على مثله ؛ لأنك قد رأيت أنّ ابن مضاء إنما رَمَى مَنْ يقولُ : لا لشيء غيره ، بالاعتزال ، وهو استطراد ابن جني فقط ، وأنّ ذاك الاستطراد لا علاقة له بمكان الاستدلال - وهو أنّ المتكلم هو العامل الحقيقي - .

والحاصل من هذا أنّ ابن مضاء يرى أنّ العامل هو المتكلم ، فساق كلامَ ابنِ جني احتجاجاً على ذلك ، ويرى ابنُ مضاء أيضاً أنّ ابن جني يخالف سيبويه في ذلك .

وأقول أولاً : إنه لا أحدَ من البشر ، يُخالف في ذلك الأمر ، وهو أنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم بنفسه ، وهي من مُسلَّمات الأمور ، التي لا يجوز أن يعترض على مثلها ، كما لا يجوز أن يُتّهم أحدٌ أنّه لا يقول بها .

وثانياً : إنّ مقصود النحويين بنسبة العمل لبعض الألفاظ ، هو أنها كالأسباب التي تعمل في مسبَّباتها ، متى ما وجدتْ لزمَ المتكلم أنْ يُعملَها ، ويتكلَّمَ بأثرها الذي يجب أنْ يكون لمثلها في اللفظ الآخر ، سواء كان أثراً ظاهراً أو مقدَّراً ، يقول الرضي : (إلاّ أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة)[1] وقال في مكان آخر : (فالموجِدُ لهذه المعاني - الفاعلية وغيرها - هو المتكلم ،

---

(١) انظر : شرح الكافية ١ / ٥٧ .

والآلة : العامل ... لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل)[١] ، وقد عبّر ابن جني عن هذا المقصود في نفس الموطن من الخصائص فقال : (وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ؛ ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه)[٢] .

فكيف يكون ابنُ جني معترضاً على اصطلاح النحويين وهو يبيّن لنا مقصودهم ، ويوضح مرادهم ؟!

فالحاصل من هذا أنّ أبا الفتح بن جني في وادٍ وابن مضاءٍ في وادٍ آخر ، حين احتجَّ بكلام ليس له فيه حجّة ؛ لأنّ ابن جني أقرَّ بالعوامل النحوية من بداية حديثه أوّلَ الفصل حين قسَّمها إلى ضربين : لفظي ومعنوي ، بل إنه يقول بالعامل النحوي من أول الخصائص إلى آخره ، وفي جميع كتبه .

ولكن إذا كان ابن جني لا ينفي وجود العامل النحوي فلماذا نسب العمل للمتكلم نفسه ؟

فأقول أولاً : إنّ ابن جني يتكلم عن الحقيقة التي لا يختلف فيها أحدٌ من البشر ، وهي أنّ المتكلم هو المحدِثُ للإعراب ، ولا يريد بهذه الحقيقة الاعتراض على العامل النحوي قطعاً .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٧٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١ / ١٠٩ .

وثانياً : إنّ ابن جني يريـد أنْ يتوصـل مـن خـلال هـذه الحقيقـة ، إلى أنّ العامل المعنوي أوسع وأقوى من العامل اللفظي ، وأنّ العامل اللفظي يـؤول إلى المعنوي ويرجع إليه ، وهو معنى قوله : (ولأجله ما كانتْ - مـا زائـدة - العواملُ اللفظية راجعةً في الحقيقة إلى أنها معنوية) [١] فكأنَّ ابن جني يـستدل على ذلك الرجوعِ بأنّ المتكلم كما أنّه في العوامل المعنوية هو المتـصوِّر للعامـل داخل نفسه فكذلك في العوامل اللفظية فإنّ العمل للمتكلم في الحقيقة وليس للفظ . هذا هو مراده ، ومعقود كلامه ، ومقصود حديثه .

فانظر كيف أقحم ابنُ مضاءٍ نصَّ ابن جني في قضيةٍ هو منها بريء ؟!

وثالثاً : يمكن أن يقال إنّ النحويين قد اصطلحوا على أنْ يُسموا الألفـاظ التي كالسبب للإعراب عوامل ، والمصطلح لا مشاحةَ فيـه . كـما أشـار إليـه الشاطبي فيما تقدم من كلامه .

وبهذا نجد أنّ قول ابن مضاء : إنّ أبا الفـتح قـد صرّح بخـلاف مـا عنـد سيبويه ، ليس مستقيماً ؛ لأن ابن جني لم يرفض العامل النحوي كما رأينا .

وكذلك نجد أنّ ابن مـضاءٍ - الـذي قامـتْ لـه الـدنيا ولم تقعـد في هـذه القضية - لم يُقدِّم دليلاً واحداً في إبطال العامـل النحـوي ، سـوى أنّ المـتكلم نفسَه هو المحدِثُ للإعراب ، والمصوِّتُ به ، وهذا أمر يتفق عليه الناس جميعاً ، ولا يختلفون فيه ، وهو من واضح المسلَّمات ، التي لا يجوز أن يُعارَض بمثلهـا

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ١٠٩ .

تعابير النحويين أو بعض المصطلحات .

وأما الأمر الآخر الذي اتكأ عليه ابن مضاء في إبطال حجة النحويين القائلة برفع اسم الفاعل للظاهر وهو أنّه لا فائدة من تقدير فاعل اسم الفاعل، وأنّ المخاطب مستغنٍ عنه ، فإني أقول مناقشاً إياه في ذلك : إنّ الفائدة إما أنْ تكون معنوية ، أي أنّ المخاطب يستفيد من تقدير الفاعل المستتر معنى ومدلولاً لا يصل إليه إلاّ باعتبار الفاعل المستتر ، وإما أن تكون فائدة في الأداء اللفظي ؛ والفائدة الظاهرة هنا هي فائدة في الأداء اللفظي الفصيح ، ذلك أنّ العرب تستقبح العطفَ على الضمير المستتر دون أن تفصل بينهما بضمير منفصل هو توكيد للمستتر ، فلا تقول : زيد ضاربٌ وبكرٌ عمراً ، كما تستقبح العربُ ذلك في العطف على الضمير المتصل المرفوع دون فصْل بينهما بضمير مؤكِّد لضمير الرفع المتصل ، فلا تقول : خرجتُ وزيدٌ ، فكما يجب أنْ تقول : خرجتُ أنا وزيدٌ ، فكذلك يجب أ ن تقول : زيد ضاربٌ هو وبكرٌ عمراً . فأنزلتْ العربُ الضمير المستتر عند العطف عليه منزلة ضمير الرفع المتصل . وهذه فائدة في الأداء اللفظي الفصيح ، والكلام المستقيم الصحيح .

فإذا ثبتَ بما تقدم أنّ قول ابنِ مضاءٍ في إبطال العامل لا يصح ، وثبت أن لتقدير الضمير المستتر فائدة ، فإن استدلال النحويين برفع الصفة المشتقة للظاهر دليلٌ واضحٌ لا غبار عليه ، ويجب المصير إليه ، والأخذ به .

المناقشة الثانية :

وأما حديث ابن مضاء في إبطال الحجة الثانية القائلة بتوكيد الضمير

المستتر عند العطف عليه ، فإني سوف أناقش ردَّه واعتراضه على هـذه الحجـة من خلال ثلاث وقفات :

الوقفة الأولى : مع قولـه : (فـإن قيـل : الـدليل عليـه ظهـورُهُ في بعـض المواضع ، وذلك عند العطف عليه) .

فأقول : إنّ ابن مضاء هنا يُشكك في تبعيّة الضمير البارز وفي كونه توكيداً، في نحو قولهم : زيد ضاربٌ هو وبكرٌ عمراً ، وقد عبّر عن ذلك بـأنّ الـضمير المستتر يظهر في بعض المواضع ، ومعنى هـذا الكـلام أنّ الـضمير البـارز هـو الفاعل . ومن المعلوم أنّ الضمير المستتر لا يظهر أبداً .

فإنْ قال قائل : من أين لك أنّ ابن مضاء يشكك في تبعيّة البارز وهو الذي نصَّ على أنّ النحويين يقولون إنّه ليس فـاعلاً بـل هـو توكيـد ؟! فـأقول : إنّ الذي دلّني على أنه يشكك في ذلك وأنّ نفسه تميـل إلى مخـالفتهم هـو منطـوق كلامه السابق حين قال : (الدليل عليه ظهورُهُ ...) وقرينةٌ أخرى تؤيّد ميلـه إلى هذا المعنى حين قال : (ولو سُلِّم ما قاله النحويون من أنّ هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد ، لم يُدلَّ عليه بلفظٍ) .

وهذا الضمير البارز عند العطف توكيد للضمير المستتر وتابع له ، ودليـل ذلك هو بروزه في بعض المواضع فقط ، ولا يظهر في كل موضع ، فعدم لـزوم إبرازه في كل موضع دليل على أنّه تابع وليس فاعلاً ، ولو كان فـاعلاً لَلَـزِمَ في كل موطن ؛ لأننا نجد أنّ من سنن العرب في كلامها أن الفاعـل إذا بـرز فإنـه يُلتزم في كل تركيب ، فالفعل الماضي مثلاً إذا أسـند إلى مفـرد مخاطـب نحـو :

خرجتَ ، فإنه يلزم الظهور دائماً وفي جميع الأحوال ، وهذا مسلك كل فاعل بارز .

وأما التوكيد فإنه تابع لا يَلزم في كل تركيب ؛ لأنه قد يُحتاج إليه ، وقد لا يحتاج إليه ، وقد يظهر في موطن ، ولا يظهر في مواطن أخرى .

والوقفة الثانية : مع قوله : (قيل : إنّ هذا الضميرَ إنما يضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثَمَّ ضمير ، ومن أين قِستَ حالَ غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلَّتها أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلِّمُ لا يَنْوِي الضمير إلاّ إذا عطف عليه ، وإذا لم يُعطف عليه لم يَنْوه ، وهل قياس هذا على هذا إلاّ ظن ؟! وكيف يُثبت الظنُّ شيئاً مستغنى عنه) .

وأقول : لقد وقع ابن مضاءٍ بهذا الكلام في خطأ عظيم ، وفساد عريض ، وسقط في تناقُض غريب ، وأُريد أن أبيِّن موطن الخطأ ، وأُبرزَ مكان الزلل ، ثم أستدل على تقرير ذلك من نصِّ كلامه ، ومعقود حديثه ، وأعقب على كل ذلك بما أراه صواباً .

وموطن الخطأ في كلامه هذا أنّه يرى أنّ النحويين يرون أنّ إضمار الفاعل المستتر لا يكون إلاّ عند العطف عليه ، وإذا لم يُعطف على المستتر فلا ضمير مستتراً ، وهو قوله : (إنّ هذا الضميرَ إنَّما يُضمر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمَّ ضمير) فإنْ قال قائل : إنّ ابن مضاء يريد هنا بـ (الضمير) الضميرَ البارزَ المؤكِّد ، فهو لا يكون إلا حال العطف .

فأقول : كلاَّ واللهِ ، إنّه يريد بـ (الضمير) الضميرَ المستتر لا الضميرَ البارزَ المؤكِّد ؛ لأنه أعاد هذا المعنى ، وأَكَّد هذا المقصود حين قال : (والمتكلِّمُ لا يَنْوِي الضميرَ إلاّ إذا عُطف عليه ، وإذا لم يُعطف عليه لم يَنْوه) والضمير المنوي هو الضمير المستتر .

وكونُه يرى أنّ النحويين لا يقولون باستتار فاعل اسم الفاعل إلاّ عند العطف عليه وتوكيدِه فهذه تهمةٌ باطلة ، لا أعرف أحداً من الناس قال بها . والصحيح أنّ النحويين يقولون باستتار فاعل الصفات المشتقة ما لم يمنع مانع من ذلك ، ولم يقيِّده أحدٌ منهم بحال العطف ، كما هو مبسوط في بحثي هذا ، وتقدم حديثه هناك .

ثم إنّ ابن مضاءٍ قد ناقضَ كلامَه مناقضةً غريبة ، وردَّ على نفسه من حيث لم يشعر ، وذلك حين استنكر على النحويين أنْ يقيسوا حال غير العطف على العطف بقوله : (ومن أين قستَ حالَ غير العطف على العطف ؟!) ومفهومُ كلامه هذا أنه يرى أنهم يستدلون على وجود المستتر في حال غير العطف بوجوده حال العطف . وهذا هو عين الصواب ، ولكنّ هذا المفهومَ يتعارض مع ما سبق تقريرُه ، ويُناقض ما تقدم من حديثه وأنهم لا يرون الاستتار إلاّ حال العطف .

وقد شَعَرَ ابن مضاءٍ بهذا التناقضِ ، وذلك التعارضِ ، فنَسَبَه إلى النحويين بعبارة لطيفة ، وإشارة خفية ، فجعَلَ كلام النحويين متناقضاً ، ورأيهم متعارضاً ، ومذهبهم في ذلك مختلِطاً ، فاستمعْ إلى كلامه الآنَ ، واستشعرْ ما

قلتُه لك ؛ حتى تكشِفَ مقصوده ، وتستبين مراده ، فإنه يقول : (ومن أينَ قستَ حالَ غير العطف على العطف ، وجعلتَ حالَ العطف مع قلتها أصلاً لغيرها مع كثرتها ، والمتكلِّمُ لا يَنْوي الضمير إلا إذا عُطف عليه ، وإذا لم يُعطف عليه لم ينوه) ومعنى كلامه هذا ، واستنكاره هنا ، أنّكم أيها النحويون تقولون باستتار الفاعل في الصفة المشتقة ، مستدلين عليه في غير حال العطف بحال العطف عليه ، فكيف تقولون باستتاره في الحالين والمتكلمُ - عندكم - لا ينوي الضمير إلاّ إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ؟! فهذا تناقضٌ في كلامكم ، وتعارض في مذهبكم أيها النحويون .

ونحن إنما نفهم هذا المعنى من كلام ابن مضاء السابق إذا جعلنا الواوَ في قوله : (والمتكلم) واوَ الحال ؛ لأن المعنى معها أصبح هكذا : إِذِ المتكلمُ عندكم لا ينوي ... أمّا إذا جعلنا الواوَ واوَ عطفٍ فإنّ المعنى يصبح محمولاً على ما تقدم من الاستفهام الإنكاري ، ويصبح المقصود هكذا : من أين جعلتَ حال العطف أصلاً ، ومن أين جعلتَ المتكلمَ لا يَنْوي الضمير إلاّ إذا عطف عليه .

فإذا كانت الواوُ عاطفةً فالمعنى كما ترى أنّه يَنْسِبُ إلى النحويين مذهبين في موطن واحد ؛ الأول : مفهومٌ من قوله : (من أين قستَ حال غير العطف على العطف) ومعناه أنهم يرون الاستتار في الحالين ، وهو الذي قلنا عنه إنه عين الصواب ؛ لأنه هو مذهبهم المعروف . والثاني : مفهومٌ من قوله : (والمتكلِّمَ لا يَنْوي الضميرَ إلاّ إذا عُطف عليه) ومعناه أنهم لا يرون الاستتار إلاَّ حال العطف عليه .

وإذا صَحَّ أنّ الواو عاطفةٌ فمعناه أنّ ابن مضاءٍ قد نسب إلى النحويين مذهبين متناقضين في موطن واحد، وأنه قد استنكر عليهم ذينك المذهبين.

وأمّا لو صحَّ أنّ الواو واوُ الحال فمعناه أنّ ابن مضاء قد نَسَبَ التناقض إلى النحويين، كما تقدم. فانظرْ كيف نسب إليهم مذهباً باطلاً، وهو أنهم يقولون بالاستتار حال العطف فقط، ثم رماهم بالتناقض، واختلاط الرأي، وفساد المذهب.

والوقفة الثالثة: مع قوله: (ويُسقِطُ ظنَّ قياس العطف أنّ هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل).

فأقول أولاً: إنّ قياس حال غير العطف على العطف لا يُسمّى ظنًّا، بل تُسمى قرينة لفظية يستدل بمثلها على وجود الضمير المستتر. وإذا أراد بالظنِّ التعبير الأصولي عند الأصوليين فإنّ الظنّ غيرُ مطَّرَح عندهم؛ لأنه هو الطرف الراجح، ويقابله الوهم وهو الطرف المرجوح، والظنّ عند الفقهاء إذا اجتمعتْ معه القرائن فإنه يصبح ظنًّا غالباً، والظن الغالب يقوم مقام اليقين عند الفقهاء[1].

وثانياً: لقد استدل ابن مضاء بعدم النظير على عدم تحمل الصفات المشتقة للضمير المستتر، ومعنى استدلاله هذا أنه لما لم يظهر مع الصفات ضميرٌ بارز حال التثنية والجمع، كما ظهر مع الفعل الماضي والأمر، دلَّ على أنّه لا يتحمّلُ ضميراً مفردًا مستتراً.

(١) انظر: شرح الورقات في أصول الفقه / ٤١.

وأقول : إذا كان ابن مضاء يستدل بالنظير فإن الصفات المشتقة التي لا يبرز معها الضميرُ حال التثنية والجمع لها نظير في الأفعال ، وذلك النظير هو الفعل المضارع المبدوء بالهمزة ، والمبدوء بالنون ، فإنهما لا ضمير معهما بارزاً حال التثنية والجمع ، نحو : أقوم ونقوم . وفاعلهما مستتر فيهما ، مفردًا ومثنى ومجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وكذلك الصفة المشتقة يستتر فيها الفاعل مفردًا كان أو غير مفرد . فهذا نظيرٌ يجب المصير إليه ، والاعتماد عليه .

بل إنّ هذا النظير (المضارع) أقرب إلى الصفة المشتقة ، ذلك أن اسم الفاعل يُشبه المضارع في لفظه ، ومن أجل الشبه بينهما سُمِّي المضارع مضارعاً .

الموطن الثاني : الضمير المستتر المرفوع بالاسم الجامد المؤوّل بمشتق :

وقد مثّل له ابن مضاء بما سمعته النحاة عن العرب من قولها : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون ، وقولها : مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّهُ . وأشار إلى استدلال النحويين على وجود الضمير المستتر المرفوع بالاسم الجامد المؤول بمشتق بتوكيده المرفوعِ ، وهو (أجمعون ، وكلُّه) .

ثم إن ابن مضاء قد ردَّ على النحويين قولهم ، واعترض على مذهبهم ، وطريقة استدلالهم ، من خمسة أوجهٍ ، هذا ملخصها :

الأول : أنّ عرباً اسمٌ موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، فإذا قلت : مررت بقوم عرب ، فقد تمَّ الكلام ؛ إذ قد أتيتَ بصفةٍ وموصوف .

والثاني : أنّ إضمار الضمير المستتر في عربٍ وعرفج لا يفيد معنى زائداً .

والثالث : أنّ قولهم : (أجمعون) شاذّ .

والرابع : قوله : (فمن أين يُحكم بأنّ هذا المضمر – المستتر – مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه) .

والخامس : أنّ قياسَ عدم توكيده على توكيده ظنٌّ ، لا يَثبتُ به مثلُ هذا .

إنّ ابن مضاء لم يذكر هنا سوى حُجةٍ واحدة للنحويين ، وهي إتباع المستتر بالتوكيد المرفوع ، وللنحويين في هذا المقام حجةٌ أخرى هي : رفْعُ الاسمِ الجامد المؤول بالمشتق الاسمَ الظاهر ، يقول الشاطبي في ذلك : (ولم نحكم على أسدٍ أنّه يتحمل ضميراً في : زيدٌ أسدٌ ، إلاّ بعد أنْ رأينا العرب عاملته

معاملة الفعل ، فرفعتْ به الظاهرَ حين قالتْ : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه ، كما قالتْ : ضاربٌ أبوه ، ولو لا ذلك لم ندَّعِ أنها تتحمل ضميراً البتة) [١] .

المناقشة الأولى :

ذَكَرَ ابن مضاء في اعتراضه الأول على قولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، أنّ الكلام يتم بذكْر الصفة والموصوف ، ومعناه : أنّه لا حاجة إلى ذكْر التوكيد (أجمعون) .

وأقول : إنّ التوكيد المعنوي إنما يَحتاجُ إليه المتكلمُ إذا أراد أن يرفعَ توهُّمَ عدمِ إرادة الشمول عن ذهن السامع ، فإذا احتاج المتكلم إلى مثل ذلك فهو محتاجٌ إليه .

وإذا كان ابن مضاء يريد أنّ التوكيد المعنوي لا يُحتاج إلى مثله في جميع التراكيب العربية ، فهو مردود بورود ذلك في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴾ [٢] وآيات أخرى غيرها كثير، وليس في القرآن شيء لا يُحتاج إليه .

المناقشة الثانية :

ذكَر ابن مضاء في اعتراضه الثاني أنّ إضمار المستتر لا يفيد معنى زائداً . وكأنّ ابن مضاء يحتجُّ بعدم الفائدة المعنوية على عدم وجوده ، وقد سبق أن

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ١ / ٦٤٦ .

(٢) سورة الشعراء / ٩٤ – ٩٥ .

ذكرتُ في الموطن الأول أنّ الفائدة الظاهرة هي فائدة لفظية تُراعى عند التركيب وتُلتزم . كما هو مبيَّن في موطنه هناك .

المناقشة الثالثة :

ذكر ابن مضاء أنّ قولهم : (أجمعون) شاذٌ .

ومعناه : أنه كان يجب أن يكون توكيداً للاسم الجامد فيُجرُّ كما جُرَّ .

وأقول : إنّ الشذوذ نوعان ، شذوذ في السماع ، وشذوذ في القياس ، وهذا تركيب مسموع عن العرب ، فيُحمل قولُ ابن مضاء على أنّه يريدُ الشذوذَ السماعي .

وكيف يكون شاذًا سماعاً ؟! وقد ورد في كلام الفصحاء مثلُه كثيراً ، وجاء في كلامهم المنظوم والمنثور ما يُؤيده ، ويشهد لمثله . وقد ذكرتُ شيئاً من ذلك عند الحديث عن الاستتار في الاسم الجامد المؤول بالمشتق .

المناقشة الرابعة :

وأمّا اعتراضه الرابع الذي عبّر عنه باستفهام إنكاري ، وهو قوله : (فمن أين يُحكم بأنّ هذا المضمرَ - المستتر - مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد) .

فأقول : لقد حُكم على المضمر المستتر حالَ التوكيد بأنه مرادٌ بدليل أنّ التوكيد جاء مرفوعاً ؛ والتوكيد تابع لا يُرفع إلاّ إذا ارتفع متبوعُه ، و (عرب) لا يصلح أنْ يكون متبوعاً له في هذا التركيب المسموع عنهم ؛ لأنه مجرور ، والمجرور لا يتبعه مرفوع أبداً . وقد ثبتَ عند النحويين أنّ العرب تُنزِّلُ الاسمَ

الجامد المؤول بالمشتق منزلةَ الفعل ، فترفع به الظاهر ، وما يرفع ظاهراً يرفع مستتراً ، فلما جاء التابع هنا مرفوعاً دلَّ على أنّ متبوعه مرفوع ، وليس ثَمَّ مرفوعٌ سوى الضمير المستتر المرفوع بالاسم الجامد المؤول بالمشتق .

وأمّا قوله : (ومع عدم التوكيد) فأقول : نعم إنّ هذا المضمر المستتر مرادٌ أيضاً مع عدم التوكيد ، بدليل التوكيد ، أي أننا استدلَّيْنا عليه بالتوكيد ؛ ذلك أنّ هذا المضمر المستتر إذا ثبت وجودُه واعتباره في موطن فإنه يُلتزم مع رافعه في كل موطن ، وسبيله في ذلك سبيل الفاعل المستتر مع فعله ، فهو ملتزِمٌ الاستتارَ إذا لم يُذكر الفاعل ويظهر ، ذلك أنّ الفاعل في التركيب والإسناد عمدةٌ لا يستغنى عنه ، وكذلك إذا برز الفاعل المضمر وظهر ، فإنه يبرز في كل موطن ولا يستتر . فمثلاً الفعل الماضي (خَرَجَ) إذا لم يظهر فاعله الغائب فإنه مستتر فيه في كل موطن .

وكذلك الفعل (خرجتُ) لا يستتر معه فاعله الحاضر أبداً ، بل يلزم الظهورَ والبروز دائماً . وهكذا .

فإذا أثبتَ النحويون وجود المستتر في الاسم الجامد المؤول بالمشتق حال التوكيد ، فيجب أنْ يلتزم ذلك الاستتار حال عدم التوكيد .

وأمّا قوله : (وإذا لم يكن توكيدٌ فلا حاجة للمتكلم إليه) .

فأقول : يجب أن يُحمل كلامه هذا على ظاهره ، وهو أن يقال :إنّ ابن مضاء يريد بقوله : (إذا لم يكن توكيد) أي : إذا لم يُوجد في الكلام توكيد . فهذا معناه ، وفحواه : أنّ هذا المضمر لا يثبتُ عندكم ولا يُراد إلاّ مع التوكيد،

فإذا لم يوجد في التركيب توكيد فهو غير مراد ، فإذا لم يحتج إليه عند عدم التوكيد فلا يحتاج إليه عند التوكيد .

وأنا إنما أحملُ كلامَه هنا على هذا المعنى ، لأنه هو مذهبُه الذي أفصح عنه في مثله عند الحديث عن استتار فاعل الصفة المشتقة وادّعى أنّ النحويين يرون استتاره حال العطف عليه ، ولا يرون ذلك حال غير العطف ، وهو مردود بما تقدم الحديث عنه من أنّ الضمير المستتر مرادٌ في الحالين ، ولا يجوز إثباته في حال ، ونفيه في حال أخرى .

المناقشة الخامسة :

لقد ذكر ابن مضاء ضمن اعتراضه الخامس أنّ قياس عدم توكيده على توكيده ظنٌّ .

وأقول : تقدم الحديث والرد على مثل هذا الكلام ضمن مناقشات الموطن الأول ، وذكرتُ منزلة الظن عند الفقهاء والأصوليين ومقصودهم به . هذا إذا سلَّمنا بأنّ حَمْلَ حالِ عدمِ التوكيد على حال التوكيد ظنٌّ .

وابن مضاءٍ يُسمى هذا الحَمْلَ قياساً ، والنحويون لا يقيسون حالاً على حال ، بل يلتزمون الفاعل المستتر في الحالين ؛ لأنه قد دلّ حال التوكيد على أنه مراد ، فكذلك الأمر يجب أنْ يكون مع حال عدم التوكيد ، وقد نبّهْتُ على مثله قريباً .

الموطن الثالث :

الضمير المستتر المرفوع بالفعل الماضي الواقع خبراً لمبتدأ مفرد :

لقد أورد ابن مضاء حجتي النحويين في استتار الفاعل في نحو : زيدٌ قام ، وهما : أنّ الفاعل لا يتقدم على فعله ، وأنّ لكل فعل فاعلاً . ولم يعترض ابن مضاء على هاتين الحجتين مباشرة ، بل ردّهما من طريق أخرى غير مباشرة ، كما سيأتي بيانه - إنّ شاء الله تعالى - وأُريدُ أنْ أُبرز هنا مقصود النحويين بهاتين الحجتين ؛ حتى يظهر لنا مدى قوة الاحتجاج بمثلهما . فأقول :

الحجة الأولى : عدم تقدُّم الفاعل على فعله :

ومعناه عند النحويين أنّ المتقدم في نحو : زيدٌ قام ، ليس فاعلاً في الصنعة النحوية ، مع أنهم متفقون أنّ المتقدم هو الفاعل في المعنى ، وقد احتجَّ النحويون لهذه القاعدة النحوية بستِّ قرائن من كلام العرب ، كلها تدلُّ على أنّه لا يتقدّم ، وقد ذكرتُها في فصل استتار الفاعل الغائب ، وأنا أُذكِّر ببعضها هنا ملخّصةً وهي ، الأول : أنّ الفاعل كالجزء من الفعل ، وتقدّم جزء الشيء عليه محال .

والثاني : أنّ الفعل في نحو : زيد قام ، مسندٌ إلى فاعل بعده ، بدليل ظهوره حال التثنية والجمع ، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . ولو كان الفعل مسنداً إلى الاسم قبله لما ظهر الضمير حال التثنية والجمع ؛ لأن الفعل يلزمُ الإفرادَ - تجوّزاً في العبارة - مع المثنى والمجموع ، ولكان التركيب حينئذٍ هكذا : الزيدان قام ، والزيدون قام .

والثالث : أنّ العرب تقول : طلع الشمس ، وطلعتِ الشمس ، فإذا قدَّمَتِ الشمسَ لا تقول إلاّ : الشمسُ طلعتْ . وهذا يدل على أنّ حال الاسم عند التقديم ليس كحاله عند التأخير . وهناك أدلة أخرى غيرها .

الحجّة الثانية : لكل فعل فاعل :

هذه هي الحجّة الثانية التي نقلها ابن مضاء عن النحاة ، وهي قولهم : إنّ لكل فعل فاعلاً . ومعنى ذلك أنّ النحاة استقرؤوا كلام العرب الذي أُنزل به القرآن ، وتكلّم به الرحمن - جلّ وعلا - فلم يجدوا كلاماً مركَّباً من فعل دون فاعل ، ولو صحَّ أنْ يخلو الفعل من فاعله ، لصحَّ أنْ يتكلَّم المتكلِّمُ بالفعل مجرداً عن فاعله ، وأن يقول : قام ، ويقوم . فلو صحَّ خلوّه منه لكان مثل هذا كلاماً تاماً .

وقد سلك ابن مضاء في ردِّ تلك الحجتين مسلكاً آخر ، واعترض عليهما من ثلاثة أوجه ، فمرَّةً يكون وجه الاعتراض مفهوماً من كلامه ، ومرةً يكون مصرَّحاً به يدل عليه منطوق كلامه ، ومعقود حديثه ، كما فعل ذلك حين صرَّح بأنّ دلالة الفعل على فاعله دلالة لفظية .

وهذه الأوجه الثلاثة التي اعترض ابن مضاء من خلالها على تلك الحجتين هي إجمالاً كالآتي : الأول : أنّ تلك الحجتين كلامٌ مظنون غير مقطوع به ، والظن لا يثبتُ به شيء .

والثاني : أنّ دلالة الفعل على فاعله دلالةٌ لفظية لا لزومية .

والثالث : أنّ الفاعل يُحذف إذا لم يظهر . وسوف أناقش هذه الأدلة الثلاثة من خلال هذا التفصيل :

الوجه الأول :

قال ابن مضاء : (وقولهم هذا – الحُجَّتان – لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به ، أو مظنوناً ، فإنْ كان مظنوناً فأمره أمرُ الضمير المدّعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صحَّ هذا الإضمار) .

هذا هو ردُّه واعتراضه الأول على تلك الحجتين ، وهو اعتراضٌ عام ، وردٌّ مطلق ، يُفهم منه أنّ احتجاج النحويين بتلك الحجتين باطل ؛ لأنه ظنٌّ ، والظن لا يُثبتُ شيئاً ، ويُفهم منه أيضاً أنّه لا سبيل إلى أن يكون مقطوعاً به ، لأن علم النحو علمٌ نظري ، والعلم النظري يُتوصَّل إليه بالأدلة المظنونة لا المقطوعة . هذا هو مفهوم كلامه السابق .

وأقول : أما كونُه ظناً فإننا لا نُسلِّم أنّ الظن لا يَثبتُ به شيء ، وقد تقدمتِ الإشارة إلى مثله .

وأما جَعْل كلتا الحجتين من الأدلة المظنونة فهو غير مسلَّم أيضاً ؛ لأنَّ الاحتجاج بأنّ لكل فعل فاعلاً دليلٌ عقلي مقطوع بثبوته وصحته ؛ ذلك أنّ الأفعال وحدَها مجرّدةً من فواعلها لا تكونُ كلاماً تاماً قطعاً ، فقولك : خرجَ ؛ ويخرجُ ، هكذا ليس كلاماً تاماً عند جميع العقلاء .

وأما الاحتجاج بأنّ الفاعل لا يتقدّم على فعله فهو دليل ظنيّ ، توصَّل النحويُّ إليه من طريق الأدلة النحويّة المصنوعة ، والقرائن اللفظية والتراكيب

المسموعة ، فارتقى الظنُّ بها إلى درجة الظن الغالب المنزّل منزلة اليقين ، كما تقدّم بيانه قريباً .

الوجه الثاني : (الدلالة اللفظية والدلالة اللزومية) :

لقد اعترض ابن مضاء في هذا الوجه على تلك الحجتين بأنّ الفعل يدل على فاعله بلفظه ، وإذا كان يدل عليه بلفظه فلا حاجة تدعو إلى إضمار الفاعل .

وقد قدّم ابن مضاء لهذا الاعتراض الثاني بمقدمة منطقيّة ، وهي أنّ دلالة الفعل على فاعله إما أنْ تكون دلالة لفظية ، أو دلالة لزوم وتبع . وذكر أنّ الناس مختلفون في ذلك .

وقد استعرض ابن مضاء الدلالتين استعراضاً عاماً ، ثم أعقبه بالتفصيل والترجيح . فابتدأ الحديث عن :

الدلالة اللزوميّة :

فقال : (وإنْ كانت دلالةُ الفعل عليه دلالةَ لزومٍ وتَبَعٍ فهنا احتمالان : أحدهما أنّ في نفس المتكلم ضميراً ، كما في قولنا : زيداً ضربتُه ، لكنه لم يُدلَّ عليه بلفظ ؛ لعلم المخاطب به) ثم دلَّلَ ابن مضاء على هذا الاحتمال الأول ، وأنّ المخاطب قد علم بالضمير المستتر من طريق اللزوم بقوله : (والدليل على ذلك قولهم في التثنية : قاما ويقومان ، وفي الجمع : قاموا ويقومون ، فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ) .

وأقول : إنّ معنى كلام ابن مضاء في هذا الاحتمال ، وتدليله على أنّ المخاطب عَلِمَ بالضمير بطريق اللزوم ، أي : أنه يلزم من إبراز الفاعل المثنى والمجموع ، وظهورِه حال التثنية والجمع في نحو : الزيدان قاما ويقومان ، والزيدون قاموا ويقومون – وجودَ الفاعل مستتراً حال الإفراد في نفس المتكلم حين قال : زيدٌ قام .

ولا يُوجد في طبعتي كتاب الردّ على النحاة ؛ طبعةِ الدكتور شوقي ضيف ، وطبعةِ الدكتور محمد إبراهيم البنا(١) ، سوى هذا الاحتمال .

وقد فنّد ابن مضاء دليلَ الاحتمال الأول ، وأسقطه بالاعتراض على دليله من غير وجه ، لم يُذكر في الطبعتين سوى وجهٍ واحدٍ أثبته المحققان بعد قوله : (والثاني) ، وملخّصُ هذا التفنيد الذي ضمنّه إبطالاً واعتراضاً على أنّ بروز ضمير الفاعل بعد الفعل في حالتي التثنية والجمع دليلٌ على أنّ تقدم الفاعل في المعنى لا يُغني عن ظهوره وبروزه بعده – هو أنّ الألف والواو بعد الفعل حال التثنية والجمع ليسا ضميرين ، بل هما علامتا تثنيةٍ وجمع ، كما هو الحال في لغة (أكلوني البراغيثُ) أي : هما حرفان لا يُسند إليهما ، والفعل معهما مسند إلى الفاعل المتقدم .

وأقول : إنّ الاحتجاج بلغة أكلوني البراغيث هنا احتجاجٌ صاحبُه غيرُ مصيب ، واستدلال في غير مكانه ، والذي يدل على أنّ ما صنعه ابنُ مضاء مِنْ حَمْل اللغة المشهورة ، على اللغة القليلة المغمورة ، صنيعٌ بعيد عن الصواب –

---

(١) انظر ص / ٨١ .

هو أنّ بعض النحاة المحققين[١] لا يُجيزون حَمْلَ لغة أكلوني البراغيث على اللغة المشهورة ، وهو عكس صنيع ابن مضاء ، ذلك أنّ هـؤلاءِ المحققـين يمنعـون حَمْل علامتي المثنى والمجموع في لغة أكلوني البراغيث على أنـه ضـمير بـارز ؛ لأنه قد ثبت من كلام بني الحارث بن كعب أنهم يجعلون ذلك علامةً وحرفـاً دالاً على التثنية أو الجمع ، لا ضميراً ، ومـن هنـا ردُّوا عـلى مَـنْ يحمـل ذلـك الظاهر بعد العلامة البارزة في لغة أكلوني البراغيث على أنّه والفعلَ خبرٌ مقدم، والظاهر بعدهما مبتدأ مؤخر ، أو أن الظاهر بدل من المضمر البارز . وقالوا إن هذين المحملين جائزان في غير لغة أكلوني البراغيث .

والسر في ردِّ هؤلاء النحاة لهذين المحملين أنّه يقتضي أنّ البـارز ضـميرٌ في لغة أكلوني البراغيث ، وقد ثبت من كلامهم أنهما علامتان تـدلان عـلى مجـرد التثنية أو الجمع .

وما ذاك إلاّ لأن في حَمْل إحدى اللغتين على الأخرى خَلْطاً كبيراً ، وفساداً عريضاً .

فكيف بمن يردُّ ما جاء في اللغةِ المـشهورة بـما جـاء في لغـةٍ أخـرى قليلـة مغمورة ؟! فيجعل الضميرَ البارزَ في كلام سائر العرب في نحو : الزيدان قاما، والزيدون قاموا ، علامةَ تثنيةٍ وجمـعٍ ، محتجـاً بوجـود ذلـك في لغـة أخـرى ! وإلزامُ لغةٍ بما في لغةٍ أخرى لا يجوز .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالـك ٢ / ١١٧ ، وشرح الألفيـة لابـن النـاظم / ٢٢١ ، وأوضـح المسالك ٢ / ١٠٦ .

ثم إنّ الذين احتجوا بوجود الضمير المستتر حال الإفراد في نحو : زيد قام، إنما احتجوا له بوجود الفاعل بارزاً حال التثنية والجمع في لغة سائر العرب الذين يقولون : الزيدان قاما ، وقام الزيدان ؛ لأنّ احتجاجهم لا يتأتى إلا مع هذه اللغة ، ولهم فيها حجة ظاهرة ؛ ذلك أنّ الفعل لو كان مسنداً للمتقدم لقالوا : الزيدان قام ، والزيدون قام ، فلما لم يقولوا ذلك علمنا أنه مسندٌ في لغتهم إلى ما بعده ، ويشهد لهذه اللغة قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾[1] . أمّا لغة أكلوني البراغيث فليس لهم فيها حجة أصلاً ، وهي لغة لا تدل على وجود فاعل ظاهر بارز ، فكيف تدل على فاعل مضمر مستتر ؟! من أجل ذلك كان في حَمْل إحدى اللغتين على الأخرى خلطٌ كبير ، وفسادٌ عريض .

الدليل الثاني على الدلالة اللزومية :

ثم رجع ابن مضاء واحتجَّ على لسان غيره لما جاء في الاحتمال الأول من أنّ تقدُّم الفاعل في المعنى لا يغني عن ذكر الفاعل بعد الفعل ، وذلك بقوله : (فإنْ قيل : فما تصنع بقولهم : أنت قمتَ ، وأنا قمتُ ، لم يُغْنِهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي ، ولعلَّه يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يُكتفى به في غيره) .

---

(١) سورة يونس / ٤٢ .

وأقول : إنه يظهر لنا من كلامه هذا عدة أمور ، أحدها : إقراره بأنّ الفاعل الحاضر المتقدِّم لا يُغني عن ذكْره بعد الفعل . والثاني : اعترافه بأنّ قولهم : أنت قمتَ ، وأنا قمتُ ، يصلح دليلاً على ذلك .

والثالث : أنّه يُفرّق بين الفاعل الغائب والفاعل الحاضر ؛ لذا لا يُجيز أن يُحمل أحدهما على الآخر ؛ لأن ذلك قياس . والرابع : أنه لا يرى القياس ، وهو من أصول مذهب الظاهريّة[1] .

لقد وصل ابن مضاء بهذا الكلام إلى المنعطف الخطير في الدلالة اللزومية ، لأنه الموطنُ الذي أجبر ابنَ مضاء أنْ يَفِرَّ من القول بالدلالة اللزومية إلى القول بالدلالة اللفظية .

ذلك أنه قد أقرَّ في هذا الموطن بأن قولهم : أنت قمتَ ، وأنا قمتُ ، دليلٌ صالح ، وبرهان ساطع ، وأنّ الفاعل الحاضر المتقدم لا يُغني عن ذكْره بعد الفعل ، وقد أعاد هذا المعنى ، وأكَّده بقوله : (ولعله يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يُكتفى به في غيره) .

فإذا بَرَد في الكف أنّ ابن مضاء يؤمن بما ذهب إليه هنا ؛ من أن الفاعل الحاضر المتقدم لا يُغني عن ذكْر فاعلٍ حاضرٍ بعد الفعل الماضي في نحو : أنت قمتَ ، وأنا قمتُ ، فإنه يلزمه أنْ يقول باستتار الفاعل الحاضر مع الفعل المضارع في نحو : أنت تقوم ، وأنا أقوم ؛ إذْ لا فرق بين الموطنين ، ولا

(١) انظر : روضة الناظر وجنة المناظر / ١٤٧ .

اختلاف بين جهة الإسنادين ؛ ذلك أنّ الفاعل فيهما حاضر كما ترى ، فيجب حمْل الحاضر على الحاضر ، ولا يجوز التفريق بينهما .

وهذا اللازم الذي كان يلزمه القولَ به ، والمصير إليه ؛ بإقراره واعترافه هو ، كاد أنْ يؤول مذهبه إليه ، لولا أنّه فَرَّ من القول بالدلالة اللزومية جملةً إلى القول بالدلالة اللفظية .

ولا تنس هذا اللازم الخطير أبداً ؛ لأننا سوف نردُّ على مَنْ يأخذ بالدلالة اللفظية ، بالأدلة القطعية ، قريباً إن شاء الله تعالى .

وجَعْلُ ابنِ مضاء قياسَ الغائب على المخاطب والمتكلم دليلاً ظنيًّا ، لا قطعياً ، كما هو مفهومٌ من كلامه - مردودٌ بما تقدّم من حديث الظنّ .

وتفريقُ ابنِ مضاء بين الفاعل الحاضر ، والفاعل الغائب ، وأنه يُستغنى مع الغائب بالمتقدم ، ولا يُستغنى به مع الحاضر - غيرُ مسلّم به ؛ لأنّ حاجة السامع إلى فاعل غائب أكبر من حاجته لفاعل حاضر ؛ ذلك أنّ الفاعل الحاضر لا يحتاج إلى متقدِّم يُفسره حتى يعلمه السامع ، بخلاف الغائب الذي لا يُعلم حتى يُذكرَ ما يفسِّرُه ، وينطقَ المتكلمُ بما يرجع إليه ؛ لذا كان المفتَرَضُ أنْ لا يَحتاج السامعُ مع الحاضر إلى متقدِّم ولا متأخِّر ، فكيف وهو لم يُغنِ المتقدِّم معه عن ذكْره بعد الفعل ؟ فعدمُ استغنائه بالمتقدِّم مع الغائب أولى وأحرى .

هذا أمر ، والأمر الثاني : أنّ الفاعل المتقدِّم في قولهم : أنت قمت ، وأنا قمتُ ، منزَّلٌ منزلةَ الفاعل الغائب ؛ من جهة أنّ الغائب لابدّ أن يكون مفسِّره

مذكوراً ، نحو : زيد قام ، والفاعل الحاضر في قولهم ذلك (تاء الفاعل) مفسِّره مذكور أيضاً وهو : أنت وأنا ، فتَنَزَّلَ من هذا الوجه منزلة الغائب .

من أجل ذلك فإنّ الفاعل الحاضر في نحو : أنت قمتَ ، وأنا قمتُ ، أقربُ ما يكون إلى الفاعل الغائب في نحو : زيد قام ، فكيف يُقال بالتفريق المباين بينهما ؟ فضلاً عن أن يُمنع الغائب من الحمل عليه !

وإذا كان ابن مضاء يرى هنا الاكتفاءَ في نحو : زيد قام ، بالفاعل المتقدِّم ، ولا يُجيز إعادتَه بعد الفعل ، فإنه سيأتي قريباً - وفي آخر مقطوعة من كلامه حول استتار الفاعل - تجويزُه لذلك المستتر في كلام الناس ، ومنْعُه لذلك في كلام الله تعالى !

الدلالة اللفظيَّة :

ثم رجَّحَ ابنُ مضاء - رحمه الله - أنّ الفعل يدلُّ على فاعله بلفظه حين قال : (فإنْ قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أنّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية) ويُستفاد من قوله هذا أنه لا يرفُضُ الدلالة اللزميّة ، بل هي عنده مرجوحة ، والأرجح عنده القول بالدلالة اللفظية ، وهو معنى قوله : (والأظهر) أي : الأرجح .

ثم شرع ابن مضاء يستدل على أنّ الفعل يدل على فاعله بلفظه ، وطفق يحتجُّ له من خلال ما تدل عليه أحرف المضارعة ، وما يدل عليه لفظ الماضي ، حين قال : (أَلاَ ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلمُ) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في (أعلمُ) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه

متكلمون ، ومن التاء في (تعلمُ) أنه مخاطب أو غائبة ؛ ووقع الاشتراك هنا ؛ كما وقع في (يعلمُ) وما أشبهه بين الحال والمستقبل ، وتعرف من لفظ (عَلِمَ) أن الفاعل غائب مذكر) .

ثم خَلَصَ إلى نتيجة مفادها أنّ الدلالة اللفظية تُغني عن القول بالضمير المستتر ، فقال : (وعلى هذا فلا ضميرَ ؛ لأنّ الفعل يدل بلفظه عليه ؛ كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار) .

ويُفهم من كلام ابن مضاء هنا القائلِ بدلالة لفظ الفعل على فاعله ، أنه أَخَذَ ينظر في أحرف الأفعال ، ويتأمل ألفاظها ، وطَفِق يُفتش في زواياها ، ويُنعم النظر في أروقتها وخباياها ، فلم يجد في ضَرَبَ سوى الضاد والراء والباء ، ولم يجد في يَشْربُ غيرَ الياء والشين والراء والباء ، فلم يعثر على فاعل مذكور ، فاستنتج من ذلك عدم وجود فاعل مضمر مستور ؛ لأنه لا حاجة تدعو إلى إضمار فاعل غير مذكور . وأنّ لفظ الفعل قد أغنى عنه ؛ لأنه هو الذي يُعيِّن الفاعل ويُرشد إليه .

المناقشة :

وأقول : لقد تفرّد ابن مضاء – رحمه الله تعالى – بهذا القول الغريب ، الذي لا يُعرفُ لأحدٍ من النحويين أو لأحدٍ من غيرهم ، وهو قول مردود ، وصاحبه غير مصيب ، من عدة وجوه :

الوجه الأول : أنّ الفاعل إما أن يكون داخلَ الفعل ، أو خارجه ، وهي مقدِّمة منطقية لابدَّ من الخوض فيها . ومفهوم كلام ابن مضاء أن الفاعل من

داخل الفعل ، والصحيح أنّ الفاعل خارج عنه قطعاً ؛ لأنّ الفعل لو كان يغني ذكْره عن ذكْر فاعلٍ خارجٍ عنه ؛ لاستغنى المتكلمُ بذكْر الفعل مجرداً عن فاعله؛ ولكان النطق بالفعل وحدَه كلاماً تاماً ، نحو : خَرَج ، وجلسَ ، ويخرجُ ، ويجلسُ . فلما لم يكن مثل هذا القول المجرد كلاماً تاماً قطعاً ، عَلِمْنَا يقيناً أنّ الفاعل خارجٌ عن لفظ الفعل ، وأنّ لفظه لا يدل عليه وحدَه ، ولا يعينه بمفرده .

الوجه الثاني : أنه لو كان الفاعل مدلولاً عليه بلفظ الفعل لاختلفَ هذا الفاعل باختلاف لفظ فعله ، ولكان فاعل (قامَ) يختلف عن فاعل (خرجَ وشربَ) وهكذا ؛ كما يختلف مصدر الفعل باختلاف لفظ فعله ، فمصدر (ضربَ) يختلف عن مصدر (جلسَ) . وقد أشار ابن جني إلى هذا اللازم حين قال : (ولو كنتَ إنما تَستفيدُ الفاعلَ من لفظ (ضرب) لامعناه للزمك إذا قلت : قام ، أنْ تختلفَ دلالتُهما على الفاعل ؛ لاختلاف لفظيهما ، وليس الأمر في هذا كذلك) [1] ثم بيَّنَ أبو الفتح أنّ الفعل يدل على فاعله بمعناه ، لا بلفظه ومبناه ، أي : أنه يلزم من معنى كل فعل وجودَ فاعلٍ يستقلُّ به فعله ، وينتسب إليه ، ويحدث عنه . وهذه الدلالة المعنوية التي يقول بها أبو الفتح هي الدلالة اللزومية ، ولا فرق بينهما ؛ وإنما سمّاها معنوية كي تُقابل الدلالة اللفظية .

---

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٩٩ .

الوجه الثالث : أنّ الفعل لو كان يَدلُّ على فاعله بلفظه ومبناه ، كما دلَّ على المصدر والزمان ، لاستغنى السامع حينئذٍ عن ذكْر الفاعل ، والنطق بـه ، كـما استغنى عن ذكْـر المـصدر والـزمن . فكـما دلَّ لفـظ (ضرب) عـلى الـضرب وزمنه ، كذلك كان يجب أنْ يدلَّ على فاعله فلا يُحتـاج إلى ذكْـره أبـداً ؛ لعلـم المخاطب به ؛ استغناءً بلفظ الفعل . فلما لم يُغنِ لفظه عنه علمنا أنّه لم يُدلَّ عليه بلفظه فقط .

الوجه الرابع : أنّ الفعل (خَرَجَ) مـثلاً يكـون فاعلُـه مفـرداً أو مثنـى أو مجموعاً ، ومذكراً أو مؤنثاً ، وغائباً أو مخاطباً أو مـتكلماً ، فتقـول : خـرجَ هـو الغائب ، وخرجتْ هي الغائبة ، وخرجتَ المخاطـب ، وخرجـتِ المخاطبـة ، وخرجتُ المتكلم ، وخرجتُ المتكلمة ، وخرجا همـا الغائبـان ، وخرجـا همـا الغائبتان ، وخرجتما أنتما المخاطبان ، وخرجتما أنتما المخاطبتان ، وخرجْنا نحن المتكلمان ، وخرجْنا نحن المتكلمتان ، وخرجوا هم الغـائبون ، وخـرجْنَ هُـنَّ الغائبات ، وخرجتُم أنتم المخاطبون ، وخرجتُنَّ أنتُنَّ المخاطبـات ، وخرجْنـا نحن المتكلمون ، وخرجْنا نحن المتكلمات .

فهذه ثمانية عشر فاعلاً ، فكيف يدلُّ لفظُ الفعل (خَرَجَ) عـلى كـل تلـك الفواعل ؟! وهل لفظُ الفعل وحده هو الذي مَيَّزَ بينهُنَّ كلِّهـنَّ ؟ وهـل أغنـى لفظُهُ السامعَ عن الإضمار الظاهر أو المستتر ؟ إنّ حاجة السامع إلى مضمر بارز دليلٌ واضح أنّ لفظ الفعـل لا يُغني وحـده عـن تعيـين الفاعـل شـيئاً ، وأن الفاعل خارجٌ عنه .

الوجه الخامس : إنْ قال قائل : إنّ مقصود ابن مضاء بدلالة لفظ الفعل على فاعله إذا كان الفعل مجرداً عن فاعلٍ ظاهرٍ ، ضميراً بارزاً كان أو غير ضمير .

وأقول : لو سلَّمنا بأنّ هذا مرادَه ، ومقصودَ كلامه ، فإنّ من الأَفعال المجردة عن فاعل ظاهر وضمير بارز ما يكون له بلفظ واحد أربعةُ فواعل ، وهو لفظ المضارع المبدوء بالنون نحو : نقوم . ففاعله قد يكون مثنى مذكراً ، أو مثنى مؤنثاً ، أو مجموعاً مذكراً ، أو مجموعاً مؤنثاً ، أي : قد يكون لمتكلمين ، أو متكلمتين ، أو متكلمين ، أو متكلمات . وهذه الفواعل الأربعة الكائنة مع اللفظ الواحد لا يمكن للسامع أن يميِّزَ بينهما دون الإضمار المستتر الذي يُفسِّره الحاضر المشاهَد .

وقد غَفَلَ ابن مضاء أو تغافل عن هذا الاشتراك بين الأربعة الفواعل ؛ لأنه لم يعتذر عنها ، وكان الأَولى أن يعتذر عنها كما اعتذر عن الاشتراك في فاعلَي (تعلمُ) المخاطب والغائبة .

الوجه السادس : أنّه لو كان الفعل يدل بلفظه وحده على فاعله لما جاز أنْ تُوجد أفعالٌ لا فواعل لها ؛ وقد ثبت بما تقدم ذكْره في هذا البحث وجودُ أفعالٍ في العربية لا فاعل لها ، وإنما جاز وجود ذلك في العربية ؛ لأنّ الفاعل شيء خارج عن لفظ فعله ، وأنه يُعيّنه شيء آخر غير لفظ الفعل .

الوجه السابع : أنه لو كان لفظُ الفعل يغني عن إضمار المستتر لاستغنى الموصول عن الضمير المستتر العائد في نحو : جاء الذي قام ، على حدِّ قول ابن

مضاء ، ولو استغنى الموصول عن العائد المستتر لجاز لنا قطعاً أن نقول : جاء الذي قام أبوك ، ولا يُعدُّ مثلُ هذا كلاماً تاماً في العربية ؛ لخلوه من راجعٍ مطابقٍ يرجع إلى الموصول ، فلما لم يستغنِ الموصول عن الضمير المطابق في جملة الصلة في : جاء الذي قام أبوك ، علمنا يقيناً أنّ في نحو : جاء الذي قام ، ضميراً مستتراً عائداً مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير تقديره هو ، كما ترى .

نتيجة :

فإن قال قائل : إذا كان لفظُ الفعل لا يُعيِّن فاعله ، فمن أين يتعيّن الفاعل ؟ وما الدالُّ عليه ؟ وهل لفظ الفعل يدل على شيء أو لا يدل على شيء؟ وإذا كان لفظ الفعل لا يُغني عن إضمار الفاعل إذا لم يُذكر ، فما الدليل على أنّه لابدّ من إضماره واستتاره ؟

فأقول : إنّ فاعل الفعل على نوعين ، فاعل مطلق ، وفاعل معيَّن ، فإذا أراد المتكلم أن يُسنده إلى معيَّن فهو معيَّن عنده يقيناً ، كما لو قال المتكلم : زيد قام . وإذا أراد أنْ يُسنده إلى مطلق فهو فاعل مطلق يقيناً ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »[(١)] . فإذا أراد المتكلم المطلق فالفاعل مستتر يفسره مصدر الفعل ، وكل فعل يدل لفظه على فاعل مطلق ، يقول السهيلي : (الفعل يدل على فاعل مطلق) [(٢)] فإنْ لم يرده المتكلم فلا يجوز إضماره واستتاره ، وإنْ دل الفعل عليه .

---

(١) تقدّم ص / ٣١ .

(٢) انظر : نتائج الفكر / ١٦٤ .

ونحن نحتاج عند تعيين الفاعل ومعرفته وتحديده إلى أربعة أمور هي : الأول : الرتبةُ (التكلُّم أو الخطاب أو الغيبة) . والثاني : العدد (الإفراد أو التثنية أو الجمع) والثالث : النوع (التذكير أو التأنيث) . والرابع : التفسير (مذكور أو حاضر غير مذكور) .

والموصِلُ إلى هذه الأمور الأربعة شيئان هما لفظ الفعل ، وعين المفسِّر . وسوف أحتج لهذا بذكر ثلاثة أمثلة : الأول : الفعل الماضي في نحو : زيد قام ، يدل على أنّ الفاعل غائب ، وأنه مفرد مذكر فقط ، والغيبة والإفراد والتذكير لم تُعيِّن الفاعل (زيد) قطعاً ؛ لأنها أمور تصلح لزيد وعمرو وخالد وكل غائب مفرد مذكر . فمن أين جاء تعيين (زيد) ، لقد جاء تعيين (زيد) من قول المتكلم (زيد) ، ولولا هذا المفسِّر المذكور ، والتفسير المنطوق لما تعيَّن الفاعل ، ولولا لفظ الفعل لما عيَّناه وأسندنا الفعل إليه ، ولَـمَا عرفنا أن المتكلم إنما يريد أنْ ينسبه إليه وأنْ يُخبر به عن ذلك الفاعل .

فلفظ الفعل لابد أن يكون موافقاً للتفسير في الرتبة والعدد والنوع ، كما ترى .

والثاني : فعل الأمر في نحو : اخرج ، يدل على أنّ الفاعل مخاطب مفرد مذكر فقط ، وهذه الدلالات الثلاثة مستفادة من لفظ الفعل ، ولم تُعيِّن الفاعل، بل يحتاج الآمر إلى رؤية المأمور – حكماً أو حقيقة – وهو المفسِّر ، والدليل على أنّ الآمر محتاج إلى مشاهدة المأمور أنّ الفاعل يختلف باعتبار ذلك المأمور ، فإنْ كان ذكراً قال : اُخرج ، وإنْ كان أنثى قال لها : اخرجي ، وهذا

الاختلاف دليل على أنّ مشاهدة المأمور وهو المفسِّر معتبرة ، وأنّ ذلك المفسِّر قد فرض على لفظ الفعل أن يكون موافقاً لرتبته وعدده ونوعه ، وبعبارة أخرى نقول : إن لفظ الفعل يأتي متوافقاً مع فاعله ، وليس معيِّناً له .

والثالث : الفعل المضارع في نحو : أقومُ ، يدل على أن الفاعل متكلِّم أو متكلمة ، وأنه مفرد أو مفردة ، وهو لا يدل على أحدهما ويعيّنه دون الآخر ، لأنّ لفظه معهما سواء ، وكذلك ضميره وفاعله المستتر (أنا) يصلح معناه للمذكر والمؤنث ، ولا يتعيَّنُ به لا التذكير ولا التأنيث ، فلفظ الفعل هنا دلَّ على الرتبة والعدد ، واحتاج السامع معه إلى المفسِّر ومشاهدته حكماً أو حقيقة . ولفظ الفعل جاء موافقاً لهذا المفسِّر .

والحاصل من ذكر هذه الأمثلة المتنوعة أنّ لفظ الفعل إما أن يُقال فيه : إنه معيِّن لبعض الأمور الموصِلة إلى تعيين الفاعل ، وأنه وحدَه لا يُعيِّنه ، أو أن يُقال : إنه يأتي متوافقاً مع فاعله لا معيِّناً له ، ويدل على وجوب هذا التوافق تخميس الأمثلة الخمسة ، التي هي كل فعل مضارع اتصلتْ به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، والمضارع له صور أربعة مبدوءة بأحرف (أنيت) فكان المفترض أن يَكون اثني عشر مثالاً ؛ نتيجةً لضرب الثلاثة في الأربعة ، وامتنعتْ سبعُ صور لعدم توافق معنى الضمير المتصل مع معنى ومدلول لفظ الفعل المضارع .

ونستنتجُ أيضاً من الأمثلة الثلاثة السابقة أنه لا غنى عن المفسِّر في تعيين الفاعل ، أيًا كان فعلُه ، وأنَّ وجود هذا المفسِّر مع كل فعلٍ يقتضي وجود

ضمير مفسَّر به ، إذ لا يجوز أن يكون هذا المفسِّر تفسيراً للفعل ولا مرجعاً له ، هذا أمر يَلزمُ من وجود المفسِّر ، ويلزم من وجود الفعل أن يُسند إلى اسم خارج عنه مفسَّرٍ بذلك التفسير ، فإن لم يُذكر المفسَّر فيجب أن يكون مستتراً ؛ لأنه كما ترى لازمٌ للفعل ، ولازم للمفسِّر .

ومن أجل كل ما تقدم ذكره كانت دلالة الفعل على فاعله دلالةَ لزومٍ وتبع .

الوجه الثالث : (أن الفاعل محذوف إذا لم يظهر)

هذا هو الوجه الثالث الذي يردُّ فيه ، ويعترض به ابنُ مضاء على إضمار الفاعل بعد فعله إذا لم يظهر ، وهذا الرد والاعتراض هو أنّ الفاعل إذا لم يظهر فهو محذوف وليس بمضمر ، وهو مفهوم من قوله : (والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقول حُذّاقُهم : إنّ الفاعل يُضمر ولا يُحذف) .

وظاهر كلام ابن مضاء هنا أنه يرى أنّ مقولة الحذّاق هؤلاء مقولةٌ فاسدة ، واحتج لذلك بأنّ طُرق التفريق الثلاثة بين الحذف والإضمار عندهم كلها متناقضة ، وذلك واضح من اعتراضه على كل طريق من طرق التفريق .

فقد أورد (الطريقة الأولى) في التفريق بينهما عندهم ، وهو قوله : (فإن كانوا يعنون المضمر ما لابد منه ، والمحذوف ما قد يستغنى عنه) .

ثم اعترض على تفريقهم هذا بينهما بقوله : (فهم يقولون : هذا انتصب بفعلٍ مضمر ، لا يجوز إظهاره ، والفعل الذي بهذه الصفة لابدَّ منه ، ولا يتم الكلام إلا به) .

وأقول : إنه لا يتأتّى اعتراضه هذا حتى يُحمل على قولهم : المحذوف ما قد يُستغنى عنه ، فيكون ابن مضاء قد اعترض على التعبير بالمحذوف الذي له بدٌ، بالفعل المحذوف الذي لابُدَّ منه . وفي قوله : (الفعل المضمر) لبسٌ ظاهر ؛ لأنه اعترض على المحذوف بالمضمر ، وحقُّه أن يُعترض بالمضمر على المضمر ، حتى نستبينَ فاسدَ التعبير بالمضمر عند حذّاقهم . هذا خَلْطٌ ، وخَلْطٌ آخر أنهم يريدون بالمضمر والمحذوف الأسماء خاصة ، أي أنهم يفرقون بين هذين التعبيرين في الأسماء التي لم يردْ ذكرها في التركيب ، وهو قد اعترض عليهم بما في الأفعال . والفعل الذي لم يرد ذكره في التركيب يُسمى عندهم مضمراً ومحذوفاً ، ويُعبر عنه بالحذف والإضمار بلا تفريق بينهما . واختلاف التعبير ، وتغاير المصطلح من باب لآخر معروف في كتبهم ، مألوف في مصنفاتهم .

ثم أورد (الطريقة الثانية) فقال : (وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء) .

ثم اعترض ابن مضاء على هذا الفرْق بقوله : (فهم يقولون في قولنا : الذي ضربت زيد ، إنّ المفعول محذوف تقديره : ضربته) .

ومعنى هذا الاعتراض أي : كيف تجعلون الحذف للأفعال ، وفي قولنا : الذي ضربت زيد ، تجعلونه للضمير المتصل الذي تقديره : ضربته .

وأقول : هذا اعتراض مردود بما تقدَّم أنه التفريق عندهم . وأنا أتساءل هنا متعجباً : إذا كان ابن مضاء يفترض فروقاً ثم يردُّها ، فلماذا لم يفترض هنا

فرقاً سهلاً هو عكس ما قاله هنا ، فيقول : إنهم يعنون بالمحذوف الأسماء ، وبالمضمر الأفعال !! هل لأنه لم يجد اعتراضاً على مثله ، فتجاوزه إلى غيره !

ثم أورد ابن مضاء (الطريقة الثالثة) مفترضاً أنها تفريق بينهما عندهم ، وهي : أنّ المضمر هو المقطوع بأن المتكلم أراده ، والمحذوف هو ما يُظنُّ أنّ المتكلم أراده ويجوز أن لا يريدَه . وقد استحسن ابن مضاء هذا الفرق بقوله : (فهو فرْقٌ) ثم اعترض عليه واستدرك بقوله : (ولكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق) .

يريد ابن مضاء من هذه الافتراضات ، ويهدفُ من هذه التفريقات ، اللواتي لا يسلمْنَ من الاعتراضات ، أن يقول : إذا لم يستطع حذاق النحويين أن يفرقوا بين المضمر والمحذوف تفريقاً يسلم من الرد والاعتراض ، فإنه لا فرق بين الحذف والإضمار ، فالمحذوف هو المضمر ، وإذا صحَّ أنه لا فرق بينهما ، فإنه إذا لم يُذكر الفاعل صحَّ أنه محذوف ؛ إذ لا فرق بين المحذوف والمضمر .

والحقُّ أنّ الإضمار عند النحويين له عدة معانٍ ، ويختلف المقصود منه ، والمرادُ به في مكانٍ عنه في مكانٍ آخر ، حاله حال المصطلحات النحوية الأخرى . فمرة يُطلق مصطلح الإضمار ويراد به كل ما لم يذكر في التركيب ، وكل ما لم ينطق به في الكلام ، اسماً كان أو غير اسم ، فيكون الإضمار حينئذ مرادفاً للحذف . ومرةً يُطلق الإضمارُ ويُراد به الضمير البارز ، فمن أضمَرَ فقد أتى بالضمير البارز في الكلام ، ومَنْ لم يُضمرْ لم يأتِ به ، ولم يتلفظ به .

ومرةً يُطلق ويُراد به الضمير المستتر المختفي ، أي أنّ المتكلم أضمر الفاعل في نفسه ، وأخفاه وستره .

فإذا أرادوا به ذلك كان المحذوف من الأسماء خلاف المضمر حينئذ ، فلا يُسمى الضمير المستتر محذوفاً .

ويُسمُّون الضمائر المنصوبة والمجرورة التي لم تُذكر وليست مستترةً ضمائرَ محذوفةً لا مضمرة .

والذي أعثر ابنَ مضاء من أن يصل إلى الفْرق بينهما عند النحويين - أنه أراد من هذا التعبير أن يسير على وتيرة واحدة ، ومعنى واحد في جميع أبواب النحو ، وفي جميع كلمات النحويين - وأنه جَعَلَ هذا الاختلافَ والتغاير دليلاً على فاسد المصطلح ، واطراحه والإعراض عن مثله ! وهو مردود بما تقدم بيانه .

ثم إنّ الذي دلّنا على أنّ مقصود ابن مضاء من ذكر تلك الفروقات هو أنّ ما يُعبِّر عنه النحويون من أنّ الفاعل يُضمر إذا لم يُذكر ولا يحذف - هو المحذوفُ بعينه ؛ إذ لا فرق بين المحذوف والمضمر عنده - دليلان آخران غير ظاهر كلامه ، أحدهما : أنه نصَّ على أنّ الفعل (أعلمُ ونعلمُ وتعلمُ ويعلمُ وعَلِمَ) يدل بلفظه على فاعله ، فلا ضمير (أي : مستتر) ولا حاجة بنا إلى إضمار . فكأنّه يقول : إذا لم نحتج إلى مضمر مستتر ، فهو محذوف مستغنىً عنه بلفظ الفعل .

والآخر : أنه اختار مذهب الكسائي[١] القائل بحذف الفاعل في نحو : قام وقعد زيدٌ .

ولقائلٍ أنْ يقول : إنّ اختيار ابن مضاء لمذهب الكسائي دليل على أنّه يُفرِّق بين المحذوف والمضمر ، كما يُفرِّق الكسائي وغيره من النحويين بينهما .

وأقول : إنّ هذا هو الظاهر من اختياره ، وهذا الاختيار ليس على ظاهره ، بل هو يريد بهذا الاختيار التأكيدَ على أنّ الفاعل إذا لم يُذكر فهو محذوف لا مضمر ، ويريد أيضاً بهذا الاختيار الاستدلال على أنّ القول بحذف الفاعل موجود في كلام أئمة النحو ، وأنهم يقولون بحذفه في كل موطن لم يَجْرِ له ذكر .

وأُريدُ أنْ أحتجَّ لهذين المقصودين ، واستدلَّ لهما من كلامه ، فالمقصود الأول : أنه يريد بهذا الاختيار ، الاعتراض على القائلين بالإضمار ، عند عدم الإظهار ، ودليله قوله : (وأما أيُّ الرأيين - الحذف أو الإضمار - أحقُّ ؟ فرأي الكسائي ؛ لأنّ غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز)[٢] فانظر كيف لَطَمَ وجْهَ هذه المقولة القائلة إنّ الفاعل يُضمر ولا يحذف بمذهب الكسائي ، فهو بهذا الاختيار يردُّ على كل من يقول إنّه لا يحذف بل يُضمر .

والمقصود الثاني : أنّ من أئمة النحو من يقول بحذف الفاعل في كل موطنٍ لم يظهر فيه ، وليس ذلك خاصًّاً بالتنازع في نحو : قام وقعد زيد .

(١) انظر : الرد على النحاة / ٩٥ .

(٢) انظر : الرد على النحاة / ٩٥ .

ودليل هذا المقصود أنَّ ابن مضاء استشهد على حذف الفاعل واحتجَّ لمذهب الكسائي بما جاء عنه في باب التنازع بقول الشاعر[(١)] :

وكُمتاً مُدمَّاةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

وبقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾[(٢)] وبقوله سبحانه : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾[(٣)] فانظر كيف أقحم قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ في سياق الاحتجاج على حذف الفاعل ، وهذه الآية ليست من باب التنازع ، ويُفهم من هذا الصنيع أنّ الفاعل متى لم يُذكر فهو محذوف ، في كل موطن عند التنازع ، وعند غيره .

ولقائلٍ أنْ يقول : أليس قد نصَّ الكسائي على حذف الفاعل في نحو : قام وقعد زيد ، ونقل عنه النحويون ذلك ؟ ومعناه أنه إذا لم يُذكر فهو محذوف ، بل قال ابن عقيل : (وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ؛ بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل)[(٤)] فما تنقم أن يحتجَّ ابنُ مضاء بمذهبه على جواز حذف الفاعل إذا لم يُذكر ؟

فأقول : كما احتجَّ ابن مضاء بقول ابن جني على إبطال نظرية العامل ، وابن جني في وادٍ ، وهو في وادٍ آخر ، فإنّ الكسائي هنا في بلدٍ ، وابن مضاء في

---

(١) تقدم تخريجه ص / ٣٨ .

(٢) سورة ص / ٣٢ .

(٣) سورة عبس / ١ ، ٢ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٦٢ .

بلدٍ آخر ؛ لأنه ليس له في مذهب الكسائي حجة ، لا من قريب ولا من بعيد ، سوى التوافق اللفظي المجرد عن مدلوله ومعناه ؛ ذلك أنّ الكسائي يسوغ لـه أنْ يقول بحذف الفاعل متى ما زال عنه سبب الإضمار ، وموجب الاستتار ، ولا يسوغ لابن مضاء القول بمثل ذلك الحذف ؛ لأنّ الكسائي يرى أن الفاعل لا يُستغنى عنه أبداً ، فهو إما أنْ يظهر وإما أن يُضمر ، فهي قسمة ثنائية واجبة ، ومقدمة منطقية لازمة ، تلزم كل من يرى أن الفاعل عمدةٌ يُحتاج إليه دوماً مع كل فعل في الدنيا ، فإذا جاءنا الفاعل مع بعض الأفعال مستغنىً عنه ، ولا يحتاج إليه ، كما هو الحال مع الفعل المؤكِّد ، والفعل المكفوف ، وكما هو الحال هنا مع أحد فعلي التنازع ، فإنّ مَنْ يقول بإضماره ، ويرى استتاره عند الحاجة إليه ، فإنه يقول بحذفه عند عدم الحاجة إليه ، وعند الاستغناء عنه ؛ لأنه عنده قد زال موجب الإضمار ، ومحتم الاستتار . من هنا ساغ للكسائي أن يقول بحذف الفاعل في نحو : قام وقعد زيد ؛ لأنه قد أغنى ظهور الفاعل مع أحد الفعلين عن إضماره مع الآخر .

وأما مَنْ يرى أن الفاعل لا حاجة تدعو إليه أبداً ، وأنّه مستغنًى عنه دوماً، وأنّ لفظ فعله يُغني عن إضماره واستتاره ، فكيف يسوغ له أنّ يختار الحذف ، والفاعل محذوف عنده دوماً ؛ لأنه لا يُحتاج إليه أبداً ؟!

وأما مقولة ابن عقيل القائلة إنّ الكسائي يقول بالحذف ؛ بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، فهي عبارة غير مستقيمة ، ومحمل بعيد عن أصول الإضمار ، والتفسير المستقيم ، والمحمل السليم ، أن يقال في ذلك ما قاله

الحذاق من النحويين ، وهو أنّ ذلك بناءً على أنه لا يرى الإضمار قبل الذكر[١]، وبعضهم ينسب القول بالحذف إليه ولا يُفسِّره ، وهو صنيع أكثرهم .

وأما تفسيري هذا لمذهب الكسائي فلم أره لأحدٍ من النحويين ، فلعله لوضوحه وجلائه اعرضوا عن الحديث عنه وذكْره .

المقطوعة الأخيرة من النص الكامل :

لقد وصل ابن مضاء في آخر كلامه ، ومنتهى حديثه ، حول قضية الضمير المستتر ، والفاعل المختفي المضمر ، إلى نتيجتين كبيرتين ، ختم بهما الكلام ، وجعلهما مسك الختام .

إحداهما : أنّه يجوز أنْ يُضمر المتكلم الفاعلَ في نفسه بعد الفعل ، في نحو : زيد قام ؛ لأنه يجوز له ألا يكتفي بالفاعل (في المعنى) المتقدِّم ، وهذا الجواز خاصّ بكلام الناس ، وهو تجويز مرجوح . والأرجح عنده ألاّ يكون فيه إضمار ، وأنْ يكتفي المتكلمُ بالفاعل المتقدم .

هذا هو منطوق كلامه حين قال : (والذي يجب أنْ يُعتقد في مثل : زيد قام ، أنه يجوز أنْ يريد المتكلمُ إعادةَ الفاعل ، ويجوز أنْ يكتفي بما تقدم ، والأظهر أنْ يكتفي بما تقدم ، هذا إذا كان في كلام الناس) .

وأقول : إنَّ ما أجازه ابنُ مضاءٍ هنا من الإضمار والقول بالاستتار ، على

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٤٥ .

وجه مرجوح ، مَنَعَه فيما تقدم ، حين كان يتكلم عن الدلالة اللزومية .

فإذا كان ابن مضاءٍ قد تراجع عن منع إضمار الفاعل المستتر الغائب في نحو : زيد قام ، في كلام الناس ، فإنّه يستفاد من مثل هذا التراجع عدة معان :

الأول : أنه إذا كان يجيز الاستتار في نحو : زيد قام ، فمن باب أولى أن يُجوِّز الاستتار في نحو : أنا أقوم ، وأنت تقوم ، ونحن قد ألزمناه القول بهذا الفاعل المتكلم المستتر فيما تقدّم ، فإذا أضيف إلى ذلك اللازم هذا التراجع ، علمنا أنّه أيضاً يُجيز استتار الفاعل الحاضر .

والثاني : أنّ ابن مضاء لا يمنع القول بالدلالة اللزومية ، بل يرى أنها مرجوحة ، والراجح عنده هو القول بالدلالة اللفظية ؛ بدليل إقراره هنا بجواز استتار الفاعل الغائب ، وقولِهِ الذي أشرنا إليه هناك حين قال : (والأظهر أنّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية) .

فإذا أضفنا إلى هذا المرجوح ما أبطلناه هناك من القول بالدلالة اللفظية ، علمنا أنّ الدلالة اللزومية هي الصواب ، وإلى روح النحو أقرب . وهذا الإقرار إما أنْ يُفهم منه الرجحان وعدم منع اللزوم ، وإما أنْ يُفهم منه غير ذلك ، كما سيأتي بعد هذا .

والثالث : أنّ ابن مضاء قد أخذ بالدلالة اللزومية هنا في هذا التجويز ؛ لأنه يلزم من عدم اكتفاء المتكلم بالمتقدم أنْ يكون الفاعلُ بعد فعله .

وهو اللازم الذي يُعبِّر عنه النحويون بقولهم : إنّ الفاعل لا يتقدّم على فعله ، فيلزم من عدم تقدمه وجودَه متأخراً عنه . وهو اللازم أيضاً الذي يُعبِّر

عنه النحويون بقولهم : إنّ لكل فعل فاعلاً ، فإذا لم يذكر الفاعل بعد فعله فيلزم أنْ يكون مستتراً .

فابن مضاء لم يتراجع عن المنع فقط ، بل تراجع عن علة المنع ، فوافق تعليله تعليل النحويين ، وإنْ لم يَبُحْ به ، ويُفصحْ عنه . فإذا تساوى تعليلُه مع تعليلهم ، ووافق رأيُه رأيَهم ، ولم يجد بُدّاً من موافقتهم هنا ، فإنه يلزمه موافقتهم في مواطن أخرى من الإضمار ، والقول بالاستتار ، خاصةً حين يقدمون لذلك مقدمات منطقية ، وأدلة عقلية ، ويحتجون لذلك بقرائن عربية لفظية ، وحُججاً قويّة معنوية .

والنتيجة الثانية :

أنّ القول بإضمار الفاعل واستتاره في القرآن الكريم لا يجوز ، والإضراب عنه واجب ، فقال : (وأمّا في كلام الباري سبحانه ، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ؛ لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى قول بالإثبات، والإبطال فيه) .

فابن مضاءٍ يستدل هنا على عدم جواز القول بالاستتار في القرآن الكريم ، ويحتجُّ لمنع ذلك فيه ، بأنّ دليل ذلك دليل ظنيّ ، ولم يَدُلَّ عليه دليل قطعي ، وأنّه لا حاجة تدعو إليه ، ويُضاف إليها حجةٌ ذكرها عند إبطاله للقول بالعامل في القرآن وهي قوله : (فالقول بذلك حرام ... وقد قال رسول الله ﷺ : مَنْ قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) [1] . فهذه ثلاث حُجج

---

(١) انظر : الرد على النحاة / ٨١ .

استدلّ بها ابن مضاء على ردّ القول بالمستتر في القرآن وهي : الدلالة الظنية ، وعدم الحاجة ، وأنّه قول بالرأي .

وأقول أولاً : لقد فرّق ابن مضاء بين كلام الناس ، وكلام الله تبارك وتعالى ، فإن كان قوله : (الناس) يُحمل على العرب الفصحاء ، فإنّ الله تعالى قد أنزل كتابه بلسانهم فقال جل وعلا : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1] فهذا تفريق غريب عجيب ؛ فكيف يجوز أن يأتي أمر في اللغة الفصحى ، مجمعٌ عليه ، ولا شذوذ فيه ولا تكلُّف ، وقد دلّ عليه الدليل ، ثم يقال إنه لا يجوز أن يكون مثله في القرآن ؟! ولا زال العلماء يستشهدون على المعاني القرآنية ، بما جاء عن فصحاء العربية ، وبما تكلموا به نظماً ونثراً ، وما مسائل[2] نافع بن الأزرق إلا واحدة من الشواهد على ذلك .

ولا تخلو كتب التفسير من تلك الشواهد ، ولم يُعرف عن أحد من علماء المسلمين أنه أنكر الاستشهاد بأقوال العرب في تفسير كلام الرب تبارك وتعالى .

ثانياً : إذا ثبت أنه لا يجوز التفريق بين لغة العرب الفصحى ولغة القرآن الكريم ، وأنّ ما ثبت في التراكيب الفصيحة ، يجوز أن يثبت مثله في الآيات القرآنية ، فإنّ النحويين قد أثبتوا الضمير المستتر في تلك التراكيب ، وأنه

(١) سورة الزخرف / ٣ .

(٢) انظر : التفسير والمفسرون ١ / ٧٤ .

موجود حكماً ، وأن وجوده كالملفوظ بـه الثابـت حقيقـةً ، وأنّ البحـث عـن مفسِّره الاسمي مسلك قويم ، وفعل سليم ، يُعين على فهم المعنى ، وتوضـيح المراد ، وبيان المقصود .

ثالثاً : إنّ مما يدلُّ على أنّ القول بالضمير المستتر في القـرآن الكـريم مجمـعٌ على الأخذ به ، ولا شذوذ في القول به ، ولا تكلف فيه ، أمران :

الأول : أنّه لو كان القـولُ بـه قـولاً مـرذولاً ، ووجهـاً ضـعيفاً في قـانون الإعراب ، والأخذ به لا يفيد ، لرأينا النحويين ولو واحـداً مـنهم - يمنعـون من القول بمثله في القرآن ، لأننا نراهم يمنعون كثيراً من التخريجات النحويـة المتكلفة ، والأقوال الإعرابية المتعسفة ، التـي لا تخـدم المعنـى ، أو تـذهب بـه بعيداً عن ظاهر الآية . وإذا تأملت الإغفال لأبي علي الفارسي ، والمغني لابـن هشام ، وكتب ابن مالـك عامـة لرأيـتَ العجـب العجـاب ، وصـدَّ الأقـوال الضعيفة عن المعاني القرآنية من كل باب ، ورفض الآراء النحوية المتكلفة عن معاني الكتاب .

والثاني : أنّ المفسرين المعتـبرين قـد أجمعـوا عـلى أن البحـثَ عـن مرجـع الضمير ، والتعرفَ على عائده والتفسير ، من أهم أصول علم التفسير . وكـل ما يُنسب إلى الضمير البارز ومفسره من فضائل وفوائد ، وطرائـق وحـوائج ، وكثير من المنافع ، المعينة على توضيح المراد ، وبيان المقصود ، يُنسب أيـضاً إلى الضمير المستتر ومفسِّره ؛ إذ لا فرق بينهما عندهم ، وهو معتبر عندهم اعتباره، ومنزل منزلته .

رابعاً : أنّ احتجاجه في عدم الجواز بعدم وجود الدليل القطعي معناه : أنّ أقوال النحويين في إثبات الضمير المستتر ظنّيّة ، وقد سبق الحديث عن الظن ، وأضيف هنا شيئاً لم يَسبق إليه كلامي ، وهو أنّ الأصوليين[١] يقسمون الكلام في النصوص الشرعية إلى : نصٍّ ، وظاهر ، ومجمل .

والظاهر عندهم[٢] : هو الكلام الذي له معنيان أحدهما أظهر من الآخر ، وهذا الآخر يُسمّونه محتَمَلاً ، أي : يَحْتمل أن يريده المتكلم ولا يمتنع ، وإذا دلَّ دليل صحيح على هذا الوجه المحتمل سمّوه تأويلاً صحيحاً[٣] .

فالظاهر هو المعنى الراجح ، والمحتمل هو المعنى المرجوح ، وحكمه أنّه لا يجوز صرف الكلام عن ظاهره إلاّ بدليل يدل على ذلك الصارف . وقيل : إنّ الظاهر هو ما دُلَّ عليه دلالة ظنيّة[٤] .

وكل ما يَدلُّ عليه قانونُ الإعراب ، وقواعد النحو المرضيّة ، مما يعين على فهم معاني الآيات القرآنية ، فهو من القول بالظاهر ، الذي دلّتْ عليه الدلائل الظنّيّة ، والقرائن اللفظيّة ، والنظائر العربية ؛ وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذا المعنى حين قال : (فكل ما كان من المعاني العربية التي لا ينبني فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر ، فالمسائل البيانية ، والمنازِعُ البلاغية ،

(١) انظر : روضة الناظر / ٩١ .

(٢) انظر : المصدر السابق / ٩٢ .

(٣) انظر : أضواء البيان ١ / ١٦٩ .

(٤) انظر : إرشاد الفحول ٢ / ٤٣ .

لا معدل بها عن ظاهر القرآن ، فإذا فُهم الفرقُ بين ضيِّق في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا ﴾[١] وبين ضائق في قوله : ﴿ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾[٢] ... والفرقُ بين الرفع في قوله : ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[٣] والنصب فيما قبله من قوله : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾[٤] ... أو فُهم الفرقُ بين إذا وإنْ في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾[٥] ... وأشباه ذلك من الأمور المعتبرة عند متأخري أهل البيان - فإذا حصل فهم ذلك كلِّه على ترتيبه في اللسان العربي فقد حصل فهم ظاهر القرآن)[٦] .

انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

ومن ذلك أن يقال : إنّ الظاهر من معنى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾[٧] أنّ الفاعل مستتر بعد فعله ، تقديره هو ، يُفسِّره (مَنْ) الموصول، والذي يدل على أنّ هذا هو المعنى الراجح ، بروزُ الفاعل بعد الفعل قبل هذه الآية عند قوله سبحانه : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[٨] فبروزه بعد الفعل هنا

(١) سورة الأنعام / ١٢٥ .

(٢) سورة هود / ١٢ .

(٣) سورة هود / ٦٩ .

(٤) سورة هود / ٦٩ .

(٥) سورة الأعراف / ١٣١ .

(٦) انظر : الموافقات في أصول الشريعة ٣ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٧) سورة يونس / ٤٣ .

(٨) سورة يونس / ٤٢ .

دليل على أنّ الفعل مسندٌ إلى ما بعده ، لا إلى ما قبله ؛ ولو كان مسنداً إلى ما قبله لما برز الضمير ؛ لأنّ الفعل يتجرد من الضمير البارز مع فاعله المفرد والمثنى والمجموع ، فقوله سبحانه : ﴿ يَسْتَمِعُونَ ﴾ قرينة لفظية دلتْ على أنّ الفعل يُسند إلى ما بعده ، فكذلك يكون الأمر في ﴿ يَنظُرُ ﴾ هو مسنداً إلى ما بعده ، وما بعده غير مذكور فهو مستتر .

خامساً : لقد احتجَّ ابن مضاء لعدم جواز الاستتار في القرآن الكريم بعدم الحاجة التي تدعو إليه . وقد تقدم من كلامه أنّه يُؤكد على أنّ ما تدعو إليه الحاجة يثبتُ ولو بدليل ظني ، وما لا حاجة إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي . فإذا بَرَدَ في الكف أنّ هذا مذهبه ، فإني سأذكر آيةً من كتاب الرب تبارك وتعالى، يظهر لنا من خلال ردِّ أبي علي الفارسي على الزجاج فيها – مسيسُ الحاجة إلى الضمير المستتر ، وعظيمُ نفعه في كشف معنى الآية .

وهي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَاۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾(١)

ذهب الزجاج إلى أنّ (ما) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ حرفُ نفي ، والمعنى عنده : وما يدريكم ، واعترض أبو علي الفارسي عليه في ذلك ، وذهب إلى أنّ (ما) هنا لا تكون نافية ، وإنما هي اسم استفهام ؛ لأنّ جعْلها نافية يُفسد المعنى والإعراب ؛ ذلك أننا إذا جعلناها نافية فإما أن يكون الفعل

---

(١) سورة الأنعام / ١٠٩ .

(يشعركم) بلا فاعل ، وهذا لا يكون مثله في العربية ، وإما أن يكون له فاعل مستتر فيه ، فإن كان الفاعل مضمراً فمفسِّره إما أن يكون الله جل وعلا ، أو (ما) ، ولا يجوز أن يعود الضمير على الله تبارك وتعالى ؛ لأنه يفضي إلى معنى فاسد ، وفساده أنّ المعنى يكون هكذا : ما يُعلمكم الله ، والله تعالى قد أعلمنا في آية أخرى أنهم لا يؤمنون ، وهي قوله سبحانه : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ ﴾[1] ثم قال أبو علي : (فإذا فسد أنها تكون نافية ، ثبت أنها للاستفهام ، وإذا كانت للاستفهام كانتْ اسماً ، وإذا كانتْ اسماً كان في الفعل ضميره)[2] .

سادساً : لقد تقوَّلتُ على ابن مضاءٍ حجةً ثالثة ردّ بها القول بالمستتر في القرآن ، وهي : أنّ ذلك قولٌ في القرآن بالرأي ، وقد جاء النهي عن ذلك . وإنما تقوّلتُ عليه هذا هنا لأنه ذكره في العامل النحوي ، وأنّه لا يجوز أن يقال به في القرآن ؛ لعدم الدليل ، ولعدم الحاجة . فعلَّة المنع منهما في القرآن عند ابن مضاء واحدة ، سواء كان العامل أو المستتر ، فما يقال في العامل يقال في المستتر .

فأقول : القول بالرأي في القرآن ليس كلُّه مذموماً ممنوعاً ، بل يجوز ذلك بضوابط وشروط ، ذكرها الإمام الشاطبي حين قال : (إعمال الرأي في القرآن جاء ذمُّه ، وجاء أيضاً ما يقتضي إعماله ، وحسبك من ذلك ما نقل عن

(١) سورة الأنعام / ١١١ .

(٢) انظر : الإغفال ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ .

الصديق ، فإنه نُقل عنه أنه قال – وقد سئل في شيء من القرآن – : أيّ سماءٍ تُظلُّني ، وأيّ أرض تُقلني ، إنْ أنا قلتُ في كتاب الله مالا أعلم ؟... ثم سئل عن الكلالة المذكورة في القرآن ، فقال : لا أقول فيها برأيي ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان ، الكلالة كذا وكذا . فهذا قولان اقتضيا إعمال الرأي وتركه في القرآن ، وهما لا يجتمعان . والقول فيه أنّ الرأي ضربان :

أحدهما : جارٍ على موافقة كلام العرب وموافقة الكتاب والسنَّة . فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما ، لأمور :

أحدها : أنّ الكتاب لابدَّ من القول فيه ، ببيان معنى ، واستنباط حكم ، وتفسير لفظ ، وفهم مراد ، ولم يأت جميع ذلك عمن تقدم ، فإما أن يُتوقف دون ذلك فتتعطل الأحكام كلها أو أكثرها ، وذلك غير ممكن ، فلابد من القول فيه بما يليق .

والثاني : أنه لو كان كذلك للزم أن يكون الرسول ﷺ مبيِّناً ذلك كله بالتوقيف ، فلا يكون لأحد فيه نظر ولا قول ، والمعلوم أنّه عليه الصلاة والسلام لم يفعل ذلك .

والثالث : أنّ الصحابة كانوا أولى بهذا الاحتياط من غيرهم ، وقد عُلم أنهم فسروا القرآن على ما فهموا ...

والرابع : أنّ هذا الفرض لا يمكن ؛ لأن النظر في القرآن من جهتين : من جهة الأمور الشرعية ، فقد يسلم القول بالتوقيف فيه وترك الرأي والنظر ،

جدلاً . ومن جهة المآخذ العربية ، وهذا لا يمكن فيه التوقيف ، وإلاّ لزم ذلك في السلف الأولين ، وهو باطل ، فاللازم عنه مثله .

وأمّا الرأي غير الجاري على موافقة العربية أو الجاري على الأدلة الشرعية فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال) (١) انتهى كلامه يرحمه الله .

هذا إذا سلمنا بأن القول بالضمير المستتر في القرآن الكريم هو من القول بالرأي . وإلا فإنه قد تقدم أنه من قبيل القول بالظاهر . وإنما أوردنا كلام الشاطبي هنا على هذا التفصيل ردّاً على إطلاق ابن مضاء الأحكام دون تفصيل . واستمع إلى كلام الشوكاني كيف أخرج تفسير القرآن بدقائق العربية من القول بالرأي حين قال : (ومعلوم أنّ ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعاني التي تفيدها اللغة العربية ، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التي تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعاني والبيان ، فإن التفسير بذلك هو تفسير باللغة ، لا تفسير بمحض الرأي المنهيّ عنه) (٢) انتهى كلامه .

---

(١) انظر : الموافقات ٣ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) انظر : فتح القدير ١ / ١٢ .

تلخيص

نستخلص مما مضى الآتي :

أولاً : الأدلة التي اعتمد عليها ابن مضاء في إبطال الاستتار :

١- إبطال العامل النحوي .

٢- عدم الحاجة ، وعدم الفائدة من إضمار الفاعل .

٣- دلالة الفعل على فاعله لفظية .

٤- لا فرق بين المضمر والمحذوف .

٥- لا يجوز قياس الغائب على المخاطب والمتكلم .

ثانياً : آراؤه حول استتار الفاعل :

الأول : أنه يرفض الضمير المستتر في القرآن الكريم مطلقاً .

الثاني : أنه يجيز الضمير المستتر الغائب في كلام الناس ، على وجه مرجوح .

وسكت عن حكم المستتر المتكلم والمخاطب وهو يلزمه .

الثالث : أن الأرجح عنده إلغاء الضمير المستتر مطلقاً .

لذا فإن نسبة إلغاء الضمير المستتر مطلقاً دون تفصيل إلى ابن مضاء ، فيه إجحاف وبعد عن التحقيق والتدقيق . وقد ذكر هذا الدكتور شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة) [1] أن ابن مضاء يرى إلغاء الضمير

(١) انظر ص ٢٩ - ٣٠ .

المستتر ، ولم يُشر إلى تجويزه لذلك . وكرر الدكتور ذلك في كتابه : تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً[١] .

الرابع : أنه لا يرى فرقاً بين المضمر والمحذوف ، فإذا لم يذكر الفاعل فالأرجح عنده أنه محذوف .

الخامس : يظهر لنا جلياً من خلال مناقشة ابن مضاء للضمير المستتر أنه يعتبر الضمير البارز ولم يرفضه أو يدعُ إلى إلغائه ، وذلك في موطنين من كلامه :

أحدهما : أنه حين اُحْتُجَّ عليه بنحو : أنا قمتُ ، وأنت قمتَ ، قال : هذا دليل ، أي دليل على أن الفاعل قد أعيد ذكره بعد فعله ، بل زاد ذلك وضوحاً حين نصَّ على أن الفاعل المتكلم والمخاطب لا يكتفى معه بتقدُّمه في نحو : أنا قمتُ .

والآخر : حين استدل بما استدل به النحاة على أن ظهور الفاعل حال التثنية والجمع دليل على استتاره حال الإفراد في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا .

وقلت هناك : إنه يستدل على ما جاء في الاحتمال الأول من كلامه ، وأن الاحتمال الثاني ساقط من المطبوع . ثم اعترض على هذا الاستدلال بما جاء في لغة أكلوني البراغيث ، وأنه يحتمل أن يكون الضمير البارز علامةً .

---

(١) انظر ص ١٩ ، ٣٥ .

وما يقوله ابن مضاء في حرفية البارز في لغة أكلوني البراغيث يقوله النحويون أجمعون ، ولكننا اعترضنا هناك على أن يحمل لغةً على لغة . ويستفاد من احتجاج ابن مضاء بهذه اللغة على أن الفعل إذا تقدمه فاعل في المعنى مثنى كان أو مجموعاً فيجوز أن يُحمل على لغة أكلوني البراغيث ، وليس معناه أن الضمير البارز في كل موطن هو علامة ؛ لأن مثل هذا لا يجوز الحكم به حتى عند أصحاب هذه اللغة .

من هنا نعلم أنّ ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن ابن مضاء يرى إلغاء الضمير البارز خطأ كبير . نسب إليه ذلك في مقدمة كتاب الرد[١] ، وفي كتابه الآخر[٢] ، مع العلم أنَّ الدكتور شوقي يرى الإبقاء على الضمير البارز والمستتر[٣] !!

(١) انظر : ص ٣٠ .

(٢) انظر : تيسير النحو التعليمي ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ٤٢ .

الفصل الثاني

المرحلة الثانية : لجنة وزارة المعارف المصرية ومجمع اللغة العربية بالقاهرة

بعد أَنِ انقضى عصر ابن مضاء ، وطويتْ صفحة إبطال الاستتار ، وأعرض الدرس النحوي عن مقولة إلغاء الإضمار المستتر ، ظهرتْ مقالة الإنكار في العصر الحديث ، وعصفتْ بالضمير المستتر عواصف الإلغاء من جديد ، على أيدي اللغويين المحدثين بدولة مصر .

وقد امتاز هذا العصر بالانفتاح والتنوير ، وتميَّزَ بالتطوير والتغيير ، وعُرف بعصر البعثات العلمية إلى الدول الغربية . فظهرتْ حركة الإصلاح والتنوير في مصر ، ومنها إصلاح التعليم ، وخاصة تعليم اللغة العربية ، بعد أن كثرت الشكوى من صعوبة دراسة القواعد العربية في المدارس الحكومية ، فبدؤوا بإصلاح الكتاب النحوي أولاً ، فظهرت كتبٌ مدرسية ، بسيطة وميسَّرة في قواعد العربية ، تمتاز بالسهولة والتيسير والبعد عن الخلاف النحوي .

من هذه الكتب كتاب (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوي ، وكان ظهوره عام ١٨٦٨ م[١] ، وكتاب (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) لأحمد المرصفي[٢] . وكتبٌ أخرى غيرها كثير .

---

(١) انظر : كتاب في إصلاح النحو العربي / ٦٠ .

(٢) انظر : المرجع السابق / ٦٣ .

وقد امتازت هذه المرحلة الإصلاحية بأنها إصلاحٌ للكتاب النحوي في شكله وعبارته وأسلوبه ، وتطويرٌ لأسلوب عرضه بطريقة حديثة عصريّة ، كما امتازت بالحفاظ على أصول النحو العربي ، وعدم الإخلال بجوهر هذا العلم .

ثم ظهرتْ بعد ذلك حركة إصلاحية أخرى مسَّتْ جوهر هذا العلم ، وتناولت الأصول النحوية بالتغيير والتبديل ، والحذف والإلغاء ، فحذفوا أبواباً من النحو ، ودمجوا أبواباً أخرى .

إنّ هذه الحركة هي التي هاجمت الضمير البارز والضمير المستتر ، ودعت إلى إبطاله ، وإلغائه من الدرس النحوي ؛ لأنه لا وجود له أصلاً إلاّ في عقول النحويين !

وقد ظهر هذا الحكم على ضمائر الرفع المتصلة والضمير المستتر في مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨ م ، وأقرَّه مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٤٥ م ، وقبل الحديث عن تلك المقترحات ، وذلك القرار ، لابدَّ من الإشارة إلى أنّ الهجوم على ضمائر الرفع البارزة المتصلة ، والضمائر المستترة ، مسبوق بمحاولتين وكتابين أُشير فيهما إلى عدم وجود الضمير البارز والمستتر في اللغة العربية ، وهاتان المحاولتان هما :

المحاولة الأولى :

هي تلك المحاضرات التي ألقاها المستشرق الألماني براجشتراسَّر في كلية الآداب بالجامعة المصرية القديمة في العام الجامعي ١٩٢٩ م / ١٩٣٠ م(١) . وقد أثار هذا المستشرق أفكاره اللغويّة الجديدة في تلك المحاضرات ، التي ترجمها فيما بعد الدكتور رمضان عبد التواب ، وجمعها في كتاب (التطور النحوي) ، وقد ضمَّنَ براجشتراسَر كتابه هذا آراءه في المخارج الصوتية(٢) ، والأصول الاشتقاقية(٣) ، والعلامة الجمعيّة(٤) ، وغير ذلك من الآراء والأفكار اللغوية .

من ذلك أنّه ذكر في هذا الكتاب بعض آرائه التطويريّة حول الضمير البارز والمستتر ، وفي ذلك يقول وهو يفرق بين ضمائر المتكلم والمخاطب وضمائر الغائب : (والثاني : أنه لا يوجد في الغائب ضمائر متصلة مرفوعة خاصة بالماضي) (٥) وهو يعني بالضمائر المتصلة الغائبة : البارزة والمستترة ، بدليل أنه قال بعد مقولته هذه مباشرة : « فإن قال قائل : فإذن ماذا تكون الفتحة في : (فَعَلَ) والتاء في (فَعَلَتْ) و(فعلتا) والفتحة الممدودة فيها وفي (فَعَلَا) والضمة الممدودة في (فعلوا) والنون في (فعَلْنَ) ؟ » .

---

(١) انظر : التطور النحوي / ٣ .

(٢) انظر : مخرج الواو والياء عنده ص ٤٦ .

(٣) انظر : التطور النحوي / ٣٥ ، ٥٠ ، ٥١ .

(٤) انظر : علامة الجمع عنده في شجرات ص ١٠٩ .

(٥) انظر : المرجع السابق / ٨٠ .

ثم أجاب عن هذه التساؤلات بما يُكْشَف به عن مذهبه حول الضمير البارز والمستتر على حدٍّ سواء ، فقال : « قلنا له : أما الفتحة الانتهائية في : (فَعَلَ) فأصلها مجهول ، ومعناها غامض ، ومع ذلك يتضح كل الاتضاح أنْ لا علاقة بينها وبين : (هو) و(ـهُ) ، وأما سائر الحروف المذكورة فبعضها علامة للمؤنث ، وبعضها علامة للتثنية ، وبعضها علامة للجمع ، وليس فيها ضمير »(١) .

وقد أكَّدَ حرفيّةَ الضمير البارز في الصفحة نفسها ، وأنّ واو الجماعة في (فعلوا) ضمةٌ ممدودة ، وألفَ الاثنين في (فعلا) و(لا تفعلا) فتحةٌ ممدودة ، وأنّه لا فرق عنده بين النون في (فَعَلْنَ) والنون في ((اِفْعَلَنْ) مع فعل الأمر !! والنون في (تَفْعَلْنَ) وأنهنَّ جميعاً حروفٌ !!

وأكَّدَ براجشتراسَّر أيضاً حرفيّةَ الضمير البارز ، وعدمَ وجود الضمير المستتر في موطن آخر من كتابه حين قال : « وذلك أنّا قد ذكرنا أنّ الغائب من الماضي نحو : فَعَلَ وفَعَلُوا ، لا يحتوي على ضمير »(٢) .

ويظهر لنا أنّ براجشتراسَّر قد نَسَجَ هذه الأحكام الارتجالية من خيوط الوهم والخيال ؛ إذ لم يقدِّم دليلاً واحداً على حرفيّة الضمير البارز ، والضمير البارز عند النحويين هو اسم بارز مسند إليه ، وقد قدَّموا أدلَّة مقنعة في التفريق بين الحرف والاسم من جهة الإسناد وعدم الإسناد ، وغير ذلك .

---

(١) انظر : التطور النحوي / ٨١ .

(٢) انظر : التطور النحوي / ١٢٦ .

ونحن نستطيع بتلك الأدلة والعلامات أن نفرِّق بين نـون النـسوة ونـون التوكيد . فإذا كان المرء لا يحتكم في التفريق بين الحرف والاسم إلى الأصـول النحوية ، فما هي أصوله التي اتكـأ عليهـا في عـدم التفريـق بـين نـوني فَعَلْـنَ وافْعَلنْ ؟ وكيف يُردُّ العلمُ بلا علم ؟ وكيف تُـرفض الأصـول النحويـة بـلا قاعدة أو قانون ؟ إنّ هذا الـصنيع أبعـد مـا يكـون عـن روح العلـم ، وروح العربية ، وهو خالٍ من أدنى مستويات الذوق اللغوي السليم .

فإذا كان المرء لا يُفرِّق بين اسمٍ وحرفٍ ، ولا بين ما يُسند إليه ومالا يُسند إليه ، ولا يُحكِّم الأصولَ النحويَّة ، فكيف يُثبتُ مالا وجـودَ لـه في الظـاهر ؟ وكيـف يَـسوغ لـه أن يقـول بالـضمير المـستتر ؟ وكيـف نُقنعـه نحـن بـذلك الاستتار؟ إنّ هدم الأصول النحوية هو الذي قاد إلى مثل هذا الفساد العريض في عدم التفريق بين الأسماء والحروف ، وقاد إلى عدم الاهتداء إلى المسند إليـه المستتر .

المحاولة الثانية :

وهي التي أشار إليها إبراهيم مصطفى في كتابه : إحياء النحو ، الذي ألَّفه بعد محاضرات براجشتراسَّر بسبع سنوات ، وقبل لجنة وزارة المعارف المصرية بسنة واحدة ؛ حيث كان تأليف هذا الكتاب عام ١٩٣٧ م .

وتلك الإشارة هي ما ذكره إبراهيم مصطفى من أنّه ليس ثمـة فـرقٌ بـين المبتدأ المحذوف والفاعل المستتر ، وقد أورد المؤلف هذا الحكـم حـين أراد أن يبين أنّ الضمة هي عَلَمُ الإسناد ، وأنّ كلَّ مسند إليه مرفوع ، وأنه لا فرق بين

المبتدأ والفاعل ونائبه ؛ لأنها متفقة في الأحكام ، وأنّ ما ادّعاه النحويون من التفريق بينها ، وأنّ المبتدأ يحذف والفاعل لا يحذف - هو مجرّدُ (اصطلاح نحوي ، لا أثر له في القول ، فلا وجه لالتزامه ، والتفريق به) [1] .

ويظهر من كلامه الصريح في عدم التفريق بينهما ، الدعوةُ إلى عدم اعتبار الضمير المستتر أيضاً ، وجَعْلُه محذوفاً ؛ إذ لا فرق عنده بين الحذف والاستتار ؛ وخاصةً إذا جمعنا مع الظاهر من كلامه هنا كونه أحدَ أعضاء لجنة وزارة المعارف المصرية التي اقترحت إلغاء ضمائر الرفع المتصلة والمستترة .

وهذه الدعوة إلى إلغاء الضمير المستتر مرتْ سريعاً في كتاب إحياء النحو ، دونَ أدنى مناقشة أو استدلال ؛ لأن المؤلف لم يكن معنياً بالحديث عنها ، بل كان معنياً ببيان عدم التفريق بين المبتدأ والفاعل ونائبه .

لذلك فإني أزعم أن هذه الدعوة هي المحاولة الثانية في العصر الحديث إلى إلغاء الضمير المستتر .

---

(١) انظر : إحياء النحو / ٥٦ .

مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية :

لقد أصدر وزير المعارف المصري عام ١٩٣٨ م قراراً بتشكيل لجنةٍ تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، تقوم بالنظر والمراجعة لمناهج اللغة العربية المقررة على طلاب المدارس الحكومية المصرية ، وأن تُقدِّم مقترحاتها وتوصياتها حول تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، وتبسيطها على المتعلمين[(١)] .

وقد نصَّ القرار على تسمية أعضاء هذه اللجنة وهم[(٢)] : الدكتور طه حسين ، والأستاذ أحمد أمين ، والأستاذ علي الجارم ، والأستاذ أبو بكر إبراهيم، والأستاذ إبراهيم مصطفى ، والأستاذ عبد المجيد الشافعي . واشتُرِطَ عليهم أنْ يُقدِّموا مشروعهم خلال شهرين من تاريخ صدور القرار !!

وقد لاحظتْ اللجنة أنّ أهم ما يُعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثةُ أشياء : فلسفةٌ حملتْ القدماءَ على الإسراف في الافتراض والتعليل ، وإسرافٌ في القواعد وفي الاصطلاحات ، وإمعانٌ في التعمق العلمي[(٣)] .

صدرتْ مقترحات هذا المشروع ، ونُشر النصُّ الكامل له بمجلة المجمع في الجزء السادس ، ومعه مقترحُ اللجنة الخاص بالضمير المستتر والبارز

---

(١) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦ / ١٨٠ فما بعدها ، وتيسير النحو التعليمي / ٣٢ .

(٢) انظر : مجلة المجمع ٦ / ١٨١ .

(٣) انظر : مجلة المجمع ٦ / ١٨٥ .

المتصل تحت عنوان (الضمير) وهذا نصُّه[١] :

« من أصول اللجنة أنْ تُلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً ، فمثل : زيدٌ قام ، الفعل هو المحمول ، ولا ضميرَ فيه ، وليس بجملةٍ كما يَعُدُّه النحاة ، وهو كمثل : قام زيدٌ ، ومثل : الرجال قاموا ، الفعل محمولٌ اتصلتْ به علامةُ العدد ، ولا يعتبر جملة . ومثل (أقومُ) و(نقومُ) مما يُقدَّر فيه الضميرُ مستتراً وجوباً : الفعلُ محمولٌ ، والهمزة أو النون إشارةٌ إلى الموضوع ، أغنتْ عنه ، وكفى ذلك في إعرابه . الضميرُ المتصل البارز منه الدالُّ على العدد ، وقد اعتُبر إشارةً لا ضميراً ، واتُّبِعَ فيه مذهبُ المازني ، وغيرُ الدالِّ على العدد مثلُ (قمتُ) أو (قمتَ) و(قمتم) الضميرُ موضوع ، والفعلُ قبله محمول ، وإذا ذُكر مع المتصل ضميرٌ منفصل فهو تقوية له مثل : قمتُ أنا ، وأنا قمتُ » أهـ .

وأقول : إنّ من الواضح جداً أنّ إلغاء ضمائر الرفع المتصلة والضمائر المستترة من أكبر أهداف اللجنة ، وهو أخطرُ مقترحٍ تيسيري يُقدَّم ضمن تلك المقترحات ، وفيه هدم لأحد ركني الإسناد ، وهدم لأحد أصول النحو العربي، بطريقة ارتجالية سريعة ، غير مدروسة دراسة علمية عميقة . فلم يُقدِّموا أدلّةً علمية مقنعة ، ولكنّهم ذكروا أشياء وإشارات يُفهم منها أنهم يستدلون بمثلها على ذلك الإلغاء ، وهي أمور ثلاثة :

الأول : أنّ الفعل في نحو : زيد قام ، مسند (محمول) إلى الاسم المتقدِّم ؛

---

(١) انظر : مجلة المجمع ٦ / ١٨٩ .

لأنه لا فرق عندهم بين : زيد قام ، وقام زيدٌ . فعدم التفريق هو الأمر الأول الذي اتكؤوا عليه ، وهو مردود بما تقدّم حديثه من أنّ الفاعل لا يتقدم على فعله ، وأنّ الفعل مسند دائماً إلى ما بعده ، ولو أُسند إلى ما قبله لقالتْ العرب : الزيدان قام ، والزيدون قام ، والعربُ لا تقول مثل هذا أبداً فيما اشتهر عنهم ، بل يقولون : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فحينئذ صحَّ الاحتجاج باللغة المشهورة على أن الفعل لا يُسند إلى ما قبله ، فوجب المصير إليه . إلى غير ذلك من الأدلة التي ذكرها النحاة وتقدم ذكرُها .

والثاني : أنّ أحرف المضارعة يُشار بها إلى الموضوع (المسند إليه) ، وتُغني عنه . ومفهوم هذا الأمر أنهم يرون أنّ المضارع : أقوم ، ونقوم ، يدل لفظه على فاعله ، وأنه لا يحتاج معه إلى الضمير المستتر وجوباً ، وهو مردود بما تقدم من حديث الدلالة اللفظيّة عند ابن مضاء . وأنا أريد أن أُجلِّي الأمر هنا ، وأُثبتُ أنّ إشاريَّة أحرف المضارعة لا تغني عن الإضمار أبداً وأنّ القول بالإشارة دون الضمير يفضي إلى فساد عريض ، وهذا الاكتفاء والاستغناء هو محلّ الخلاف ، وموطن الزلل ؛ لأنه لا خلاف بين النحويين والمقترحين أنّ (أقوم) يُشير إلى متكلم أو متكلمة ، وأنّ (نقوم) يشير إلى متكلمين أو متكلمتين أو متكلمات . فأقول : إنّ غاية ما تدل عليه الإشارة في (أقوم) أنّ الفاعل متكلم أو متكلمة ، وغايةَ ما يدل عليه لفظ الفعل (أقوم) أنّ الفاعل قائم أو قائمة ، فتحصَّلَ من مجموع تلك الدلالتين الهمزةِ ولفظِ الفعل : أنّ الفاعل متكلم قائم ، أو متكلمة قائمة ، وهو فاعل مطلق غيرُ معيَّن ، فتكون الإشارة قد عجزت عن تعيين الفاعل نفسِه .

وسأضربُ مثالاً يدُلُّ على أنّ غاية ما تُفيده الإشارة أو حرف المضارعة هو الدلالة على الفاعل المطلق ، وذلك أني أقول : لو أنّ أحداً كتب كتاباً دون أن يراه أحدٌ ، وفيه : سأقتلُ عمراً ، فقُتل عمرٌو ، فَمَنِ الفاعلُ ؟ إنّ غاية ما دلّتْ عليه الإشارة ولفظ الفعل أنه المتكلم أو المتكلمة ، القاتل أو القاتلة ، وهو فاعل مطلق غير معيَّن كما ترى ، وإنما يُعيِّنُه حضورُ التفسير ، ومرجع الضمير، ومشاهدتُه حقيقةً أو حكماً . فهذا دليل على أن الإشارة تلك لا تُغني ولا تكفي في تعيين الفاعل ، وأنّ الدالَّ على الفاعل المعيَّن من خارج لفظ الفعل .

لذلك فإنه لا يجوز للمستغني والمكتفي بالإشارة أنّ يحتجَّ بدلالة المفسِّر في تعيين الفاعل ، فكيف يسوغ له ذلك وهو يرى أنّ الإشارة تُغني عنه ؟!

إنّ الاستدلال بحضور المفسِّر ومشاهدة التفسير ، ومرجع الضمير ، إنما يسوغ لمن يقول باستتار الضمير ، وأنّ الفعل مسندٌ إلى ضمير مستتر يُفسِّره الحاضر المشاهَد ، متكلماً كان أو متكلمة .

فإذا ثبتَ أنّ لفظ الفعل وحرف المضارعة عاجزان عن تعيين الفاعلِ نفسِه، فاعلم أنّ القول بإغناء الإشارة عن الضمير فاسدٌ من وجهٍ آخر أيضاً ، وهو أن يقال : إنّ الفعل الماضي المجرد من أحرف المضارعة أدقُّ وأقوى في الدلالة على فاعله المطلق من الفعل المضارع ذي الإشارات الأربع ؛ ذلك أن الفعل (قام) يدل على الفاعل المطلق : القائم ، ويحدده فلا ينصرف الذهن إلى غيره من الفواعل .

أما الفعل (نقوم) فإنه يدل على فاعل مطلق متعدِّد : هل هما قائمان أو قائمتان ؟ أو هم قائمون أو قائمات ؟! فإذا عجزتْ الإشارة عن تحديد المطلق ، فهي في تعيين الفاعل المعين أعجز . أضفْ إلى هذا أنّ القول بتعيين الإشارة للاسم (الفاعل) يُفضي إلى عدم النظير في العربية ؛ ذلك أنّ الإشارة حرف ، والحروف لا تُفسِّرها الأسماء .

لهذا وغيره كانتْ طريقةُ النحويين في الاهتداء إلى الفاعل المعيَّن أقوى وأقعد ، لأنهم بإضمارهم للفاعل المستتر يكونون قد أشركوا التفسير ومرجع الضمير في تعيين الفاعل ؛ لأن الضمير لابدَّ له من مفسِّر يُفسِّره .

أما طريقة المقترحين ، المستغنين بالإشارة عن الضمير ، المكتفين بها عنه ، فإنها تُفضي - كما قد رأيتَ - إلى إهمال الضمير ومفسِّره ، وهو الفساد العريض الذي أشرتُ إليه سابقاً .

والثالث : أنهم احتجُّوا لحرفيّة الضمير المتصل بمذهب المازني ، ويفهم من استدلالهم هذا أنّ المازني يوافقهم أيضاً في إلغاء الضمير المستتر . والصحيح أنّ المازني لم يُلغِ المسندَ إليه ، كما فعلوا هم ، لأنه يرى أنّ الفاعل مستتر[١] في نحو : اخرجا ، واخرجوا ، ويخرجون . وغاية مذهبه ، ومَبْلَغُ رأيه ، أنه انتقل من ضمير بارز إلى ضمير مستتر ، وليس لهم في مذهبه حجةٌ على إهمال المسند إليه .

---

(١) انظر : الرضي ٢ / ٤١٥ .

وقد وقع هؤلاء المقترحون في تناقضٍ عجيب ، في إلغاء الضمير المتصل البارز ، وحرجٍ شديد ، أمام الضمير المتصل تاءِ الفاعل ، فلم يجدوا بُدّاً من إثباته والقول به واعتباره ، واعتذروا في اعتباره ضميراً أنه غير دال على عدد ، على حدِّ زعمهم في (قمتُم) أيضاً .

وإثباتهم للمسند إليه بعد الفعل في نحو : أنا قمتُ ، وقمتُ أنا ، يُوجِبُ عليهم ويَلزمهم إثباتُ المسندِ إليه بعد الفعل في نحو : أنا أقوم ، وأقوم أنا ، وهو مستتر كما ترى ؛ إذ لا فرق بين الضميرين !

وقد شعر أعضاء المجمع - كما سيأتي - بهذا التفريق الواهن - الدال على عدد وغير الدال على عدد - وأحسُّوا بهذا الموجبِ واللازم ، فعمموا حكم الإلغاء على كل ضمير رفع متصل . وهم بذلك الحكم والإلغاء قد وقعوا في أعظم مما فرُّوا منه ، ألا وهو إهمال وإبطال المسند إليه في نحو : قمتُ ، ولا يوجد كلام تام في العربية لا مسندَ إليه فيه ، ولا يخلو خبرٌ من مخبر عنه ، ولا حدث من محدَّث عنه !

قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

لقد عُرض على أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة مقترحاتُ اللجنة الوزارية السالفةِ الذكر ، فشكَّلَ المجمع لجنةً[(١)] للنظر في المشروع المقترح ، برئاسة عبد العزيز فهمي ، وعضويّة الأساتذة : عباس محمود العقاد ، وعلي الجارم ، وطه حسين ، وأحمد أمين ، وأنطون الجميل ، والشيخ محمد الخضر حسين ، والشيخ إبراهيم حمروش .

فأصدر المجمع عام ١٩٤٥ م القرارين التاليين الخاصين بالضمير[(٢)] :

أحدهما : (ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة ، مثل : قمتُ وأخواتها ، وأقوم ، ويقوم ، وقم ، ولا تقم ، وقاموا ، ويقومان ، ويقومون ، وتقومين ، ويقمن - كلها لا محلَّ لاعتبارها ضمائرَ عند الإعراب ، وإنما هي في الضمائر البارزة حروفٌ دالة على نوع المسند إليه أو عدده ، أما الضمائر المستترة وجوباً أو جوازاً فمصروف عنها النظر . يقال في إعراب (قمتُ) : صيغة لماضي المتكلم ، وفي إعراب (قم) : صيغة الأمر للمخاطبة ، وفي إعراب (لا تقم) : صيغة نهي للمخاطب ، وفي إعراب (أقوم) : مضارع المتكلم ، وفي إعراب (قاموا) : ماضي الغائبين ، وفي إعراب (يقومان) : مضارع الغائبينِ ، وفي إعراب (يقومون) : مضارع الغائبينَ ، وفي إعراب (تقومين) : مضارع المخاطبة ، وفي إعراب (يقمن) : مضارع الغائبات ، ويقال في إعراب

(١) انظر : محاضر الجلسات للمجمع في الدورة الحادية عشرة ص ٢٤٣ .

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

(أنا قمتُ) : أنا مسند إليه ، وقمتُ صيغة لماضي المتكلم مسند ، وفي إعـراب (قمتُ أنا) : قمت صيغة لماضي المتكلم مسند ، وأنا مسند إليه . وفي إعراب (المحمدون قاموا) : المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو ، وقاموا صيغة ماضٍ للغائبين مسند ، وهكذا ...) .

والآخر : (يُستغنى عن النص على العائد في نحو : الذي اجتهـد يُكافـأ ، فيقال في إعرابه : الذي اسم موصول مسند إليه ، واجتهد ماضي الغائب صلةٌ، ويكافأ صيغة مضارع مبني للمجهول للغائب مسند) .

وقد عرضت تلك اللجنة تقريرها عـلى مـؤتمر مجمـع اللغـة العربيـة عـام ١٩٤٥ م ، ونظـر المـؤتمر في ذينـك القـرارين الخاصـين بالـضمير في الجلـسة التاسعة ، ثم استُكمل النظر فيهما ، وأُصدرت الموافقةُ علـيهما خـلال الجلـسة العاشرة[١] .

فإذا استعرضنا المناقشات والحوارات – مـن خـلال محـاضر الجلـسات – التي دارتْ بين الأعضاء قبل صدور الموافقـة عـلى قـرار إلغـاء ضـمائر الرفـع المتصلة والمستترة – يظهر لنا أنّ أغلب الأعـضاء كـان مؤيِّـداً لقـرار اللجنـة ، خاصةً عبد العزيز فهمي صاحبَ الدعوةِ إلى استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي ! ، وطه حسين صاحبَ الشعر الجاهلي ! ويظهر لنا أيضاً أنّ بعـضهم لم يكن مؤيِّداً لقرار الإلغاء مثل الشيخ محمد الخـضر حـسين ، والـشيخ إبـراهيم حمروش .

---

(١) انظر : محاضر الجلسات في الدورة ١١ / ص ٢٩٠ .

وسأناقش بعض الاستدلالات التي وردت في تلك المناقشات ، وسأقف مع نص القرار ، ومع قضية حرفيّة الضمير ، وأثبتُ خطورة ذلك على الدرس النحوي .

فأقول : إنّ نصَّ القرار لم يُفرِّق بين اسمٍ وحرفٍ ، وهو من الأصول النحوية ، التي بها نتعرف على ما يدخله الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وما لا يدخله إعراب أبداً .

وحين حكم القرار على ضمير الرفع المتصل بالحرفية ، اختلطتْ تاء التأنيث الساكنة بتاء الفاعل الضمير ، في نحو : قمتُ ، وقامتْ ، فهما – عند هؤلاء – تاءان ، وهما أيضاً حرفان ، فاختلط الأصلان . والنحويون يفرقون بينهما بالإسناد ؛ فالاسم يسند إليه قطعاً ، وكل كلمة أسند إليها المسند ، وأخبر عنها بالخبر ، فهي اسم حتماً ، والحرف لا يُسند إليه أبداً ؛ فثبت أن تاء الفاعل اسم حقاً .

وكذلك اختلط الأمر عند أصحاب القرار حين جعلوا البارز المنفصل المرفوع ضميراً ، والمتصل المرفوع حرفاً ، ففرّقوا بين أنا وتاء الفاعل المضمومة. وهو تفريق ينبذه الذوق السليم ، ولا يُحتجُّ له بأدنى مراتب الدليل . فهما شيء واحد عند النحويين ؛ إذ هما اسمان بدليل الإسناد إليهما ، موضوعان لمتكلم مفرد ، ذكراً كان أو أنثى ، ولا اختلاف بينهما إلاَّ في اللفظ كما ترى ؛ لأن أحدهما يُبتدأ به الكلام ويقع بعد إلاّ ، والآخر لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلاّ .

وهؤلاء حين لم يُفرِّقوا في الدرس النحوي بين المختلفَيْنِ ، وجمعوا بين الضدين ، وفرَّقوا بين المتلازمَينِ ، هدموا أصلاً من الأصول ، فحُرموا من الوصول والاهتداء ، إلى ضميرٍ مستترٍ في الخفاء ، وأنَّى لهم ذاك الوصول ، إلى معرفة المضمر المستور ، وهم قد عَسُرَ عليهم إدراكُ اسميَّةِ البارز المذكور ؛ إذ لم تكن عندهم أصولٌ يبنون عليها مذهبهم في الضمير ، ولم يهتدوا بأصول غيرهم من النحويين !

ولو أنهم احتكموا إلى الأصول النحويّة ، لرأوا أنّ الضمير أبعد ما يكون عن الحرفيّة ، ولوجدوا أنّ المسند إليه لا تخلو منه أبداً الجمل الفعليّة ، ولو صحَّ ذاك الإخلاء ، لكان قولُ القائل : ضَرَبَ الرجُلين ، وأَكَلَ التفاحتين ، جملتين تامتين .

وسأختم حديثي هنا بمناقشة بعض الحوارات التي دارتْ حول استتار الضمير ، ونقف على بعض حُججهم في إلغاء الضمير المستتر وصرف النظر عنه بالكليّة !

من ذلك قول الأستاذ علي الجارم في مطلع الجلسة العاشرة[1] : « عندي مسألة أريد أن أثيرها تتعلق باختفاء الضمير المستتر ، مثل : جاء الذي أكرم أخاه ، فإذا قلنا : لا استتار للضمير ، كان (أخاه) مفعولاً لفعلٍ بلا فاعلٍ ، فكأنّ الجملة تألَّفت من فعل ومفعول » .

---

(١) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ ، ص ٢٩٠ .

لقد أدرك الأستاذ علي الجارم الأصل الذي لا يجوز هدمُه ، والركن الذي لا يخلو منه فعلٌ في العربية ، ولكنّ عبد العزيز فهمي أفسد عليه هذا الإدراك ، وردَّ عليه هذا الاستدلال ، بأمرين يعجبُ المرء لمثلهما ، وإنْ تعجب فعجبٌ موافقةُ بعض الحاضرين على ردِّه ، فجعلوا الهدم بناءً ، والخطأ صواباً .

الأمر الأول : قال عبد العزيز فهمي في ردِّه على عليٍّ الجارم : « اللغة العربية قائمة على الحذف ، فلا مانع من أن نقول : أكرم ، ماضي الغائب ، والمسند إليه محذوف تقديره هو » .

فردَّ عليه علي الجارم بقوله : « إذا قلتَ : إنّ المسند إليه في هذا المثال محذوف ، فقد هدمتَ ما بنيت ، فلقد قررتَ عدم اعتبار الضمير المستتر ، وأنه غير منظور ، وقررت في هذا المثال أن يكون الضمير ملحوظاً » .

وأقول : لقد صدق الجارم ؛ إذ كيف نحكم على الضمير المستتر بعدم الاعتبار أصلاً ؟! ثم نذهب نلتمس له وجوداً وتقديراً ! وأعجب من ذلك أنه جعل المستتر محذوفاً ! وهل كان المستتر يوماً مذكوراً حتى يُحذف ؟

لقد سكتَ عبد العزيز فهمي ولم يُجب الجارمَ ، فنطق طه حسين مؤيداً لفهمي ، قائلاً : « لا إشكال في هذه الجملة ؛ لأنه كثيراً ما يحذف المسند إليه أو المسند » ثم قال : « وقد افترض النحاة استتار ضمير ، والواقع أنه لا ضمير هناك ، تقول : لقيتُ زيداً فكلمني ، يفرض النحاة هنا ضميراً مستتراً تقديره هو ، والحقيقة أنّ المتكلم هو زيد ، وليس هناك ضمير ، وأنّ من أصول العربية

أنه إذا دلتْ قرينة على أحد جزأي الجملة حُذف »[1] .

وأقول : هناك فرق بين المسند إليه المحذوف ، والمسند إليه المستتر ، وقد غَرَّه منهما أنهما غير مذكورين ؛ إذ المحذوف مذكورٌ قد حُذف ، أي يُذكر ويحذف ، أو لم يُعلم مكانه لتقدُّمه وتأخُّره وقد دلّ عليه دليل فيحذف ، كالمبتدأ المسند إليه خبرُه ، في نحو قولك : كيف زيد ؟ قل : دنفٌ . أما المستتر فهو مطلوب الفعل أو شبهه ، والفعل لا يَستغني عنه أبداً ، وقد عُلم مكانُه ، وأُشير إليه بلفظ فعله ، ولم يُذكر يوماً فيُحذف ! بل هو مخفيٌّ أبداً ، مستترٌ واجبُ الخفا . وقد تقدَّم حديث التفريق بينهما . وفي قول طه حسين إطلاق في مكان التقييد كما ترى .

وأما قوله : والحقيقة أنّ المتكلم هو زيد ، وليس هناك ضمير . فعجبٌ حقاً ! انظر كيف احتجَّ لإبطال الضمير ، بتعيين مفسِّر الضمير ! ومتى كان تعيين التفسير ، مبطلاً للضمير ؟

ولو صحَّ هذا الإبطال ، واستقام هذا الاستدلال ، لحكمنا على جميع الضمائر المنفصلة والمتصلة بالإهمال ؛ لأنّ معنى هذا الاستدلال وفحواه : أنّه لو قال زيد : أنا قائم ، والقائم هو زيد ، لكان (أنا) مهملاً ، ليس ضميراً !

فلما انقضى هذا الكلام سَكَت علي الجارم ، وتكلَّم طه حسين ، قائلاً : « إذن نُقرر أنّ المسند إليه كثيراً ما يحذف إذا دلّ عليه دليل ، وأنّ الجملة قد

(١) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ ، ص ٢٩١ .

تتألف أحياناً من مسندٍ فقط ، أو من مسندٍ إليه فقط . والتلاميذ يتعلمون مثل هذا في اللغات الأجنبية فلا يجدون صعوبة »[١] .

إنّ أعجب ما في هذا الكلام ، ما جاء في مسك الختام ، فسبحان خالق الأنام ، كيف يستقيم الاحتجاج بلغة غير عربية ، على جواز إلغاء ضمائر العربية ؟ وكيف نحتجُّ بلغة غيرنا ونحن عاجزون عن أنْ نستدلَّ على جواز ذلك من داخل لغتنا ؛ إذ لا يجوز الاحتجاج بحذف المبتدأ على أنّ الفاعل محذوف ، ولا تجوز التسوية بين المحذوف والمستتر ، كما رأينا . أفما نعجز عن إثباته في لغتنا نبحث عنه عند غيرنا ؟!

وأما الأمر الآخر : فقد قال عبد العزيز فهمي فيه : « حذف الضمير وجوباً أو جوازاً مسألةٌ لا أرى لها محلاً ، فالواقع أنه يجوز إبراز الضمير دائماً في رأي سيبويه ، وقد مثَّل بقوله تعالى : ﴿ أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾[٢] فأعربَ (هو) فاعلَ يُملّ »[٣] .

وأقول : لقد جَنَى عبد العزيز فهمي على سيبويه بهذا المذهب الباطل ، والرأي الفاسد في الاستتار ؛ لأنّ الضمير المستتر لا يبرز أبداً ، ولا يظهر حتماً ، وقد تعلَّم النحاة وجوب استتار الضمير من إمام النحويين ؛ فاستمع إليه الآن، وهو يعبِّر عن ذلك بأوضح عبارة ، وأقوى إشارة ، فيقول : « ولا يقعُ

(١) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ / ٢٩١ .

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢ .

(٣) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ / ص ٢٩٢ .

هو في موضع المضمر الذي في فَعَلَ ، لو قلتَ : فَعَلَ هو ، لم يَجُزْ ، إلاَّ أنْ يكـون صفةً »[١] فسيبويه هنا لا يُجيز إبراز المستتر أبداً ، فإذا جاء ما ظاهره أنّه الفاعلُ المستتر ، فليس الأمر على ظاهره ، بل البارز حينئذٍ توكيدٌ للمستتر ، وهو معنى قوله : صفة ، أي : توكيد ، وكثيراً ما يعبِّر سيبويه عن التوكيد بالصفة .

وبالرجوع السريع إلى فهرسيّ كتاب سيبويه ، لعبد السلام هارون ، ومحمد عبد الخالق عضيمة ، يظهر لنا أنّ سيبويه لم يستشهد بما جاء في آية الدَّين ، كـما زعم عبد العزيز فهمي ! وإنما استشهد سيبويه بغيرها ضمن سياقٍ يوافـق مـا نقلتُه عنه قريباً ، وهما قوله تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾[٢] وقولـه سبحانه ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٣] وسياق هاتين الآيتين الكـريمتين يـدل على أنّ سيبويه يستدل بهما عـلى أنّ الـضمير المـستتر لا يعطـف عليـه إلاّ بعـد توكيده بالضمير المنفصل[٤] .

وإذا كان ذلك كذلك فمن أين أتى عبد العزيز فهمي بهذا الرأي المغلوط ، والمذهبِ المخلوط ؟

لقد غَرَّه ما وَجَدَه في حاشية التصريح من اعتراض الأزهري على رأي ابن هشام حين قال : « لا يقال : قـام هـو ، عـلى الفاعليَّـة » فقـال الـشيخ خالـد

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٢) سورة المائدة / ٢٤ .

(٣) سورة البقرة / ٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٧ .

معترضاً على ذلك : « والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى : ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً »[١] . وقول الشيخ خالد هذا لا يُوافَقُ على مثله ، وهو مردود بما هو موجود في الكتاب من كلام شيخ النحاة ، وما قاله ابنُ هشام هو القول التمام .

لقد أرهب عبد العزيز فهمي الحاضرين حين حكى لهم مذهب سيبويه ، فانزلق الشيخ إبراهيم حمروش ، فوافقه على ذلك ، وحاول أن يستدرك الأمر ، وأن يجعل بروز المستتر خاصاً بالضمير الغائب ، فقال : « هذا مقصور على فعل الغائب »[٢] .

ولما علم جميعُ الحاضرين أنّ النص المنقول عن التصريح ، والمنسوب إلى سيبويه يتضمن تجويز الأمرين : أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً ، وعلموا أيضاً أنَّ مِنْ لازم القول بالتوكيد إثباتُ وجود المستتر ، وأنَّ من لازم تصديق سيبويه في الفاعليّة ، تصديقه أيضاً بتوكيد المستتر حال التبعيَّة ، فلما علموا جميعَ ما تقدَّمَ انقلب السحر على الساحر ، وانفتلَ الدليل من السير معهم إلى غايتهم ، فولَّى مُدبراً ولم يُعقّب .

فاستمع الآن إليهم وهم يقولون[٣] ، وانظر إلى حديثهم وهم يخوضون ، في ردِّ الدليل الآبق إليهم ، وعَطْف النصِّ الشارد عنهم :

---

(١) انظر : التصريح ١ / ١٠٢ .

(٢) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ / ص ٢٩٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق .

قال الشيخ إبراهيم حمروش : في مثل : هند تـضربُ ، التـاء لا تـدل عـلى خطاب ، فلابدَّ من ملاحظة الضمير .

فردَّ عليه عبد العزيز فهمي قائلاً : هند تضربُ ، صيغة فعل للغائبة مسند، وهند مسند إليه ، فإذا قلت : هنـد تـضرب هـي ، قلنـا : هـي ضـمير توكيـد للمسند إليه .

فضيَّقَ الشيخ محمد الخضر الحسين عـلى فهمـي قـائلاً : ومـاذا أقـول في : رأيت هنداً تضرب هي ؟ فالتوكيد هنا يختل تطابقه مع المؤكَّد .

فخرَّج طه حسين هذا الاختلال في المطابقـة بقولـه : أَحُـسُّ أن العـربي لا يقول هذا ، وإنما يقول : رأيت هنـداً وهـي تـضرب ، وعـلى فـرض أنّ المثـال صحيح يكون الـضمير توكيـداً وإنِ اختـلَّ تطابقُـه ؛ فـضمير الرفـع المتـصل (كذا !) يُجر بحرف الجر ، مثل : لست كأنت ، ولست بهي .

وأقول : إنّ زعم عبد العزيز فهمي أنّ الضمير هي في : هند تضرب هي ، توكيد لهند ، فيه ثلاث مخالفات :

الأولى : أنه يخالف النص المنسوب لسيبويه ، والذي احتجَّ هو به ، وانتزعه من بطون الحواشي ؛ كي يُبطل بمثله الاستتار ! وجاء فيه أن سـيبويه يُجيـز أن يكون البارز توكيداً للضمير المستتر .

والثانية : أنه يخالف إجماع النحويين ، البصريين والكوفيين على أن البـارز في نحو : هند تضربُ هي ، توكيد للضمير المستتر ، وفي مثل هذا الموطن لم يقل أحدٌ من النحاة : إنّ الضمير توكيد للاسم الظاهر .

وإنما وقع الخلاف[١] بينهم في نحو : زيد هو القائم ، أي : في ضمير الفصل ، الذي يسميه الكوفيون عماداً ، فالكوفيون يرونه ضميراً توكيداً للاسم الظاهر ، والبصريون يرونه حرفاً لا محل له من الإعراب ، والضمير لا يُؤكِّد اسماً ظاهراً أبداً عندهم .

والثالثة : أنه يخالف المسموع عن العرب ، بل قال بما لا نظير له في العربية، حين أجاز أن يتبع المرفوع متبوعاً منصوباً في نحو : رأيت هنداً تضربُ هي .

فإنْ قال وهو لم يقل : إنّ ضمير الرفع المنفصل يؤكِّد ضميرَ النصب المتصل ، نحو : ضربتُك أنت . فهذا استدلال خارجٌ عن نطاق الخلاف ؛ لأنه إتباع لفظيٌّ خاص بالضمائر .

وأما احتجاج طه حسين الذي أشار فيه إلى أن ضمائر الرفع المنفصلة لا تختص بالرفع ، واستدل على ذلك بكلام مصنوع وهو قوله : لستُ كأنت ، ولست بهي .

فأقول : هذا كلام ملحون ، وقول مرذول ؛ لأن الكلام الفصيح ، والقول الصحيح ، والمسموع عن العرب ، والمقرر في الكتب ، أنّ ضمير الرفع المنفصل لا يأتي إلا في مواقع رفع الأسماء دائماً ، وأن الضمائر المنفصلة لا تأتي في العربية إلاّ رفعاً أو نصباً حتماً ، وأنها جميعاً لا تقع في مواقع جر الأسماء قياساً، فكيف يدخل عليها حرف الجر ؟ هذه هي طريقة العرب في استعمال ضمير الانفصال ، في كل حال .

---

(١) انظر : الرضي ٢ / ٤٥٧ ، ٤٦٢ .

ولا يزال الحديث متصلاً حول النصّ المنسوب إلى سيبويه ، فقد رجع الحوارُ إلى مبتدئه ، وعطفوا آخره على ما جاء في أوله ، فحين قال الشيخ حمروش : هذا مقصور على فعل الغائب . قال الدكتور طه حسين : إذا قلت : أضربُ أنا ، فأعربتُ أنا فاعلاً ، فما المانع ؟ وأقيسه على الغائب .

فأجابه علي الجارم بعد أنْ نازله غيرُه ، فقال : جَعَلَ النحاةُ المناطَ إحلال الظاهرِ محلَّ الضمير ، فإذا أمكن كان جائزاً ، وإذا لم يمكن كان واجباً ، فالضمير في أضربُ مستتر وجوباً ؛ لأنه لا يصح إحلالُ الظاهر محلَّه .

فأردف الدكتور طه حسين قائلاً : متى قلت في مثل أضربُ أنا : إنّ (أنا) مسند إليه ، لم يبق موضع للاستتار الوجوبي ؛ لأن النحويين قالوا : إذا لم يمكن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير كان الاستتار واجباً ، وقد أمكن هنا في أضرب أنا . على أني لا أنكر أن قول النحاة منطقي جداً ، ولكني أريد التسهيل وانتزاع الأشواك من طريق المتعلم .

وأقول : لقد عرفنا من كتب النحويين أنّ أضربُ أنا ، ليس إحلالاً للضمير البارز ولا الظاهرِ محل المستتر ؛ ولو كان مثل هذا يُعدُّ إحلالاً للظاهر محل المستتر لما جاز أن نقول : أقوم ، وأشرب ، أبداً ؛ لأنه لو كان البارز فاعلاً لما جاز أن يحذف من التركيب ؛ لأن الفاعل المضمر يلزم مع فعله المسند إليه ، كما تلزم التاءُ مع الفعل الماضي في قولنا : ضربتُ ، فلما جاز أن يقال : أقوم ، وأشرب ، دون إضمار بارز ، علمنا أنه توكيد ، والتوكيد تابع مكمل لمتبوعه ، وموضِّح له غير لازم في كل تركيب ، أو مع كل متبوع .

وقول الدكتور هنا هو محاولة لإفساد المصطلح النحوي ، والمصطلح لا مشاحة فيه ، ومحاولة لزرع الأشواك في طريق فهم تعابير النحويين ، وهم الذين هدونا بذوقهم الرفيع للغتنا أنّ البارز في قولك : أضربُ أنا زيداً ، ليس فاعلاً بل توكيداً ، واستقام التعبير بالاستتار الوجوبي عن كل ضمير مستتر لا يحل محله اسمٌ ظاهر ولا ضمير بارز على الفاعلية .

فلما انتهت مقولة طه حسين هذه ، أسدل نائب رئيس الجلسة الستار ، على قضية الاستتار ، قائلاً : هل توافقون على مقترح اللجنة في شأن الضمير ؟ فوافق الأعضاء[1] .

---

(١) انظر : محاضر الجلسات الدورة ١١ / ص ٢٩٣ .

نتائج البحث

١ – الضمير المستتر لا لفظ له ، وهو في قوة الملفوظ به .

٢ – الضمير المستتر يجري مَجْرى ضمير الرفع البارز المتصل ، فهو ضمير رفع متصل مثله .

٣ – ضمير الشأن المستتر ، وضميرا نعم وبئس المستتران ، ليسوا في قوة الملفوظ به ؛ لأنها ضمائر مبهمة منزّلة منزلة المعدوم . والمنزّل منزلة المعدوم ، وليس كالمنزّل منزلة البارز المتصل المعلوم .

٤ – الضمير المحذوف ليس كالضمير المستتر .

٥ – الضمير المحذوف يُعبَّر عنه بالمقدَّر والمنْويّ ، فكل ضمير محذوف مقدّر ، وليس كل ضمير محذوف منْويّاً .

٦ – ضمير المبتدأ إذا لم يظهر فهو محذوف لا مستتر ، والتنبيه على موانع استتاره .

٧ – إذا لم يظهر الفاعل فضميره مستتر لا محذوف إلا إذا عرض للفعل عارض يغنيه عن فاعله .

٨ – ويقدَّر ضمير الفاعل ولا يستتر في تعابير بعض النحويين في بعض المواطن التي يرون أنّ الفاعل فيها محذوف لا مستتر .

٩ – إذا تقدم ما ظاهره أنه فاعل نحو : زيد قام ؛ فالبصريون يوجبون استتار الفاعل بعد الفعل ، والكوفيون يُجيزون ذلك ولا يُوجبونه . أي أن

النحاة متفقون على جواز استتار الفاعل هنا ، واختلفوا في وجوبه . وهو خلاف ما يزعمه اللغويون المحدثون من أن القول باستتار الفاعل هو مذهب البصريين خاصة .

١٠ - كل فعل يدل على فاعل مطلق لا معيَّن ، بشرط أن يريد المتكلم فاعلاً مطلقاً ، فإذا أراده المتكلم جاز استتاره ، وإن لم يرده لم يَجُز ، وإنْ دلَّ لفظ الفعل عليه .

١١ - ودلالة الفعل على فاعل مطلق لا تغني عن فاعل معين حين يريد المتكلم فاعلاً معيَّناً ، فإذا أراد المتكلم فاعلاً معيَّناً فإما أن يُذكر الفاعل المعيَّن بعد الفعل أو لا ، فإن لم يظهر بعد فعله فهو مستتر .

١٢ - الفاعل لا يتقدم على فعله ، ولا يكون جملةً ، فإذا جاء ما ظاهره أنه كذلك ، فليس الأمر على ظاهره ، بل الفاعل مستتر .

١٣ - ضمير الغائب المستتر مفسِّره يكون مذكوراً ، وإذا لم يجر له ذكر فلابدَّ أن يكون مدلولاً عليه بالمعنى ، أو باللفظ ، فإذا دلَّ عليه اللفظُ فلابد أن يكون اللفظ متقدماً لا متأخراً ، لأنه لو جُعل متأخراً لكان إضماراً قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز حتى عند المجوِّزين له إلاّ على شريطة التفسير ، ولا تفسير مذكوراً حينئذٍ ، فيكون استتاراً غير جائز عند الجميع .

١٤ - ضمير الحاضر المستتر أقوى من الغائب ؛ لحضور مفسِّره ؛ وعدم حاجته إلى مفسِّر مذكور ، فلم يدخله جدل الإضمار قبل الذكر .

١٥ – الضمير المستتر واجب الخفاء ، ولا يبرز أبداً ، وتقسيمهُ إلى جائز وواجب ، اصطلاح نحوي ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وصاحب هذا التقسيم الجرجاني لا ابن مالك .

١٦ – استتار نائب الفاعل كاستتار الفاعل ، ولضمير نائب الفاعل الغائب المستتر شروط خاصة به .

١٧ – الضمير المستتر الغائب النائب عن الفاعل يفسره المفعول به إذا كان فعله متعدياً لواحد ، باتفاق .

وأما عوده على المفعول الثاني فعلى التفصيل ؛ إن كان أصله خبراً لمبتدأ فإنه لا يفسرُ ضميراً مستتراً ، باتفاق قياساً . وإن لم يكن أصله خبراً لمبتدأ ففيه خلاف قياساً .

١٨ – المصدر الذي يفسر ضميرَ النائب عن الفاعل الغائب نوعان : أحدهما: مصدر ملفوظ به ، ويشترط فيه أن يكون مختصاً ، ولا يجوز أن يكون لمجرد التوكيد ، لعدم الفائدة ، فتقول : ضربٌ شديدٌ ضُرب ، ولا تقول: ضربٌ ضُرب .

والآخر : غير ملفوظ به ، ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصاً لا لمجرد التوكيد، نحو قولك : ضُرب ضرباً شديداً ، وإذا لم يظهر في التركيب ما يخصِّصه فسيبويه يقدر اختصاصه بمصدر معهود ، وابن مالك يدل عليه بغير لفظ العامل فيه ، خلافاً للكسائي وهشام .

١٩ - ما قيل في تفسير المصدر للضمير المستتر الغائب النائب عن الفاعل يقال في الظرف خاصة دون الجار والمجرور .

٢٠ - الجار والمجرور ينوب عن الفاعل ، لكنه لا يُفسر ضمير الغائب النائب عن الفاعل ؛ لذا ليس كل ما ينوب عن الفاعل يفسر ضميره المستتر (ضمير النائب) .

٢١ - الضمير المستتر النائب عن الفاعل إذا كان غائباً فيجوز أن يكون فعله لازماً، وإذا كان حاضراً فلا يكون إلا متعدياً .

٢٢ - اختلف النحاة في دلالة كان الناقصة على الحدث ، واتفقوا على أنها تحمَّلُ ضميراً مستتراً ، واسمها فاعل حقيقةً عند بعضهم ، أو منزل منزلة الفاعل عند آخرين ، وهو خلاف لا أثر له في الاستتار .

٢٣ - إذا اختلف النحويون حول كلمةٍ عربية أهي اسم أو فعل أو حرف ؟ فالقول باسميَّتها أو حرفيَّتها مانع من الاستتار فيها ، سائغ في القول بفعليَّتها ، كما هو الحال في اختلافهم حول (نعم ، وبئس ، وأفْعَلَ التعجب ، وحاش) .

٢٤ - فاعل نعم وبئس وما جرى مجراهما يستتر فيهن إذا لم يتلُهنّ ما يصلح أن يكون فاعلاً ظاهراً ، ولا يستتر إلاّ ومعه تمييز مذكور ، أو مقدر .

٢٥ - إذا ولي فعلي المدح والذم وما جرى مجراهما مالا يصلح أن يكون فاعلاً فالفاعل مستتر ، والتمييز مقدر .

٢٦ - التنبيه على موانع الاستتار في الصفات المشتقة .

٢٧ - إن الوصف المشتق الرافع لضمير مستتر لا يكون مبتدأ ؛ لأنه إذا كان مبتدأ احتاج إلى فاعل ظاهر يسد مسد خبره .

٢٨ - يتعين أن يكون الوصف المشتق خبراً لمبتدأ إذا كان مثنى أو مجموعاً على حده ، فإذا كان كذلك فإنه يتحمل ضميراً مستتراً أبداً ، سواء تقدم الموصوف (المبتدأ) أو تأخر ؛ لأنه إذا تقدم عليه فليس فاعلاً به ، نحو : الزيدان قائمان ، حيث إن الفاعل لا يتقدم على رافعه ، وإنْ تأخر فكذلك ، على اللغة الفصحى .

٢٩ - إذا جرى الفعل أو الوصف على صاحبيهما فالضمير البارز بعدهما توكيدٌ لا فاعل ، نحو قولك : زيدٌ يقوم هو ، وقولك : زيد قائم هو .

٣٠ - مواطن الاستتار في الأسماء التي تعمل عمل الفعل أكثر شروطاً وموانع منها في الأفعال المطلقة ؛ لذا دائرة الاستتار في الأفعال أوسع منها في تلك الأسماء .

٣١ - أفعل التفضيل يتحمل ضميراً مستتراً إذا كان مجرداً من أل والإضافة ، أو محلًّى بأل . وأما إذا كان مضافاً فلا .

٣٢ - المصدر النائب مناب الفعل يرفع ضميراً مستتراً ، نصَّ على ذلك الأخفش، وهو ظاهر كلام سيبويه ، والمشهور من مذهب النحويين .

٣٣ - أما المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري فمذهب البصريين ، ومنصوص كلام سيبويه أن فاعله محذوف ، أي مستغنى عنه ؛ لأن هذا المصدر لا يحتاج فاعلاً ولا يطلبه .

وأما الكوفيون فقد حكوا عنهم قولين متناقضين :

أحدهما ينسب إليهم القول باستتار الفاعل ، والآخر ينسب إليهم القول بحذف الفاعل ، والجمع بين هذين القولين أن يقال : إنّ الكوفي يرى استتار فاعل المصدر الواقع موقع الفعل وحرف مصدري إذا كان منوناً أو محلى بأل ، وإن كان المصدر مضافاً ففاعله محذوف .

٣٤ - أسماء الأفعال المرتجلة تعمل عمل أفعالها (الماضي والمضارع والأمر) فترفع ضميراً مستتراً ، مفرداً كان أو غير مفرد ، مذكراً أو مؤنثاً .

٣٥ - وأسماء الأفعال المنقولة ، إما أن تكون منقولة عن مصدر ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، فالمنقولة عن مصدر إما أن يكون معها الكاف ، نحو : رويدك زيداً، أو لا . والمنقولة عن ظرف أو جار ومجرور لابد أن يكون معها ضمير المخاطب .

فإن كان اسم الفعل المنقول معه (الكاف) ففي فاعله ثلاثة مذاهب :

الأول : أن الكاف في الجميع ضمير في محل رفع فاعل ، وهو مذهب الفراء .

والثاني : أن الكاف في الجميع في محل نصب مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر ، وهو مذهب الكسائي .

والثالث : أن الفاعل ضمير مستتر والكاف حرف لا محل له من الإعراب ، إن كان اسم الفعل منقولاً عن مصدر ، وأن الفاعل ضمير مستتر والكاف ضمير جر إن كان اسم الفعل منقولاً عن ظرف أو جار مجرور ، وهو مذهب البصريين .

٣٦ - الظرف والجار والمجرور يرفعان ضميراً مستتراً بأربعة شروط :

الأول : أن يقعا خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة .

والثاني : أن يكون العامل فيهما كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً .

والثالث : أن يكون الظرف والمجرور تامين لا ناقصين .

والرابع : أن لا يرفعا اسماً ظاهراً .

٣٧ - يرفض ابن مضاء القول بالضمير المستتر في القرآن الكريم مطلقاً .

٣٨ - يُجيز ابن مضاء القول بالضمير المستتر الغائب في كلام الناس ، وسكت عن حكم المستتر المتكلم والمخاطب وهو يلزمه .

٣٩ - يرى ابن مضاء إلغاء الضمير المستتر على الوجه الراجح عنده .

٤٠ - تفريق ابن مضاء بين حكم الاستتار في كلام الله تعالى وبين حكمه في كلام الناس - تفريق عجيب لا يُوافق على مثله .

٤١ - لم يُلغ ابن مضاء القول بالضمير المستتر مطلقاً ، ولم يقل بحرفيَّة الضمير البارز مطلقاً ، وهو خلاف ما يتغنى به المحدثون عنه ، وينسبونه إليه .

٤٢ - توجيه رأي الكسائي في حذف الفاعل في نحو : قام وقعد زيدٌ ، وأنْ ليس لابن مضاء حجة في الاستدلال بهذا الرأي على جواز حذف الفاعل مطلقاً .

٤٣ – بيان مقصود النحويين القائلين بحذف الفاعل ، وأن ذلك يكون في مواطن مخصوصة ، عند استغناء العامل عن فاعله . فيعبرون عن ذلك الاستغناء بالحذف .

٤٤ – إثبات أنّ أول من أحيا قضية إلغاء الضمائر المستترة بعد ابن مضاء القرطبي هو المستشرق الألماني براجستراسَّر ، وأنه هو أول مَنْ قال بإلغاء الضمير البارز .

٤٥ – المحدثون القائلون بإلغاء الضمائر البارزة إنما يتبعون في ذلك براجستراسر لا المازني ، كما زعموا .

الفهـــارس

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الصفحة
البقرة	٣٥	٥٦، ١٥٠، ٣٠٠
البقرة	٩٠	١١٨
البقرة	٢٥١	١٨٩
البقرة	٢٧١	١١٩
البقرة	٢٨٠	١٠٠
البقرة	٢٨٢	٥٦، ٢٩٩
النساء	٧٩	٧٤
النساء	١٢٨	٢٢
النساء	١٣٥	٨٨
المائدة	٢٤	٣٠٠
المائدة	٩٥	١٤٧
الأنعام	٩٤	٢٩، ٣١
الأنعام	١٠٩	٢٧٤
الأنعام	١١١	٢٧٥
الأنعام	١١٧	١٧٥

السورة	رقم الآية	الصفحة
الأنعام	١٢٥	٢٧٣
الأنعام	١٣٦	١٢٠
الأعراف	٢٠	٨٨
الأعراف	١٣١	٢٧٣
الأعراف	١٤٩	٧٥
الأعراف	١٧٧	١٢٠
التوبة	٦	٢٣
يونس	٢	٨٧
يونس	٤٢	٢٤٩، ٢٧٣
يونس	٤٣	٢٧٣
هود	١٢	٢٧٣
هود	٦٩	٢٧٣
يوسف	٣١	١٠٨
يوسف	٣٢	١٢
يوسف	٣٣	١٢
يوسف	٣٥	١١، ٣٠، ٣٤

السورة	رقم الآية	الصفحة
الشعراء	٩٥	٢٣٩
الشعراء	١٩٧	٩٥
النمل	٤٠	٢٠٠
الروم	١٧	١٠٠
السجدة	٤٦	١٦
سبأ	٥٤	٧٣
ص	٣٢	٢٨، ٣٥
ص	٥٠	١٣٦، ١٦٤
غافر	٣٧	٦٤
الزخرف	٣	٢٧٠
الجاثية	١٤	٦٦، ٧١
الفتح	٢٨	١٢٥
القمر	٤٤	٣٩
الحاقة	١٣	٦٩
المعارج	١	٣٣
القيامة	٢٦	٢٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
الانشقاق	١	٢٣
البلد	١٤، ١٥	١٨٩
الإخلاص	١	٩١

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر **الصفحة**

فهرس الأبيات

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق / طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية .
- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، عام ١٤١٣ هـ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق / د. رجب عثمان، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للشمس الكيشي ، تحقيق / د. عبد الله البركاتي ود. محسن العميري ، الطبعة الأولى ، جامعة أم القرى .
- إرشاد الفحول ، للشوكاني ، تحقيق / شعبان إسماعيل ، الطبعة الأولى عام ١٤١٣ هـ ، دار الكتبي .
- الأزهيّة في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، طبعة ١٤١٣ هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- أسرار العربية ، لابن الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

• إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق / د. عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٦ هـ ، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

• إصلاح الخلل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق / د. حمزة النشرتي ، الطبعة الأولى ، عام ١٣٩٩ هـ ، دار المريخ الرياض .

• الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧ هـ .

• أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي .

• إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق / د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

• الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د. عبد الله الحاج إبراهيم ، الطبعة الأولى ، المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد ، أبو ظبي .

• أمالي ابن الشجري ، تحقيق / د. محمود الطناحي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٣ هـ .

• أمالي الزجاجي ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

• أمالي علي القالي ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ ، دار الحديث ، بيروت .

• الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق / هادي حسن حمـودي ، الطبعـة الأولى عام ١٩٨٥ م .

• إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، للعكبري ، الطبعـة الأولى عـام ١٣٩٩ هــ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

• الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد ، تحقيق / د. زهير عبد المحسن ، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ ، مؤسسة الرسالة .

• الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق / محمد محيي الـدين عبد الحميد ، دار الفكر .

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابـن هـشام الأنـصاري ، تحقيـق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٩٢ م .

• الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د. كاظم بحـر المرجـان ، الطبعـة الثانية عام ١٤١٦ هـ ، عالم الكتب .

• إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د. حسن هنـداوي ، الطبعـة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار القلم دمشق .

• الإيضاح في شرح المفصل ، لابـن الحاجـب ، تحقيـق / د. موسـى بنـاي العليلي ، منشورات وزارة الأوقـاف والـشئون الدينيـة ، مطبعـة العـاني ، بغداد ، الكتاب الخمسون بدون تاريخ .

• الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق / د. مازن المبارك ، الطبعة السادسة عام ١٤١٦ هـ ، دار النفائس .

(ب)

• البحر المحيط ، لأبي حيان ، عناية / صدقي محمد جميل ، دار الفكر .

• البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، تحقيق / د. فتحي أحمد عليّ الدين ، جامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ .

• البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق / د. عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي .

• البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / صلاح الدين السنكاوي ، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية ، الكتاب الحادي والخمسون .

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

• البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، ضبط / بركات يوسف هبود ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت .

(ت)

• التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق / د. فتحي أحمد علي الدين ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ .

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام ، تحقيق / عباس الصالحي ، الطبعة الأولى .

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق / د. حسن هنداوي .

• ترشيح العلل في شرح الجمل ، للخوارزمي ، تحقيق / عادل العميري ، جامعة أم القرى عام ١٤١٩ هـ .

• تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق / محمد بركات ، دار الكتاب العربي عام ١٣٨٧ هـ .

• التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، وبهامشه حاشية يس العليمي ، دار الفكر .

• التطور النحوي ، لبرجشتراسّر ، ترجمة / د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق / محمد المفدي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ .

• تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار الفكر ، ١٤١٢ هـ .

• التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، الطبعة الثانية عام ١٣٩٦ هـ ، دار الكتب الحديثة .

• توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق / د. فايز زكي ، الطبعة الأولى عام ١٤٢٣ هـ ، دار السلام .

• التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / د. يوسف المطوع ، ١٤٠١ هـ .

• تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

(ج)

• الجامع الصحيح ، للترمذي ، تحقيق / أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

• الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق / د. علي توفيق الحمد ، الطبعة الخامسة عام ١٤١٧ هـ ، مؤسسة الرسالة .

• الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ، الطبعة الأولى عام ١٤١٣ هـ .

(ح)

• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت ، عام ١٤٠٩ هـ .

• حاشية على شرح بانت سعاد ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق ، نظيف محرم، عام ١٤٠٠ هـ .

• الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠٠٠ م ، دار الكتب والوثائق القومية .

(خ)

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة عام ١٤١٨ هـ .

• الخصائص ، لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(د)

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ ، دار الكتب العلمية .

• دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / د. محمد التنجي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ .

• ديوان الأسود بن يعفر ، تحقيق / نوري حمودي ، نشر وزارة الثقافة والإعلام .

• ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق / د. محمد حسين ، مكتبة الآداب .

• ديوان امرئ القيس ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية عام ١٩٦٤ م ، نشر دار المعارف المصرية .

- ديوان جميل بثينة ، نشر دار صادر ودار بيروت ، بيروت عام ١٣٨٠ هـ .
- ديوان حاتم الطائي ، ضبط / د. عمر الطباع ، شركة دار الأرقم بـن أبي الأرقم ، بيروت .
- ديوان العرجي ، رواية أبي الفتح بن جني ، تحقيق / خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الطبعة الأولى عام ١٣٧٥ هـ .
- ديوان عروة بن الورد ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ، مطبوعـات مديريـة إحياء التراث القديم .
- ديوان الفرزدق ، نشر دار صادر ودار بيروت ، عام ١٣٨٠ هـ .
- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد ، نـشر دار الكتـاب الجديد ، الطبعة الأولى عام ١٩٦٨ م .

(ر)

- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق / د. شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف .
- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق / د. محمد إبـراهيم البنـا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، عام ١٣٩٩ هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيـق / د. أحمـد محمـد الخراط ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٥ هـ ، دار القلم ، دمشق .

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، لابن قدامة المقدسي ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(س)

- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥ هـ ، دار القلم ، دمشق .
- سنن الدارمي ، نشر دار إحياء السنة النبوية ، بدون تاريخ .

(ش)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة عام ١٤١٩ هـ ، مكتبة دار التراث .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٨ هـ .
- شرح الألفية ، لابن الناظم ، تحقيق / د. عبد الحميد السيد ، دار الجيل .
- شرح الأشموني على الألفية ، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ، دار الفكر .
- شرح ألفية ابن معطي ، لابن جمعة الموصلي ، تحقيق / د. علي الشوملي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق / عبد الحميد السيد ومحمد المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق / سلوى عـرب ، جامعـة أم القرى ١٤١٩ هـ .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق / صاحب أبو جناح .
- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ، دار الفكر .
- شرح الحـدود النحويـة ، للفـاكهي ، تحقيـق / د. محمـد الطيـب ، دار النفائس .
- شرح ديوان علقمة وطرفة وعنترة ، تحقيق / نخبة من الأدباء ، دار الفكـر للجميع عام ١٩٦٨ م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية عام ١٩٩٢ م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تحقيق / محمد محمود الـشنقيطي ، لجنـة التراث العربي ، بدون تاريخ .
- شرح العقيدة الواسطية ، للدكتور صـالح بـن فـوزان الفـوزان ، الطبعـة الخامسة ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ومعـه حاشـية الـسجاعي ، تحقيق / عرفات مطرجي عام ١٤١٨ هـ .
- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح / يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانيـة عام ١٩٩٦ م .

• شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصلي ، تحقيق / د. علي الشوملي ، الطبعة الأولى عام ١٤٢١ هـ ، دار الأمل .

• شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق / عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

• شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق / مجموعة من العلماء ، نشر دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

• شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام ، تحقيق / د. صلاح رواي ، الطبعة الثانية .

• شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب .

• شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي .

• شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب ، تحقيق / جمال مخيمر ، الطبعة الأولى عام ١٤١٨ هـ .

• شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى عام ١٩٧٦ م .

• شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، تحقيق / د. موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، عام ١٤٠٠ هـ .

- شرح الورقات في أصول الفقه ، لعبد الله بن صالح الفوزان ، الطبعة الثانية عام ١٤١٤ هـ ، دار المسلم .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، تحقيق / حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

(ع)

- علل النحو ، لأبي الحسن الوراق ، تحقيق / محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- العمدة في محاسن الشعر ، لابن رشيق ، الطبعة الخامسة عام ١٤٠١ هـ ، دار الجيل .

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، تصحيح / الشيخ عبد العزيز بن باز ، دار الفكر ، طبعة عام ١٤١٤ هـ .
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ، للغزي ، تحقيق / محمد المبروك ، الطبعة الأولى عام ١٩٩١ م ، طرابلس .
- فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني .
- الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر البغدادي ، تعليق / إبراهيم رمضان ، الطبعة الثالثة عام ١٤٢١ هـ ، بيروت . فهارس كتاب سيبويه ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٥ هـ ، القاهرة .

- في إصلاح النحو العربي ، لعبد الوارث مبروك سعيد ، الطبعة الأولى عـام ١٤٠٦ هـ ، الكويت .

(ك)

- كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هـارون ، الطبعـة الثانيـة عـام ١٤٠٢ هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الكـشاف عـن حقـائق التنزيـل وعيـون الأقاويـل في وجـوه التأويـل ، للزمخشري ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .

(ل)

- اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب ، للعكـبري ، تحقيـق / غـازي مختـار طليمات ، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ ، دار إحياء الـتراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .
- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق / حامد المؤمن ، الطبعة الثانية عـام ١٤٠٥ هـ ، بيروت .

(م)

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المجلد السادس .
- مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع / عبد الرحمن بن محمد بن قاسم .

• مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، للفاكهي ، تحقيق / د. عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الثانية عام ١٤٢٠ هـ ، مكتبة نزار الباز .

• محاضر الجلسات ، الدورة الحادية عشرة ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

• مختصر صحيح مسلم ، للمنذري ، تحقيق / محمد ناصر الدين الألباني ، منشورات لجنة إحياء السنة .

• المرتجل ، لابن الخشاب ، تحقيق / علي حيدر ، طبعة عام ١٣٩٢ هـ ، دمشق .

• المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / د. علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ .

• المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

• المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق / محمد بركات ، طبعة جامعة أم القرى عام ١٤٠٠ هـ .

• مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق / د. حاتم الضامن ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة .

- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق / محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي ، الدار المصرية ، بدون تاريخ .
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق / د. فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / د. مازن المبارك ومحمد علي ، الطبعة السادسة عام ١٩٨٥ م ، بيروت .
- المفصل في علم اللغة ، للزمخشري ، تحقيق / محمد السعيدي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٠ هـ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، منشورات جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى عام ١٤٢٨ هـ .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق / د. عياد ابن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى عام ١٤١٧ هـ ، نشر مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق / د. علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

• منثور الفوائد ، لأبي البركـات الأنبـاري ، تحقيـق / د. حـاتم الـضامن ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ ، مؤسسة الرسالة .

• المنصف شرح كتاب التصريف ، لابن جني ، تحقيق / إبـراهيم مـصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .

• الموافقات في أصول الشريعة ، للشاطبي ، شرح وتخـريج الـشيخ عبـد الله دراز ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(ن)

• نتائج الفِكْر في النحو ، للسهيلي ، تحقيق / د. محمد إبراهيم البنا ، نشر دار الرياض ، بدون تاريخ .

• النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .

(هـ)

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق / عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية عام ١٣٩٩ هـ .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**